جامعة محمد الصّديق بن يحيى جيجل

كلّية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم الإعلام والاتصال

المعالجة الصحفية للمواضيع البيئية في الجزائر

دراسة تحليلية لعينة من جريدة الخبر

مذكّرة مكمّلة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال تخصص: اتصال وتسويق.

إعداد الطالبتين:

– إبتسام بن الصم

– هاجر بوعموشة

إشراف الأستاذ:

د/ محمّد الفاتح حمدي

السنة الجامعية: 2017 / 2018

شكـــر وإهـــداء

شكر

شكرا لله عزّ وجل الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل ووفقنا لبلوغ هذه المرتبة.

ثم شكرا....

للأستاذ المشرف الدكتور محمد الفاتح حمدي على كل النصائح والتوجيهات والمساعدات التي قدمها لنا، والتي أعانتنا على تخطي جميع العقبات.

ثم شكرا....

للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل العلمي.

ولكل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث.

إهداء

نهدي ثمرة جهدنا المتواضع إلى الوالدين الكريمين، وكل من ساهم في إنجاز هذا العمل ولو بنصيحة، وإلى كل طلبة العلم.

ابتسام*هاجر

خطة الدراسة :

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

أولا: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها.

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع.

ثالثا: أهمية الدراسة.

رابعا: أهداف الدراسة.

خامسا: حدود الدراسة.

سادسا: مفاهيم الدراسة.

سابعا: الدراسات السابقة.

ثامنا: منهج الدراسة.

تاسعا: مجتمع الدراسة والعينة.

عاشرا: أدوات جمع البيانات.

الحادي عشر: المقاربة النظرية.

الفصل الثاني: مدخل نظري حول الصحافة المكتوبة في الجزار بعد الاستقلال.

أولا: لمحة حول تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر بعد الاستقلال.

ثانيا: واقع الصحافة المكتوبة في الجزائر.

ثالثا: أخلاقيات ممارسة الصحافة المكتوبة.

رابعا: وظائف الصحافة المكتوبة.

الفصل الثالث: واقع البيئة في الجزائر.

أولا: المخاطر التي تهدد البيئة في العالم.

ثانيا: وسائل حماية البيئة في العالم.

ثالثا: واقع البيئة في الجزائر.

رابعا: طرق حماية البيئة في الجزائر.

خامسا: البيئة والإعلام.

الفصل الرابع: المعالجة الصحفية لمواضيع البيئة في الجزائر– جريدة الخبر– نموذجا.

أولا: تحليل وتفسير فئات الشكل الخاصة بالمواضيع البيئية عبر جريدة الخبر.

ثانيا: تحليل وتفسير فئات المضمون الخاصة بالمواضيع البيئية عبر جريدة الخبر.

ملخص الدراسة:

انطلاقا من الأهداف المسطرة في هذا البحث، والنتائج المتوصل إليها حول كيفية المعالجة الصحفية للمواضيع البيئية في الجزائر بجريدة الخبر، اتضح لنا أن هذه الأخيرة تهتم بدرجة كبيرة بمعالجة مواضيع البيئة عبر صفحاتها ، وذلك من خلال جملة المؤشرات التي وظفناها كمساحة التحليل، موقع النشر ووسائل الإبراز المصاحبة مثل الصور وحجم الخط، كما أن الجريدة ركزت على قالب الخبر الصحفي في تغطيتها لمواضيع البيئة، ولم تهمل باقي القوالب الصحفية الأخرى، وقد كانت قضايا التلوث والنفايات والمخلفات، والتنمية المستدامة، والأمراض والأوبئة، والحرائق من أكثر الموضوعات تناولا في المعالجة الصحفية، كما كشفت الدراسة أيضا أن جريدة الخبر تعتمد بالدرجة الأولى على مراسليها وكذلك شهود العيان في تغطية موضوعات البيئة، أما بخصوص اتجاه الجريدة نحو معالجتها لهذه المواضيع فقد اتخذت اتجاها محايدا في ذلك، إضافة إلى أن هذه المعالجة أفرزت قيما إيجابية عديدة تتصدرها قيمة النظافة بهدف الحفاظ على البيئة وحمايتها.

Summary:

Starting from the targeted objectives in this research, also the results achieved about the media treatment of environmntal subject matters in "EL KHABAR" newspaper. It appears that this newspaper gives a great importance to subjects related environment.all those huge steps can be touched through the functioned surface of analysis always devoted on its pages, publication sites, headlines and attracted clear pictures in this domain. Unlike the other papers, "EL KHABAR" invented a new distiguished journalistic tendency in dealing with all the issues have links to environment such as pollution, garbage and rubbish, contagious illnesses and renewal development.The same survey informs that this nwspaper depends on a large net of correspondents, eye-witnesses and news analysts to form a neutral article about cases have relation to nature and environment.

At the end, it can be said "EL KHABAR" adds many positive trends and valuees inorder to maintain and protect our mother earth and father environment.

مقدّمة

مقدمة:

يحتل الإعلام في عصرنا الحالي مكانة هامة ومتميزة لدى المجتمعات، فلا يمكن أن نتخيل وجود المجتمع الحديث بدون وسائل الإعلام، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في النهوض بهذه المجتمعات والرقي بها وتطويرها، فقد تعددت الوظائف والأدوار التي تؤديها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والوصول إليها، وبفضل ما يمتلكه الإعلام من قدرة واسعة على الانتشار بين فئات المجتمع بمختلف مستوياته الثقافية والفكرية والاجتماعية، أصبح الأداة المناسبة لتوجيه الأفراد ونقل المعرفة، خاصة ما تعلق منها باهتمامات وانشغالات أفراد المجتمع في الحياة اليومية، والوسط الذي يعيشون فيه.

فالإعلام كعملية اجتماعية أصبح ذو تأثير قوي، يتسم بالجماهيرية والانتشار، وذلك من خلال مختلف المضامين والرسائل الإعلامية التي تقدمها وسائل الإعلام والاتصال بمختلف أشكالها سواء المكتوبة، والمسموعة، أو المرئية، وغيرها، والتي تستهدف من خلالها جماهير مختلفة، بهدف تزويدهم بمختلف الأخبار والمعلومات، أو تحريك اهتمامهم نحو مواضيع معينة، أو توعيتهم، أو تثقيفهم، أو تعليمهم، وغيرها من الوظائف التي يقوم بها الإعلام، على مستوى الفرد أو المجتمع، قصد تحويل المعرفة إلى سلوك، أو مواقف واتجاهات.

وتعد الصحافة المكتوبة من أقدم هذه الوسائل، وأولها من حيث الظهور، ويعود لها الفضل في الحفاظ على نقل الثقافات من جيل لآخر في مختلف أنحاء العالم، لتحتل بذلك الصحافة المكتوبة حيزا كبيرا من الاهتمام الجماهيري، فاستطاعت أن تجد لنفسها مكانة هامة، وأصبحت ذات تأثير فعّال على مختلف الجماهير، إلى أن تحولت إلى السلطة الرابعة، وذلك لما لها من تأثير كبير في بلورة الرأي العام وتشكيل اتجاهاته، وكذلك مدى قدرتها على الصمود أمام الوسائل الإعلامية والاتصالية الأخرى، فالكلمة المطبوعة لا تزال تحافظ على مكانتها، بالرغم من التطورات الهائلة التي مست وسائل الإعلام الأخرى، كالإذاعة والتلفزيون والسينما وغيرها، وهذا بدوره يقودنا إلى القول أنّنا لا نستطيع أن نتصور أمة في عصرنا الحالي بدون صحافة.

وفي الجزائر اليوم تعرف الصحافة المكتوبة سواء العمومية أو الخاصة تطورا كبيرا، خاصة منذ مطلع التسعينات، مع فتح المجال أمام التعددية السياسية والإعلامية، التي سمحت بظهور أشكال عديدة منها الصحف الجهوية أو الوطنية، أو اليومية، أو الأسبوعية وغيرها، والتي تهتم بدورها بقضايا المجتمع المحلي خاصة، وتعبر عن واقعه، مشاكله، واهتماماته، كتلك المتعلقة بالمحيط أو الوسط البيئي الذي ينتمي إليه.

فتزايد الممارسات الخاطئة وغير المسئولة، التي لحقت بهذا المحيط بمختلف مكوناته وعناصره، وما خلفته من آثار مدمرة على البيئة، سواء من الناحية الاجتماعية ، والسياسية، والاقتصادية، استلزم الأمر زيادة التناول الإعلامي لمواضيع البيئة وقضاياها.

والجزائر من بين الدول النامية التي أولت عناية كبيرة بالبيئة، خاصة في السنوات الأخيرة، لاسيما وأنّ الواقع الراهن للبيئة في الجزائر يحمل العديد من ملامح وصور التدهور البيئي، نتيجة للظروف الطبيعية والبشرية، التي انعكست نتائجها السلبية على المجتمع ككل، وتسببت في ظهور العديد من المشكلات البيئية، سواء الطبيعية، كالفيضانات والزلازل وغيرها، أو تلك التي تسبب فيها الإنسان كالتلوث بمختلف أشكاله، والنفايات والمخلفات، وما تسببه من انتشار للأمراض والأوبئة، وغير ذلك من المشاكل.

ولأن الصحافة المكتوبة في الجزائر عرفت تطورا ملحوظا، من حيث الشكل والمضمون، فإنّنا من خلال هذه الدراسة نسعى إلى الكشف عن الكيفية التي عالجت بها الصحافة المكتوبة في الجزائر المواضيع البيئية، والتي اخترنا من خلالها جريدة الخبر، كنموذج عن الصحافة المكتوبة الجزائرية، بهدف تحليل كيفية معالجتها لهذه المواضيع شكلا ومضمونا.

ولتجسيد هذه الدراسة، تطلب منا الأمر تقسيم هذه المذكرة إلى أربعة فصول رئيسية، وذلك تبعا لمتطلبات الدراسة، وطبيعة المضمون، وكذلك تطبيقا لتوجيهات الأستاذ المشرف حول الخطة المتبعة لإعداد هذا البحث وانجازه.

في الفصل الأول من هذا البحث تناولنا "الإطار المنهجي للدراسة"، وذلك بإتباع مختلف الإجراءات والخطوات المنهجية المناسبة لهذا النوع من الدراسات، والمتعلقة بتحليل مضمون الصحف حيث تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، والأسباب الذاتية والموضوعية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، وأهمية الدراسة وأهدافها، وحدودها، بما فيها الحدود الزمنية والمكانية وكذلك تم عرض المفاهيم الخاصة بالموضوع، إضافة إلى عرض الدراسات السابقة والمشابهة لدراستنا الحالية، والتي اخترنا من خلالها ثمانية دراسات تتشابه أغلبها من حيث المنهج، وكذلك من حيث متغيرات الدراسة.

كما تطرقنا في الإطار المنهجي إلى منهج الدراسة، والمتمثل في "منهج تحليل المحتوى"، باعتباره الأنسب لموضوع دراستنا، وقمنا من خلاله بتحديد وحدات العد والقياس، وفئات الشكل والمضمون إضافة إلى عرض مجتمع الدراسة وعينته، وكذلك أدوات جمع البيانات، والتي اعتمدنا فيها على استمارة تحليل المحتوى كأداة أساسية، إضافة إلى أداة الملاحظة والمقابلة.

كما تم التطرق في هذا الفصل إلى المقاربة النظرية، والتي اعتمدنا فيها على"النظرية البنائية الوظيفية" باعتبارها الأنسب لدراسات وبحوث تحليل المحتوى.

أما فيما يخص الفصل الثاني، والذي جاء بعنوان "مدخل نظري حول الصحافة المكتوبة في الجزائر بعد الاستقلال"، فقد تعرضنا من خلاله إلى أربعة محاور أساسية، والمتمثلة أولا في لمحة حول تطور الصحافة المكتوبة بعد الاستقلال في الجزائر، وقد تضمن هذا المحور ستة مراحل تاريخية مرت بها الصحافة المكتوبة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، أما المحور الثاني فكان حول واقع الصحافة المكتوبة في الجزائر، في حين تناولنا في المحور الثالث أخلاقيات ممارسة الصحافة المكتوبة، إضافة إلى أهم مبادئ ممارسة أخلاقيات المهنة، وقد كان المحور الرابع والأخير من هذا الفصل حول وظائف الصحافة المكتوبة، وتناولنا فيها الوظيفة الإخبارية، والتثقيفية والتربوية، وتوثيق الأحداث، ووظيفة التسلية والترفيه، والوظيفة الإعلانية، وأخيرا وظيفة الخدمات العامة.

وبخصوص الفصل الثالث من هذه الدراسة والذي جاء تحت عنوان "واقع البيئة في الجزائر"، فقد تناولنا من خلاله خمسة محاور أساسية، تتمثل أولها حول المخاطر التي تهدد البيئة في العالم، حيث تطرقنا إلى أهم العوامل المسببة في هذه المخاطر، بالإضافة إلى أنواع المخاطر البيئية، أما المحور الثاني من هذا الفصل فقد كان حول وسائل حماية البيئة في العالم بداية من مؤتمر ستوكهولم، إلى غاية آخر مؤتمر حول البيئة، والذي انعقد بباريس. في حين أن أما المحور الثالث من هذا الفصل، فقد كان بعنوان "واقع البيئة في الجزائر"، وتطرقنا من خلاله إلى أهم المظاهر الخاصة بواقع البيئة على المستوى الوطني، أما في المحور الرابع تطرقنا إلى طرق حماية البيئة في الجزائر، وبخصوص المحور الخامس والأخير من هذا الفصل فقد كان حول البيئة والإعلام.

وأما الفصل الرابع المتمثل في الجانب التطبيقي، والذي جاء بعنوان "المعالجة الصحفية لمواضيع البيئة في الجزائر"، فقد قمنا من خلاله بتحليل وتفسير فئات الشكل والمضمون الخاصة بالمواضيع البيئة بجريدة الخبر ، ثم صياغة النتائج العامة.

وفي الأخير وضعنا خاتمة الدراسة، ثم قمنا بجمع هذه الفصول وفقا لما جاءت به خطة الدراسة.

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

أولا: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها.

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع.

ثالثا: أهمية الدراسة.

رابعا: أهداف الدراسة.

خامسا: حدود الدراسة.

سادسا: مفاهيم الدراسة.

سابعا: الدراسات السابقة.

ثامنا: نوع الدراسة ومنهجها.

تاسعا: مجتمع الدراسة وعينته.

عاشرا: أدوات جمع البيانات.

الحادي عشر: المقاربة النظرية.

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

أولا: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

ارتبط التطور الحضاري للمجتمعات بظهور وسائل الإعلام والاتصال وتطورها بمختلف أنواعها وأشكالها، إذ تحتل هذه الأخيرة مكانة متميزة في العصر الحالي، على اعتبار أنّها الجهة التي تقدم المعلومة وتعالجها، لإيصالها إلى مختلف الجماهير باحترام المعايير المهنية من المصداقية والدقة وغيرها.

وقد تزايدت أهمية وسائل الإعلام والاتصال من خلال القوة التأثيرية التي تحظى بها في تشكيل وتوجيه الرأي العام وتكوين مواقفه وتغيير سلوكاته، بالإضافة إلى قدرتها على المساهمة في معالجة العديد من المواضيع ونشر الوعي والمعرفة في المجتمع، من خلال تزويد الناس بالمعلومات الصحيحة والحقائق الثابتة، عن طريق نشرها أو إذاعتها حسب اختلاف طبيعة الوسيلة الإعلامية، بالتطرق إلى مختلف القضايا التي تخدم الصالح العام، بهدف تحقيق استقرار المجتمعات الذي لا يمكن أن يكون إلا بقيام النظم المكونة لها بالأنشطة والوظائف التي تحقق التوازن، وتعدل سلوكات جماهيرها المختلفة والذي يعد النشاط الإعلامي أحد هذه النظم خاصة وسيلة الصحف التي تكون أقرب إلى جماهيرها من الوسائل الأخرى.

وتعد الصحافة المكتوبة في طليعة وسائل الإعلام والاتصال، حيث عرفت شعبية وانتشارا منذ ظهورها إلى يومنا هذا، نظرا للدور الحيوي والفعّال الذي تقوم به في المجتمع، من خلال الاتصال بالجمهور والتفاعل معه، بتقديم برامج متنوعة اجتماعية وثقافية وترفيهية وغيرها، بالإضافة إلى إطلاع الجماهير وتزويدهم بمختلف المعلومات الجديدة وتلبية احتياجاتهم، والاهتمام بمشاكلهم ومعالجتها لإيجاد حلول لها، فالصحيفة لديها مسؤولية تجاه المجتمع الذي تتواجد فيه.

وقد أصبح موضوع البيئة وحمايتها من أهم الأولويات في وقتنا الحاضر، كونه يحتل مكانة بارزة في حياتنا اليومية، على اعتبار أن البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان الذي يتفاعل معها بشكل مستمر ودائم، وهذا ما أدى إلى ظهور بعض السلوكات التي تسيء للبيئة، كالرمي العشوائي للنفايات وتلوث البحار والشواطئ، والاعتداء على المساحات الخضراء، والعديد من المخالفات البيئية الكثيرة بسبب

التصرفات الانسانية غير المسؤولة، حيث يبقى الإنسان المصدر الرئيسي للاختلالات البيئية المسجلة في كل دول العالم، فالإنسان لايستطيع القيام بنشاطاته بعيدا عن بيئته كون هذه الأخيرة مرتبطة بطريقة مباشرة مع نشاطات الإنسان.

وتختلف وسائل حماية البيئة من بلد لأخر، حيث يتطلب الأمر ضرورة أخذ الحيطة والحذر لحماية المنظومة البيئية، والمحافظة على حد أدنى من التلوث، بالاعتماد على أليات تساهم في التطور السليم للمجتمع وفق معايير عالمية بيئية، والوقاية من أضرار النفايات وتقليص إنتاجها بطريقة عقلانية من الناحية الإيكولوجية.

ونظرا للدور الهام الذي تلعبه الصحافة المكتوبة في تكوين الرأي العام، وتشكيل اتجاهاته وتغيير سلوكاته نحو الوسط البيئي، حيث تقوم بالتأثير المباشر على القرّاء، من خلال المضامين التي تقوم بنشرها، والتي تتعلق بالبيئة بالاعتماد على الميزات التي تحظى بها الصحافة المكتوبة دون غيرها من وسائل الاعلام والاتصال الأخرى، إذ تتيح للقارئ فرصة التحكم في قراءتها واعادة الاطلاع على محتوياتها حسب اختياره، بالإضافة إلى معالجتها لمواضيع معقدة ومتشابكة تحتاج إلى تحليل علمي مفصل تتميز بالإطالة عكس الأخبار في وسائل الإعلام والاتصال الأخرى، وهذا ما مكن الصحافة المكتوبة من التفوّق على غيرها في معالجة المواضيع البيئية، كون هذه الأخيرة تتميز بالتعقيد والتداخل الأمر الذي يتطلب تفصيل وتبسيط وشرح، كما أنها موضوعات تعتمد بدرجة كبيرة على مصطلحات وأرقام يتوجب إعدادها بالشكل الذي يحقق فهم أفضل لذى القارئ.

وفي الجزائر انتعشت الصحافة المكتوبة بعد الاستقلال وتطورت شكلا ومضمونا، وتعددت أشكالها وأنواعها، وظهرت منها اليوميات والأسبوعيات الوطنية منها والجهوية وغيرها. وتختلف كل جريدة عن الأخرى في معالجتها للمواضيع البيئية، إذ أن اهتمام الصحف الجزائرية بمواضيع البيئة يعود بالأساس إلى الانتشار الواسع للمشاكل البيئية، كزيادة ظواهر الاحتباس الحراري، التغيرات المناخية حرائق الغابات، استنزاف الموارد الطبيعية، انتشار الأوبئة والأمراض، قضايا التلوث، ومختلف الكوارث الطبيعية التي اجتاحت الجزائر في السنوات القليلة الماضية، لذلك أضحت الصحافة المكتوبة مطالبة

بتركيز اهتمامها على تنمية الوعي البيئي لدى الأفراد، وتعديل اتجاهاتهم وسلوكاتهم نحو البيئة المحيطة بهم وبدل أقصى ما بوسعها، من أجل تزويد الجمهور بمختلف الأخبار الصحيحة عن البيئة، وكيفية المحافظة عليها وتقليص أخطارها، حتى يتمكن القرّاء من تكوين اتجاه سليم حول البيئة وتبني سلوكات صحيحة وإيجابية تجاهها.

وقد وقع الاختيار على جريدة الخبر كيومية جزائرية مستقلة، لتحليل مضمونها وكيفية معالجتها لمختلف المواضيع البيئية، وذلك للاطلاع عن كثب على طبيعة المعالجة الصحيحة لهذه المواضيع بذات الجريدة.

ومن هنا نطرح **التساؤل الرئيسي** الآتي:

كيف عالجت جريدة الخبر المواضيع البيئية في الجزائر من حيث الشكل والمضمون ؟

*** تساؤلات الدراسة:**

1) ماهي مساحة التحليل التي خصصتها جريدة الخبر لمعالجة المواضيع البيئية في الجزائر ؟
2) ماهي القوالب الصحفية المعتمدة في جريدة الخبر في طرحها للمواضيع البيئية في الجزائر ؟
3) ماهي طبيعة المواضيع البيئية الأكثر تناولا في المعالجة الصحفية لجريدة الخبر ؟
4) ماهي المناطق الجغرافية الأكثر حضورا في معالجة مواضيع البيئة المطروحة في جريدة الخبر ؟
5) ماهي المصادر التي اعتمدت عليها جريدة الخبر في معالجة المواضيع البيئية ؟
6) ماهو اتجاه جريدة الخبر نحو معالجتها الصحفية للمواضيع البيئية ؟
7) ماهي طبيعة القيم البيئية التي تفرزها جريدة الخبر من خلال تناولها لأخبار ومواضيع البيئة ؟

*** فرضيات الدراسة:**

1) تحظى المواضيع البيئية بقدر من الاهتمام في معالجة جريدة الخبر لها.
2) تستخدم جريدة الخبر قالب الخبر الصحفي في تغطيتها للمواضيع البيئية.
3) تهتم جريدة الخبر من خلال المعالجة الصحفية للمواضيع البيئية بقضايا التلوث.
4) يطغى حضور المناطق الشرقية في معالجة المواضيع البيئية في جريدة الخبر.

5) تعتمد جريدة الخبر في تغطيتها للمواضيع البيئية على المراسلين.

6) تتخذ جريدة الخبر أسلوبا نقديا إيجابيا نحو معالجتها للمواضيع البيئية.

7) تسعى جريدة الخبر من خلال نشرها لمواضيع البيئة إلى التوعية والتحسيس بمخاطر البيئة لدى قرائها.

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي تكتسي هذه الدراسة، هناك أسباب ذاتية وأخرى موضوعية وتتمثل في:

2-1- الأسباب الذاتية:

1. الرغبة الشخصية في دراسة موضوع البيئة، من أجل التعرف على معطيات المعالجة الصحفية لمختلف المواضيع البيئية عبر جريدة الخبر.
2. إثراء دراسات تحليل المضمون.
3. التأثر بالسلوكات الخاطئة في حق البيئة من قبل الإنسان والآلة والتعدي عليها دفعنا إلى النظر في اتخاذ الموضوع للدراسة.
4. الرغبة في نشر الوعي البيئي والتربية البيئية في أوساط المثقفين والنخبة الجامعية.
5. الإحساس بأهمية المحيط الذي ننتمي إليه، فالمحافظة عليه مسؤوليتنا جميعا.

2-2- الأسباب الموضوعية:

1. ندرة البحوث والدراسات التي تهتم بالمعالجة الصحفية للمواضيع البيئية في الصحافة المكتوبة الجزائرية في المكتبة الجامعية الجزائرية وبالخصوص مكتبة جامعة جيجل.
2. أهمية الدور الذي تقوم به الصحافة المكتوبة الجزائرية في التعريف بالمواضيع البيئية وتوعية القراء والتأثير فيهم.
3. إثراء المكتبة ودعمها بدراسات جديدة في مجال الإعلام والاتصال.
4. تسليط الضوء على معطيات المعالجة الصحفية للمواضيع البيئية في الصحافة الجزائرية.

5. جدّة وحداثة الموضوع حيث تزايد الاهتمام بموضوع البيئة في السنوات الأخيرة وأصبحت من أهم أولويات دول العالم ومن بينها الجزائر.
6. أهمية الموضوع في حدّ ذاته، ألا وهو موضوع البيئة الأمر الذي أوجب تخصيص بحوث ودراسات في هذا المجال خصوصا في ظل المشاكل الخطيرة التي تعاني منها البيئة في الوقت الحالي.
7. الاطلاع على نقاط القوة والضعف في الإعلام الجزائري المقروء تجاه المواضيع البيئية ومشكلاتها.
8. قابلية الموضوع للدراسة التحليلية، باعتبارها تدور حول تحليل مضمون إعلامي.
9. فوز جريدة الخبر بجائزة رئيس الجمهورية للصحفي المحترف طبعة 2017، في إطار اليوم الوطني لحرية الصحافة المصادف لـ 23 أكتوبر2017 من كل سنة، وحصولها على المرتبة الثالثة في مجال الصحافة المكتوبة حول معالجة المواضيع البيئية.

ثالثا: أهمية الدراسة:

إنّ أسباب قيام البحث العلمي هو الإحساس بأهميته، فالأهمية تكمن في القيمة العلمية التي تقدمها هذه الدراسة من خلال محاولتها تسليط الضوء على معالجة صحيفة الخبر للمواضيع البيئية في الجزائر والمساهمة في توعية الأفراد وتعديل سلوكاتهم تجاه البيئة، من خلال الوظائف والأدوار التي تقوم بها الصحافة المكتوبة الجزائرية في معالجة مختلف المواضيع البيئية، حيث أنّ للصحيفة دورا فاعلا ورئيسيا في معالجة مثل هذه القضايا بالاعتماد على التغطية الإعلامية والاستفادة من أدواتها وتقنياتها.

رابعا: أهداف الدراسة :

1. معرفة معطيات المعالجة الصحفية للمواضيع البيئية في الصحافة الجزائرية المكتوبة في عينة الدراسة.
2. معرفة مساحة التحليل التي شغلتها المواضيع البيئية بالمقارنة مع المساحة الكلية عبر جريدة الخبر.
3. معرفة القوالب الصحفية المعتمدة في جريدة الخبر في تغطيتها للمواضيع البيئية.
4. معرفة أهم المواضيع البيئية التي تعالجها جريدة الخبر.
5. معرفة أكثر المناطق الجغرافية حضورا في المواضيع البيئية المطروحة في جريدة الخبر.
6. معرفة المصادر المعتمدة في جريدة الخبر في معالجتها للمواضيع البيئية.
7. معرفة اتجاه الجريدة نحو معالجتها الصحفية للمواضيع البيئية.
8. معرفة طبيعة القيم البيئية التي تفرزها جريدة الخبر من خلال معالجتها الصحفية للمواضيع البيئية.

خامسا: حدود الدراسة:

5-1- الحدود الزمنية:

أجريت هذه الدراسة ما بين 15 نوفمبر 2017 و20 ماي 2018، وذلك بعد اختيارنا لموضوع الدراسة، وجمع المعلومات المتعلقة به، وقد قمنا بإجرائها عبر المراحل التالية:

المرحلة (1):من 20 نوفمبر 2017 إلى 30 ديسمبر 2017: وقد تم خلال هذه المرحلة وضع خطة أولية للدراسة، وعرضها على الاستاذ المشرف من أجل التصويب والتعديل، وبعد الموافقة عليها انطلقنا في إعداد الجانب المنهجي للبحث.

المرحلة (2):من 01 جانفي 2018 إلى 30 جانفي 2018: وتم خلال هذه المرحلة تصميم استمارة تحليل المحتوى، وذلك بعد جمع المادة الصحفية، والاطلاع عليها لوضع الفئات والتصنيفات الخاصة بالمادة المدروسة.

المرحلة (3):من 01 فيفري 2018 الى 15 مارس 2018: وقد قمنا في هذه المرحلة بوضع التراث النظري للدراسة، بعد جمع المادة من مختلف المصادر والمراجع حول الموضوع.

المرحلة (4):من 16 مارس 2018 إلى 10 أفريل 2018: وتم فيها جمع البيانات والمعلومات، وتفريغها في جداول بسيطة ومركبة، وتحليل وتفسير النتائج.

المرحلة (5):من 11 أفريل 2018 إلى 22 ماي 2018: وتم فيها صياغة النتائج العامة للدراسة والتأكد من صحة الفرضيات، ثم عرض ملخص الدراسة باللغتين العربية والإنجليزية، وفي الأخير قمنا بوضع مقدمة وخاتمة هذا البحث، ثم طبع النسخة الأولى وتقديمها للأستاذ المشرف، من أجل التصويب والتعديل قبل تقديم النسخة النهائية لإدارة القسم في التاريخ المحدد.

5-2- الحدود المكانية:

تتمثل الحدود المكانية لدراستنا الحالية في الوسط البيئي الذي يعيش فيه المجتمع الجزائري، باعتبار أنّ البيئة في الجزائر تتميز بمجموعة من العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تميزها عن بيئة المجتمعات الأخرى، مع ما تشهده من تدهور بيئي أدى إلى ظهور العديد من المشكلات والمخاطر البيئة، سواء الطبيعية منها أو تلك التي تحدث بفعل الإنسان والسلوكات اللاّواعية من طرفه وهذا ما أدّى إلى زيادة التناول الإعلامي لها على غرار جريدة الخبر عينة الدراسة، مما دفعنا إلى محاولة التعرّف على كيفية معالجتها لمواضيع البيئة عبر صفحاتها، من خلال أعدادها الصادرة شهر أوت 2017.

سادسا: مفاهيم الدراسة:

لكل بحث علمي حقل مفاهيمي خاص به، فوظيفة هذا الأخير تحديد مسار البحث من بدايته وصولا إلى النتائج، إذ تعتبر المفاهيم مفاتيح الدراسة بالنسبة للباحث.

ومن خلال دراستنا نحدد المفاهيم التالية:

6-1- المعالجة:

6-1-1- لغة:

"معنى عالج الشيء معالجة وعلاجا: زاوله، وكل شيء زاولته ومارسته فقد عالجته، وعالج المريض معالجة وعلاجا: عاناه. والمعالج: المداوي". (ابن منظور، ص، 3066).

6-1-2- اصطلاحا:

" المعالجة هي دراسة التحرير الصحفي من المواضيع المهمة لما لهذا الفن من ارتباط وثيق بالحياة البشرية وتصويرها وتقديمها للقارئ عبر الأشكال الصحفية المختلفة وقد مرّ التحرير الصحفي بمراحل كثيرة. حيث ينبع هذا التطور في ضرورة تقديم المادة الصحفية بشكل جيّد يؤدي إلى إشباع رغبات الجمهور". (خضير، 2001، ص، 256).

6-2- الصحافة:

6-2-1- لغة:

"الصِّحافة بكسر الصّاد من صحيفة وجمع صحائف أو صحف، وصحيفة الوجه أو صفحة الوجه هي: بشرة الجلد.

وفي قاموس ' أوكسفورد ' كلمة صحافة بمعنى : press هي شيء مرتبط بالطبع والطباعة وتنشر الأخبار والمعلومات وهي تعني أيضا journal ويقصد بها الصحيفة. فكلمة الصحافة تشمل إذن الصحيفة والصحفي في الوقت نفسه". (حجاب، 2003، ص، ص، 57-58).

"والصفيحة أو الصفحة هي القرطاس المكتوب أو ورقة الكتاب بوجهيها، وورقة الجريدة بها وجهان أي صفحتان أو صحيفتان.

والصحيفة هي مجموعة من الصفحات التي تصدر يوميا أو في مواعيد منتظمة، وتتضمن أخبار السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة وما يتصل بها.

وسميت صحيفة، وعليها أو منها سمي: صحافة والمزاول لها سميّ صحفيا بكسر أو ضمّ أو فتح الصّاد". (علم الدين، 2004، ص، 4).

"وجاء في الموسوعة العربية العالمية الصحيفة كل سطح رقيق يكتب والجمع صحائف وصحف وقد ورد في القرآن الكريم: {إنّ هذا لفي الصّحف الأولى، صحف إبراهيم وموسى}".(عيساني،2007 ص،20).

6-2-2- اصطلاحا:

"الصحافة بمعنى press هي صناعة إصدار الصّحف وباستقاء الأنباء ونشر المقالات بهدف الإعلام ونشر الرّأي والتعليم والتسلية، كما أنّها وساطة تبادل الآراء والأفكار بين أفراد المجتمع وبين الهيئة المحكومة، فضلا عن أنّها من أهم وسائل توجيه الرّأي العام". (بدوي، 1994، ص، 124).

"وهناك من يعرفها على أنها مطبوع دوري ينشر الأخبار في مختلف المجالات، ويشرحها ويعلّق عليها ويكون ذلك عن طريق مساحات من الورق المطبوع بأعداد كبيرة بغرض التوزيع".(دليو، 2003، ص، 48).

"كما تسمى الصحيفة كذلك 'الوقائع' وهي التسمية التي كانت تطلق عليها في بداية القرن التاسع عشر، ومنها جريدة الوقائع المصرية كما دعاها رفاعة الطهطاوي". (علم الدين، مرجع سابق، ص، 09).

6-3- المعالجة الصحفية:

6-3-1- اصطلاحا:

يعرفها الغلايني قائلا: "ونعني بها نقل المعلومات من عدّة مصادر بدقة وتبصّر وسرعة وبطريقة تخدم الحقيقة وتجعل الصواب يبرز ببطء، وذلك من وجهة نظر الصحيفة أو المؤسسة التي تتبعها.

كما يعرفها الحقباني بأنّها: طريقة عرض المادة الصحفية، من خلال أربعة مستويات: سرد وحوار وتحليل، ومختلط". (الشيباني، 2008، ص، 17).

6-3-2- إجرائيا:

هي طريقة عرض المواضيع البيئية في الصحافة الجزائرية المكتوبة وبصفة خاصة في جريدة الخبر اليومي حيث تحتوي كل المضامين التي نشرت في جريدة الخبر حول المواضيع البيئية، باستخدام مختلف القوالب والأشكال الصحفية، وبعبارة أخرى هو العمل الصحفي الذي زاولته جريدة الخبر في تغطيتها لمختلف المواضيع البيئية، والتي يتم من خلالها عرض هذه المواضيع ومعالجتها، من خلال مختلف الأشكال والقوالب الصحفية التي تستخدمها الجريدة في طرح المواضيع البيئية.

6-4- المواضيع:

6-4-1- لغة:

"مفرده موضوع وهو المادة التي يبني عليها المتكلّم أو الكاتب حديثه أو كتابته أو تأليفه".(معجم الكنز، 2007، ص، 200).

6-4-2- اصطلاحا:

"هو الشيء الموجود في العالم الخارجي وهو ما تدركه رغباتنا بالحواس ونتصوره ثابتا ومستقرّا ومستقلا عن رغباتنا وآرائنا". (الرمحين، 2012، ص، 403).

6-5- المواضيع البيئية:

6-5-1- اصطلاحا:

"هي كل ما يطرح من قضايا ومشكلات البيئة التي تحدث نتيجة اختلال توازن المنظومات البيئية وتتطلب مساهمة الجماهير في حلّها". (دحمار، 2011-2012، ص، 11، بتصرف).

وهي "مجموعة القضايا والأحداث والأزمات التي تواجه البيئة سواء الطبيعية أو الاجتماعية وتؤثر في مكوناتها، مثل قضايا التلوث بأنواعه والمخلفات وتغير المناخ".(قنشوبة، 2016، ص، 05، بتصرف).

6-5-2- إجرائيا:

هي كافة قضايا ومشكلات البيئة المحلية الجزائرية وكل المواضيع البيئية المتصلة بالجوانب الحياتية المختلفة للمجتمع الجزائري، وتتمثل في موضوعات التلوث بأنواعه، التغيرات المناخية الاحتباس الحراري الحرائق، استنزاف الموارد الطبيعية، الكوارث الطبيعية، انتشار الأوبئة والأمراض والنفايات وغيرها.

6-6- البيئة:

6-6-1- لغة:

"يعود الأصل اللغوي لكلمة البيئة في العربية إلى الجذر ' بوّأ ' ومنه ' تبوّأ ' أي حلّ ونزل وأقام. والاسم منه بيئة بمعنى منزل". (حجاب، 1999، ص، 11).

"والمتتبع للمفهوم اللغوي لكلمة 'البيئة' يجد بأنّ البيئة تعني النّزول أو الحلول في المكان، وبذلك يمكن أن تطلق مجازا على المكان الذي يتخذه الإنسان مستقرّا لنزوله وحلوله أي على المنزل والوطن الموضع الذي يرجع إليه الإنسان فيتخذه فيه منزله وعيشه". (المرجع السابق، ص، 12).

"وتمثل البيئة بهذا المفهوم حيّزا جغرافيا ذات خصائص معينة من مناخ وتضاريس ومجموعة من الموارد العائلة للكائن الحي". (رشوان، 2006، ص، 03).

6-6-2- اصطلاحا:

"البيئة هي الوسط المحيط بالإنسان، والذي يشمل كافة الجوانب المادية وغير المادية البشرية وغير البشرية، أي أنّها تعني كل ما هو خارج عن كيان الإنسان، وهي بذلك تشمل كل ما يحيط به من موجودات. فالهواء، الماء، الأرض، والكائنات الحية المحيطة به هي عناصر البيئة التي يعيش فيها والتي تعتبر الإطار الذي يمارس فيه حياته ونشاطاته المختلفة". (عمر، 2002، ص، 29).

وتعرف البيئة أيضا بأنّها " كل ما يحيط بالكائن الحي من عوامل ومكونات حيّة وغير حيّة يؤثر فيها ويتأثر بها". (محمد الجبور، 2011، ص، 18).

كما أنّها تعتبر " الإطار الذي يعيش فيه الإنسان، ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى، ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر". (محمد الحسن، 2006، ص، 07).

"ويعرفها المشرع الجزائري بأنها تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء، والجو، والماء وباطن الأرض، والنباتات والحيوانات، بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية". (الجريدة الرّسمية، 2003، ص، 10).

6-6-3-إجرائيا:

هي الحيّز الجغرافي الجزائري وما يتوفّر عليه من مجموعة من العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتميّز بها البيئة المحلية الجزائرية عن غيرها من المناطق والدّول، كالمناخ المتوسطي المعتدل والموقع الاستراتيجي الهام، فهي مطلّة على البحر الأبيض المتوسط، هذا بالإضافة إلى التضاريس المتنوعة، كالسلاسل الجبلية والهضاب والسهول وغيرها، وأيضا الشرح في الغطاء النباتي والثورة الحيوانية، وتوفّرها على الموارد الطاقوية، كالبترول والغاز الطبيعي. كل هذه العوامل تجعل الإنسان يمارس نشاطاته في نطاقها وتجعله في حالة دائمة من التفاعل معها بحيث يؤثر في البيئة ويتأثّر بها.

6-7- نبذة تعريفية عن جريدة الخبر:

"هي يوميّة جزائرية خاصة وشاملة، تصدر باللغة العربية، وتوزع عبر كامل الوطن في 48 ولاية، وقد صدر أول عدد لها بتاريخ 01 نوفمبر 1990، وبعد عشر سنوات من تأسيسها صارت 'الخبر' تمثل أوّل سحب في الجزائر بمعدل ربع مليون نسخة يوميا، وتمتلك مكتبين جهويين، أحدهما في شرق البلاد بولاية قسنطينة، والثاني غرب البلاد بولاية وهران، بالإضافة إلى مكاتب ولائية عبر كامل التراب الوطني، مقرها يوجد بحيدرة بالجزائر العاصمة، الذي تنقلت إليه سنة 2008، حيث كانت في السابق تتخذ من دار الصحافة مقرا لها.

يضم هيكلها الإداري كل من:

- الإدارة العامة.

- مديرية المحاسبة والمالية.
- المديرية التجارية.
- مديرية العلاقات العامة والتسويق.
- التحرير بمختلف أقسامه.
- قسم المنازعات.
- مركز الدراسات الدولية.

وقد زودت مختلف الأقسام بأحدث ما أبدعته التكنولوجيا، مما يحفز العمال على العطاء، وبدل المزيد من الجهد.

وأنشأت الشركة ذات الأسهم 'الخبر' في 01جانفي1995 مصلحة للتوزيع بقسنطينة لتوزيع يومية الخبر، تم لتوزيع عناوين أخرى من يوميات ودوريات، أدى إلى تطور هياكلها وتنظيمها، وفي سنة 2001، تدعم قسم التوزيع بمصلحة تقنية مزودة بأجهزة استقبال وإرسال الصفحات، بالإضافة إلى آلة التصوير الضوئي 'فلاشوز' تمكنها من تصوير الجرائد واللائحات الإشهارية.

وفي 01جانفي2005 استقلت مصلحة 'الخبر' للتوزيع، وأنشأت مؤسسة الخبر لتوزيع الصحافة والتي تعتبر فرعا من فروع شركة ذات أسهم 'الخبر'.

ومن فروعها أيضا 'الخبر الرياضي'، وهي يومية مخصصة لمختلف الرياضات المحلية والدولية خاصة كرة القدم، حيث بدأ إصدارها في شهر جوان 2010 بمناسبة نهائيات كأس العالم.

وتعتبر جريدة 'الخبر' شركة ذات أسهم برأس مال 276.600.608.00 دج، وتوظف المؤسسة أزيد من 200 شخص منهم 72 صحفيا دائما، وتمتلك 'الخبر' 48 مكتبا عبر التراب الوطني، و 07 مكاتب في بلدان عربية وأجنبية، وحوالي مئة مراسل متعاون عبر الوطن.

ويبلغ متوسط سحب الجريدة 600000 نسخة، ومع تراجع نسبة المقروئية يقدر متوسط سحبها حاليا ب 200000 نسخة.

وقد تم إصدار جريدة الخبر في السنوات الأخيرة يوم الجمعة، لتصبح تصدر طيلة أيام الأسبوع وذلك لزيادة نسبة المقروئية وتعزيزا لعلاقاتها مع قرائها.

كما تنظم مؤسسة 'الخبر' جائزة الخبر الدولية كل سنة، حيث أنشأت في 28 ماي 1998 تخليدا لذكرى شهيد المهنة 'عمر أورتيلان' رئيس تحرير الجريدة في وقت مضى، والذي اغتيل من قبل متطرفين في 03 أكتوبر 1995.

وتكرم 'الخبر' من خلال هذه الجائزة كافة الصحافة الجزائرية، بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي يصادف 03 ماي من كل سنة، وتكافئ بدورها 'الخبر' الصحفي الشجاع والمحترف الممارس لمهنته سواء كان في الجزائر أو في دولة أخرى.

وقد أطلقت مؤسسة الخبر قناة ' KBC ' التابعة للجريدة سنة 2014، والتي أعلنت إفلاسها مؤخرا بعد ثلاث سنوات في جوان سنة 2017، في انتظار إطلاق مشروع الخبر نيوز لاحقا.

وتعد 'الخبر' من اليوميات الناجحة، والتي لا تزال صامدة حتى يومنا هذا، رغم العديد من التحديات خاصة التكنولوجية منها، ويكمن سر نجاحها في قربها من المواطن الجزائري، والتي تحتضن كل همومه وانشغالاته خاصة ما اشتهرت به الجريدة بمصطلح 'الجزائر العميقة'.

وتتكون جريدة 'الخبر' من 24 صفحة، حيث تضم صفحاتها الأبواب الأتية:

- أخبار الوطن.
- دولي.
- الجزائر العميقة.
- أحوال الناس.
- ثقافة.
- رياضة.
- تسلية.
- سوق الكلام.

كما تخصص في بعض الأحيان عبر أبوابها المجال لكل من الروبورتاج، الملف، البورتري، والتحقيق وذلك بشكل غير ثابت. (م منير، 04جانفي2018).

وقد "توّج صحفي الخبر 'مصطفى بسطامي' بالمرتبة الثالثة لفئة الصحافة المكتوبة، عن جائزة رئيس الجمهورية للصحفي المحترف، المخصصة لطبعة 2017 حول موضوع "الحفاظ على البيئة...مفتاح الرفاه العمومي والسعادة الاجتماعية، ونال الزميل النشيط بسطامي الجائزة عن تحقيق بعنوان "غازات السيارات...الموت البطيء" بتاريخ 08 سبتمبر 2017 لعدد الجمعة، وتسابق في الطبعة الثالثة لجائزة رئيس الجمهورية للصحفي المحترف 212 مترشح من جميع الفئات، حيث توّج منهم 14 صحفيا. وهذه الجائزة السنوية أعلن رئيس الجمهورية عن تأسيسها يوم 03 ماي 2015، بمناسبة اليوم الوطني لحرية الصحافة".(خالد.ب، 24 أكتوبر 2017، ص24).

سابعا: الدراسات السابقة:

وقعت بين أيدينا العديد من الدراسات المشابهة لموضوع دراستنا، فلا يستطيع أي باحث أن يتجاهل أو ينكر دورها وأهميتها في تحديد ووضع التراث النظري، أو الميداني، فهي بمثابة دليل علمي لمختلف المعلومات والمصادر والمراجع التي يمكن اعتمادها في إعداد أي بحث، كما يلتمس منها الباحث الأدوات المناسبة للدراسة، وكل ما يتعلق بالخطوات المنهجية، والتي تساعده على فهم أكثر للموضوع المدروس، ناهيك عن تفادي العقبات والأخطاء التي قد يقع فيها. وقد اعتمدنا في دراستنا الحالية على ثمانية دراسات مشابهة وهي مرتبة بناءً على الدرجة العلمية التي جاءت فيها، وتتمثل في مجملها فيما يلي:

7-1- دراسة رقم (1): بعنوان "المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في المواقع الإسلامية عبر الإنترنت، موقع شبكة 'الألوكة' نموذجا -دراسة تحليلية-، وهي عبارة عن مقال علمي للباحثة زكية منزل غرداية بجامعة الأمير عبر القادر قسنطينة -الجزائر-. وقد نشر هذا المقال شهر جوان سنة 2017، بمجلة ميلاف للبحوث والدراسات. (ISSN: 2392-5361)، العدد رقم (05).

وقد جاء التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة كالآتي:

ماهي طبيعة المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في موقع شبكة 'الألوكة' عبر الإنترنت من حيث المضمون والشكل ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

1. ما هي المشكلات البيئية في المعالجة الإعلامية لموقع شبكة الألوكة ؟
2. من الجهات المسؤولة عن المشكلات البيئية حسب المعالجة ؟
3. ما هي المصادر المعتمدة في المعالجة الإعلامية لموقع شبكة الألوكة ؟
4. ما هي الأساليب الإقناعية المستخدمة في المعالجة الإعلامية للمشكلات البيئية ؟
5. ماهي الحلول الكفيلة بالقضاء على المشكلات البيئية في المعالجة الإعلامية لموقع شبكة الألوكة ؟
6. ماهي اللّغة المستخدمة في المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في موقع شبكة الألوكة ؟
7. ماهي القوالب الفنية المستخدمة في المعالجة الإعلامية للمشكلات البيئية في موقع شبكة الألوكة ؟
8. ما مدى تضمين الصور في المعالجة الإعلامية للمشكلات البيئية في موقع شبكة الألوكة ؟

وقد تم استخدام المنهج المسحي، باعتباره الأنسب في الدراسات الوصفية، وكذلك تم اعتماد تحليل المضمون كأداة، والذي يعتبر أحد الأساليب المهمة في التوصيف الكمي لعينة البحث.

ويتمثل مجتمع البحث في هذه الدراسة من جميع الموضوعات المتعلقة بالمشكلات البيئية، والتي نشرت على الموقع الإسلامي 'الألوكة'. وقد تم الإعتماد على عينة عشوائية مثلتها سنة 2014.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة مايلي:

- تسجيل اهتمام واضح ببعض المشكلات البيئية التي عرضها موقع شبكة الألوكة، وهي مشكلة التلوث بشكل عام، ثم تليها مشكلة تلوث المياه والهواء، ومشكلة التصحر والنفايات.

– أظهرت الدراسة الجهات المسؤولة عن حدوث المشكلات البيئية وحددتها في الأطراف التالية: ممارسات الإنسان تجاه البيئة، وتعنت القوى الدولية الكبرى، والاستغلال السيئ للتكنولوجيا، وتجاهل الشركات المتعددة الجنسيات لضوابط التعامل البيئي.

– اعتمد موقع شبكة الألوكة على مصادر متعددة في المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة، وقد تصدرتها النصوص النقلية (القرآن والسنة)، ثم تليها نتائج المؤتمرات المتعلقة بالبيئة، فأقوال العلماء والدراسات العلمية.

– تفوق الأساليب العاطفية على الأساليب العقلية في إقناع القارئ بالمشكلات البيئية.

– جاءت المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة باللغة العربية في غالبها.

– أظهرت الدراسة أن القوالب الفنية التي جاءت وفقها المعالجة الإعلامية لمشكلة البيئة هي نصوص مكتوبة مثل المقال والتقرير، في حين أهملت القوالب الأخرى السمعية أو البصرية.

(pdf<jmrs< www.centre.univ.mila.dz).

– إنّ تناول هذه الدراسة لطريقة المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في المواقع الإسلامية عبر الأنترنت من خلال اختيار موقع شبكة 'الألوكة' نموذجا، وكذلك من خلال النتائج المتوصّل إليها، قد أثبتت ذلك غلبة الطرح الإسلامي في تناول مثل هذه المشكلات، وهذا أعطى إنطباعا، بأن مواضيع البيئة تشكل زاوية مهمة في المنظومة الإسلامية، ولكن رغم اهتمام الموقع بجميع موضوعات البيئة ومشكلاتها، إلا أنه وباعتماده على اللغة العربية دون اللغات الأخرى، وكذلك بإعتماده على قوالب صحفية محدودة في كل من المقال والتقرير، جعل منه بعيدا كل البعد عن مواكبة الانفتاح الحقيقي على ثقافات الشعوب، وهذا ما يقودنا إلى القول أن هذه الدراسة تختلف عن دراستنا الحالية في نوعية الوسيلة المعتمدة في تحليل المضمون الإعلامي، والمتعلق بالمعالجة الصحفية للمواضيع البيئية عبر وسيلة الصحف، وليس وسيلة إلكترونية كما جاء في دراسة الباحثة، وهذا من شأنه أن يقربنا أكثر من النتائج الواقعية، كون وسيلة الصحف تكون قرية من المواطن وتنقل اهتماماته وانشغالاته، وذلك بالطرح المعمق والبسيط الذي يتلاءم وخصوصية المجتمع الجزائري الذي ننتمي إليه.

ورغم هذا الاختلاف في طبيعة مجتمع الدراسة والوسيلة المستخدمة في التحليل، فقد أفادتنا هذه الدراسة في وضع التراث النظري لدراستنا الحالية، وتزويدنا بمختلف المراجع والمصادر المعتمدة، وكذلك في القيام بمختلف الخطوات المنهجية لإعداد بحثنا هذا، وتحليل وتفسير النتائج.

7-2- دراسة رقم (2):بعنوان: "دور الإعلام في نشر الوعي البيئي" وهي عبارة عن مقال علمي للباحث مجاني باديس، بجامعة الحاج لخضر باتنة، وقد نشر هذا المقال بمجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية شهر سبتمبر سنة 2017. (العدد 30).

ويتناول هذا المقال تعريف الإعلام والإعلام البيئي وخصائصه، كما يتطرق إلى مختلف القضايا البيئية الموجودة في الإعلام العالمي والعربي والإعلام الجزائري، ومما جاء فيه أن الإهتمام الإعلامي بقضايا البيئة يعتبر حديثا نسبيا، إذ لم يتسع ويتصاعد إلا بعد اكتشاف الأثار السلبية والمدمرة للبيئة الناجمة عن التطبيقات المعاصرة للتكنولوجيا الحديثة، مما خلق إهتماما متزايدا بقضايا البيئة، واستلزم قيام وسائل الإعلام بتسليط الضوء على المشكلات البيئية في محاولة للقضاء عليها أو التخفيف من حدتها.

وقد جاء في هذا المقال في جزئه المخصص عن الإعلام البيئي في الجزائر في مجال الصحافة المكتوبة أن 'جريدة الخبر' والتي تمثل المادة التحليلية لموضوع دراستنا الحالية، تعمل على تغطية نشاطات وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، إضافة إلى التحقيقات البيئية التي يتولاها الصحفي 'كريم كالي' وهي عبارة عن تحقيقات ميدانية عن تلوث الساحل بمياه الصرف غير المعالجة، وفضلات السفن، واستنزاف الثروة الغابية.

وفي ختام هذا المقال وضع الباحث بعض التصورات والمقترحات، التي من شأنها أن تنهض بالوعي البيئي من طرف القائمين على الإعلام ومنها:

- أن قضية الحفاظ على البيئة من التلوث يجب أن تلامس وتخاطب كل الناس الذين من الممكن أن يتنامى لديهم الوعي البيئي، من خلال عدة وسائل وأساليب أهمها:

– تكوين صحفيين متخصصين في مجال البيئة، وأيضا تنظيم حملات إعلامية بيئية للمواضيع الهامة الطارئة أو ذات الأولية بالتعاون مع الجهات المعنية.

–يجب على وسائل الإعلام المختلفة وتحديدا من ينشر الأخبار المتعلقة بالبيئة أن يتعاون مع الجمعيات الغير حكومية ذات الصلة بالشأن البيئي.

– تعزيز دور الإعلام البيئي من خلال تواجده في كل الأحداث البيئية، وتغطية الأخبار التي لها صلة بالمحيط سواءً الضارة بالبيئة، أو تلك التي تحافظ على المحيط ليكون مشاركا على نحو فقال.

– تشجيع التواصل بين الإعلاميين البيئيين مع الخبراء والمتخصصين والمهتمين في الشأن البيئي، حتى يكون هناك انسجام ووعي بين المصدر، ونقل المعلومة فيحصل فهم ووعي لدى المتلقي لها.

(https://dspace univ.ouargla.dz) .

إنّ هذا المقال الذي يتناول دور الإعلام في نشر الوعي البيئي، قد مهد لنا الطريق للقيام بدراستنا الحالية، كون الباحث قد انطلق من فكرة الإعلام البيئي في الجزائر، والذي يعتبر حديثا نسبيا، إضافة إلى عدم وجود مختصين في المجال البيئي لإثراء محتوياته، وكذلك غياب الطرح الاحترافي للقضايا البيئية ومشكلاتها، وهو الأمر الذي يستوجب إعادة النظر بالنسبة لجميع وسائل الإعلام، وخاصة منها وسيلة الصحف كون دراستنا تدور حولها، بإعتبارها وسيلة اتصال وإعلام جماهرية، لها علاقة وطيدة مع قرائها، وهدفها إخباره وتوعيته وتثقيفه، إنطلاقا من الواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه، ورصد القضايا التي تحظى برغباته واهتماماته، كذلك يستلزم الأمر تسليط هذه الوسائل سواءً المكتوبة منها أو السمعية، المرئية أو الإلكترونية بتسليط الضوء على موضوعات البيئة ومشكلاتها، بهدف إيجاد درجة من الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع، وتوعيتهم وتحسيسهم بأهمية البيئة والمحافظة عليها.

وقد أفادنا هذا المقال العلمي في صياغة مشكلة الدراسة، وفي وضع التراث النظري لدراستنا في جزئها المتعلق بالإعلام والبيئة.

7-3- دراسة رقم (3): بعنوان: "معالجة الصحافة الجزائرية اليومية لقضايا البيئة". دراسة تحليلية وصفية لمضمون le quotidien d'Oran، وهي عبارة عن مقال علمي للدكتور 'قنشوبة عبد الرحمان' من جامعة زيان عاشور بالجلفة الجزائر ، وقد نشر هذا المقال بتاريخ 20 ديسمبر 2016 بمجلة دراسات وأبحاث- المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية- (ISSN:1112-9751).

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على طبيعة التغطية الصحفية، وحجمها وكيفية معالجتها لقضايا البيئة في الصحافة الجزائرية.

وناقشت هذه الدراسة السؤال الرئيسي والمتمثل في:

ما طبيعة المعالجة الصحفية لقضايا البيئة من طرف الصحافة الجزائرية من خلال يومية le quotidien d'Oran ؟

وقد تفرعت عنه الأسئلة التالية:

1- ما هي الأنواع الصحفية التي جاءت بها الكتابة حول موضوع البيئة في مجموع مادة التحليل ؟

2- ما هو الموقع الذي خصصته الصحيفة على صفحاتها في معالجة الموضوع ؟

3- ما حجم المساحة التي خصصتها الصحيفة لمعالجة قضايا البيئة ؟

4- ما هي المجالات البيئية التي عالجتها الصحيفة ؟

5- هل تعتمد الصحيفة على المصادر الداخلية أم الخارجية في الحصول على المعلومة ؟

6- ما هو البعد الجغرافي للقضايا البيئية التي تناولتها الصحيفة ؟

7- ما هو اتجاه le quotidien d'Oran نحو الجهود لحماية البيئة ؟

وقد تم استخدام المنهج المسحي في هذه الدراسة، وكذلك تحليل المضمون كأداة بهدف الوصف الكمي والموضوعي المنظم لمحتوى موضوع البحث، وقد تم اعتماد استمارة تحليل المحتوى التي تعد من بين الأدوات التي نالت اهتماما واسعا لدى الباحثين، نظرًا لاستخداماتها الواسعة في البحوث الاجتماعية والسياسية والإعلامية.

ويتمثل مجتمع البحث في الدراسة من كل الأعداد التي صدرت عن صحيفة le quotidien d'Oran من 01جانفي2014 إلى غاية 31دسيمبر2015.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

– أن صحيفة le quotidien d'Oran لا تولي اهتماما ضمن أجندتها الإعلامية بمواضيع البيئة.

– أن معظم ما تقدمه الصحيفة يأتي فيه شكل أخبار عن الجهود التي تقوم بها السلطات والجمعيات الناشطة لحماية البيئة وإشكالية حرائق الغابات في الجزائر وظاهرة التغيرات المناخية في العالم والكوارث والأوبئة والأمراض.

– تراوحت المضامين الإعلامية ما بين الاتجاه المعارض أولا ثم التأييد ثم الحياد.

– أنّ الإهتمام بالقضايا البيئية في الصحافة الجزائرية الخاصة مجرد تقليد ثانوي، وأن الصفحات المتخصصة حول مواضيع البيئة شبه غائبة من الناحية العلمية، وذلك يعود لنقص الصحفيين المتخصصين في الشأن البيئي.(https: asjp.cerist.dz (pdf).

إنّ هذه الدراسة من خلال طبيعة معالجتها لقضايا البيئة في الصحافة الجزائرية الخاصة عبر جريدة le quotidien d'Oran، كشفت بأن القائمين على الحقل الإعلامي في الجزائر لا يولون اهتماما كبيرا لقضايا البيئة ومشكلاتها، وذلك من خلال عدة مؤشرات اعتمدها الباحث في الإجابة عن تساؤلات دراسته، والتي لا تختلف كثيرا عن مؤشرات دراستنا، والتي بدورها ساعدتنا في إعداد دراستنا الحالية والتي ركزنا فيها على كيفية معالجة جريدة 'الخبر' لمواضيع البيئة من ناحية الشكل والمضمون، ولكن رغم النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته، والتي أسفرت عن عدم الاهتمام الواسع بالمواضيع البيئية ضمن أجندتها الإعلامية عبر جريدة le quotidien d'Oran، إلاّ أنّ هذا لا يعني أن الصحافة الجزائرية لا تستطيع أن تعيد النظر في فلسفتها الإعلامية، بتبنيها وتناولها للمواضيع البيئية وكذلك بالاستعانة بدوي الاختصاص والباحثين في الشأن البيئي، لتقديم مادة إعلامية احترافية في مستوى الأهداف التي رسمتها لاكتساب ولاء جماهيرها المختلفة.

7-4- دراسة رقم (4): بعنوان: "الصحافة الجزائرية وجرائم البيئة" للباحث أ.د فضيل دليو، وهي عبارة عن بحث قام به سنة 2001 بالجزائر، بهدف رصد وتحليل المعالجة الإعلامية التي تقوم بها الصحف الجزائرية لقضايا جرائم البيئة.

وقد حاول الباحث الإجابة عن أربع تساؤلات تمثلت فيما يلي:

1- ما حجم اهتمام الصحف الجزائرية بجرائم البيئة ؟

2- ماهي القوالب الصحفية الأكثر استخداما في تغطية هذه الجرائم ؟

3- ماهي أنماط جرائم البيئة الأكثر تناولا في معالجات هذه الصحف ؟

4- ماهو اتجاه المعالجة الصحفية لجرائم البيئة ؟

وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة منهج تحليل المضمون، لكون هذه الدراسة وصفية تحليلية وكذلك تم اعتماد استمارة تحليل المحتوى كأداة لجمع البيانات، وفيما يتعلق بمجتمع البحث وعينته فقد قام الباحث باختيار عينة من الصحف الوطنية والجهوية، وهما على الترتيب يومية الخبر والنصر وأسبوعية وهي رسالة الأطلس، وذلك في الفترة من جانفي إلى ديسمبر 1998 بالنسبة ليوميتي الخبر والنصر، والفترة من أفريل1998 إلى أفريل1999 بالنسبة لأسبوعية رسالة الأطلس.

وقد قام الباحث بإجراء مسح شامل على جميع العينات الزمنية، وهي 48 عدد لجريدة رسالة الأطلس و300 عدد لكل من جريدتي الخبر والنصر، وذلك لعدم وجود صحف متخصصة في البيئة وقلة اهتمام الصحف العامة بقضايا البيئة.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1- كان حجم اهتمام الصحف الثلاث لجرائم البيئة منخفض جدا.

2- 'الخبر الصحفي' هو أكثر القوالب استعمالا في معالجة جرائم البيئة رغم كون قالبي المقال والتحقيق مناسبين أكثر لهذا الموضوع.

3- توجه الصحافة الجزائرية نحو الاهتمام بنوع جرائم البيئة المرتبط بالنظافة العمومية مع ملاحظته إهمال شبه كلي لجرائم بيئة قوية التأثير على المسار التنموي للبلاد مثل: البناء على الأراضي الزراعية أو هدر الثروات السمكية أو الحيوانية.

4- تميل الصحافة الجزائرية إلى مجرد سرد الوقائع بدون تصرف، مع تعميم في ذكر أقوال المواطنين والمسؤولين وإجراءاتهم المتخذة أو الموعود بها. (دليو، 2001).

إنّ هذه الدراسة حول الصحافة الجزائرية وجرائم البيئة، والتي أكدت نتائجها عدم اهتمام الصحف الجزائرية بمثل هذه القضايا، قد اعتمدت على عدة مؤشرات لتحليل مضمون هذه الصحف فيما يتعلق بكل من فئات الشكل والمضمون، وذلك بشكل غير معمق لهذه الفئات مثلما هو الحال في دراستنا الحالية، والتي ركزنا فيها على العديد من المؤشرات المرتبطة بكل من فئات الشكل والمضمون والتي قد تسفر عن نتائج مهمة ودقيقة ومفصلة تخدم أهداف البحث أكثر، كما أنّ النتائج التي توصل إليها الباحث في بحثه، ليس مؤشر قاطع على انخفاض حجم اهتمام كل الصحف الجزائرية بقضايا البيئة ومشكلاتها أو جرائم البيئة على قول الباحث، بل قد نتوصل من خلال دراستنا على ما يثبت العكس، خاصة وأنّ معالجة موضوعات البيئة عبر الصحف المكتوبة من شأنه خدمة محيطنا البيئي بطريقة غير مباشرة، عن طريق التوعية والإرشاد والتحسيس بأهمية البيئة وكيفية المحافظة عليها.

7-5- دراسة رقم (5): بعنوان: "المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في الصحافة الجزائرية"، جريدة الشروق نموذجا، وهي عبارة عن رسالة ماجستير للطالبة 'زينة بوسالم'، جامعة منتوري قسنطينة، سنة (2010-2011).

وقد كان التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة كالتالي:

كيف تعالج مشكلات البيئة في جريدة الشروق اليومي ؟

وقد اندرجت تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما حجم اهتمام جريدة الشروق اليومي بمشكلات البيئة ؟

2- ماهي القوالب الصحفية الأكثر استخداما في تغطية مشكلات البيئة في جريدة الشروق اليومي ؟

3- ماهي أنماط المشكلات البيئية الأكثر تناولا في معالجة جريدة الشروق اليومي ؟

4- ما هو الموقف الذي تتخذه جريدة الشروق اليومي في معالجتها لمشكلات البيئة ؟

وقد كانت صياغة الفرضية العامة في هذه الدراسة كالتالي:

يتزايد اهتمام جريدة الشروق اليومي بمشكلات البيئة.

وقد اندرجت تحت هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية وذلك كالآتي:

1- تحظى مشكلات البيئة بقدر من الاهتمام في معالجة جريدة الشروق اليومي لها.

2- تستخدم جريدة الشروق اليومي قوالب صحفية مختلفة في تغطيتها لمشكلات البيئة.

3- أكثر المواضيع المتناولة في جريدة الشروق اليومي هي تلك المتعلقة بالمشكلات البيئية المحلية والخاصة بقضايا التلوث.

4- تتخذ جريدة الشروق اليومي موقفا إيجابيا في معالجتها لمشكلات البيئة.

وقد استخدمت هذه الدراسة منهج تحليل المحتوى والمنهج المقارن، وكذلك استمارة تحليل المحتوى كأداة من أدوات جمع البيانات، بإعتبارها الأنسب في مثل هذه الدراسات، ويتمثل مجتمع البحث في هذه الورقة البحثية في أعداد من جريدة الشروق اليومي من سنتي 2003 و2009.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- كان حجم اهتمام جريدة الشروق اليومي بمشكلات البيئة منخفض.

- يعتبر القالب الخبري من القوالب الأكثر استخداما بجريدة الشروق اليومي من خلال معالجتها لمشكلات البيئة عبر صفحاتها.

- معظم المواضيع المتناولة بجريدة الشروق اليومي محلية، وأغلبها يدور حول التلوث بصفة عامة كتلوث المحيط بالقاذورات، وانتشار الروائح الكريهة، في حين جاء تناول الجريدة بشكل ضعيف لباقي المشكلات البيئية الأخرى مثل: الحرائق، والاحتباس الحراري، وتلوث المياه والتلوث الصناعي.

- إنّ الموقف الذي اتخذته جريدة الشروق اليومي من المشكلات البيئة كان موقفًا سلبيًا. (بوسالم، 2010-2011).

إنّ هذه الدراسة من خلال سعيها إلى التعرف على مدى الاهتمام الذي توليه جريدة الشروق اليومي بالمشكلات البيئية، بإعتبارها قضية في غاية الأهمية، كون هذه المشكلات تنتج بفعل السلوكيات الخاطئة للإنسان تجاهها سواء بقصد أو بغير قصد، أو نتيجة مشاكل طبيعية لا يمكن التكهن بها أو العكس، قد كشفت عن عدم اهتمام الصحافة الجزائرية الخاصة عبر جريدة الشروق اليومي، وهذا من خلال المؤشرات التي اعتمدتها الباحثة في دراستها، والتي تشبه دراستنا في البعض منها، وتختلف عنها من حيث التوسع في المؤشرات التي اعتمدناها في بحثنا، والمتعلقة بكل من فئات الشكل والمضمون وبشكل أوسع، ورغم ماتوصلت إليه الدراسة من نتائج خاصة ما تعلق منها بانخفاض الاهتمام بالمشكلات البيئية، كذلك بمعالجتها السطحية للأخبار المتعلقة بالبيئة، إلاّ أنّ هذا لايمكن تعميمه على كل الصحف الجزائرية في معالجتها لقضايا البيئة، وهذا ما ستكشف عنه دراستنا بعد المعالجة والتحليل.

وقد أفادتنا هذه الدراسة في تحديد المشكلة العلمية وصياغة الأسئلة، وكذلك في القيام بالخطوات المنهجية المناسبة لإعداد بحثنا هذا، و كذلك في تحليل وتفسير النتائج.

7-6- دراسة رقم (6): بعنوان: "دور الإعلام البيئي المطبوع في حماية البيئة". -دراسة تحليلية- للطالبة 'فاطمة الزهراء مزوز'، وهي عبارة عن رسالة ماجيستر، بجامعة محمد خيضر بسكرة، سنة (2010-2011)، وقد كان التساؤل الرئيسي لهذه الرسالة كالآتي:

ما هو الدور الذي يلعبه الإعلام البيئي المطبوع في حماية البيئة ؟.

ويندرج تحته سؤالين فرعيين هما:

1- هل يأخذ الإعلام البيئي المطبوع بالتحولات والتطورات التي تطرأ على البيئة؟

2- هل يتخذ الإعلام البيئي المطبوع تشكيل رأي عام هدفا له لحماية البيئة وخدمة قضاياها من خلال مضمون المادة الإعلامية المطروحة ؟

وقد كانت الفرضية العامة كالتالي:

قد يلعب الإعلام البيئي المطبوع دورا في حماية البيئة.

أمّا الفرضيتين الفرعيتين فكانتا كالآتي:

1- قلما يكون الإعلام البيئي المطبوع مسايرا للتغيرات والتطورات التي تطرأ على البيئة.

2- قد يتخذ الإعلام البيئي المطبوع تشكيل رأي عام هدفا له خدمة لقضايا البيئة من خلال المادة الإعلامية المطروحة.

استخدمت هذه الدراسة منهج تحليل المحتوى الذي يهدف إلى الوصف الموضوعي والكمي لمحتوى المادة الإعلامية، وقد تم إعتماد استمارة تحليل المحتوى كأداة لجمع البيانات، إضافة إلى أداة المقابلة لجمع المعلومات حول موضوع الدراسة.

ويتمثل مجتمع الدراسة في عدد من الجريدة الرسمية رقم 43 المتضمنة للقانون رقم 3-10 المؤرخ في 19جويلية2003، وهو قانون يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الصادرة عن وزارة تهيئة الإقليم والبيئة بالجزائر، وكذلك تحليل العدد الأول من المجلة البيئية المتخصصة 'منبر البيئة' التي صدرت عن جمعية حماية البيئة بعين فكرون ولاية أم البواقي في 01أفريل2008، والتي تضم 23 صفحة تحمل مجموعة من المقالات حول القضايا البيئية الدولية والمحلية، وكذلك تحليل مجموعة محاضرات الندوة الفكرية السابعة أيام 24، 25 و26 مارس 2008 بولاية الوادي، وهي ندوة منظمة في إطار البيئة بعنوان 'الثقافة البيئية ... الوعي الغائب' والتي نظمتها الجمعية الثقافية 'رابطة الفكر والإبداع بولاية الوادي'.

ومن أبر النتائج التي توصلت إليها الدراسة مايلي:

1 – هناك دور للإعلام البيئي المطبوع في حماية البيئة على اختلاف درجته عن طريق مسايرة هذا الإعلام لقضايا البيئة الطبيعية والبشرية، والأخذ بالتحولات الطارئة التي تحدث لها، وكذلك توجيه الجماهير لحماية البيئة وخدمة قضاياها وتوعيتهم.

2 – اهتمام قانون 'حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة' بتناول أكبر لقضايا البيئة، ووضع تشريعات بشأنها على حساب توعية الجماهير الذي كان ضعيفا جدا.

3– الندوة الفكرية 'الثقافة البيئية ... الوعي الغائب'، فقد كان اهتمامها الأكبر بقضايا البيئة البشرية وبنسبة أقل اهتمت بتوجيه الجماهير وتوعيتهم لحماية البيئة، وأما بخصوص قضايا البيئة الطبيعية فكان الاهتمام بها ضعيف جدا.

4– تركز اهتمام مجلة 'منبر البيئة' على مواضيع البيئة البشرية دون إهمال المواضيع الطبيعية، وكذلك مختلف المواضيع التي تعمل على توجيه الرأي العام لحماية البيئة من خلال التوعية البيئية العلمية والعامة. (https<thesis.univ.biskra.dz/22/34)

إنّ هذه الدراسة ومن خلال ما توصلت إليه من النتائج حول الدور الذي يلعبه الإعلام البيئي المطبوع في حماية البيئة سواءً بالرجوع إلى القوانين التي تحكمها وتتعلق بها، ومن خلال المطبوعات والمجلات التي اعتمدتها الباحثة في التحليل للإجابة على تساؤلات وأهداف الدراسة، هو دليل على أن هذا الإعلام البيئي المطبوع له أهمية كبيرة في تحقيق الوعي البيئي والتربية البيئية، ومن خلال اعتماد هذه الدراسة على هذه الوسائل المكتوبة والمطبوعة، فهذا ليس ببعيد عن دراستنا الحالية التي اعتمدنا فيها على وسيلة الصحف لمعرفة كيفية معالجتها لمواضيع البيئة، وذلك من خلال مجتمع دراستنا والمتمثل في الأعداد الصادرة بجريدة 'الخبر' شهرت أوت من سنة 2017، ولكن المؤشرات التي استندنا إليها من ناحية تحليل فئات الشكل والمضمون، للإجابة عن تساؤلات الدراسة كانت متنوعة في شكلها ومضمونها بما يخدم أهداف البحث بصفة أوسع من هذه الدراسة.

وقد أفادتنا هذه الدراسة في وضع التراث النظري لبحثنا الحالي، انطلاقا من تحديد مشكلة الدراسة ووضع التساؤلات، وكذلك في إجراء الخطوات المنهجية لإعدادها، وتحليل وتفسير النتائج النهائية.

7-7- دراسة رقم (7): بعنوان: "قضايا البيئة في الصحافة المكتوبة". دراسة تحليلية لجريدتي وقت الجزائر والشعب، وهي عبارة عن رسالة ماجيستر للباحث 'نور الدين دحمار' بجامعة الجزائر 3، سنة 2011-2012.

ويتمثل السؤال المحوري للدراسة في:

ما مدى اهتمام الصحافة المكتوبة بتغطية قضايا ومشكلات البيئة من خلال نموذجي جريدتي وقت الجزائر والشعب ؟ وكيف عالجتها من حيث المضمون والشكل ؟

وتتمثل التساؤلات الفرعية لهذه الدراسة في:

1- ما أكثر قضايا ومشكلات البيئة ظهورا في صفحات الجريدتين ؟

2- ما البعد الجغرافي لقضايا ومشكلات البيئة في صحيفتي الدراسة ؟

3- ما المصادر التي اعتمدت عليها صحيفتا الدراسة في عرض قضايا ومشكلات البيئة ؟

4- ما وسائل الإبراز المستخدمة في عرض قضايا ومشكلات البيئة في صحيفتي الدراسة ؟

5- ما الفنون الصحفية المستخدمة في عرض قضايا ومشكلات البيئة في صحيفتي الدراسة ؟

6- ما موقع نشر قضايا ومشكلات البيئة على صفحات الجريدتين ؟

7- ما هي المساحة التي أفرتها صحيفتا الدراسة لمعالجة قضايا البيئة ومشكلاتها ؟

اعتمد الباحث في دراسته على منهج تحليل المحتوى بهدف الوصف الكمي والموضوعي المنظم لمحتوى موضوع البحث، وتم استخدام استمارة تحليل المحتوى كأداة لجمع البيانات.

ويمثل مجتمع البحث وعينته في الأعداد الخاصة بكل من جريدة وقت الجزائر وجريدة الشعب، والتي كان مجموعها 25 عدد من أصل 147 عددا، وكانت عينة المادة التحليلية قصدية.

وقد اختار الباحث جريدة الشعب كممثل لصحافة القطاع العمومي، وجريدة وقت الجزائر كممثل لعينة من صحف القطاع الخاص.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:

- كان حجم اهتمام جريدتي وقت الجزائر والشعب بقضايا ومشكلات البيئة منخفضا.

– كشفت الدراسة أن جريدة وقت الجزائر الخاصة أكثر اهتماما بمعالجة قضايا البيئة أكثر من جريدة الشعب الذي كان ضعيفا جدا.

– ضعف المساحة المخصصة لمواضيع البيئة في جريدتي وقت الجزائر والشعب مقارنة مع المساحة المخصصة لمواضيع أخرى، كالسياسة والرياضة وغيرها.

– احتلت قضية التنمية المستدامة مقدمة أولويات القضايا التي ركزت عليها صحيفتا الدراسة، ثم تليها قضية التشجير وإنتاج المحاصيل الزراعية، ثم النفايات والمخلفات، ثم قضية استنزاف الموارد الطبيعية وغيرها من القضايا. (دحمار، 2011-2012).

إنّ تناول هذه الدراسة لقضايا البيئة في الصحافة الجزائرية المكتوبة، ومن خلال توصلها إلى نتائج تؤكد ضعف اهتمام الصحف الجزائرية سواءً العمومية أو الخاصة بمثل هذه القضايا، والتي اتضحت من خلال عدة مؤشرات، اعتمدناها أيضا في دراستنا الحالية، مع التوسع فيها سواءً من ناحية الشكل أو المضمون بما يجيب عن التساؤلات ويخدم أهداف البحث، فإذا كانت مواضيع البيئة والتي تدور حولها دراستنا، تحوز على قدر كافي من المعالجة وتخصّص لها مساحات ضيقة عبر الصحف التي اعتمدها الباحث في التحليل، فهذا قد يدل على أن وظيفة الإعلام وتوعية الجمهور فيما يخص قضايا البيئة ومشكلاتها ليست من أولويات هذه الصحف في حين ينصب تركيزها على وظائف أخرى، وفي هذا الإطار نركز في بحثنا الحالي على كيفية معالجة صحيفة 'الخبر' لمواضيع البيئة من ناحية الشكل والمضمون، وباعتماد مختلف الفئات المناسبة لطبيعة الموضوع للإجابة على التساؤلات والتحقق من الفروض.

وقد استفدنا من هذه الدراسة في صياغة مشكلة دراستنا الحالية وطرح تساؤلاتها، وكذلك في تصميم أدوات البحث العلمي، والقيام بمختلف الخطوات المنهجية المناسبة لطبيعة موضوعنا وبحثنا إضافة الى استخلاص النتائج وتفسيرها وتحليلها.

7-8- دراسة رقم (8):بعنوان: "الصحافة المكتوبة وتنمية الوعي البيئي في الجزائر". دراسة تحليلية لمضمون صحيفتين وطنيتين 'الشروق' و 'le matin' وصحيفتين جهويتين 'آخر ساعة' و ' l'est républicain'، للطالبة 'سهام بن يحي'. وهي عبارة عن رسالة ماجستير بجامعة منتوري قسنطينة سنة (2004-2005)، وقد كان التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة كالتالي:

ما هو الدور الذي تضطلع به الصحافة المكتوبة بشقيها (وطنية وجهوية) في تنمية الوعي البيئي لأفراد المجتمع الجزائري ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية وهي:

1- ما حجم اهتمام الصحافة المكتوبة بشقيها (وطنية وجهوية) بقضايا البيئة ومشكلاتها ؟

2- ما القوالب الصحفية المستخدمة لعرض قضايا البيئة ومشكلاتها ؟

3- ما هي نوعية هذه المشكلات البيئية المطروحة على صفحات الصحف الجزائرية ؟

4- ما هي الصحافة المكتوبة الأكثر اهتماما بتنمية الوعي البيئي الصحافة الوطنية أو الصحافة الجهوية ؟

5- ما هي المعلومات البيئية المقدمة في الرسالة الإعلامية في الصحافة المكتوبة ؟

6- هل تساهم الصحافة المكتوبة بشقيها (الوطنية والجهوية) في اكساب الأفراد الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة ؟

وقد كانت فرضيات الدراسة كالآتي:

1- ينخفض حجم اهتمام الصحف المكتوبة الجزائرية – محل الدراسة – بقضايا البيئة ومشكلاتها ومن ثمة ينخفض دورها في تنمية الوعي البيئي لأفراد المجتمع.

2- تعد الصحف الوطنية أكثر اهتماما نسبيا من الصحف الجهوية بمعالجة القضايا البيئية ومشكلاتها.

3- يعتبر الخبر الصحفي أكثر القوالب استخداما في معالجة القضايا البيئية ومشكلاتها في الصحف الجزائرية – محل الدراسة -.

4- تنخفض نسبة المعلومات البيئية المقدمة في الرسائل الإعلامية بالصحف الجزائرية – محل الدراسة – ومن ثمة ينخفض دورها في تنمية الوعي البيئي لأفراد المجتمع.

5- ينخفض اهتمام الصحف المكتوبة الجزائرية – محل الدراسة – بتكوين اتجاهات ايجابية نحو البيئة.

وقد استخدمت هذه الدراسة منهج تحليل المضمون لتحقيق أهداف الدراسة فيما يتعلق بدور الصحافة المكتوبة الجزائرية في تنمية الوعي البيئي.

وتتمثل أدوات جمع البيانات في هذه الدراسة في استمارة تحليل المحتوى، وكذلك أداة المقابلة التي اعتمدت عليها الباحثة لجمع المعلومات حول الصحف محل الدراسة.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

– حجم اهتمام الصحف الأربعة منخفض بالقضايا البيئية ومشكلاتها وذلك من خلال عدة مؤشرات، كحجم التكرار، موقع النشر، ووسائل الإبراز من الصور والرسوم.

– رغم استخدام الصحف الأربعة لمجموعة من القوالب الصحفية المعروفة لتغطية القضايا البيئية ومشكلاتها إلا أنّ الخبر الصحفي كان أكثر القوالب استخداما.

– احتلت أنشطة وجهود الدولة في مجال البيئة، والقمامات والكوارث الطبيعية بالترتيب صدارة القضايا البيئية ومشكلاتها المطروحة على صفحات الجرائد الأربعة.

– أغلبية القضايا البيئية ومشكلاتها اكتفت بعرض تقريري للوقائع مع انخفاض نسبة القضايا البيئية ومشكلاتها التي تسعى إلى انتقاد ممارسات وتأييد إجراءات، وهذا يدل على التغطية السطحية للقضايا البيئية، خاصة وأن معظم الرسائل الإعلامية المنشورة حول الموضوع جاءت في قالب خبري. (بن يحي، 2004-2005).

إنّ انخفاض نسبة اهتمام الصحف الأربعة من خلال هذه الدراسة بتغطية القضايا البيئية ومشكلاتها وكذلك اعتمادها على القالب الخبري دون القوالب الأخرى، وعدم الاستعانة بخبراء متخصصين في المجال البيئي، وانخفاض اهتماماتها بتكوين اتجاهات ايجابية لأفراد المجتمع نحو بيئتهم

فكل هذه المؤشرات التي اعتمدتها الباحثة للإجابة عن تساؤلات دراستها تقلّل من فعالية التغطية الصحفية للمواضيع البيئية في الجزائر عبر الصحافة المكتوبة على حسب ما توصّل إليها الباحثة ولكن هذا ليس باليقين المطلق أن كل الصحف لاتهتم بذلك، فدراستنا الحالية ومن خلال المؤشرات المعتمدة قد تعطي نتائج عكسية لما توصّلت إليه الباحثة في هذه الدراسة، كما أن دراستنا الحالية تختلف عن هذه الدراسة من خلال التوسع في وضع المؤشرات المتعلقة بتحليل المحتوى سواءً من ناحية الشكل أو المضمون بشكل أوسع لخدمة أهداف البحث.

وقد أفادتنا هذه الدراسة في تحديد وصياغة إشكالية دراستنا الحالية، وكذلك في طرح التساؤلات وصياغة الفرضيات، وكذلك في تحليل وتفسير النتائج النهائية.

ثامنا: نوع الدراسة ومنهجها:

تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث الكمية، والتي تعد من أكثر البحوث انتشارا واستعمالا من قبل الباحثين، وهي "تلك البحوث التي تستخدم الأرقام في تحليل بياناتها، وتخضع لشروط الصدق والثبات، وتعالج بياناتها إحصائيا". (هلال المزاهرة، 2014، ص، 154).

كما أنّ "التحليل الإحصائي هنا يلعب دورا أساسيا في التحقق من الفروض، أو الإجابة عن التساؤلات بإعتبارها جوهر الدراسة". (حمدي، 2017، ص، 36).

ونظرا لطبيعة دراستنا الحالية، والمتعلقة بمضمون الصحف، فإنّ المنهج المتبع هو منهج "تحليل المحتوى" الذي يدرس محتويات وسائل الإعلام بمختلف أشكالها من ناحية الشكل والمضمون.

ويعرفه ببرنارد بيرلسون بأنه "طريقة للبحث تهدف إلى التوصل إلى وصف موضوعي ومنهجي وكمي للموضوع الواضح للاتصال". (هلال المزاهرة، مرجع سابق، ص، 370).

كما يعرف أيضا بأنه "تحويل محتويات وسائل الاتصال والإعلام من بيانات كيفية إلى بيانات كمية بالإعتماد على عدة تقنيات منهجية، ويهدف من وراء ذلك إلى دراسة العلاقات بين متغيرات موضوع الدراسة". (حمدي، مرجع سابق، ص، 38).

يتضح من خلال هذين التعريفين، أن منهج تحليل المحتوى يرتكز أساسا على دراسة مضامين وسائل الإعلام، ووصف محتواها الظاهر دون البحث في الخلفيات، وذلك من ناحية الشكل والمضمون، من خلال مجموعة من التصنيفات والفئات التي يتم وضعها وفق أسس منهجية وعلمية واضحة، وبشكل موضوعي للوصول إلى نتائج وبيانات كمية، لوصف مختلف الرسائل التي تتضمنها وكذلك تحليل العلاقات بين متغيرات المضمون الإعلامي المدروس.

8-1- وحدات العد والقياس:

نظرا لطبيعة الموضوع، فقد اعتمدنا في دراستنا على وحدتين أساسيتين للتحليل وهما: وحدة المساحة (السنتمتر المربع)، ووحدة الفكرة.

8-1-1- وحدة المساحة (السنتمتر المربع):

"يقوم الباحث بقياس المساحة المخصصة للموضوع المعالج، وتدل المساحة على أهمية الموضوع المعروض، والسنتمتر المربع من أكثر أصناف المقاييس استعمالا في بحوث الصحافة، واستعماله هذا يكون بحساب مساحة الموضوع المدروس مقارنة بالحجم الكلي للحامل.(نقوم بحساب المساحة الخاصة بالصور والخطاب المرافق لها)". (المرجع السابق، ص، 57).

وقد اعتمدنا في دراستنا على وحدة السنتمتر المربع لأنها الأنسب لموضوعنا، والتي قمنا من خلالها بحساب المساحة الإجمالية لجريدة 'الخبر'، وذلك بضرب الطول في العرض في عدد الصفحات وكذلك حساب مساحة التحليل الخاصة بالمواضيع البيئية عبر جريدة الخبر والصور والخطاب المرافق لها، وذلك من خلال تصفح كل صفحات الجريدة، ووضع كل المواضيع التي لها علاقة بموضوع دراستنا حول البيئة في إطار، وحساب طولها وعرضها، ثم جمع الحسابات المتعلق بكل موضوع.

8-1-2- وحدة الفكرة:

"تعد وحدة الفكرة من أكثر وحدات التحليل استعمالا في بحوث الإعلام التي تعتمد على أداة تحليل المحتوى، لأنها تعطي أكثر دلالة لاتجاه المضمون، وعن طريقها يمكن فهم المعاني المتضمنة فيه". (المرجع السابق، ص، 55).

"ومن أبرز الصعوبات التي تواجه تحليل المضمون حسب الموضوع أو الفكرة تداخل الموضوعات والأفكار". (بركات، 2011، ص، 273).

"ويلجأ الباحثون في حالة تداخل الأفكار وغموضها وتعقدها إلى تقسيم الفكرة إلى مجموعة من العناصر حتى يسهل تحليلها، ثم يعيدون تركيبها بعد ذلك استهدافا لتحقيق أكبر درجة ممكنة من الثبات في عملية التحليل". (هلال المزاهرة، مرجع سابق، ص، 390).

وهكذا يمكن القول بأن وحدة الفكرة لا يمكن أن نتحصل من خلالها على نتائج دقيقة وواضحة إلاّ بعد قراءة الموضوع المحلل جيدا، وذلك لمعرفة وإدراك الاتجاهات والتأويلات الموجودة فيه، والتي يمكن الحصول عليها من خلال وحدات أخرى وهي وحدة الكلمة، العبارة، الجملة ووحدة الفقرة.

وقد اعتمدنا على وحدة الفكرة في دراستنا الحالية، كونها من أكثر الوحدات استعمالا في بحوث الإعلام والتي تناسب موضوع بحثنا حول المعالجة الصحفية للمواضيع البيئية في الجزائر، والتي نقوم من خلالها بحساب تكرار المعاني والأفكار الخاصة بالمواضيع البيئية في جريدة الخبر.

8-2- فئات التحليل:

تعتبر عملية تحديد فئات التحليل من أهم خطوات البحث وأكثر المراحل أهمية لضمان نجاح تحليل المحتوى، بحيث تسهل عملية التحليل على الباحث، بالإضافة إلى الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية.

وفئات التحليل تعرف بأنها " التقسيمات، التوزيعات، والأركان التي يعتمدها الباحث في توزيع وحدات التحليل المتوصّل إليها في المادة المدروسة، وهذا بناءً على ما تتحد فيه من صفات أو تختلف فيه من خصائص".(المرجع السابق، ص، 390).

كما أن عملية وضع الفئات وتحديدها "تعني وضع الأفكار والمعلومات في مجموعات تضم كل واحدة منها عناصر تتشابه في خاصية أو خاصيات معينة، إذ يقصد بفئات التحليل catégories العناصر الرئيسية أو الثانوية التي يتم وضع وحدات التحليل فيها (الكلمة أو موضوع أو قيم ..الخ) والتي يمكن وضع كل صفة من صفات المحتوى فيها وتصنف على أساسها". (طعيمة، 1987، ص، 06).

"إنّ وضع فئات التحليل في البحث يخضع بالدرجة الأولى إلى طبيعة الأهداف المسطرة فيه لأنه انطلاقا من هذه الأهداف يتم تحديد الفئات المعمول بها، والتي يضمن الباحث من خلالها العرض الموضوعي والشامل للعناصر محل البحث". (هلال المزاهرة، مرجع سابق، ص، 391).

وفئات التحليل نوعان هما: فئة ماذا قيل أو "فئة مضمون محتوى الاتصال" كما يسميها بيرلسون وتدور حول مضمون مادة الاتصال والمعاني التي تنقلها، وفئة كيف قيل أو "فئة شكل الاتصال" وهي بدورها تدور حول الشكل الذي قدم فيه المضمون.

8-2-1- فئات الشكل:

"هي تلك الفئات التي تصنف المحتوى الشكلي للمضمون المزمع دراسته، وعادة ما تحاول الإجابة عن السؤال كيف قيل ؟، وهذه الفئات أحد ركائز تحليل المحتوى، فالشكل الذي يقدم به المضمون إلى جمهور القراء يعد بالأهمية التي تجعل هؤلاء يميلون إلى الاضطلاع على المضمون أولا".(حمدي، مرجع سابق، ص، 58).

وتوجد العديد من فئات الشكل التي حددها المختصون في مجال تحليل المحتوى ولعل تلك التي تخدم أهداف الدراسة الحالية تتمثل في:

8-2-1-1- فئة المساحة:

تقوم هذه الفئة بقياس المساحة التي يحتلها الموضوع محل التحليل، لأنّ مساحة الموضوع تشير إلى مدى الاهتمام الذي توليه الجريدة أو المجلة بموضوع معين، حيث "لا تقل مساحة الموضوع أهمية عن تناوله، بمعنى أن قارئ الصحف يمكنه أن يدرك الفرق بين المواضيع التي احتلت مساحة كبيرة من جريدته اليومية والمواضيع الأخرى". (تمّار، 2007، ص، 42).

وقد تم إعطاء التعريف الإجرائي التالي لفئة المساحة:

هي تلك الفئة التي تسمح لنا بقياس المساحة التي تحتلها المواضيع البيئية في جريدة الخبر.

8-2-1-2- فئة الموقع:

"وهي الفئة التي تهتم بموقع الموضوع أو الفكرة محل التحليل في المادة المدروسة، فالموقع له أهمية كبيرة في تأثير المحتوى على القارئ أو المستمع أو المتفرج، لذلك فإن موقع المادة له دلالة مقصودة لوضعها في موقع دون آخر". (المرجع السابق، ص، 28).

"وهي من الفئات التي توضح مدى الاهتمام بعرض الموضوع، حيث دلّت الدراسات الاستقرائية بالنسبة للصحف على أن الصفحة الأولى تأتي في المقدمة، تليها الصفحة الأخيرة، ثم الصفحة الثالثة ثم الوسط، ثم بقية الصفحات". (حفيان، 2014-2015، ص، 34).

ونشر موضوع معين في الصفحة الأولى أكثر أهمية من نشره في الصفحة الأخيرة أو في صفحات الوسط أو في الصفحات الداخلية، وكذلك موقع الموضوع في الصفحة ذاتها له معاني مختلفة، فنشر الموضوع في أعلى الصفحة أهم من أسفلها، وكذلك نشره في الصفحة اليسرى أهم من الصفحة اليمنى وهكذا.

وقد تم اعطاء التعريف الإجرائي التالي لفئة الموقع:

هي الفئة التي تهتم بموقع المواضيع البيئية في جريدة الخبر وكذلك موقعها على صفحاتها.

8-2-1-3- فئة العناصر التيبوغرافية:

يقصد بها "الكيفية التي يتم بها إخراج المادة الإعلامية، ويعد هذا الجانب ذو أهمية كبيرة في التأثير على نفسية القرّاء أو المستمعين أو المشاهدين". (حمدي، مرجع سابق، ص، 61).

وقد تم إعطاء التعريف الإجرائي التالي لفئة العناصر التيبوغرافية:

هي الفئة التي تسمح لنا بتحليل الكيفية التي قدّمت بها المواضيع البيئية في جريدة الخبر، وذلك من خلال فئات فرعية أخرى تتمثل في العناوين والصّور والرّسومات.

وتنقسم هذه الفئة إلى عدد كبير من الفئات الفرعية، قمنا باختيار ما يتلاءم منها مع دراستنا الحالية.

وتتمثل الفئات الفرعية في:

أ–العناوين: "حيث يحاول الباحث تحليل الكيفية التي يقوم بها من حيث طبيعتها، مثل العناوين الرّئيسية، العناوين الفرعية، عنوان على شكل دال، عنوان دال". (المرجع السابق، ص، 61).

"كما يحاول الباحث من خلال هذه الفئة تحليل الكيفية التي تقدّم بها العناوين من عدّة جوانب من حيث طبيعة العنوان، أو من حيث حجمه وموقعه ولونه، لأن أهمية الخبر تتضح حسب شكل ومضمون العنوان عن طريق دلالة الأنماط المستعملة في كتابته، من حيث الحجم واللون، وعن طريق دلالة الألفاظ المستعملة فيه، وكذلك الصياغة اللغوية". (تمار، مرجع سابق، ص، ص، 32-33).

وقد تم إعطاء التعريف الإجرائي التالي لفئة العناوين:

هي تلك الفئة التي تسمح لنا بتحليل الكيفية التي قدمت بها عناوين المواضيع البيئية عبر جريدة الخبر من حيث الحجم ونوع الخط.

ب–الصّور والرّسومات:

"الصور عبارة عن شكل من أشكال التعبير عن جزء من الواقع بطريقة الرّسومات أو الصور الفوتوغرافية، وهي ذات أهمية بالغة في مجال الاتصال إلى جانب الخطاب اللغوي، ونحلل في الصور مايلي: عمق الصورة، الألوان المستخدمة، طبيعة الخطاب المرافق للصورة".(حمدي، مرجع سابق ص، 62).

"ويؤدي استخدام هذه الفئة في المضمون إلى تدعيم قيمته، لما تضيفه الصّور والرّسومات على المادة موضع التحليل من زيادة الإيضاح والتأكيد والمصداقية. وهو ما يشير إلى زيادة الاهتمام بالمادة موضع التحليل، فضلا عما تعكسه الصورة أو الرسم من معان وأفكار تضاف إلى قيمة المضمون".(حفيان، مرجع سابق، ص، 35).

وقد تم إعطاء التعريف الإجرائي التالي لفئة الصور والرّسومات:

هي الفئة التي تسمح لنا بجرد وتحليل الصّور والرّسومات المصاحبة للمواضيع البيئية في جريدة الخبر وذلك من خلال ألوان الصّور والرّسومات وموقعها في صفحات الجريدة.

8-2-1-4- فئة طبيعة المادة المستعملة:

تهتم هذه الفئة بفنون الكتابة الصحفية المستعملة لنقل موضوع معين، وهي تسعى إلى تقسيم المحتوى المراد تحليله إلى أنواع الكتابة مثل: الخبر، المقال، الحديث، التحقيق ... الخ.

"فالجريدة التي تستخدم الأنواع الصحفية المختلفة بطريقة متنوعة دليل على اهتمامها أكثر بالموضوع المعالج". (تمار، مرجع سابق، ص، 30).

وقد تم إعطاء التعريف الإجرائي التالي لفئة طبيعة المادة المستعملة:

هي الفئة التي تسمح لنا بتقسيم المواضيع البيئية المتناولة في جريدة الخبر إلى أصناف تتمثل في الأشكال الصحفية التي استخدمت لنقل هذه المواضيع.

8-2-1-5- فئة طبيعة اللغة المستعملة:

"يعد تحليل اللغة في مضمون وسائل الإعلام من الأهمية التي تجعل كل رسالة مرتبطة بطبيعتها، ولذا فإنّ فئة اللغة المستعملة في تلك الوسائل هي مجموعة من التصنيفات ترتبط في طبيعتها بمشكلة الدّراسة والهدف منها، وأكثر التقسيمات رواجا هي: الفصحى، الفصحى البسيطة، مزيج بين اللهجات والفصحى واللغات الأجنبية". (حمدي، مرجع سابق، ص، ص، 60-61).

"وتعتبر فئة اللغة من أهم الفئات في عملية التحليل، نظرا لما يترتب عليها من نتائج مرتبطة بمدى فهم الرسالة الإعلامية واستيعابها من جانب جمهور القرّاء أو المستمعين أو المشاهدين، حيث يمكن تقديم المواد الإعلامية بثلاث لغات أو مستويات وهي: الفصحى، الفصحى البسيطة والعامية، كما يمكن المزج بين هذه المستويات الثلاثة في بعض الحالات، ويستهدف تحليل اللغة المستخدمة التعرف على النمط اللغوي السّائد في تقديم معلومات معينة، ومدى استخدام المستويات اللغوية المناسبة لنوع الجمهور المستهدف". (هلال المزاهرة، 2011، ص، 177).

وقد تم إعطاء التعريف الإجرائي التالي لفئة طبيعة اللغة المستعملة:

هي مجموعة من التصنيفات التي ترتبط في طبيعتها بالمواضيع البيئية عبر جريدة الخبر وتقسّم إلى لغة فصحى، فصحى بسيطة، مزيج بين اللهجات.

8-2-2- فئات المضمون:

وهي الفئات التي تهتم بمضمون المادة محل الدراسة وعادة ما يحاول الإجابة عن سؤال ماذا قيل ؟ وتنقسم هذه الفئات بدورها إلى عدّة فئات أخرى. قمنا باختيار الفئات التي ارتأينا خدمتها لأهداف دراستنا، وتتمثل هذه الفئات في:

8-2-2-1- فئة الموضوعات:

"هي من الفئات الأكثر استخداما في دراسات تحليل المضمون، والتي تقوم بتصنيف المضمون وفقا لموضوعاته، وتجيب على التساؤل الأساسي الخاص بالموضوع أو مجموعة من الموضوعات التي تدور حولها المادة الإعلامية، والذي يجيب أيضا على التقدير لدرجة الأهمية والتركيز الذي توليه المادة الإعلامية للنقاط المختلفة في المضمون، ويتم تقسيم كل موضوع رئيسي إلى مجموعة من موضوعات فرعية". (هلال المزاهرة، 2014، مرجع سابق، ص، 395).

وقد تم إعطاء التعريف الإجرائي لفئة الموضوعات كما يلي:

هي الفئة التي تسمح بتحديد نوع المواضيع البيئية في جريدة الخبر كما يمكن تصنيف هذه المواضيع حسب المنطقة الجغرافية.

8-2-2-2- فئة الأهداف:

"تستعمل هذه الفئة للبحث عن مختلف الأهداف التي يريد المضمون محّل الدراسة إبلاغها أو الوصول إليها، ولكل مضمون هدف أو أهداف خاصة، وتتضح أهداف الدّراسة من خلال بناء مشكلة الدّراسة وفرضياتها. وعلى الباحث القيام بتحديد هذه الأهداف بدقة انطلاقا من محتويات المواد المحددة للدراسة". (حمدي، مرجع سابق، ص، 65).

وقد تم إعطاء التعريف الإجرائي التالي لفئة الأهداف:

هي الفئة التي تسمح لنا بتحديد الهدف أو الغرض الذي يريد إيصاله مضمون كل المواضيع البيئية والمتناولة من خلال جريدة الخبر.

8-2-2-3- فئة المصادر:

"تستخدم فئة مصدر المعلومات للكشف عن الأشخاص أو جهة مصدر المعلومة، كالصّحف ووكالات الأنباء، وذلك للتعرف على المصدر والمرجع الذي تنسب إليه مادة الاتصال، ويفيد ذلك في التعرف على مدى موضوعية المصدر وإمكانية الثقة فيما يسوقه من معلومات".

(هلال المزاهرة، 2014، مرجع سابق، ص، 401).

وقد تم إعطاء التعريف الإجرائي التالي لفئة المصادر:

هي الفئة التي تبحث في الجهة التي تنسب إليها المواضيع البيئية المتناولة في جريدة الخبر.

8-2-2-4- فئة الجمهور المستهدف:

"تستخدم فئة الجمهور المستهدف للتعرف على الجمهور الذي يستهدفه القائم بالاتصال في توجيه المادة الإعلامية". (المرجع السابق، ص، 402).

"وتساعد هذه الفئة الباحث في معرفة الجمهور الذي يريد القائم بالاتصال الوصول إليه، هل هو جمهور خاص أم هو جمهور عام. هل هي فئة معينة أو مجموعة من الفئات".(حمدي، مرجع سابق، ص، 66).

وقد تم إعطاء التعريف الإجرائي التالي لفئة الجمهور المستهدف:

هي الفئة التي تسمح بمعرفة الجمهور الذي تستهدفه جريدة الخبر من خلال معالجتها للمواضيع البيئية.

8-2-2-5- فئة الفاعلين:

"تبحث هذه الفئة عن المحركين الأساسيين في المضمون أي الأشخاص أو الهيئات، أو الأحزاب أو المنظمات التي تصنع الحدث في المضمون محّل التحليل، وتعّد هذه الفئة مهمة في معرفة الشخصيات الفاعلة في أي مضمون، وطريقة تفكيرهم وأسلوبهم في مخاطبة الغير". (المرجع السابق، ص، 64).

وقد تم إعطاء التعريف الإجرائي التالي لفئة الفاعل:

هي الفئة التي تسمح بمعرفة الشخصيات الفاعلة التي تظهر في المواضيع البيئية عبر جريدة الخبر.

8-2-2-6- فئة الاتجاه:

"تعتبر هذه الفئة من الفئات الشائع استخدامها في بحوث تحليل المحتوى، رغم المصاعب العديدة التي تواجه الباحث عند استخدام هذه الفئات، حيث يصعب السيطرة على الذاتية في تحديد الاتجاهات وبصفة خاصّة عندما تكون لدى الباحث أحكام مسبقة، قد يلجأ إلى توظيف الإجراءات في تأكيد هذه الأحكام. ولذلك فإن الاقتراب من هذا التصنيف يجب أن يكون اقترابا حذرا، وفي إطار مجموعة من المعايير الموضوعية التي تنفي شبهة التحيّز في التصنيف وتؤكّد صدق النتائج".(عبد الحميد، 1979، ص، 123).

وقد تم إعطاء التعريف الإجرائي التالي لفئة الاتجاه كما يلي:

هي الفئة التي توضّح اتجاه جريدة الخبر، من خلال معالجتها للمواضيع البيئية، سواء بالموافقة أو المعارضة أو الحياد.

8-2-2-7- فئة القيم:

"تستخدم فئة القيم للتعرف على القيمة التي يسعى القائم بالاتصال إلى تحقيقها، وما يتطلع للحصول عليه، فهي وثيقة الصّلة بفئة المستويات والأسس، وتستخدم هذه الفئة أحيانا في تحليل الموضوعات والشخصيات للتعرف على الهدف الذي يسعون إلى تحقيقه، وعلى الرّغبات التي يسعون إلى إشباعها". (هلال المزاهرة، مرجع سابق، ص، 396).

وقد تم إعطاء تعريف إجرائي لفئة القيم كما يلي:

هي الفئة التي تسمح لنا بتحديد القيم البيئية المتضمنة في المواضيع البيئية عبر جريدة الخبر.

تاسعا: مجتمع الدراسة وعينته:

لقد وقع الاختيار على جريدة الخبر كنموذج لدراستنا الحالية، وذلك راجع إلى عدّة اعتبارات فهي "جريدة وطنية توزع في جميع مناطق الدولة الجزائرية، كما أنها واحدة من أكثر الجرائد مقروئية لدى الجمهور الجزائري إضافة إلى حصولها مؤخرا على المرتبة الثالثة في مجال الصحافة المكتوبة، وهذا في جائزة رئيس الجمهورية للصحفي المحترف طبعة 2017، والتي كانت حول مواضيع البيئة، وذلك في إطار اليوم الوطني لحرية الصحافة، الذي يصادف كل سنة تاريخ 23 أكتوبر". (م.منير، مرجع سابق).

وبما أننا لا نستطيع القيام بمسح ميداني لكافة أعداد جريدة الخبر، فقد اكتفينا باختيار 12 عدد صادر عن نفس الجريدة لشهر أوت 2017 من أصل 31 عدد من نفس الشهر، باعتبار أن العينة "عبارة عن عدد محدود من المفردات التي يتعامل معها الباحث منهجيا". (عبد الحميد، 2000، ص، 133).

كما تعرف العينة بأنها "نموذج يشمل جانبا أو جزءا من وحدات المجتمع الأصلي المعني بالبحث وممثلة له، بحيث تحمل صفاته المشتركة وهذا النموذج أو الجزء يغني الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصلي، لأن دراسته تشكل صعوبة تتعلق أساسا بعدد الوحدات التي يعد ضروريا لهذا النوع من الدراسة". (محمد حسين، 1993، ص، 13).

وعليه فجميع الأعداد الصادرة عن جريدة الخبر تمثل لنا مجتمع البحث الخاص بالدراسة الحالية وقد تم اختيار نوع من العينات العشوائية، وهي عينة الأسبوع الاصطناعي، لأنها ترتبط ارتباطا مباشرا مع موضوع البحث وأهداف الدراسة الموجودة.

"وكثيرا ما يستخدم الباحثون أسلوب الأسبوع الاصطناعي، ويتلخص هذا الأسلوب في تقسيم المادة الزمنية إلى أسابيع، كل أسبوع يشمل اليوم والتاريخ (يوم ... الموافق ... شهر)، ثم اختيار أحد الأيام عشوائيا من الأسبوع الأول". (بركات، مرجع سابق، ص، 286).

ولقد لجأنا إلى عينة الأسلوب الاصطناعي نظرا للحجم الكبير لمفردات مجتمع البحث، وسهولة استخدام هذا النوع من العينات، خصوصا في الدّراسات الإعلامية، حيث يرى 'شامبل' في هذا الصّدد "أن زيادة حجم العينة في تحليل مضمون الصحف اليومية عن 12 عدد لا يخلق اختلافات

معتبرة في النتيجة، عند تصنيف الموضوعات كما يعتبر 'شامبل' أن زيادة حجم العينة عن 12 عددا استثمارا فقيرا لوقت الباحث". (عبد الحميد، 1979، مرجع سابق، ص، 09).

وقد تم استخدام أسلوب الأسبوع الاصطناعي في اختيار أعداد الجريدة التي سيتم تحليلها، وذلك بطريقة منتظمة، ويضم عدد تكرار التواريخ والأيام الخاصة بمفردات للعينة، حيث اخترنا اليوم الأول من الأسبوع الأول من شهر أوت، ثم اليوم الثاني من الأسبوع الثاني من شهر أوت، ثم اليوم الثالث من الأسبوع الثالث من شهر أوت ... وهكذا إلى غاية الحصول على جميع مفردات العينة، والتي بلغ عددها 12 عددا موزعا على شهر أوت 2017.

والجدول الموالي يوضح كيفية اختيار العينة:

الأيام / الأسابيع	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت	الأحد	الاثنين
الأسبوع الأول	ع 1 1 أوت	ع 9 2 أوت			ع 5 5 أوت		
الأسبوع الثاني		ع 2 9 أوت	ع 10 10 أوت			ع 6 13 أوت	
الأسبوع الثالث			ع 3 17 أوت	ع11 18 أوت			ع 7 21 أوت
الأسبوع الرابع	ع 8 22 أوت			ع 4 25 أوت	ع 12 26 أوت		

(*): الجدول من إعداد الطالبتين.

العدد	التاريخ	العدد	التاريخ
8586	01 أوت 2017	8602	17 أوت 2017
8587	02 أوت 2017	8603	18 أوت 2017
8590	05 أوت 2017	8606	21 أوت 2017
8594	09 أوت 2017	8607	22 أوت 2017
8595	10 أوت 2017	8610	25 أوت 2017
8598	13 أوت 2017	8611	26 أوت 2017

(*): الجدول من إعداد الطالبتين.

عاشرا: أدوات جمع البيانات:

"للبحث العلمي أدواته التي تساعد الباحث في دراسته، وترتبط هذه الأدوات بموضوع البحث والمنهج المستخدم في الدراسة، ويتوقف نجاح الباحث على حد كبير على استخدام أدوات البحث فعليه الإحاطة جيدا بالأدوات والطرق التي يستخدمها للوصول إلى نتائج مرضية بأقل وقت وجهد وتكاليف". (محمد مبارك، 1996، ص، 26).

وأدوات البحث العلمي هي "تلك الوسائل المختلفة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات والبيانات المستهدفة في البحث ضمن استخدامه لمنهج معين أو أكثر".(Angers,1997, p129)

10-1- أداة استمارة تحليل المحتوى:

وانطلاقا من طبيعة دراستنا والمنهج المتبع، فقد اعتمدنا على **'استمارة تحليل المحتوى'** كأداة أساسية باعتبارها من أكثر أدوات جمع البيانات استخداما وشيوعا في الدراسات الخاصة ببحوث تحليل المحتوى، بهدف استخراج النتائج الكمية وتحليلها وتفسيرها.

وتعرف استمارة تحليل المحتوى بأنها "نموذج يتم تصميمه بحيث يتضمن مجموعة من الفئات الرئيسية أو الفرعية التي على أساسها يتم تصنيف المضمون المراد تحليله، بما يتفق وأهداف الدراسة". (بركات مرجع سابق، ص، 289).

وبهذا يمكن القول أن تصميم استمارة تحليل المحتوى يكون بعد الاطلاع على المضمون أو المحتوى المراد تحليله، وذلك حتى يتسنى للباحث وضع الفئات والتصنيفات التي تخدم أهداف البحث، وتجيب عن التساؤلات.

"ومن الثابت أن استمارة تحليل المضمون أداة أساسية لجمع البيانات في الدراسات المعينة بالمحتوى سواءً كان مادة إخبارية، أو درامية، أو ثقافية، أو سياسية مما تقدمه وسائل الإعلام، كما تستخدم استمارة تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات في الدراسات المعينة بتحليل النصوص، سواءً في المجال الإعلامي أو السياسي أو التربوي، أو غير ذلك من المجالات". (المرجع السابق، ص، 289).

"وتوفر استمارة تحليل المحتوى للباحث إطارا محددا لتسجيل المعلومات التي تفي بمتطلبات البحث حيث يتم تصميمها بما يتفق وأغراض التحليل، وتعبر كميا عن رموز الوثيقة الواحدة، التي تشمل فئات التصنيف، ووحدات التحليل، ووحدات القياس، بالإضافة إلى البيانات الأولية عن وثيقة المحتوى، وتعتبر هذه الرموز مدخلات استمارة التحليل في الاستخدام الآلي واليدوي لجمع البيانات طبقا للأسس والمعايير التي يصنفها الباحث لعملية التسجيل في هذه الاستمارة".(حمدي، مرجع سابق، ص، ص، 69-70).

وقد احتوت استمارة تحليل المحتوى الخاصة بموضوع دراستنا الحالية على أربعة محاور أساسية، وقد جاءت كالآتي:

المحور الأول: المتعلق بالبيانات الخاصة بالوثيقة، ويضم اسم الجريدة، تاريخ الصدور، ورقم العدد.

المحور الثاني: المتعلق بفئات الشكل (كيف قيل؟)، ويضم المساحة الكلية للجريدة، المساحة الخاصة بالتحليل، توزيع موضوعات البيئة حسب موقع المادة الصحفية عبر الجريدة، وكذلك عبر الصفحة الواحدة، وعبر أبواب الجريدة، إضافة إلى اللغة المستخدمة في التحرير، حجم خط العناوين

الذي كتبت به المادة الصحفية (العناصر التيبوغرافية)، نوع الصورة المرافقة للمادة الصحفية، القوالب الصحفية التي جاءت بها، إضافة إلى توزيع موضوعات البيئة حسب عددها عبر الصحيفة.

المحور الثالث: المتعلق بفئات المضمون (ماذا قيل؟)، ويضم توزيع موضوعات البيئة حسب طبيعة الموضوعات، اتجاه الجريدة الجريدة نحوها، المصادر الصحفية، أهداف الجريدة من المعالجة، الجمهور المستهدف، الفاعلين في المادة الصحفية، والقيم البيئية المتضمنة في المادة الصحفية.

المحور الرابع: يضم ملاحظات عامة.

وقد قمنا بإعداد دليل الاستمارة من أجل تسهيل قراءتها وتفريغ البيانات.

و تم عرض الاستمارة على أساتذة وخبراء مختصين في الإعلام والاتصال، بهدف تعديلها وتصويبها.

وقد كان في تحكيم الاستمارة:

- الدكتور هند عزوز: جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل.
- الدكتور حورية بولعويدات: جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل.
- الأستاذ أمين جنيح: جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل.

ولأن لأدوات البحث العلمي دورا هاما في جمع المعلومات والبيانات المستهدفة في البحث، فقد اعتمدنا إلى جانب استمارة تحليل المحتوى، على كل من أداة الملاحظة والمقابلة.

10-2- الملاحظة:

تعرف الملاحظة بأنها "توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة، أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها، بهدف الوصول إلى كسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة أو الظواهر". (زيدان، 1980، ص، 46).

وقد تم توظيف أداة الملاحظة في دراستنا الحالية من خلال مشاهدة وملاحظة ما تنشره جريدة الخبر حول المواضيع البيئية في الجزائر، والذي ساعدنا على اكتساب رصيد معرفي حول هذا الموضوع وكذلك جمع معلومات وبيانات حوله.

10-3- المقابلة:

تعرف المقابلة بأنها "محاولة موجهة يقوم بها فرد مع أفراد، بهدف حصوله على عدة معلومات وذلك باستخدامها في بحث علمي". (عزت عطوي، 2000، ص، 120).

كما أن أداة المقابلة "يستخدمها الباحث في جمع المعلومات من الأشخاص الذين يملكون هذه المعلومات والبيانات غير الموثقة في أغلب الأحيان، في إطار إنجازه للبحث. (بن مرسلي، 2010، ص، 213).

وقد اعتمدنا في دراستنا على أداة المقابلة بهدف جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بمجتمع الدراسة والمتمثلة في أعداد جريدة الخبر الصادرة شهر أوت سنة 2017. إضافة إلى أعداد أخرى مما تناولت المواضيع البيئية التي تخدمنا في بحثنا، وكذلك الحصول على معلومات حول جريدة الخبر نشأتها وتطورها ومميزاتها.

وقد قمنا بإجراء المقابلة مع مراسل جريدة الخبر من ولاية جيجل (م.منير)، وذلك بمقر المكتب الكائن بحي الفرسان –عمارة ج- بمدينة جيجل، وذلك بتاريخ 04جانفي2018 على الساعة (14:00) وقد استغرقت هذه المقابلة حوالي 30 دقيقة، حيث لجأنا إلى استخدام المقابلة المفتوحة (غير المقننة) والتي تسمى أيضا بالمقابلة الموجهة أو البؤرية، وهناك من يعرفها "على أنها تلك المقابلة التي تتم بهدف جمع معلومات حول موقف معين أو جزء صغير من ظاهرة، وتتميز بالتعمق والتركيز ودقة تحديد موضوع المقابلة. (حمدي، مرجع سابق، ص، 112).

واحتوت المقابلة حول مجموعة من الأسئلة تمحورت خصوصا حول ما يلي:

- نبذة تعريفية عن جريدة الخبر.
- مدى الاهتمام بالمواضيع البيئية عبر الجريدة.
- المصادر المعتمد عليها في جلب المادة الصحفية حول المواضيع البيئية.
- المناطق الجغرافية الأكثر حضورا من خلال معالجة الجريدة للمواضيع البيئية.
- اتجاه الجريدة حول معالجتها للمواضيع البيئية في الجزائر.
- القوالب الصحفية المستخدمة في معالجة الجريدة للمواضيع البيئية في الجزائر.

- العراقيل والصعوبات التي تواجهها الصحافة المكتوبة في ظل غياب ميثاق أخلاقيات المهنة وغيرها من الأسئلة والمحاور.

الحادي عشر: المقاربة النظرية:

تعد عملية الإسناد النظري خطوة هامة للقيام بأي بحث علمي، لفهم مختلف الظواهر وتفسيرها وإدراك وفهم العلاقات التي تربط الأفراد والجماعات داخل المجتمع، وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من النظريات التي انطلقت من تعريف المجتمع، وأبرزت دور الأفراد كأهم وحداته.

وتعرف النظرية العلمية بأنها "نسق فكري استنباطي متسق حول ظاهرة أو مجموعة من الظواهر المتجانسة يحوي إطارًا تصوريًا، ومفهومات وقضايا نظرية توضح العلاقات بين الوقائع وتنظمها بطريقة دالة وذات معنى، كما أنّها ذات بعد امبريقي، بمعنى اعتمادها على الوقائع ومعطياته، وذات توجيه تنبئي يساعد على فهم مستقبل الظاهرة، ولو من خلال تصميمات احتمالية". (عبد المعطي، 1998، ص، 10).

وقد ظهرت العديد من النظريات الاجتماعية التي ساهمت في تطور بحوث الإعلام والاتصال وبرزت أهميتها في توفير الإطار التصوري لها، والتي ساعدت الكثير من الباحثين في تحديد الأبعاد والعلاقات لمختلف الظواهر التي يدرسونها.

ونظرا لطبيعة دراستنا التي تدور حول المعالجة الصحفية للمواضيع البيئية في الجزائر، فإنّ المدخل النظري الذي يقترب من بحثنا يتمثل في 'النظرية البنائية الوظيفية'، فهي من أهم النظريات الاجتماعية التي ساهمت في تطوير مختلف البحوث في مجال الاتصال والإعلام، وغيرها من مختلف العلوم.

"يشير مصطلح 'بناء' Structure إلى الطريقة التي تنظم بها الأنشطة المتكررة في المجتمع، ومصطلح 'وظيفة' Fonction إلى مساهمة شكل معين من الأنشطة المتكررة في الحفاظ على استقرار وتوازن المجتمع". (مكاوي، حسين السّيد، 2002، ص، ص، 124-125).

"فالبناء يكشف عن الجوانب الهيكلية الثابتة، بينما تشير الوظيفة إلى الجوانب الديناميكية داخل البناء الاجتماعي، ويشير التكامل إلى العلاقة بين الوحدات أو الأجزاء داخل النسق". (عباسي بصلي، حمدي، 2017، ص، 237).

ومن هذا المنطلق فالبنائية الوظيفية تقوم بتشبيه المجتمع بالكائن العضوي، فهي ترى بأن المجتمع ككل عبارة عن بناء اجتماعي يتكون من مجموعة العلاقات الدائمة والمستمرة بين مختلف أفرادها باعتبارهم وحدات أساسية وفعالة داخل هذا المجتمع، حيث يقومون بتأدية أدوار مختلفة، ويتفاعلون فيما بينهم بقيامهم بأنشطة اجتماعية مختلفة بطريقة ديناميكية وحيوية، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق التكامل والانسجام داخل المجتمع ككل، أو من شأنه أن يحدث الاختلال وعدم التوازن إذا اختل جزء من هذه الوظائف داخل المجتمع.

"وتنظر الوظيفية إلى المجتمع بوصفه بناء متكاملا، ترتبط أجزائه ببعضها ببعض، كل جزء من هذه الأجزاء يؤدي وظيفة محددة أو دورا، بحيث تتكامل الوظائف فيما بينها، فيكتسب النسق ككل الدوام والاستمرار في الوجود". (المرجع السابق، ص، 238).

وتقترب النظرية البنائية الوظيفية من دراستنا الحالية، من خلال اعتبار النشاط الإعلامي أحد هذه النظم الأساسية التي تساهم في تحقيق استقرار المجتمعات، ومن بينها وسيلة الصحف، وقد تكون أيضا سببا في عدم استقراره واختلاله.

وبالتالي يمكن القول بأن "وسائل الإعلام تعد من المكونات الأساسية التي لا غنى عنها في البناء الاجتماعي، ولا يستطيع المجتمع المعاصر بالشكل الذي نعرفه أن يستمر بدون هذه الوسائل، ومن ناحية أخرى، فإن وسائل الإعلام يمكن أن تكون أحد عوامل الخلل الوظيفي Dysfonctionnel وذلك حين تساهم في التنافر، وعدم الانسجام بدلا من الاستقرار، إذا كان تأثيرها على الناس هو الإثارة والتحريض على ممارسة أشكال السلوك المنحرف".(مكاوي، حسين السّيد، مرجع سابق، ص، 126).

فجريدة الخبر اليومي باعتبارها وسيلة من وسائل الإعلام، أي أنها مؤسسة إعلامية، فهي تعتبر أحد الأنساق المشكلة للمجتمع الكلي، ولها عدة وظائف وأدوار تقوم بها اتجاه المجتمع، ومن أبرز

الوظائف نجد وظيفة إعلام وتوعية أفراد المجتمع بالمواضيع البيئية، وكذلك توعيتهم وتحسيسهم بكيفية التعامل داخل المحيط الذي ينتمون إليه ويعيشون فيه، لأنهم قد يكونون هم أنفسهم طرفا في الكثير من التجاوزات والمخاطر البيئية التي قد يتسببون فيها، عن قصد أو عن غير قصد.

إضافة إلى ذلك، فإنّ أفراد المجتمع هم أحد النظم والوحدات الأساسية التي لا غنى في البناء الاجتماعي، فلكل فرد وظيفة يقوم بها في هذا المجتمع، وذلك لضمان الاستمرارية والتوازن بين مختلف الأنظمة المكونة له، وكذلك حماية البيئة ورعايتها تعد من الأدوار الملزمة على أفرادها، حتى يتمكنوا من العيش في محيط صحي ونظيف، وذلك لضمان استقرار المجتمع وتوازنه، فلما يكون الوضع البيئي متدهور وكارثي فهذا ينعكس سلبا على النظام الاجتماعي، ويؤدي إلى حدوث الاختلال وعدم التوازن داخل المجتمع ككل.

وبالتالي فمعالجة جريدة الخبر للمواضيع البيئية من أجل توعية أفراد المجتمع وحثهم على القيام بدورهم في حماية البيئة والمحافظة عليها، يترجم حقيقة أن المضامين التي ينقلها الإعلام تؤثر بطريقة أو بأخرى سواءً بالإيجاب أو السلب مع الأنساق الاجتماعية المشكلة للمجتمع، وأنّ وسائل الإعلام اليوم تلعب دورا أكثر فعالية من الأنساق الاجتماعية، أو النظم الأخرى، التي قد تحدث تغيرات جدرية في حياة الأفراد والمجتمعات ككل.

وانطلاقا من هذا فإنّ جريدة الخبر بمعالجتها للمواضيع البيئية، فهي تقوم بنشاطات متكررة ووظائف متعددة، تساهم بذلك في احداث التوازن الاجتماعي، كما يمكن أن تكون أحد عوامل الخلل الوظيفي، عندما تساهم في عدم الانسجام، بدل من تحقيق الإستقرار من خلال قيامها بوظيفة الإعلام والتوعية.

قائمة مراجع الفصل الأول:

1- ابن منظور. **لسان العرب**. (د ط). القاهرة: دار المعارف. ص، 3066.

2- خضير، شعبان. (2001). **مصطلحات الإعلام والاتصال**. (ط1). د ب: دار اللسان العربي. ص، 256.

3- حجاب، محمد منير. (2003). **وسائل الاتصال نشأتها وتطورها**. (د ط). القاهرة: دار الفجر. ص، ص57-58.

4- علم الدين، محمود. (2004). **مدخل إلى الفن الصحفي**. (د ط). القاهرة: مطبوعات أخبار اليوم. ص، 4.

5- عيساني، رحيمة. (2007). **مدخل إلى الإعلام والاتصال، الأسس والوظائف الجديدة في عصر العولمة الإعلامية**. (ط1). الجزائر: مطبوعات الكتاب والحكمة. ص، 20.

6- بدوي، أحمد زكي، خليفة، أحمد. (1994). **معجم مصطلحات الإعلام**. (ط2). القاهرة: دار الكتاب المصري العربي، ص، 124.

7- دليو، فضيل. (2003). **مدخل إلى الاتصال الجماهيري**. (د ط). جامعة منتوري قسنطينة: مخبر علم اجتماع الاتصال. ص، 48.

8- علم الدين، مرجع سابق، ص، 9.

9- الشيباني، مناحي بن نايف. (2008). **معالجة صحيفة الرياض لجرائم العنف الأسري**. رسالة ماجستير غير منشورة . قسم العلوم الاجتماعية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: السعودية. ص، 17.

10- **معجم الكنز**. (د ط). (2007). الجزائر: منشورات عشاش. ص، 200.

11- الرمحين، عطا الله. (2012). **أخلاق الصحفي المهنية**. (د ط). عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع. ص، 403.

12- دحمار، نور الدين. (2011-2012). **قضايا البيئة في الصحافة المكتوبة**. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام. جامعة الجزائر03: الجزائر. ص، 11.

13- قنشوبة، عبد الرحمن. (ديسمبر 2016). **معالجة الصحافة الجزائرية اليومية لقضايا البيئة. مجلة دراسات وأبحاث. العدد25**. ص، 5، بتصرف.

14- حجاب، محمد منير. (1999). **التلوث وحماية البيئة وقضايا البيئة من منظور إسلامي**. (د ط). القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع. ص، 11.

15- المرجع السابق، ص، 12.

16- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد. (2006). **البيئة والمجتمع**، دراسة في علم اجتماع البيئة. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث. ص، 3.

17- عمر، محمد إسماعيل. (2002). **مقدمة في علوم البيئة**. (د ط). القاهرة: دار الكتاب العلمية للنشر والتوزيع. ص، 18.

18- محمد الجبور، سناء. (2011). **الإعلام البيئي**. (ط1). الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع. ص، 18.

19- محمد الحسن، فتيحة. (2006). **مشكلات البيئة**. (ط1). عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع. ص، 7.

20- **الجريدة الرسمية**،(2003)، القانون رقم10/03 المؤرخ في 2003/07/20، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، **العدد43**. ص، 10.

21- م.منير. (04جانفي2018). **المعالجة الصحفية للمواضيع البيئية في الجزائر بجريدة الخبر**، مكتب الخبر بمدينة جيجل، **جريدة الخبر**.

22- خالد.ب. (24 أكتوبر2017). **صحفي الخبر يفتك جائزة الرئيس لفئة الصحافة المكتوبة**. **جريدة الخبر**. العدد 8668. ص، 24.

23- Pdf<jmrs>www-centre-univ-mila-dz. 22/01/2018, 08.55h

24- https//dspace univ-ouargla-dz. 22/01/2018,08.55h.

25- https.//asjp-cerist-dz (pdf). 02/01/2018,14.25h.

26- دليو، فضيل. (2001). **الصحافة الجزائرية وجرائم البيئة**. جامعة منتوري قسنطينة، مخبر علم اجتماع الاتصال.

27- بوسالم، زينة. (2010-2011). **المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في الصحافة الجزائرية**. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة: الجزائر.

28- http<thesis-univ-biskra-dz/22/34/.13/01/2018,15.20h.

29- دحمار، نور الدين. (2011-2012). **قضايا البيئة في الصحافة المكتوبة**، رسالة ماجستير غير منشورة. قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03: الجزائر.

30- بن يحيى، سهام. (2004-2005). **الصحافة المكتوبة وتنمية الوعي البيئي في الجزائر**. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم اجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة: الجزائر.

31- هلال المزاهرة، منال. (2014). **مناهج البحث الإعلامي**. (ط1). الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. ص، 154.

32- حمدي، محمد الفاتح. (2017). **منهجية البحث في علوم الإعلام والاتصال، دروس نظرية وتطبيقات**. (ط1). الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع. ص، 36.

33- هلال المزاهرة، مرجع سابق، ص، 370.

34- حمدي، مرجع سابق، ص، 38.

35- المرجع السابق، ص، 57.

36- المرجع السابق، ص، 55.

37- بركات، عبد العزيز. (2011). **مناهج البحث الإعلامي، الأصول النظرية ومهارات التطبيق**. (ط1). القاهرة: دار الكتاب الحديث. ص، 273.

38- هلال المزاهرة، مرجع سابق، ص، 390.

39- المرجع السابق، ص، 390.

40- طعيمة، رشدي. (1987). **تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، مفهومه أسسه واستخداماته**. (د ط). القاهرة: دار الفكر العربي. ص، 6.

41- هلال المزاهرة، مرجع سابق، ص، 391.

42- حمدي، مرجع سابق، ص، 58.

43- تمار، يوسف. (2007). **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**. (ط1). الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع. ص، 42.

44- المرجع السابق، ص، 28.

45- حفيان، إلهام. (2014-2015). **المعالجة الصحفية لقضايا التنمية المحلية**، رسالة ماستر غير منشورة. قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة: الجزائر. ص، 34.

46- حمدي، مرجع سابق، ص، 61.

47- المرجع السابق، ص، 61.

48- تمار، مرجع سابق، ص، ص، 32-33.

49- حمدي، مرجع سابق، ص، 62

50- حفيان، مرجع سابق، ص، 35.

51- تمار، مرجع سابق، ص، 30.

52- حمدي، مرجع سابق، ص، ص، 60-61.

53- هلال المزاهرة،منال. (2011). **بحوث الإعلام الأسس والمبادئ**. (ط1). عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع. ص، 177.

54- هلال المزاهرة، 2014، مرجع سابق، ص، 395.

55- حمدي، مرجع سابق، ص، 65.

56- هلال المزاهرة، 2014، مرجع السابق، ص، 401.

57- المرجع سابق، ص، 402.

58- حمدي، مرجع سابق، ص، 66.

59- المرجع السابق، ص، 64.

60- عبد الحميد، محمد. (1979). **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**. (د ط). الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية. ص، 123.

61- هلال المزاهرة، 2014، مرجع سابق، ص، 396.

62- م.منير، مرجع سابق.

63- عبد الحميد، محمد. (2000). **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**. (د ط). القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة. ص، 133.

64- محمد حسين، سمير. (1993). **تحليل المحتوى**. (د ط). القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة. ص، 13.

65- بركات، مرجع سابق، ص، 286.

66- عبد الحميد، (1979)، مرجع سابق، ص، 09

67- محمد مبارك، محمد الصاوي. (1996). **البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته**. (د ط). القاهرة: المكتبة الأكاديمية. ص، 26.

68- Angers Maurice. (1997). **Initiation pratique à la méthodologie des sciences humains**. Algérie: EditionCSBAH.p,129.

69- بركات، مرجع سابق، ص، 289.

70- المرجع السابق، ص، 289.

71- حمدي، مرجع سابق، ص، ص، 69-70.

72- زيدان، محمود. (1980). **الاستقراء والمنهج العلمي**. (ط1). القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة. ص، 46.

73- عزت عطوي، جودت. (2000). **أساليب البحث العلمي مفاهيمه أدواته وطرقه الإحصائية**. (د ط). الأردن: دار الثقافة والدار العلمية للنشر والتوزيع. ص، 120.

74- بن مرسلي، أحمد. (2010). **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**. (ط4). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص، 213.

75- حمدي، مرجع سابق، ص، 134.

76- عبد المعطي، عبد الباسط. (1998). **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**. (د ط). الكويت. د د ن. ص، 10.

77- مكاوي، حسن عماد، حسين السيد، ليلى. (2002). **الاتصال ونظرياته المعاصرة**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية. ص، ص، 124-125.

78- عباسي بصلي، فضة، حمدي، محمد الفاتح. (2017). **مدخل لعلوم الاتصال والإعلام الوسائل النماذج والنظريات**. (ط1). الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع. ص237.

79- المرجع السابق، ص، 238.

80- مكاوي، حسين السيد، مرجع سابق، ص، 126.

الفصل الثاني: مدخل نظري حول الصحافة المكتوبة في الجزائر بعد الاستقلال.

أولا: لمحة حول تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر بعد الاستقلال.

ثانيا: واقع الصحافة المكتوبة في الجزائر.

ثالثا: أخلاقيات ممارسة الصحافة المكتوبة.

رابعا: وظائف الصحافة المكتوبة.

الفصل الثاني: مدخل نظري حول الصحافة المكتوبة في الجزائر بعد الاستقلال.

أولا: لمحة حول تطوّر الصحافة المكتوبة في الجزائر بعد الاستقلال:

"مرّت الصحافة المكتوبة في الجزائر بتغيرات وتطورات، حسب الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشها المجتمع الجزائري، سواء خلال مرحلة الاستعمار أو مرحلة الاستقلال، وفي كل مرحلة كانت الصحافة المكتوبة تتأثر بها وتؤثر فيها". (بن يحي، 2004-2005، ص، 49).

فالجزائر "اكتسبت غداة الاستقلال تجربة قوية وعميقة ومتنوعة في ميدان الإعلام و الاتصال الجماهيري، بحيث وجدت نفسها عندما تحررت برصيد وافر لانطلاقة سريعة وموفقة في مجال الصحافة، كان لها أجهزة قائمة، وصحفيين ذو خبرة متينة، وكان شعور قوي بمكانة الإعلام في المجتمع. (إحدادن، 1991، ص، 89، بتصرف).

إنّ الصحافة الجزائرية اكتسبت هذه التجربة "في ظل النظام الاشتراكي والحزب الواحد القائم على المركزية والرقابة،حيث كان النظام الإعلامي الجزائري كمعظم الدول النامية نظاما مركزيا تتركز معظم أدواته في العاصمة". (بن يحي، مرجع سابق، ص، 40).

"وعند الاستقلال كانت السياسة الجزائرية تجاه الصحافة المكتوبة في طور التكوين، وكانت في الحقيقة رهن الظروف، ولا تخضع لخطة معينة ". (أوهايبية، 2014، ص، 255).

يقول زهير إحدادن في كتابه 'الصحافة المكتوبة في الجزائر'، "إن الفترة الي تفصلنا عن سنة 1962 وهي سنة استقلال الجزائر، تعتبر فترة قصيرة، وهي في الحقيقة لا ينظر إليها كفترة تاريخية انقضت يمكن دراستها والحكم عليها بكل موضوعية، وإنما هي فترة معاصرة يتعايش معها الدارس، ولا يستطيع الحكم عليها بصفة نهائية، وإنما يستطيع أن يقدم بعض التحليلات لبعض الجوانب من أحداثها التي يظن –حسب اجتهاده–أنها تكتسي أهمية، ولها تأثير على مجرى الواقع".(إحدادن، 2012، ص، 119).

يبدو أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عاشتها الجزائر غداة الاستقلال قد أثرت على المسار الإعلامي، وخاصة في مجال الصحافة المكتوبة بسبب مخلفات الاستعمار الثقافي

وانتشار الأمية والجهل، وانعدام الخبرة وغيرها، وهذا ما جعل من الصحافة المكتوبة في الجزائر تعرف أحداثا صحفية بارزة مند الاستقلال إلى يومنا هذا، والتي يمكن رصدها من خلال إبراز أهم المراحل التاريخية التي مرت بها وفق الآتي:

1-1- المرحلة (01) 1962-1965:

"هذه الفترة قصيرة جدا، فهي تمتد لأقل من ثلاث سنوات، وفي الحقيقة فهي لا تكفي لإحداث تطور كبير في خصائص الصحافة، ولذا فهي تعتبر كامتداد للفترة السابقة، نجد فيها نفس النظام القانوني ونفس النشاط الصحفي، غير أن مضمون هذه الصحافة تغير بصفة جذرية بعد الاستقلال وأصبح هناك نوع من وتر واحد تتغنى به جميع الصحف، وهو تشييد الجزائر المستقلة، ولكن الحكومة الجزائرية كانت تنظر إلى الصحافة بشيء من التخوف، ممزوج بنية صارمة على إحداث تغيير كبير". (إحدادن، 2012، مرجع سابق، ص، 122).

"ومع استعادة الجزائر لاستقلالها في 05جويلية1962م، وجدت نفسها مرغمة على استمرار صدور جرائد فرنسية بالجزائر، طبقا لاتفاقيات "إيفيان"، وبالرغم من تغطية هذه الصحف لمختلف النشاطات الحكومة المستقلة، إلا أنها كانت في عيون كثير من الجزائريين تمثل استمرارا للتواجد الفرنسي بالجزائر". (إحدادن، 1992، ص، 123).

تدعمت الصحف في هذه المرحلة "بصدور مرسوم قانون 31ديسمبر 1962، الذي ينص على أنه يبقى العمل جاريا حسب التشريع الفرنسي في جميع الميادين التي ليس فيها تعارض مع السيادة الوطنية، الأمر الذي سمح باستمرار صدورها في الجزائر المستقلة التي عرفت حتى سنة 1965 وجود أكثر من 50 صحيفة منها 12 صحيفة استعمارية حسب الدكتور زهير إحدادن".(حمدي، 2000، ص، 51).

"وبالفعل صدر غداة الاستقلال عدد كبير من الصحف يملكها جزائريون، لا علاقة لهم بالحكومة ولا بالحزب، وبدأت تمارس نشاطها بكل حرية، بحيث أصبحت توجد ثلاثة أنواع منها وهي:

- صحف تابعة للحكومة.
- صحف تابعة للحزب.

- صحف تابعة للملكية الخاصة. (إحدادن، 1993، ص، 96).

وقد كانت الجزائر بعد الاستقلال قد "عرفت إصدار أول يومية وطنية بتاريخ 19 سبتمبر 1962م بإصدار جريدة 'الشعب' محررة باللغة الفرنسية بأمر من المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني لتصدر بعد ذلك جريدة 'الشعب' باللغة العربية في 11 ديسمبر 1962م، ليتحول بعدها اسم جريدة 'الشعب' بالفرنسية إلى عنوان 'Le people' ثم إلى اسم 'المجاهد' عام 1965، كما صدرت إلى جانب هذه الجرائد، جريدة –لاريبيبليك– 'الجمهورية' في مارس 1963م بوهران، وكذلك جريدة 'النصر' في سبتمبر 1963م بقسنطينة، وكلاهما يصدران باللغة الفرنسية، إلى جانب ذلك تم إصدار جريدة 'ألجي سوسوار المسائية 'في أفريل1964م بالجزائر، كما تم إصدار مجلة 'ريفوليسيون أفريكان' في فيفري 1964م، وعدة مجلات متخصصة ،كالشهاب، نوفمبر، المعرفة، الثورة، والعمل".(إحدادن، 1992، مرجع سابق، ص، ص، 132-133، بتصرف).

"في سبتمبر 1963م، قامت السلطات الجزائرية بتأميم ثلاث يوميات استعمارية، هي 'لاديباش دالجيري'، 'ولاديباش دي كونسطانتين'، و'ليكودورون'، بمبرر أنها صحف يعتبر تواجدها غير ملائم مع السيادة الوطنية، بعد أن أصبحت تعيق استمرار تواجد صحف جزائرية ناشئة لا تقوى على المنافسة". (قدة، 2010-2011، ص، 49).

ومن جهة أخرى"سمح ليومية Alger républicain الناطقة باسم الحزب الشيوعي الجزائري باستئناف نشاطها في اليوم الأول من الاستقلال، وذلك على عكس صحافة جمعية العلماء المسلمين التي كانت رائدة الإعلام الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي". (دليو، 2003، ص، ص، 185-186).

وقد تميزت الصحافة المكتوبة في هذه الفترة "بنقص ورداءة التوزيع، (80 ألف نسخة، 15 ألف نسخة من نصيب اليومية الوحيدة المعربة)، وذلك يرجع إلى منافسة الصحف الأجنبية قبل منعها من النشر هذه الأخيرة كانت تلقى رواجا كبيرا لذى قراءها في الجزائر، كيف لا وتوزيعها كان يفوق بكثير توزيع الصحافة الوطنية، إضافة إلى عدة عوامل أخرى، كالأمية ورداءة الرسائل الإعلامية".(سيدهم، 2005، ص، 48).

ومن جهة أخرى"فإن عدد الصحفيين الجزائريين، الذين كانت لهم خبرة بالصحافة المكتوبة وخاصة باليوميات كان قليلا جدا، والأغلبية الكبيرة منهم تركوا ميدان الصحافة وفضلوا العمل السياسي والإداري، بحيث تكونت مشكلة وجود الصحفيين باللغة العربية، أكثر ما ظهر بالنسبة للغة الفرنسية مما اضطر المسئولين إلى طلب إعانة من مصر ولبنان، تتمثل في الإفادة لبعض الصحفيين الذين قاموا بإصدار اليومية العربية الأولى في الجزائر تحت إشراف المناضل علي مفتاحي، وهكذا ظهرت جريدة الشعب باللغة العربية في 11ديسمبر 1962م، وهذا ما يفسر سبب تأخيرها عن زميلتها باللغة الفرنسية". (إحدادن، 2012، مرجع سابق، ص، 124).

كما اتخذت الحكومة الجزائرية "بتاريخ 19 أوث 1962م، قرار بإنشاء' الشركة الوطنية للنشر والإشهار'، والذي كان احتكار استطاعت السلطات بواسطته فرض هيمنتها على توزيع الصحف دون طبعها، بمعنى أن الملكية الخاصة أصبحت غير ممنوعة بصفة قانونية، ولكن الممنوع هو توزيع هذه الصحف عن طريق (ش.و.ن.ت)، وهذه الشركة لا توزع إلا الصحف التي حصلت على تأشيرة أو إجازة من طرف الحكومة ". (أوهايبية، مرجع سابق، ص، 256).

1-2- المرحلة(2) 1965-1979:

"تبدأ هذه المرحلة بتغير كبير في الميدان السياسي والإعلامي، ولقد أدت الحوادث المفاجئة التي وقعت في 19 جوان 1965م، إلى اختفاء جريدة 'ألجي ريبوبليكان'، وهي اليومية الخاصة الأخيرة، وإلى توقف جريدة 'لوبوبل'، وتعويضها بيومية جديدة، وهي جريدة 'المجاهد' باللغة الفرنسية، التي مازالت تظهر إلى يومنا هذا، ولم يقع تغيير آخر بالنسبة لليوميات الأخرى التي أسستها الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال". (إحدادن، 2012، مرجع سابق، ص، 129).

كما تميزت هذه المرحلة "بأحداث سياسية هامة، حيث توفي الرئيس 'هواري بومدين' وخلفه 'الشادلي بن جديد'-بإقامة نظام اشتراكي للإعلام- ينص على إلغاء الصحافة الخاصة، وتوجيه الصحافة الحكومية والحزبية، حتى تصبح أداة من الأدوات التي تستعملها الدولة لتعزيز سياستها،كما صدرت قوانين تجعل من اليوميات مؤسسات ذات طابع تجاري وصناعي تحت وصاية وزارة الإعلام

في التوجيه الإعلامي والسياسي، مما أدى إلى تجميد الصحافة من حيث عدد الصحف ونوعية الرسالة الإعلامية". (سيدهم، مرجع سابق، ص، 48).

"ويعتبر إصدار جريدة المجاهد حدثا إعلاميا هاما، لأن اللغة العربية، كانت في ذلك الوقت مسيطرة على الوضع الإعلامي والثقافي كذلك". (إحدادن، 2012، مرجع سابق، ص، 129).

إنّ هذه الفترة "قد تميزت بتطور وتوسع معتبرين، وبظهور لائحة خاصة بالإعلام أوكلت للصحافة دور الخدمة العمومية وقننت تبعيتها للحكومة، حيث بقيت صحف الفترة السابقة على حالها، مع توقيف يوميتي 'الحزب الشيوعي' و 'Alger Le soire'، كما ظهرت في هذه الفترة أهم أسبوعية صادرة باللغة الفرنسية عرفتها الجزائر بعد الاستقلال، وهي'Algérie Actualité' في أكتوبر 1965م وكذلك ظهور أول أسبوعية رياضية بالفرنسية، وأول مجلة دينية خاصة بالفرنسية، وعدة مجلات وزارية وقطاعية بالعربية". (دليو، مرجع سابق، ص، ص، 185-186، بتصرف).

"وقد كان لانتشار ظاهرة الأمية خلال الستينات بالجزائر الأثر الكبير في تدني نسبة المقروئية للصحف والمجلات، حيث كانت نسبة الأمية تفوق الـ70%، إذ أن العديد من الصحف اضطرت إلى التوقف عن الصدور، خاصة مع تدني سحب مجموع الصحف الجزائرية الصادرة سنة 1970م إلى 1689000 نسخة يوميا، منها 100900 نسخة لجريدة المجاهد، و 68000 نسخة لباقي مجموع اليوميات الأخرى كالشعب والجمهورية والنصر، فيما وصل سحب جريدة المجاهد عام 1978 مابين 200 ألف و300 ألف نسخة يوميا، لم يتجاوز سحب بقية الصحف اليومية مجتمعة 70985 نسخة". (إحدادن، 2012، مرجع سابق، ص، ص، 132-133).

"كما عرفت نهاية هذه المرحلة التعريب التدريجي لكل من يومية 'النصر' بداية من 1972م 'والجمهورية' في 1976م". (قندوز، 2015، ص، 135).

"وتمثل نوعية توزيع الصحافة أهم المشاكل التي تعاني منها الصحافة في الجزائر، فقد كانت سيئة منذ البداية، لأن شبكة التوزيع الموجودة كانت قد وضعتها السلطات الاستعمارية قبل الاستقلال

حسب احتياجات الجالية الفرنسية التي كانت موجودة، والتي كانت المدن الكبرى والقرى الصغيرة التي أنشأتها السياسة الإستعمارية بالجزائر". (إحدادن، 2012، مرجع سابق، ص، 134).

ورغم ذلك "كانت صحف هذه المرحلة تتميز بالضعف وانخفاض مصداقيتها، رغم التطورات الاقتصادية والثقافية". (سيدهم، مرجع سابق، ص، 49).

1-3- المرحلة(3) 1979-1988:

تبدأ هذه المرحلة "بحدث سياسي هام، وهو انعقاد المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني، وأهميته تكمن في كونه ينعقد بعد خمس عشرة سنة من انعقاد المؤتمر الثالث، وفي كونه كذلك يوافق لأول مرة على لائحة خاصة بالإعلام". (إحدادن، 2012، مرجع سابق، ص، 136).

وتتميز هذه المرحلة "بصدور أول قانون للإعلام في تاريخ الجزائر المستقلة، القانون المؤرخ في 06 فيفري 1982م، يعتبر وجها شكليا من أوجه التحول الذي عبرت عنه القيادة السياسية الجديدة في البلاد خاصة في الميدان الاقتصادي، وجاء في المادة الأولى منه مايلي: الإعلام قطاع من قطاعات السيادة الوطنية". (قندوز، مرجع سابق، ص، 135).

"وفي جوان من نفس السنة خصصت دورة من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني لسياسة الإعلامية، ووافقت على تقرير شامل يحدد هذه السياسة ".(إحدادن، 2012، مرجع سابق، ص، ص، 136 -137).

"ولوحظ خلال هذه المرحلة بداية الإهتمام الفعلي، بقضايا الإعلام ووسائله، خصوصا في ظل بناء مختلف المؤسسات والهياكل السياسية والاقتصادية، وكذلك في ظل إصدار أول قانون للإعلام في الجزائر، والذي تناول جملة من القضايا المتعلقة بالنشاط الإعلامي، فمن خلال النصوص التي جاء بها هذا القانون تم تحديد المهام التي يجب على وسائل الإعلام عموما، والصحافة المكتوبة خصوصا تناولها، والتي من بينها إبراز الجهود التي تبدلها الدولة في مجال التنمية، وتوعية المواطن بأهميتها.

وهكذا عرفت الصحافة في هذه الفترة توجيهات جديدة أدت إلى تطوير القطاع، لاسيما في ظل انخفاض معدلات الأمية، وارتفاع عدد القرّاء، وكذا تجهيز مختلف مؤسسات الصحافة المكتوبة بوسائل طباعية حديثة". (قندوز، مرجع سابق، ص، ص، 135-136، بتصرف).

"ويعتبر قانون الإعلام لسنة 1982 أول قانون ينظم مهنة الصحافة في الجزائر، حيث جاء في المادة الثانية منه، أنّ حرية الصحافة مضمونة في إطار مبادئ إيديولوجية". (لعقاب، 2011، ص117).

وقد عرفت الصحافة المكتوبة في الجزائر "منتصف الثمانينات، ظهور يوميات مسائية، مثل جريدة 'المساء'، 'أوريزون'، و'لوسوار دالجيري'". (قدة، مرجع سابق، ص، 43).

إضافة إلى "ظهور مجلة دينية رسمية جديدة 'العصر'، وبعض المجلات الإسلامية الخاصة، مثل التركيز البديل المعرب لمجلة 'que sais Je de L'istam'، والإرشاد وأسبوعيات 'المنتخب'، 'أضواء'، 'المسار العربي' باللّغتين، مثلت كلّها بعض الإنفتاح الإعلامي، والتحول المحتشم في المسار السياسي للبلاد الذي أراد إعطاء الصبغة الثقافية للمؤسسات الإعلامية، بدلا من الطابع السياسي، ودعم هذا القطاع بتجهيزات عصرية وإمكانيات مادية، مما ساعد على تنشيطه، ونشوء نوع من التنافس بين اليوميات الصباحية، الأسبوعيات، واليوميات المسائية التي بدأت تفرض نفسها إلى حين بداية المرحلة الموالية". (دليو، مرجع سابق، ص، 187).

1-4- المرحلة (4) 1988-1992:

"تعد أحداث أكتوبر 1988، نقطة التحول في الساحة السياسية عموما، والإعلامية على وجه الخصوص، حيث فتحت المجال أمام حرية التعبير، فتعددت بذلك الصحف والمنشورات، أي ظهور الصحافة المستقلة، ولكن في حدود معينة وهذا ما يفسر التعايش المستمر بين هذه الصحف والسلطة القائمة". (قندوز، مرجع سابق، ص، 136).

"وكان من أثر هذه الأحداث دستور فبراير 1989، الذي سمح بتأسيس الجمعيات السياسية وبحرية الصحافة وتنوعها، فتدعم الإعلام العمومي الجهوي، بإصدارات جديدة ونشأت الصحف الخاصة

والحزبية، لتدعم الإعلام العمومي، الذي كان منفردا من قبل بالساحة الإعلامية".(دليو، مرجع سابق، ص، 189).

"كما أقرت الحكومة قرضا ماليا معتبرا لكل صحيفة جديدة تصدر، ولقد كان لهذه الإجراءات القانونية والإدارية والمالية أثرا جيدا في تسيير مجال الإعلام، وبدأت تظهر الكثير من الصحف واليوميات الصباحية والمسائية". (لعلاوي، 2011، ص، 47).

وقد عرفت هذه المرحلة "انفجارا إعلاميا ضخما، حيث بلغ عدد الصحف الصادرة في ذلك الوقت 140 صحيفة عمومية، حزبية أو خاصة، بعد أن سمح دستور فيفري 1989م، بتأسيس الجمعيات السياسية وبحرية الصحافة وتنوعها (المادة 39)، إثر أحداث أكتوبر الأليمة، كما وفرت أكبر عدد ممكن من المهنيين فرصة اختيار الصحافة الخاصة، وأعطيت لهم التسهيلات والضمانات ليتمكنوا من تنفيذ مشاريعهم". (سيدهم، مرجع سابق، ص، ص، 49-50).

مع بداية التعددية السياسية "ظهرت إلى الوجود عدة صحف خاصة من يوميات وأسبوعيات مثل: جريدة الخبر، الوطن، لوماتان، ليبرتي، جزائر اليوم، الحياة، الأصيل، البلاد، اليوم، الشروق اليومي لوطانتيك، كوتيديان دورون، الرأي، وصوت الأحرار، بالإضافة إلى مئات الأسبوعيات". (قدة، مرجع سابق، ص، 43).

كما أن "الإصلاحات السياسية التي شهدتها الجزائر من خلال الانتقال إلى التعددية سمحت لاحقا لصحافة المعارضة أن تظهر بصفة علنية وبقوة، بعد أن كان البعض منها يعمل في إطار السرية وقد تجاوزت الصحف الحزبية والمستقلة أكثر من 300 جريدة يومية وصحيفة أسبوعية، لكن ما فتئت أن اختفت أغلب هذه العناوين، إما بسبب مشاكل تقنية، أو انعدام الخبرة أو التكوين الأكاديمي في مجال الإعلام". (قندوز، مرجع سابق، ص، 137، بتصرف).

إنّ ظهور الصحافة الخاصة في الجزائر وتنوعها "أصبحت تنافس الجرائد الوطنية العمومية التي عرفت تراجع في توزيعها، لتترك المجال أمام جرائد أخرى، استطاعت أن تكسب ثقة ومصداقية، وتحصل على

ثقة القارئ واهتمامه، 'كجريدة الخبر' الناطقة بالعربية، وجريدة 'الوطن' الناطقة بالفرنسية، وجريدة 'liberté'". (أوهايبية، مرجع سابق، ص، 257).

"فهذا التحول المفروض في الواقع أدى إلى تسيير قانون الإعلام، ففي 03 أفريل1990 صدر قانون جديد، رفع احتكار السلطة لملكية وسائل الإعلام، وجاء في المادة 33 منه ما يفصل بين الانتماءات النقابية والسياسية للصحفي، وعمله في الهيئة سواء كانت عمومية أو خاصة، وهو في حد ذاته تطورا نوعيا لنظرة السلطة إلى الصحفيين". (قندوز، مرجع سابق، ص، 137).

ورغم هذا التطور، وصدور قانون 1990 لتنظيم مهنة الصحافة "فقد عرفت هذه الفترة موجة التنديد بأعمال، وسلوكات النظام ضد الممارسة الصحفية، عقبتها موجة من الاعتقالات التي مست الكثير من الصحفيين، ومسؤولي الصحف، وتوقيف ومصادرة الكثير من الجرائد، وقد وصل الأمر إلى المتابعات القضائية، كما حدث مع جريدة الشروق العربي، الخبر، وliberté، ومما ميز هذه المرحلة كذلك تأزم الأوضاع الأمنية، واستفحال قضايا الاغتيالات من طرف موجة العنف الشنيعة التي عرفتها الجزائر، والتي أودت بحياة الكثير من أصحاب المهنة، وكان أولهم الصحفي 'الطاهر جاووت' في ماي 1993، ليزداد عددهم الواحد تلو الأخر، مما أسفر عن هجرة الكثير من الصحفيين إلى بلدان أخرى بحثا عن الأمن وحرية التعبير". (أوهايبية، مرجع سابق، ص، 257، بتصرف).

"وانطلاقا من قانون الإعلام 1990، بادرت الحكومة الجزائرية إلى إلغاء وزارة الإعلام، وتنصيب المجلس الأعلى للإعلام في جويلية 1990، كما أن هذا القانون يختلف بشكل جدري على قانون الإعلام 1982". (أبو عرجة، 2000، ص، 266).

1-5- المرحلة (05) من 1992-1998:

"تعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل التي عاشتها الجزائر على المستوى السياسي، والاقتصادي والاجتماعي، الذي انعكس على قطاع الإعلام، وبذلك على الصحافة المكتوبة، حيث أعلنت في هذه الفترة حالة الطوارئ، واشتدت الأزمة السياسية". (سيدهم، مرجع سابق، ص، 51).

وفي هذه المرحلة "دخلت الجزائر فترة حساسة من تاريخها، على إثر إلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية التعددية في التاسع فيفري 1992، وتجميد العمل بالدستور، وقانون الإعلام الذي كرس حرية الصحافة في 1990، وقد تأثر قطاع السياسة سلبا بإقرار حالة الطوارئ، ففي هذه السنة بالذات أقدم رئيس الحكومة أنداك 'بالعيد عبد السلام' على حل المجلس الأعلى للإعلام ليفتح الباب واسعا أمام مضايقات واسعة على الصحافة". (قندوز، مرجع سابق، ص، 138).

أما بخصوص حالة الصحف في هذه الفترة فقد "ازدادت سوءا ولم تستطيع الصمود سوى بعض الأسبوعيات، مثل رسالة الأطلس والمجاهد، والجرائد اليومية مثل النصر والجمهورية، أما عن أهم يومية في تلك الفترة فقد كانت 'الخبر' وهي نسخة موازية لجريدة 'liberté' المقربة من بعض مراكز القرار الفرانكفونية، كما شهدت هذه الفترة هجرة العديد من الصحفيين، وسجلت تراجع في سحب الصحف إلى حوالي 600 ألف نسخة، واختفاء عشرات الصحف الحزبية والخاصة، وظهور العديد من اليوميات المفرنسة مثل 'Le jeune endépendant'، 'L'authentique'، 'El acil'، ' La Tribune'، 'Liberté'، واستمرار ارتفاع صحف القطاع الخاص على حساب صحف القطاع العمومي، وأما أهم صحف هذه الفترة من حيث المقروئية فهي: الصح آفة، الجزائر اليوم، الشروق العربي (قبل توقفها)، الخبر، Le soir d'alger ، El watan، Liberté، والنصر الجهوية".(سيدهم، مرجع سابق، ص، 51).

"ومما دعم هذا التوجه في هذه المرحلة عودة استراد بعض صحف فرنسا إلى الجزائر، وصدور العديد من الصحف 'الصفراء'، والتي لازالت تصدر إلى يومنا هذا، رغم ما تتضمنه من مواضيع، ومواد لا تحترم القيم والأخلاق، ورغم خرقها كذلك لقانون الإعلام الجزائري".(دليو، مرجع سابق، ص، ص، 195-196). ومن بين الصحف الصفراء الصادرة في تلك الفترة "عيون بانوراما، نصف الدنيا، مشوار Tv 'Détective'". (سيدهم، مرجع سابق، ص، 51).

وبالنسبة لموقف الحكومة من هذه الصحف وغيرها "تعترف السلطة من الناحية النظرية بمبدأ الحرية وتقر ضمنيا بأنه دون حرية لا تستطيع الصحافة أداء وظائفها في المجتمع، مثل الإستجابة لحاجات

الجمهور في المعرفة، والحصول على المعلومات، وضمان تعددية الآراء، وممارسة الرقابة على السلطات وأداء مهمة تحقيق الانسجام الاجتماعي، غير أن السلطة لجأت في الكثير من الأحيان إلى توقيف بعض الصحف مبررة ذلك، بأن تلك الصحف نشرت ما يخالف 'المصالح العليا للأمة'".(قدة، مرجع سابق، ص، 50).

"ورغم أن الصحافة الناشئة في هذه الفترة وجدت ترحيبا، ورواجا كبيرا لدى الشعب لتلبية رغبات الكثيرين وتطلعاتهم على المستوى الفكري، وحتى من حيث اللغة، فقد قيل عن هذه المرحلة على لسان 'عبد الحميد مهري' الصحافة برهنت عدم فعاليتها بقدرتها على اللف إلى اليمين وإلى اليسار وكلنا مسؤولون عن هذا الوضع المرتبط بطبيعة الممارسات السياسية في البلاد".(سيدهم، مرجع سابق، ص، 50).

1-6- المرحلة (6) 1999-إلى يومنا هذا:

"شهدت هذه المرحلة بوادر انفتاح إعلامي تدريجي، مما زاد من صدور عدد اليوميات (40) وشجع البعض على إنشاء صحف جديدة من هذا الطراز (صوت الأحرار، اليوم، السفير، البلاد الرأي الشروق اليومي...)، كما أسست نقابة موازية باسم 'حركة الصحفيين الأحرار'، بغية الدفاع عن حرية الصحافة وتحرير المهنة من قبضة المجموعات الخفية، التي جعلت من الصحافة واجهة للدفاع عن مصالح اقتصادية مشبوهة وأخرى سياسوية ضيقة". (دليو، مرجع سابق، ص، 189).

كما تميزت هذه الفترة "بارتفاع تدريجي في كمية السحب (مليون ونصف، 900 ألف منها تصدر باللغة الفرنسية، حاز فيها القطاع الخاص بأهمية أكثر من القطاع العمومي، كما سجلت هذه المرحلة بقاء يومية الخبر على رأس القائمة بأزيد من 400 ألف نسخة، تليها Le quotidien d'oran بقرابة 180 ألف نسخة". (سيدهم، مرجع سابق، ص، 52).

إنّ الصحافة المكتوبة في الجزائر "عرفت منذ منتصف العام 2011، نقلة نوعية بعد تمكن كل من جريدتي الخبر والوطن من إقتناء مطبعة خاصة لسحب الجرائد اليومية، من بروز الألوان على الصفحة

الأولى لهاتين الجريدتين اليوميتين ولأول مرة في الجزائر المستقلة منذ شهر أوت 2001".(قدة، مرجع سابق، ص، 44).

ويمكن القول "أن العصر الذهبي للصحافة الجزائرية يمتد من سنة 2000 إلى غاية 2009، من الناحيتين الكمية والنوعية، حيث ارتفعت الصحف اليومية من 31 يومية سنة 2000، إلى 43 يومية سنتي 2005 و2006، وإلى 52 يومية سنة 2007، و68 يومية سنة 2008، لتصل إلى 80 يومية سنة 2009، كما ارتفع سحب الصحف من مليون و310 ألف نسخة سنة 2000 إلى مليونين وسبعمائة ألف نسخة يوميا سنة 2009، بسحب يصل إلى أكثر من مليون نسخة، مقابل تحسن نسبي للأوضاع المهنية للصحفيين، إضافة إلى ذلك تمكن بعض الناشرين وبعض المؤسسات الإعلامية خلال هذه الفترة مثل صحيفة الخبر والوطن من التحول إلى مؤسسات اقتصادية وإعلامية كبرى، تخضع لمصلحة الضرائب الكبرى، وتطورت إلى حد تأسيس شركات للطباعة والتوزيع والنشر والإشهار والخدمات الدعائية ورغم ذلك لازالت العلاقة في بعض الأحيان تتوتر بسبب المتابعات القضائية ضد الصحفيين". (لعقاب، 2011، ص، 122، بتصرف).

ومند سنة 2012 إلى يومنا هذا، فقد تميزت هذه المرحلة "بصدور قانون إعلام جديد ينظم المهنة والذي حمل الجديد إلى الساحة الإعلامية لكن سيكون من السابق لأوانه الحكم عليه، وقد تضمن عموما العديد من الإيجابيات، ومن المتوقع أن يساهم في تطور الساحة الإعلامية".(قندوز، مرجع سابق، ص، 139).

يتضح من خلال كل هذه المراحل التاريخية للصحافة الجزائرية، وكذلك الأحداث البارزة التي عاشتها منذ استقلال الجزائر إلى يومنا هذا، أن الصحافة المكتوبة في الجزائر صادفتها العديد من الصعوبات والعراقيل بسبب الوضع العام في الجزائر سواء في المجال السياسي، والاقتصادي والاجتماعي، والثقافي، وبالرغم من ذلك بقيت صامدة من أجل حرية الرأي والتعبير، كما هو الشأن بالنسبة للصحافة الخاصة التي أثبتت قوتها، وتمكنت من كسب ثقة جماهيرها، خاصة في ظل التعددية السياسية والإعلامية التي فتحت لها المجال للتوسع والتنوع من حيث عدد الصدور وطبيعة النشاط

وذلك في ظل غياب ضوابط وتشريعات وأطر قانونية لتنظيم المهنة، كغياب سلطة الضبط ومجلس أخلاقيات المهنة لحماية الصحفيين من جهة والحد من الخروقات في ممارسة الصحافة من جهة أخرى.

ثانيا: واقع الصحافة المكتوبة في الجزائر:

إنّ الحديث عن واقع الصحافة المكتوبة في الجزائر يقودنا إلى استذكار التطور الذي شهدته الصحافة الجزائرية منذ عهد الاحتلال الفرنسي، "فقد كانت بداية الصحافة في الجزائر مع قدوم الاستعمار الفرنسي، وتأسيس أول جريدة في تاريخ الجزائر تحمل عنوان 'بريد الجزائر'سنة 1830م".(الصويعي، 1989، ص، 38).

"ويمكننا أن نقر أن الصحف الجزائرية عرفت تطورا منذ عهد الاحتلال الفرنسي لتشهد تطورا ملحوظا بعد عهد التعددية، فقد أدى إلى انفجار إعلامي بحوالي 140 عنوان عمومي خاص أو حزبي، لكنه لم يعمر طويلا، بسبب ظهور عدة مشاكل مهنية، مرتبطة بارتفاع تكاليف السحب ومشاكل الطباعة والإشهار والتوزيع، والتميز المفرط بين الصحف في التعامل الإعلامي".(دليو، 2003، الاتصال مفاهيمه نظرياته وسائله، ص، 108).

والحقيقة أن سر تطور الصحافة المكتوبة كما قال 'زهير إحدان' "لا يكمن في كثرتها، و إن كانت الكثرة تدل على صحتها، ولكنه يكمن في نوعية الرسالة التي تحملها، وفي العلاقة التي تنشأ بينها وبين قرائها، وتربط بينهما بالود والإخلاص والاحترام المتبادل، وهو ما يعبر عنه بمصداقية الصحافة". (إحدادن، مرجع سابق، ص، 139).

"ويلاحظ على واقع الصحافة المكتوبة في الجزائر، بأنه قد ازداد بلا أدنى شك حجم المقروئية، كما ازدادت العناوين والمؤسسات الصحفية الجديدة، سواء باللغة العربية أو باللغة الفرنسية، بيد أن الإعلام العمومي 'الإذاعة والتلفزيون التابعين للدولة' ازداد انكماشا وضمورا، الأمر الذي أجبر الجزائريين على الهروب والاتجاه إلى المحطات والقنوات الأخرى. ومن جراء ذلك تضاعف سوق الأطباق اللاقطة التي أمعنت في توضيح وتفسير ظاهرة الهروب والبحث عن المصداقية والراحة النفسية". (قدة، مرجع سابق، ص، 51).

وعلى هذا "فإن الصحافة المكتوبة تجد اليوم أمامها مجالا واسعا للنشاط، ولقد تبدو الضرورة بالإعتناء بالصحافة الجهوية والمحلية ملحة، نظرا لوجود فراغ رهيب في الميدان، فالصحف واليوميات الموجودة اليوم بما فيها تلك التي تصدر بقسنطينة ووهران، لم تهتم بالأخبار الجهوية والمحلية بحيث يبقى المواطن الذي يعيش في جيجل مثلا أو تبسة أو في مغنية أو في غرداية على سبيل المثال يجهل تماما ما يجري في مدينته. (إحدادن، مرجع سابق، ص، 139).

وفي علاقة الصحافة بالسلطة يقول 'علي جري' "أن السلطة في الجزائر لا تتعامل مع المعطى الإعلامي باعتباره إحدى سلطات المجتمع المدني، وإحدى الركائز الأساسية للنظام الديمقراطي، وأداة لتحقيق التنمية، فالشغل الشاغل للسلطة اليوم هو مزيدا من التعتيم والقمع لمنع كشف الفساد الذي ينخر المجتمع الجزائري، وتعتقد (أي السلطة) أنّ دفع الصحافة نحو الالتزام أكثر بالمسؤولية يمّر عبر تضيق أكثر لهامش الحرية، من خلال سن قوانين ردعية، كما حدث في تعديل قانون العقوبات وإجراءات تعسفية، ومساومات سياسية وتجارية". (جرّي، 2004، ص، 10).

وإلى جانب ضغوطات التضييق الذي تمارسه السلطة على النشاط الصحفي بالجزائر، تبقى ممارسة مهمة الصحافة كما يقول 'زهير إحدادن' في كتابه 'الصحافة المكتوبة في الجزائر'، "صعبة نوعا ما نظرا للتقاليد الموجودة، وتتطلب من الصحافي النزاهة والقدرة على التمييز بين ما ينبغي نشره وما لا ينبغي نشره، كما تتطلب من المواطنين سواءً كانوا مسؤولين أم لا، أن تكون لهم الشجاعة لتحمل النقد النزيه والإعتراف بالغلطة إن كانت، والرد بكل نزاهة على ما يبدو غير صحيح أو مزيف".(إحدادن، 2012، مرجع سابق، ص، 140).

وبالرغم من كل ذلك، "تصدر اليوم العشرات من العناوين بالعربية كما بالفرنسية، ولكن لا يمكنها الإستمرار، إلاّ بواسطة الإشهار العمومي الذي توزعه الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، لكن هذه النسبة في طريقها إلى التضاؤل بحكم الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد والمؤسسات العمومية.

ولم يكن تأثير الأزمة فقط على اليوميات ذات السحب الضعيف، فالجرائد الكبرى أيضا عرفت تراجعا خلال السنوات الأخيرة، وآخر الأرقام المتعلقة بالصحافة والإعلام ليست مشجعة".(http://ajo-ar.org)

وتسجل المؤسسة الفرنسية (ACDM-OJD) المختصة بقياس عدد قراء الصحف، وعدد سحب العديد من الجرائد الجزائرية التي تباع بمقابل، "فخلال سنة 2013 أعلنت هذه المؤسسة ترتيبها السنوي لأكثر الجرائد الجزائرية مقروئية من خلال مراقبتها لعدد النسخ المطبوعة والمباعة لكل جريدة من الجرائد الكبرى الجزائرية، وقد احتلت جريدة الشروق اليومي صدارة الصحف الجزائرية كعادتها منذ 2008 بمعدل سحب يومي بلغ 506749 نسخة يوميا، ومنذ سنة 2008 والشروق تحتل صدارة الصحف الجزائرية بعدما تجاوزت الخبر التي كانت تحتل المرتبة الأولى من بين أكثر من 120 جريدة يومية تصدر في الجزائر. وفي المرتبة الثانية جاءت يومية الخبر بمعدل سحب يومي قدره 412074 نسخة، ومبيعات فعلية قدرها 350137 نسخة، وفي المرتبة الثالثة جاءت جريدة النهار الجديد بمعدل سحب قدره 334592، ومبيعات فعلية ب285938 نسخة يوميا، وبالتالي تحتل المراتب الثلاث الأولى الجرائد باللغة العربية، وفي المرتبة الرابعة جاءت جريدة الوطن الصادرة باللغة الفرنسية بمعدل سحب قدره 139795 نسخة، ومبيعات فعلية ب114735 نسخة. وعموما حققت الصحف الأربع الأولى في الجرائد نسبة نمو إيجابية قدرت ب 1,75% بسحب يومي يفوق 1,2 مليون يوميا سنة 2018، وبهذه الأرقام تسيطر الصحف الجزائرية على قائمة الصحف العربية الأكثر مبيعا، حيث تحتل الشروق اليومي المرتبة الأولى في الصحف العربية الأكثر مبيعا، وتفوقت أيضا على الصحف الفرنسية، حيث تسحب جريدة لوفيغارو وهي أكبر جريدة فرنسية ب317225 نسخة، في حين تسحب جريدة لوموند 275310 نسخة يوميا".(http//dir-dzemploi-org/2014/05/journauxalgeriens-html?m=1)

وفي سنة 2016، كشف وزير اتصال سابق 'حميد قرين' عبر حسابه الشخصي على تويتر، أن "إحصاءات الصحافة المكتوبة إلى حدود السداسي الأول لسنة 2016 تقدر ب21 صحيفة يومية يتجاوز سحبها أو يساوي 10000 نسخية يوميا. فمن خلال ما كتبه لم يعط 'حميد قرين' تفاصيل

حول العناوين التي تمكنت من الصمود في قطاع يعاني من أزمة خانقة، وهي المرة الأولى التي يقدم فيها مؤشر واضح على وضع الصحافة المكتوبة وتفاقم وضعيتها".(www.twitter.com/hamid-grine)

"إنّ حرية الصحافة تنتهي بمجرد استغلال السلطة لسطتها، وتوظيف العدالة لضرب كل من يتجرأ على انتقادها، وبالتالي الإبتعاد عن القذف والإنتقال إلى صحافة أكثر مهنية لا يمكن أن يتحقق، إلا من خلال استقلالية القضاء، وتوفير الحق المقدس للصحفي في الوصول إلى مصادر الخبر على جميع المستويات، عدا ذلك لا يجوز الحديث عن الجرائم والمخالفات التي تقترفها الصحافة من وجهة نظر السلطة ما دامت هذه الأخيرة تتعمد إخفاء المعلومات، والكشف عن الحقيقة، وتمنع الصحف من الوصول إليها". (جرّي، مرجع سابق، ص، 10).

ومن حيث الظواهر العامة للإعلام الجزائري، يمكن تلخيصها كالآتي:

- "يوجد حالة من اللامبالاة بما يجري في عمق المشهد الإعلامي، بسبب الجهل بأهمية ودور وظائف الفعل الإعلامي في إعادة صياغة المجتمع، والسبب هو قلة استفادة السلطات العمومية من خبرات المختصين والمحترفين.

- هناك حقيقة لقصور الإعلام الجزائري عن مسايرة الأحداث والتطورات على المستوى العالمي.

- انعدام منظومة قانونية كفيلة بتأطير الحقل الإعلامي وتنظيم ممارساته، مما أدى إلى الغموض وفقدان الشفافية، مما يؤثر على قيام الإعلام بدوره الفعلي، مثل الإعلام التربوي والتوجيهي.

- الغياب التام لدراسات الجمهور وميولاته، وعادات تعرضه للمواد الإعلامية، بالرغم من أن الدراسات الإعلامية الحديثة منها والقديمة قد أكدت ضرورة ذلك، إضافة إلى تحديد الجمهور المستهدف". (حمدي، مرجع سابق، ص، ص، 272-273).

ثالثا: أخلاقيات ممارسة الصحافة المكتوبة:

قبل تعريف أخلاقيات ممارسة الصحافة المكتوبة، لابد من تحديد مفهوم الأخلاق من الجانبين اللغوي والاصطلاحي.

3-1- الأخلاق لغة:

"الأخلاق مشتقة من لفظ 'خلق' وجمها 'أخلاق'". (الجابري، 2011، ص32).

وقد ذكر لفظ الأخلاق في القرآن الكريم في قوله تعالى {إنّ هذا إلاّ خلق الأولين}. (الشعراء، الآية 137). وفي قوله تعالى {وإنّك لعلى خلق عظيم}. (القلم، الآية 4).

"وفي اللغة الفرنسية يعبر عن الأخلاق بلفظ 'Ethics'، وهي مستخلصة من الجدر اللغوي اليوناني 'Ethos' التي تعني خلق". (حسناوي، 2016، ص، 17).

وفي لسان العرب لابن منظور فإن "الخلق بضم اللام وسكونها هو الدين والطبع والسجية". (ابن منظور، 2005، ص، 203).

3-2- الأخلاق اصطلاحا:

الأخلاق "علم يبحث فيما هو خير، وما هو شر، ويرسم للإنسان ما ينبغي أن يعمله، وما يتعين عليه تجنبه، ويدرس البواعث التي تدفعه إلى القيام بعمل بعينه في ظروف بعينها ويحاول أن يرشده المقاصد الخيرة التي يحسن به السعي في سبيلها". (الشيخ، 2007، ص، 49).

وعرفت 'دائرة المعارف البريطانية' الأخلاقيات، "بأنها النظام الذي يتم وضعه لتوضيح القواعد المتعلقة بممارسة مهنة بعينها، بما يحقق مصالح المجتمع والأفراد، ويحقق الممارسة السليمة لهذه المهنة علاوة على أنه يساعد في تحقيق أهدافها الرشيدة، ويشمل ذلك النظام المواثيق التي تحكم الممارسة وحدودها بين الصواب والخطأ". (حسين عامر، 2013، ص، 15).

وتعرف أخلاقيات الصحافة بأنها "مجموعة من القيم والمعايير المرتبطة بمهنة الصحافة، التي يلتزم بها الصحافيون أثناء عملية انتقاء الأنباء، استقائها، نشرها والتعليق عليها، وفي طرحهم لآرائهم، وقد فرض تطور مهنة الصحافة وضع دليل يتضمن هذه المعايير والأخلاق".(حجاب، 2004، ص، ص، 33-34).

"ويعرفها 'كوهين إليوت' بأنها أخلاق مهنية تتناول المشكلات المتصلة بسلوك الصحفيين والمحررين والمصورين، وجميع من يعملون في إنتاج الأخبار وتوزيعها". (المشاقبة، 2012، ص، 69).

كما تعني أخلاقيات الصحفي المهنية "تمسك الصحفي بأخلاقيات العمل الصحفي ومواثيق الشرف الصحفية في الموضوعات التي يقوم بنشرها". (حسين عامر، مرجع سابق، ص، 16).

يتضح من خلال كل هذه التعريفات أن المقصود بأخلاقيات ممارسة الصحافة المكتوبة هي مجموعة السلوكيات، والقيم والمبادئ الأخلاقية التي يجب على الصحفي التحلي بها في تعامله مع المادة الصحفية المنشورة، مع أخذه بعين الإعتبار مصلحة المجتمع الذي ينتمي إليه وقيمه وعاداته، بما يتناسب مع وظيفته المهنية ضمن المؤسسة الإعلامية التي يعمل لصالحها.

3-3- أخلاقيات المهنة في الجزائر:

إنّ أخلاقيات مهنة الصحافة "تكتسب أهمية خاصة بالمقارنة مع أي مهنة أخرى لأهمية رسالتها في مخاطبة الإنسان، ودورها الكبير في تشكيل قيمه واتجاهاته". (المشاقبة، مرجع سابق، ص، 95).

وفي المجال الإعلامي الجزائري "أثبتت الممارسة الصحفية أنه ينبغي وضع ميثاق وطني لأخلاقيات مهنة الصحافة، وذلك للحد من أخطاء الصحفيين، وإلاّ أصبحت هذه الأخطاء تجاوزات وعراقيل قانونية ومهنية، وقاعدة للممارسة الإعلامية، وقد وضعت النقابة الوطنية المستقلة للصحفيين الأرضية لميثاق أخلاقي وطني للصحافة، من خلال يوم دراسي نظم في قصر الثقافة 'مفدي زكرياء' في العاصمة يوم 22 فيفري 1999، حيث خلص المشاركون إلى ضرورة الإعتماد على التجربة الأوروبية والأخذ بخبرتها في مجال الصحافة المكتوبة خاصة، وتكييفها مع المعطيات الاجتماعية والسياسية والثقافية الجزائرية مع ضرورة إنشاء هيئة مراقبة تتمثل في مجلس أخلاقيات المهنة، يعمل على إلزام الصحفيين بالإمتثال للميثاق الذي تمت المصادقة عليه في 13أفريل2000". (تواتي، 2009، ص، 44، بتصرف).

وفي الجزائر اليوم "هناك من يرى أن قواعد و أخلاقيات المهنة تعيش وضعية مزرية، بل يرى أنها أصبحت تهدد حرية الصحافة وتشكل خطرا على مجموع الحريات الأساسية، وأنها حسب ماجاء على لسان رئيس الجمهورية السيد 'عبد العزيز بوتفليقة' المسئولة عن تشويه صورة الجزائر في الخارج

وبالتالي إحجام المستثمرين عن المخاطرة بأموالهم في هذا البلد، كما أن الصحافة لم تبد يقظة مهنية أمام الأخطار التي تحدق بها، وأمام سلطة حرصت على توظيفها، وعملت في نفس الوقت على الانقضاض على الهامش الضيق للحريات المتاحة، والعودة إلى القوانين الاستثنائية، لمزيد من تكريس الإستحواذ على السلطة وتكميم الأفواه، وحجب المعلومات تحت مبررات واهية ومصطلحات فضفاضة (الأمن، الاستقرار، الهيئات النظامية..إلخ)".(جرّي، مرجع سابق، ص، 10).

وفي هذا الإطار يقول أحد أعلام الصحافة الإنجليزية " الصحافة ليست حرفة كسار الحرف، بل هي أكثر من مهنة، وهي ليست صناعة، فهي شيء بين الفن والعبادة، والصحفيون خدم عموميون غير رسميين، هدفهم العمل على رقي المجتمع". (علم الدين، 2009، ص، 24).

إنّ الصحافة الجزائرية " طوال عقد التسعينات، فإنها ظلت صامدة متحدية كل الصعوبات والعراقيل سواء تلك المتعلقة بخصوصية العمل الصحفي، باعتبار حداثة تجربتها في عهد التعددية، أو لصعوبة مجابهة السلطة والمجتمع، والجماعات الإرهابية منتصف التسعينات".(Lazhari, 2005, p,15).

"وتشير الخلافات الموجودة منذ أكثر من عقد بين السلطة والصحافة الخاصة، عدة ردود أفعال مشحونة ونزاعات عنيفة، ويستدعى الصحفيون غالبا إما أمام المحاكم في دعاوي تشهير، أو بواسطة إعذارات أو حقوق الرد، أو الإنكار وحتى الإعتداء عليهم جسديا، وذلك دون أن يحرك مجلس أخلاقيات المهنة ساكنا، كما تعتبر المعالجة السيئة للأخبار والنوعية الرديئة للكتابات، وعدم مراعاة الصحفيين لقواعد الأخلاق وأخلاقيات المهنة أحيانا، الأسباب الحقيقية لهذه المجابهات التي تزداد بشكل كبير ومضطرد، مما انعكس سلبا على ظروف عمل الصحفيين وحياتهم المهنية، وكذلك على أخلاقيات المهنة والتي قال بشأنها صحفيون ومراقبون في الجزائر أنها أصبحت مضرة بسمعة الصحافة". (عنصر، مرجع سابق، ص، 13، بتصرف).

"إنّ انتخاب أول مجلس أعلى لأخلاقيات مهنة الصحافة المكتوبة في الجزائر، كان بتاريخ 12 ماي 2000، وذلك بمبادرة من صحفيين وناشرين أنداك، وقد تم عقد جمعية عامة، شارك فيها المئات من

الصحفيين من القطاع العام والخاص، خلال ندوة وطنية عقدت بمركز المعالجة بمياه البحر بسيدي فرج، وقد كان عدد المشاركين والحاضرين 280 صحفيا من مختلف ولايات الوطن ".(م.منير، مرجع سابق)

إنّ إعداد ميثاق أخلاقيات وقواعد المهنة للصحفيين الجزائريين، دليل على أن مهنة المتاعب وخاصة الصحافة المكتوبة بحاجة إلى وضع أرضية قانونية لضبط سير الممارسة المهنية في كتابة ونشر المادة الصحفية، وذلك لا يتحقق إلا بإنشاء مجلس أعلى يتشكل من الصحفيين أنفسهم يسهرون على تجسيد حرية التعبير والصحافة في الجزائر، مع الحرص على احترام مجموعة المبادئ في بيان الواجبات والحقوق التي جاءت في الميثاق.

"وقد ضم هذا المجلس 11 عضوا يمثلون مختلف وسائل الإعلام العمومية والخاصة تم انتخابهم من بين 18 مترشحا لمدة أربع سنوات غير قابلة للتجديد، جاء ذلك بعد شهر من المصادقة على ميثاق أخلاقيات المهنة الذي يحدد بين بنوده المبادئ العامة والعالمية التي تلزم الصحفي على احترام قواعد العمل المعمول بها ".(جريدة الخبر، 2000، العدد 2859، ص، 02).

وفعلا بدأ المجلس يشتغل، حيث كان الصحفي المتقاعد 'عبد الحميد بن الزين' رئيسا شرفيا له و'الطاهر جاووت' عضوا شرفيا، ولكن سرعان ما اصطدم بمشاكل قانونية، وبقي هذا المجلس الذي ضم عدة أسماء ثقيلة في مجال الصحافة أنداك، أمثال لحسن بوالربيع وزتيلي محمد من صحيفة الخبر ولزهر لبتر من الفدرالية الدولية للصحفيين، وحميدة العياشي من جريدة الخبر الأسبوعي، وبوشوشة حميد من يومية النصر، وفروخي زبير من يومية ليبيرتي وغيرهم، وبقي المجلس يعيش صعوبات في ممارسة مهامه حتى زال مع الوقت".(م.منير، مرجع سابق).

"ومما جاء في المنشور أو الدليل الخاص بهذا الميثاق:

- أن الحق في الإعلام وحرية التعبير والنقد، هو من الحريات الأساسية التي تساهم في الدفاع عن الديمقراطية والتعددية الإعلامية، ومن هذا الحق في معرفة الوقائع والأحداث والتعريف بها تنبثق مجموعة واجبات وحقوق الصحفيين.

- أن مسؤولية الصحفي إزاء الجمهور تعلو على كل مسؤولية أخرى ، وخاصة إزاء مستخدمه وإزاء السلطات العمومية.

أن هذا الميثاق ليس بالقانون المسلط والرادع، ولا بالنظام الذي يفرض ويجبر، وإنما هو ميثاق أخلاقيات يحدد مجموع قواعد السلوك القائمة على المبادئ المعمول بها عالميا، لضبط علاقة الصحفيين فيما بينهم وعلاقاتهم بالجمهور".(المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة، 2000، ص، ص، 2-3).

"وفيما يخص الوضع الإعلامي الحالي في الجزائر خاصة في إطار قانون الإعلام الجديد وفتح السمعي البصري تسعى وزارة الاتصال مع رئاسة الجمهورية إلى إعادة بعث مجلس أخلاقيات المهنة والذي بدأت هيكلته بإعداد بطاقة الصحفي المحترف للصحفيين الذين يثبتون 10سنوات من الخبرة في مجال العمل الصحفي المحترف، ومساهمتهم في حرية التعبير والإحترام التام لمبادئ العمل الإعلامي والصحفي في الجزائر".(م.منير، مرجع سابق).

3-4- مبادئ أخلاقيات ممارسة الصحافة المكتوبة:

3-4-1- الإلتزام بالموضوعية والدقة:

"يعد هذا المبدأ في الممارسة الإعلامية من أهم المبادئ التي لابد أن يتحلى بها العمل الإعلامي بوجه عام، فالإنسان العادي قد يكون عادلا لكنه لا يستطيع أن يكون موضوعيا، كذلك الصحفي لابد أن ينفي ذاتيته وانتماءاته وعواطفه ومشاعره وتحيزاته في ممارسته الصحفية".(حسين عامر، مرجع سابق، ص، 42).

إنّ الإلتزام بالموضوعية والدقة في كتابة ونشر المادة الصحفية، هي في الأساس قيم أخلاقية إنسانية لابد على الصحفي التحلي بها، فهي تعز ثقته في نفسه، وهذا بدوره ينعكس على مضمون الرسالة الإعلامية التي تقدم إلى جماهير مختلفة.

"كما تعتبر الموضوعية من أهم مبادئ تحرير الخبر في المجتمعات الديمقراطية والمتقدمة، إلا أن الموضوعية الكاملة حالة مثالية، ولا يمكن تحقيقها على الواقع، ومهما حاول الصحفي أن يصل إليها

ويحققها في عمله، فسوف تظهر بعض عناصر الاتجاهات الفردية، بالرغم من أي إلتزام بالموضوعية بعد الركن الأساسي لكل عمل صحفي".(المرجع السابق، ص، 42).

"إنّه لمن الصعب التخلي على الأقل عن جزء من الذاتية عند كتابة مقالة عن الواقع، أو تقرير أو تحقيق إلا إذا كان المحرر الصحفي قد تلقى تكوينا ذا مستوى بيداغوجي وثقافي عال، ودعمه بتطبيق ضمن فريق دي كفاءة عالية واستقامة مهنية نزيهة". (عنصر، مرجع سابق، ص، 14).

3-4-2- الإلتزام بتجنب السب والقذف والتشهير:

"تعتبر كل من جريمتي السب والقذف من جرائم الإعتبار، بحيث أن لكل انسان على وجه الأرض الحق في أن يكون له اعتباره بين مواطنيه، مهما علت أو نزلت مكانته، ومستواه داخل المجتمع، فله الحق في المحافظة على كرامته واعتباره، وعدم التشهير به، أو اتهامه بالباطل، والتشهير يعني الجهر بالشيء وتعميم اظهاره".(حسين عامر، مرجع سابق، ص، 49).

إنّ التزام الصحفي بتجنب السب والقذف والتشهير في أداء وظيفته، دليل على أخلاقه النبيلة واحترامه لمبادئ العمل الصحفي، كما أن عدم التزامه بذلك قد يعرضه ويخضعه لما يعرف'بقوانين السب والقذف'.

وقوانين السب والقذف هي " تلك القوانين التي تحمي الرؤساء وبدرجات متفاوتة المسؤولين والقيادات الرسمية الأخرى، من مراقبة ونقد أعمالهم اثناء توليهم مناصبهم، وتستخدم هذه القوانين بقسوة في كثير من الدول ضد الصحفيين والمواطنين النشطاء في الحياة العامة، وبشكل عام تسمح هذه القوانين بفرض عقوبات حبس مشددة على الصحفيين عند قيامهم بالإشارة والنقد لرؤساء الدول، أومسؤولين بصورة يعتقد بأنها 'سب'، أو يتم الإدعاء بأن هناك سلوكيات رسمية خاطئة خصوصا عندما يتعلق الأمر بالشرطة أو الجيش، أو عندما يتم نشر مواد سياسية محرجة، أو الإشارة والنقد لرموز الدولة ومؤسساتها".(ريموندلاو، مرجع سابق، ص، ص، 19-20).

فمهما كانت طبيعة الشخص المذكور في المادة الصحفية المنشورة، سواء رئيس، مسؤول في الدولة أو شخص عادي، فعلى الصحفي من باب الإنسانية والمهنية الصحفية، أن يراعي مبدأ تجنب السب والقذف والتشهير، وذلك حتى تزداد مصداقيته وموضوعيته فيما يكتبه أو ينشره.

3-4-3- الإلتزام بحق الرد والتصحيح:

"يعتبر حق الرد أو التصحيح من أبرز الحقوق التي قرتها معظم قوانين الصحافة في العالم للأفراد والسلطات العامة، حيث يمثل حقا للمواطن في أن يتاح له الرد على ما تثيره الصحافة ضدهم من أقاويل ومعلومات قد تكون غير صحيحة، أو غير دقيقة في الوقت نفسه".(حسين عامر، مرجع سابق، ص، 53).

ومما لا شك فيه، أن إلتزام أية مؤسسة إعلامية بحق الرد والتصحيح، سيعزز ثقتها مع مختلف جماهيرها، وهذا من شأنه تحقيق التفاعل الإيجابي الذي يعود بالمنفعة على المؤسسة أو جمهورها.

لذلك يعتبر حق الرد " بمثابته دفاع شرعي للمواطن ضد ما ينشر عنه محرفا أو كاذبا، كما يشكل جزء من ممارسة الصحافة ووسائل الإعلام لحريتها. كما يعمل هذا الرد في الوقت نفسه على التوسع في النقاش العام للموضوعات والقضايا الشائكة، وغيرها مما يتيح المشاركة التفاعلية من قبل المواطنين مع وسائل الإعلام من خلال قيام الأفراد بتصحيح لأية معلومات تنشر عنهم ويرون فيها منافيتها للحقيقة".(المرجع السابق، ص، 53).

3-5- أخلاقيات الصحافة في التشريعات الإعلامية الجزائرية:

3-5-1- قانون الإعلام 1982:

"قانون الإعلام الصادر رسميا بتاريخ 06 فيفري 1982، أول قانون الإعلام في تاريخ الجزائر المستقلة، حيث جاء هذا القانون في وقت تمر فيه الصحافة الجزائرية بوقت عصيب، بعد أن أصبحت تعاني من ضغوط كثيرة في ظل فراغ قانوني كبير، وكانت الجزائر في هذه الفترة تسير أجهزتها الإعلامية والقائمين عليها بقوانين مجزئة، كما هو الحال بالنسبة لقانون المؤسسات الصحفية الصادر سنة 1967م، والقانون الصحفي، وقانون النشر الصادرين سنة 1973م، حيث أن الجزائر لم تكن تملك ميثاقا لأخلاقيات الصحافة إلا مؤخرًا، بعد أن ساد هذا الفراغ القانوني في الميدان الإعلامي". (حسناوي، مرجع سابق، ص،17، بتصرف).

ولكي يمارس الصحفيون مهنتهم بدون ضغوطات وتجاوزات، وإحترام ما لهم من حقوق، وما عليهم من واجبات، لابد من إصدار القوانين والنصوص التي تحدد الضوابط والأحكام التي يسيرون

عليها وما قانون الإعلام لسنة 2012، إلا دليل قاطع على وجود تنظيم لممارسة أخلاقيات المهنة في الجزائر في تلك الفترة.

"فالمواد التي تخص بصفة مباشرة أخلاقيات وآدب المهنة قليلة جدا، ومن بينها:

– المادة 35: ومما جاء فيها "يعمل الصحفي المحترف بكل مسؤولية والتزام على تحقيق أهداف الثورة كما تحددها النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني".

– المادة 43: وجاء فيها "يجب على الصحفي المحترف زيادة على احترام مبادئ الأخلاق المهنية والمسؤولية الاجتماعية، أن يجعل عمله مدرجا في اطار السمو بالمثل العليا لتحرير الإنسان والسلام والتعاون ضمن روح العدالة والمساواة بين الشعوب".

– المادة 48: "سر المهنة حق وواجب معترف به للصحافيين". (المرجع السابق، ص، ص، 17-18، بتصرف).

من خلال هذه المواد نلاحظ أن أخلاقيات المهنة مقيدة في بعض الواجبات والحقوق فقط، وليس فيها ما يساهم في ترقية الممارسة الإعلامية في الجزائر، فهذا القانون ربطت المواد التي جاءت فيه بمبادئ الثورة التحريرية، وهذا من شأنه أن يقيد عمل الصحفي، وتجعله يسير وفق اتجاه معين تبقيه رهين الوضع السياسي والإيديولوجي في تلك الفترة.

وبخصوص قانون الإعلام لسنة 1982 "يرى أحد الباحثين أنه قبل إقرار التعددية السياسية بتاريخ 1989، لم يكن هناك حديث عن أخلاقيات وآداب المهنة الصحفية، لأن الصحفي في ذلك العهد كان مجرد موظف في خدمة برامج النظام السياسي وإيديولوجيته، بحيث تعتبر مصادر ومفهوم أخلاقيات وقواعد المهنة الصحفية في الجزائر، انعكاس لطبيعة النظام السياسي وتطور لدور الإعلام في المجتمع، ويرى أن مصادر أخلاقيات المهنة هي السلطة العمومية والمؤسسات الإعلامية والمنظمات المهنية". (حسناوي، مرجع سابق، ص، 18).

3-5-2- قانون الإعلام 1990:

"لقد أعطت أحداث أكتوبر دفعا قويا للصحافة الوطنية، فالملاحظ أن التغيير الذي شهدته الساحة الإعلامية في الجزائر، قد مس بنسبة كبيرة الصحافة المكتوبة، فجاء دستور فيفري 1989 وأقر التعددية الحزبية، وفتح المجال للحريات الديمقراطية، وظهرت التعددية الإعلامية بصدور قانون الإعلام 90-07 الصادر في 03 أفريل1990، فتبلورت الصحافة المستقلة، وظهرت قنوات جديدة للتعبير عن مختلف الآراء والأفكار". (فرحات، 2010، ص، ص، 92-93).

فبعد أحداث أكتوبر 1988 التي فتحت المجال لتعددية السياسية والإعلامية "ظهر قانون 1990 مخالفا تماما لقانون 1982، وجاء القانون بـ 106 مادة موزعة على تسع أبواب، ومن أهم ما جاء فيه هو إلغاء الرقابة الإدارية على الصحف وإصدارها وتعددها، وكذا على إنشاء مجلس أعلى للإعلام لتنظيم العمل الإعلامي". (حسناوي، مرجع سابق، ص، 19).

ومن بين المواد التي جاء بها قانون الإعلام 1990، وتتعلق بأخلاقيات مهنة الصحافة نجد "المادة 26 التي تنص على "ضرورة احترام الصحفي للأخلاقيات الإسلامية والقيم الوطنية وحقوق الإنسان وعدم التحريض على العنصرية أو التعصب أو الخيانة".

كما نصت المادة 33 على "حق الصحفي المحترف في الأجهزة الإعلامية العمومية على استقلال رأيه في الانتماءات السياسية والنقابية".

أما المادتين 35-35 فقد أكد خلالهما المشرع الجزائري على "حق الوصول لمصادر الخبر بالنسبة للصحفي". أما المادة 40 فتنص على أنه "يتعين على الصحفي المحترف احترام وبكل صرامة أخلاق وآداب المهنة أثناء ممارسة عمله". (فرحات، مرجع سابق، ص، ص، 98-99).

إنّ قانون الإعلام لسنة 1990 "يعتبر أول قانون جزائري يولي أهمية خاصة لقواعد السلوك المهني كما خلص الصحفي من صفة المناضل التي تكررت كثيرا في قانون 1969-1982، إذ جاء ذلك تماشيا مع التطورات الجادة الحاصلة على المستوى السياسي، كما أورد في الوقت نفسه مقاييس لإحترام أخلاقيات المهنة الصحفية، وفتح المجال واسعا أمام حرية الرأي والتعبير، واحترام الآداب العامة

المتفق عليها في المجتمع الجزائري، وحاول القانون أن يوازي بين حقوق الجمهور من جهة، وحقوق الإعلاميين من جهة أخري". (حسناوي، مرجع سابق، ص، 20).

كما احتوى هذا القانون "على عدة أحكام جزائية، تحد من حرية الصحفي، وتهدد مجاله الإعلامي ومنها المادة 86 التي تنص على "معاقبة وبالسجن المؤقت من 05 سنوات إلى 10 سنوات كل من نشر أخبارا تمس أمن الدولة والوحدة الوطنية"، كما تنص المادة 78 على "عدم نشر أي خبر يتضمن سر عسكريا"، كما تحث المادة 36 على "إنشاء لجنتين خاصتين بالأخلاقيات والتنظيم المهني توظفان تحت سلطة المجلس الأعلى للإعلام"، كما تم إنشاء مجلة 'أخلاقيات الصحافة' في فيفري 1993 من قبل وزير الثقافة والاتصال، وذلك لوضع إطار أخلاقي للمهنة". (فرحات، مرجع سابق، ص، 100).

وقد كشفت بعض الاستطلاعات التي أجريت في هذا السياق "عن استياء الصحافيين الجزائريين من مضمون قانون الإعلام لعام 1990، الذي اعتبروه قانونا لمعاقبة الصحفي، وليس لحمايته بسبب عدم تطبيق العديد من البنود الإيجابية فيه، كتجميد مهام المجلس الأعلى للإعلام بعد سنتين من تنصيبه بالرغم من منحه العديد من الصلاحيات لتنظيم المهنة، والمماثلة بين جنحة الصحافة، وجنحة الحق العام التي كرسها قانون العقوبات، كما أن هذا القانون كان عائق أمام القائمين على الحقل الإعلامي من خلال تقييده لحرية الصحافة والرأي، والذي اتسم بالشمولية، مما فسح المجال واسعا للتأويلات والتحريفات، ما يعني أن الصحيين في الجزائر عملوا لفترة في طويلة في خضم قانون إعلاني بقي شكليا ولم تنفد جميع بنوده، بما فيها البنود والمواد المتعلقة بالجانب الأخلاقي، حيث تعرضوا للكثير من المضايقات القضائية، بما في ذلك عقوبة السجن، وذلك قبل أن يقرر الرئيس 'عبد العزيز بوتفليقة' إلغاءها عام 2011". (بو الشيخ، 2014، ص، ص، 123-124، بتصرف).

رغم أن قانون 1990 يعد خطوة هامة في التشريع الإعلامي "إلاّ أنه لاقى الكثير من الانتقادات من طرف المختصين، بحيث يرى الدكتور 'قسايسية' أن القانون جمع كل القواعد المتعلقة بالإعلام في

قانون واحد، حيث أنه لا يفصل بين قوانين الطباعة والنشر، وقوانين الإعلام والاتصال، كما أنه أخلط بين دور السلطات العمومية والمنظمات المهنية". (حسناوي، مرجع سابق، ص، 20).

كما أنّ الإختلاف الوحيد بين التشريع الإعلامي الصادر عام 1982 والصادر عام 1990 "هو اختلاف سطحي فحسب، يتمثل في التطور الكمي لوسائل الإعلام، بظهور وفي فترة وجيزة المئات من العناوين بين يومية وأسبوعية، كما تمتد فترة السجن عند ارتكاب الصحفي لمخالفة ما في قانون 1982م من 06 أشهر الى 03 سنوات، في حين تصل إلى 10 سنوات في قانون 1990م بارتكابه لنفس المخالفة". (فرحات، مرجع سابق، ص، ص، 100-101، بتصرف).

فالملاحظ من خلال هذا القانون تركيزه على الجانب الأخلاقي وقواعد السلوك في ممارسة مهنة الصحافة، ومما جاء فيه أن حرية الحق في الإعلام تخضع لشروط وضوابط معينة، وبالمقابل نجد بعض المواد التي نص عليها تحد من حرية الصحفي وتهدد مجاله الذي ينشط فيه، مثلما نصت عليه المادة 86 و78 وغيرها من المواد ضمن هذا القانون، وهذا ما جعلنا نلتمس نوع من التناقض في بعض بنوده.

3-5-3- القانون العضوي للإعلام 2012:

"يعتبر قانون الإعلام الجديد الصادر في يناير 2012، إحدى نتائج الإصلاحات التي بدأت الدولية بإنجازها في العديد من القطاعات، وقد أفرد القانون حيزا واسعا للحديث عن واجبات الصحفيين وحقوقهم في الباب السادس، حيث عرفت المادة 73 لأول مرة المراسل الصحفي، وفصلت في باقي المواد في واجبات الصحفيين ثم حقوقهم". (بوالشيخ، مرجع سابق، ص، 124).

وقد تضمن هذا القانون العضوي"133 مادة موزعة على 12 باب، كما أكد ولأول مرة على ضرورة فتح قطاع السمعي البصري، الذي ظل محتكرا ومغلقا لسنوات، والذي أثار الكثير من الجدل بين مؤيد ومعارض له، على اعتبار أنه لم يأت بما كان منتظرا منه".(حسناوي، مرجع سابق، ص، 20).

كما "كفل القانون الجديد حق الصحفي في الوصول إلى مصادر الخبر، لكنه أبقى على الشروط المتضمنة في قانون 1990، وتطرق في الفصل الثاني إلى آداب المهنة، وأخلاقياتها من المادة 92 إلى

المادة 99، بينما استحدثت سلطتي ضبط لتنظيم الصحافة المكتوبة والإعلام السمعي البصري". (بوالشيخ، مرجع سابق، ص، 124).

ووضعت المادة الثانية للقانون الخطوط العريضة للعمل الإعلامي، والإطار العام لها وحدود الممارسة الإعلامية، فأكدت على أن نشاط مهنة الصحافة يمارس بحرية في ظل احترام ما يلي:

"- الدستور وقوانين الجمهورية.

- الدين الإسلامي وباقي الأديان.
- الهوية الوطنية والقيّم الثقافية للمجتمع.
- السيادة الوطنية والوحدة الوطنية.
- متطلبات أمن الدولة والدفاع الوطني.
- متطلبات النظام العام.
- المصالح الاقتصادية للبلاد.
- مهام والتزامات الخدمة العمومية.
- حق المواطن في إعلام كامل وموضوعي.
- سرية التحقيق القضائي.
- الطابع التعددي للآراء والأفكار.
- كرامة الإنسان والحريات الفردية". (حسناوي، مرجع سابق، ص، ص، 20-21، بتصرف).

هذه المادة تثبت أن ممارسة مهنة الإعلام، وخاصة مهنة الصحافة المكتوبة تتطلب احترام مجموعة المبادئ والقيم التي تضبط العمل الصحفي، خاصة ما تعلق منها بإحترام السيادة الوطنية والنظام العام.

"وفي الباب السادس المتعلق بمهنة الصحفي وأخلاقيات المهنة، يعترف القانون في المادة 83 بالحق في الوصول للمعلومات، وحق المواطن في الإعلام ". (الجريدة الرسمية، 2012، ص، 09).

غير أنه يمنع على الصحفي المحترف الوصول إلى مصادر الخبر في الحالات التي نصت عليها المادة 84 وهي:

"– عندما يتعلق الخبر بسر الدفاع الوطني، كما هو محدد في القانون المعمول به.

– عندما يمس الخبر بأمن الدولة أو السيادة الوطنية مساسا واضحا.

– عندما يتعلق الخبر بسر البحث والتحقيق القضائي.

– عندما يتعلق الخبر بسر اقتصادي استراتيجي.

– عندما يكون من شأن الخبر المساس بالسياسة الخارجية والمصالح الاقتصادية للبلاد". (المرجع سابق، ص، 10).

يبدو أن حرية الصحافة في الجزائر تبقى مجرد حبر على ورق، فإذا كانت المادة 83 من خلال هذا القانون تعطي الحق للصحفي في الوصول إلى مصادر الخبر والحصول على الأخبار، ونجد في المقابل المادة 84 تقيد الصحفي في ذلك، وتضع له المحددات التي لا يمكن المساس بها حتى في الحصول على ما يخدم المصلحة العامة للبلاد، وتزويد القارئ بما يحدث في الساحة الوطنية والدولية، وهذا بدوره يشكل عائق كبير أمام حرية التعبير والرأي.

"المادة93 التي تنص على أنه "يمنع انتهاك الحياة الخاصة للأشخاص، وشرفهم واعتبارهم، كما يمنع انتهاك الحياة الخاصة للشخصيات العمومية بصفة مباشرة أو غير مباشرة".

المادة 97 والتي جاء فيها "يعرض كل حرق لقواعد أداب وأخلاقيات مهنة الصحافة أصحابه إلى عقوبات يأمر بها المجلس الأعلى لآداب وأخلاقيات مهنة الصحفي". (المرجع سابق، ص، ص، 10-11).

إنّ معظم المواد التي تضمنها القانون العضوي لسنة 2012، والمتعلقة بآداب وأخلاقيات ممارسة الصحافة المكتوبة في الجزائر، لانجد لها تطبيقا على أرض الواقع، والدليل على ذلك ما جاءت به المادة 99، والتي تؤكد تنصيب مجلس آداب وأخلاقيات المهنة بعد مرور سنة من تاريخ صدور هذا القانون، وهذا لايوجد له أثر رغم مرور أزيد من خمس سنوات مند صدوره إلى يومنا هذا، وهذا من

شأنه التأثير سلبا على واقع أخلاقيات المهنة وآدابها في الجزائر، مما يفتح المجال لحدوث التجاوزات في ممارسة العمل الإعلامي والصحفي على وجه الخصوص.

رابعا: وظائف الصحافة المكتوبة:

تلعب الصحافة دورا فعالا في معالجة الأحداث والتغيرات الحاصلة في الحياة اليومية للفرد والمجتمع ويتجلى هذا الدور من خلال مجموعة من الوظائف التي تقوم بها الصحافة المكتوبة على وجه الخصوص، حيث اختلف العلماء في تحديد وظائف وسائل الإعلام بكل أشكالها، المقروءة، المسموعة والمرئية.

"ويعتبر العالم 'هارولد لاسويل' أول من أشار إلى الوظائف التي يؤديها الاتصال في المجتمع وهي كالتالي:

1- مراقبة البيئة: وذلك من خلال تجميع وتوزيع المعلومات المتعلقة بالبيئة سواء خارج المجتمع أو داخله.

2- الترابط: بمعنى التفسير والتحليل والتعليق على الأحداث في البيئة وتوجيه السلوك كرد فعل لهذه الأحداث، وهو ما يعني إيجاد الرأي العام.

3- نقل التراث الاجتماعي: من خلال توصيل المعلومات والقيم والمعايير الاجتماعية من جيل إلى آخر".(بن يحي، مرجع سابق، ص، 34).

"كما حدد 'ولبر شرام' عدة وظائف أساسية لوسائل الإعلام يمكن إيجازها كالآتي:

1- الإحاطة بكل ما يدور في المجتمع (المراقبة)، أي جمع ونشر المعلومات.

2- نقل التراث والثقافة من جيل إلى جيل آخر.

3- الترفيه والتسلية.

4- الدعاية والتسويق.(Schramm, 1961, p, 21).

تجدر الإشارة إلا أنّ "وظائف الصحافة المكتوبة تنمو وتزداد بتعدد المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع الذي تصدر به الصحيفة، حيث تضيف كل مرحلة تاريخية وظائف جديدة للصحافة، لتلبي احتياجات التطور الذي يحققه المجتمع خلال هذه المرحة التاريخية". (أبوزيد، 1998، ص، 50).

وعلى العموم يمكن حصر الوظائف الأساسية للصحافة المكتوبة فيمايلي:

4-1- الوظيفة الإخبارية:

"وهذه الوظيفة تتصل بأهم الغرائز البشرية، وهي حب الاستطلاع لمعرفة الأنباء والإطمئنان إلى البيئة داخليا وخارجيا، ومن الثابت أن رغبات الفرد كالبحث عن الطعام والمأوى والجنس ترتبط برغبات أخرى ،كالتعرف على الآخرين ومراقبة البيئة، وجمع المعلومات المفيدة عن الطبيعة والإنسان والحيوان ينتج عن عملية الإستطلاع ومراقبة البيئة التي تقوم بها وسائل الإعلام، وعلى رأسها تحقيق الوظيفة الإخبارية". (الدليمي، 2011، ص، 76).

وإذا بحثنا في تاريخ ظهور الإعلام كوظيفة للصحافة المكتوبة" نجد أنها تزامنت مع ظهور البورجوازية في أوروبا، والتي بدأت في مرحلتها الأولى معتمدة على النشاط التجاري، والتاجر بحكم مهنته القائمة على أساس التبادل والتعامل بينه وبين الناس، فهو محب للإطلاع ومعرفة أخبار غيره من التجار المنافسين". (أبوزيد، مرجع سابق، ص، ص، 56-57).

وتعتبر وظيفة نشر الأخبار "هي الوظيفة التي تؤديها الوسائل الإعلامية على اختلاف أنواعها، إلا أن الصحافة المكتوبة تتفنن في طريقة عرض الأخبار وفي تنوعها، ويمكن للقارئ الرجوع إليها عند الضرورة، كما أنها تتيح لهم فرص التعبير عن الرأي وحتى الرد على غرار الوسائل الأخرى، وترتبط هذه الخاصية بالمعطيات السياسية وحرية التعبير بصفة خاصة". (عصام حسيني، 2005، ص، 143).

إنّ مضمون الصحافة المكتوبة "يحمل الخبر شرحا وتحليلا و يضيف عليه المعاني والمدلولات فهذه الوظيفة جعلت الإعلام المقروء يتميز عن غيره من وسائل الإعلام الأخرى، وينفرد بهذه الخصائص ولقد أصبح البحث عن الأخبار والتقاطها، والسبق إليها، ونشرها جوهر صناعة الإعلام المعاصر".(سيد محمد، 1988، ص، 335).

"وتعمل الصحافة المكتوبة على تحذير المجتمع من الأخطار الطبيعية، مثل الهجوم أو الحرب أو الوباء وتنقل معلومات نفعية، كالأخبار الاقتصادية والجوية والتنموية، كما تعطي للفرد معلومات مفيدة وتضفي عليه هيبة واحتراما، وتمكنه من ممارسة قيادة الرأي، ولكنها قد تتسبب في زيادة الإحساس بالفقر والحرمان، وتخلق روحا من اللامبالاة والتخدر". (البار، 2009-2010، ص، 102).

وتشترط الوظيفة الإخبارية توفر ثلاثة عناصر:

"**1- التكامل:** فلابد من تتبع الخبر من نشأته حتى نهايته، والبحث عن العناصر المكملة له سواء عن طريق المصادر الأصلية أو أقسام المعلومات.

2- الموضوعية: وهي أهم مبادئ تحرير الخبر في المجتمعات الديمقراطية، ويعتبر الركن الأساسي لكل عمل صحفي، ولتحقيق هذا المبدأ لابد من البحث والتحقق من صحة الخبر وأركانه.

3- الوضوح: والمقصود هو الوضوح في العرض الذي يؤدي إلى فهم المحتوى". (الدليمي، مرجع سابق، ص، ص، 76-77).

وتقوم الصحافة المكتوبة الجزائرية بوظيفة الإخبار، إذ تعمل على تزويد الجمهور بمجموعة من المعطيات والدلالات والمعارف التي تجعله دائم الاتصال بالمحيط الذي يتواجد به وتجعله أكثر اندماجا مع بيئته.

4-2- الوظيفة التثقيفية:

"بجانب الوظيفة الإخبارية بدأت الصحف تفتح صفحاتها للتثقيف، وظهر فن المقال الصحفي لترويج الأفكار الجديدة والفلسفات الجديدة، من أجل إشباع رغبة القارئ بالمحتوى الثقافي، الذي يمكن من بناء المجتمع المتحضر، والتثقيف هو زيادة المعرفة لغير الأسلوب الأكاديمي المتبع في المدارس خاصة ما يتصل بنواحي الحياة العامة، وتساعد هذه الزيادة على إتساع أفق الفرد وفهمه لما يدور حوله من أحداث". (فتح الباب، حفظ الله، 1985، ص، 69).

لقد بلغ من أهمية الدور الذي تلعبه الصحافة في تثقيف الأفراد أن قال 'بيرسو' أحد رواد الصحافة الفرنسية "لا نحتاج إلى برهان كبير على فائدة الصحيفة وضرورتها في الأوضاع الراهنة للأمة الفرنسية

وعلينا إيجاد سبيل لتثقيف جميع الفرنسيين بلا هواية وبنفقة قليلة وبشكل لا يتعبهم، هذا السبيل هو الصحف السياسية... وهذا سبيل التعليم الوحيد للأمة الكبيرة، التي لم تعتد بعد القراءة، والتي تحاول الخروج من الجهل والعبودية". (أبوزيد، مرجع سابق، ص، 60).

"وتلعب وسائل الإعلام دورا تثقيفيا مهما بفعل مرافقتها للفرد، خلال كل مرحلة وتعتبر وظيفة التثقيف من أهم الوظائف التي تقوم بها الصحافة المكتوبة، وذلك بإكساب الفرد المهارات الاجتماعية، وتعريفه بالخصائص الثقافية للمجتمع، والتأكيد عليها حتى يتم تحقيق التماسك الاجتماعي". (فتح الباب، حفظ الله، مرجع سابق، ص، 69).

وتقوم الصحافة المكتوبة الجزائرية بوظيفة التثقيف، وتعريف القراء بمختلف الثقافات والحضارات من خلال المجلات الثقافية المتخصصة على سبيل المثال، أو بتخصيص صفحة من صفحات الجريدة بهدف التثقيف.

4-3- الوظيفة التربوية التعليمية:

"إذا كان الإعلام يدور حول مشكلات الساعة، وغيرها من المسائل الجدلية التي تحتمل تأويلات مختلفة، ووجهات نظر متعددة، فإن التعليم يقدم وجهات نظر ثابتة، ولا شك أن التعليم يساعد على تنمية الفكر وتقوية ملكة النقد وتوجيه الشخصية الإنسانية". (البار، مرجع سابق، ص، 102).

وهو ما جعل وظيفة التربية "تأخذ أهمية بالغة لاسيما بفضل وسائل الإعلام، باعتبارها وسائل للتعليم الداعم الذي يفرضه التجديد المتواصل، من المعارف النظرية والتطبيقية، مما جعل من الأهمية المطالبة بنظام مدمج بين التعليم والإعلام، وخاصة في البلدان السائرة في طريق النمو".

(Terou, 1983, p, p, 42-43)

"وتقوم وسائل الإعلام بدور تعليمي مباشر، حيث تمكن من تعليم اللغة، ولبعض الصحف تجارب طويلة في محو الأمية، لكونها جامعة للذين تركوا مقاعد الدراسة، فالتعليم فيها مستمر مدى الحياة وهو ما يؤكده 'ولبر شرام' عندما قال تستخدم الدولة الإعلام لإثارة التعطش إلى مزيد من العلم لتشجيع الناس على التماس النصح من المشرف الزراعي أو الأخصائي الفني، لتشجيعهم على إرسال

أولادهم إلى المدارس، وتعلم القراءة والكتابة، فازداد حب المعرفة، والتغلب على الجهل، هو في حد ذاته تجربة من شأنها أن تجعل الإنسان في أحسن الظروف للوصول إلى ما يرغب فيه، في أقل وقت ممكن، على أساس أن التربية هي نشر المعرفة على نحو يعزز النمو الثقافي وتكوين الشخصية واكتساب المهارات والقدرات في كافة مراحل العمر". (البار، مرجع سابق، ص، 103).

"إنّ الأثر التعليمي لوسائل الإعلام عامة والصحافة خاصة لا يمكن إغفاله أو التقليل منه، وسواء كان تعريف التعليم مقصورا على ما يتلقاه الطلاب في قاعة الدرس، أو كان التعريف شاملا لكل ما يعمل على زيادة قدرات الإنسان الفكرية عن طريق المعلومات ذاتها، أو القدرة على استعمالها وسواء كان الغرض هو معاونة الناس على الملائمة مع البيئة، أو تدريبهم على التفكير السليم والتصرف الحكيم أو نشر المعلومات أو الحقائق، أوتنمية المهارات، فإن وسائل الإعلام عموما والصحافة خصوصا لها دور في هذا الذي قيل عن التعليم بمفهومه الضيق أو العريض". (بدر، 1998، ص، 84).

"إنّ من أهداف القائمين على وسائل الإعلام تشجيع التعليم، واكتساب المعارف والمهارات والحصول على خبرات جديدة تساعد على اتخاذ القرارات والإرتقاء بالسلوك الفردي والاجتماعي". (رشتي، 1975، ص، 54).

4-4-وظيفة الخدمات العامة:

هي" تزويد القارئ بأخبار صحفية وموضوعات تخدمه في حياته، ويحصل على فائدة مباشرة منها ويدخل في نطاق مهمة الخدمات العامة إخبار المواطنين بمواعيد شركات الطيران الوطنية، وبأخبار السينما والمسرح والنقد ومواعيد المحاضرات العامة وأماكنها، والمعاهدات التجارية إلى غير ذلك الكثير".(الدليمي، مرجع سابق، ص، 77).

إنّ الوظائف المعاصرة للإعلام يمكن النظر إليها وفقا للمعطيات الجديدة، التي تعتمد على التوسع الذي طرأ على وظائف وسائل الإعلام، وعلى تطور الخدمة الإعلامية في المجتمعات المعاصرة". (سيد محمد، مرجع سابق، ص، 335).

ومن حيث طبيعة الخدمات العامة التي تقدمها وسائل الإعلام، تتصدر الصحافة المكتوبة صدارة هذه الوظيفة، علما أنه توجد مئات الأشياء الصحفية التي لا يمكن حصرها، وتدخل في نطاق

الخدمات التي تقدم للجمهور، والتي يتعذر على الوسائل الإعلامية تقديمها، ما عدا الصحافة المكتوبة التي تعرضها في أغلب الأحيان بصفة منتظمة، وهذا يمكننا من القول بأن الصحف في الوقت المعاصر صارت جهاز علاقات عامة لكل قارئ أكثر فعالية ودقة وانتظام". (البار، مرجع سابق، ص، 103).

وتقدم الصحافة المكتوبة الجزائرية، من خلال جرائدها ومجلاتها باقة متنوعة من الخدمات العامة كإعلانات المناقصات ومسابقات التوظيف وغيرها.

4-5- وظيفة توثيق الأحداث:

"مع مرور الوقت وتعدد وظائف الصحافة، وشمول مادتها لغالبية أوجه النشاط الإنساني، صارت الصحافة تقوم بوظيفة هامة، وهي تسجيل وقائع الحياة الاجتماعية، وبالتالي مصدرا من مصادر التاريخ، فهي تقدم للمؤرخ وقائع الحياة الاجتماعية في حركتها اليومية".(أبوزيد، مرجع سابق، ص، 67).

"والصحافة كمصدر للتاريخ تقوم بوظيفتين:

- **أولهما:** رصد الوقائع وتسجيلها ووصفها، والإحتفاظ بها للأجيال القادمة.
- **ثانيهما:** قياس الرأي العام وآراء الجماعات والتيارات المختلفة إزاء وقائع تاريخية معينة".(عصام حسيني، مرجع سابق، ص، ص، 151-152).

لذلك كثيرا ما يحتفظ جمهور القراء بالنسخ التي يشترونها، ورغم أن معظم الأعداد من أية جريدة تصبح قديمة عفا عليها الزمان، بمجرد صدور العدد التالي لها، ومع ذلك فإن محتويات الصحيفة لا تبلي ولا يعفو عليها الزمان أبدا، لأنها تاريخ للجنس البشري، فالمكتبات تحتفظ بمجموعات كاملة للعديد من الصحف، أو نسخ ورقية حتى تكون باستمرار في متناول الجمهور".(البار، مرجع سابق، ص، 105).

4-6- الوظيفة الإعلانية:

الإعلان "هو أحد وظائف الفن الصحفي، وقد ظهر الإعلان في الصحف منذ سنوات نشأتها الأولى، ولكنه لم يتحول إلى وظيفة رئيسية من وظائف الصحافة إلا بعد فترة طويلة، أي من حوالي منتصف القرن التاسع عشر".(الدليمي، مرجع سابق، ص، 80).

ومن الأسباب التي أعاقت الصحافة عن التوسع في نشر الإعلانات، وأصابت الإعلانات الصحفية بضربة شديدة، وهو استخدام الحكومات أسلوب فرض الضرائب على الإعلان، ليس بقصد زيادة المواد المالية للدولة، ولكن بهدف الحد من نمو نفوذ الصحافة، وكبح جمادها كوسيلة من وسائل المعارضة". (عزّت، 1993، ص، 241).

ولقد كان لزيادة إيرادات الصحف من الإعلان أثر مهم في تخفيض سعر بيع الصحف، وهو الأمر الذي أحدث بعد ذلك انقلابا في الصحافة، إذ أدى إلى ظهور ما يسمى بالصحف الشعبية، أي صحافة التوزيع الكبير، وهو الأمر الذي أدى بعد ذلك إلى ظهور وظيفة جديدة في وظائف الصحافة، وهي وظيفة التسلية". (الدليمي، مرجع سابق، ص، 80).

إنّ من بين مسؤوليات الصحف البقاء، ومن أجل البقاء لابد أن يتوفر للصحيفة عدد كاف من المشتركين، وقدر كاف من الإعلانات، حتى يغطي كل نفقاتها، وتدر على أصحابها عائدا مناسبا وعلى وجه التقريب فإن ثلث دخل الجريدة يأتي من الاشتراكات، وحصيلة التوزيع والباقي من الإعلانات". (لبيض، 2001، ص، 75).

وتحقق هذه الوظيفة الفائدة لكل من المعلن، وهو المنتج للسلع والخدمات وللمستهلك القارئ على حد سواء، وذلك من خلال الترويج لهذه السلع والخدمات، وزيادة الطلب على السلعة أو الخدمة، أو أي شيء يعلن عنه بالنسبة للمتيح، ومساعدة القارئ على الإختيار بين السلع أو الخدمات أو الأفكار الجديدة، أو للصحيفة نفسها، إذ تشكل إرادات الإعلان موردا رئيسيا من موارد تمويل الصحيفة". (حجاب، 2008، ص، 98).

وتستمد الصحافة المكتوبة الجزائرية قوتها بزيادة إيراداتها من الإشهار، وذلك بنسب متفاوتة بين جريدة وأخرى حسب التوزيع، كما يبقى الإشهار في الجزائر تحت سيطرة الوكالة الوطنية للنشر والإشهارANEP، إذ تعتبر الجهة المخولة للتحكم في حجم الصفحات الإشهارية المتاحة لكل صحيفة حسب معايير عدة، أهمها عدد السحب وحجم المبيعات.

4-7- وظيفة التسلية والترفيه:

"ارتبط ظهور التسلية كوظيفة للصحافة المكتوبة نتيجة لظهور الصحف الشعبية، حيث أن الصحافة الشعبية نفسها قد كانت أحد نتائج نمو الإعلام كوظيفة من وظائف الصحافة". (الدليمي، مرجع سابق، ص، 83).

"وقد أحدث هذا التطور تغييرا كبيرا في محتوى الصحف، ودفعتها المنافسة في جدب عدد كبير من القراء إلى استحداث مواد صحفية جديدة، تستهدف تسلية القراء وإمتاعهم، وتجعلهم يقبلون على الصحيفة". (عزّت، مرجع سابق، ص، 242).

"وتتنافس الصحف في ما بينها في تقديم ألوان مختلفة من الفنون الصحفية التي تستهدف تسلية القراء وإمتاعهم، مثل القصص والروايات المسلية والقصص الخيالية والألغاز، فهناك أبواب الحظ والكلمات المتقاطعة، المسابقات التحقيقات الخفية مع الفنانين والشخصيات البارزة". (الدليمي، مرجع سابق، ص، 83).

كما تعمل الصحافة إلى جانب ذلك، على تسلية قراءها بالمسابقات والألغاز والأحاديث والتحقيقات الصحفية والأخبار الطريفة والفكاهات وغيرها، "فالإنسان اليوم وهو يؤدي أعماله التي تسير على وتيرة واحدة صباحا ومساءا، لاشك في حاجة إلى من يأخذ بيده ويبعده على الرقابة المملة ومن إرهاق العمل والجهد الذهني إلى الرّاحة النفسية، فالقارئ الآن لم يعد يرضى بالخبر أو تفسيره بالرّأي فقط، بل يطلب إلى جانب ذلك الترفيه عن نفسه، وبهذا الترفيه يجدد نشاطه، ويعود إلى استئناف عمله بهمة ونشاط". (عزّت، مرجع سابق، ص، 242).

وتتمثل هذه الوظيفة في تقديم التسلية وتهيئة الراحة والقضاء على التوتر الاجتماعي، إذ تساعد وسائل الإعلام والصحافة خاصة الفرد على الهروب من مشكلاته اليومية، وتساعده بذلك على الرّاحة والاسترخاء بجانب شغل أوقات الفراغ واكتساب الثقافة الحقيقية والمتعة الجمالية، ومساعدته على إطلاق العواطف والمشاعر. (عبد الحميد، 1997، ص، ص ، 52-53).

وتتجلى هذه الوظيفة في الصحافة المكتوبة الجزائرية من خلال مواد التسلية التي تخصصها الجرائد عبر صفحاتها، كجريدة الخبر والتي هي محور اهتمامنا حيث تخصص صفحة كاملة للتسلية تحتوي على الكلمات السهمية والكلمات المتقاطعة، والأبراج وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس من الضروري أن تمارس الصّحف كل هذه الوظائف، فقد تمارس بعضها دون البعض الآخر، كما يختلف ترتيب أولويات ممارستها لهذه الوظائف، طبقا لظروف المجتمع ولاحتياجات الجمهور، ولمدى إحساسها بمسؤوليتها الاجتماعية. (حجاب، مرجع سابق، ص، ص، 96-97).

قائمة مراجع الفصل الثاني:

1- بن يحي، مرجع سابق، ص، 49.

2- إحدادن، زهير. (1991). **الصحافة المكتوبة في الجزائر**. (د ط). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص، 89، بتصرف.

3- بن يحي، مرجع سابق، ص، 40.

4- أوهايبية، فتيحة. (سبتمبر 2014). **الصحافة المكتوبة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة باجي مختار عنابة: الجزائر، **العدد 16**. ص، 255.

5- إحدادن، زهير. (2012). **الصحافة المكتوبة في الجزائر**. (د ط). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص، 119.

6- إحدادن، 2012، مرجع سابق، ص، 122.

7- إحدادن، زهير. (1992). **الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال، سلسلة الدراسات الإعلامية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص، 123.

8- حمدي، أحمد. (2000). **دراسات في الصحافة الجزائرية**. (د ط). الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر. ص، 51.

9- إحدادن، زهير. (1993). **مدخل لعلوم الإعلام والاتصال**. (ط2). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص، 96.

10- إحدادنّ، 2012، مرجع سابق، ص، ص، 132-133، بتصرف.

11- قدة، حمزة. (2010-2011). **معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر**.رسالة ماجستير غير منشورة. قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة: الجزائر. ص، 49.

12- دليو، مرجع سابق، ص، ص، 185-186.

13- سيدهم، ذهبية. (2004-2005). **الأساليب الإقناعية في الصحافة المكتوبة**. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة: الجزائر. ص، 48.

14- إحدادن، 2012، مرجع سابق، ص،124.

15- أوهايبية، مرجع سابق، ص، 256.

16- إحدادن، 2012، مرجع سابق، ص، 129.

17- سيدهم، مرجع سابق، ص، 48.

18- إحدادن، 2012، مرجع سابق، ص، 129.

19- دليو، مرجع سابق، ص، ص، 185-186، بتصرف.

20- إحدادن ،2012، مرجع سابق، ص، ص، 132-133.

21- قندوز، عبد القادر. (جوان 2015). **تطور الصحافة المطبوعة في الجزائر بعد الاستقلال. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة باجي مختار عنابة: الجزائر **العدد 19**. ص، 135.

22- إحدادن، 2012، مرجع سابق، ص، 134.

23- سيدهم، مرجع سابق، ص، 49.

24- إحدادن، 2012، مرجع سابق، ص، 136.

25- قندوز، مرجع سابق، ص، 135.

26- إحدادن، 2012، مرجع سابق، ص، ص، 136-137.

27- قندوز، مرجع سابق، ص، ص، 135-136، بتصرف.

28- لعقاب، فاتح. (جانفي 2011). **صحافة القطاع الخاص المكتوب في الجزائر 1990-2009. مجلة دراسات اجتماعية، العدد 07**: مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية: الجزائر. ص، 117.

29- قدة، مرجع سابق، ص، 43.

30- دليو، مرجع سابق، ص، 187.

31- لعلاوي، خالد. (2011). **جرائم الصحافة المكتوبة في القانون الجزائري-دراسة قانونية بنظرة إعلامية**. الجزائر: دار بلقيس للنشر والتوزيع. ص، 47.

32- سيدهم، مرجع سابق، ص، ص، 49-50.

33- قدة، مرجع سابق، ص، 43.

34- قندوز، مرجع سابق، ص، 137، بتصرف.

35- أوهايبية، مرجع سابق، ص، 257 .

36- قندوز، مرجع سابق، ص، 137.

37- أوهايبية، مرجع سابق، ص، 257، بتصرف.

38- أبو عرجة، تيسير. (2000). **دراسات في الصحافة والإعلام**. (د ط). الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. ص، 266.

39- سيدهم، مرجع سابق، ص، 51.

40- قندوز، مرجع سابق، ص، 138.

41- سيدهم، مرجع سابق، ص، 51.

42- دليو، مرجع سابق، ص، ص، 195-196.

43- سيدهم، مرجع سابق، ص، 51.

44- قدة، مرجع سابق، ص، 50.

45- سيدهم، مرجع سابق، ص، 50.

46- دليو، مرجع سابق، ص، 189.

47- سيدهم، مرجع سابق، ص، 52.

48- قدة، مرجع سابق، ص، 44.

49- لعقاب، مرجع سابق، ص، 122، بتصرف.

50- قندوز، مرجع سابق، ص، 139.

51- الصويعي، عبد العزيز سعيد. (1989). **بدايات الصحافة الليبية**. (ط 1). ليبيا: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان بنغازي. ص، 38.

52- دليو، فضيل. (2003). **الاتصال مفاهيمه نظرياته وسائله**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع. ص، 108.

53- إحدادن، 2012، مرجع سابق، ص، 139.

54- قدة، مرجع سابقن ص، 51.

55- إحدادن، 2012، مرجع سابق، ص، 139.

56- جرّي، علي. (2004).**مفهوم القذف في الصحافة. منشورات الخبر –ندوة دولية الجزائر 07 و08 ديسمبر**. في سلسلة. الجزائر: مطبعة أموقان البليدة. ص، 10.

57- إحدادن، 2012، مرجع سابق، ص، 140.

58- http.//ajo-ar-org //الإعلام – اقتصاد –الصحافة الجزائرية–اقتصادية–تراجع–في– الأرقام 08avril2018 , 14.00h.

59- http//dir-dz emploi-org/2014/05/journaux algeriens html! m-1. 8avril2018.14.30h.

60- www.twitter.com/hamid-grine, 08 avril2018,14 :00h.

61- جرّي، مرجع سابق، ص، 10.

62- حمدي، مرجع سابق، ص، ص، 272-273.

63- الجابري، محمد عابد. (2011). **العقل الأخلاقي العربي**. لبنان: منشورات مركز دراسات الوحدة العربية بيروت. ص، 32.

64- حسناوي، عبد الجليل. (ديسمبر 2016). **أخلاقيات المهنة في ضوء قوانين الإعلام الجزائرية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 27**. ص، 17.

65- ابن منظور. (2005). **لسان العرب**. (ط4). لبنان: دار صادر بيروت. ص، 203.

66- الشيخ، غريد. (2007). **معجم الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب**. لبنان: دار النخبة للتأليف والترجمة والنشر بيروت. ص، 49.

67- حين عامر، فتحي. (2014). **المسؤولية القانونية والأخلاقية للصحفي**. (ط1). القاهرة: العربي للنشر والتوزيع. ص، 15.

68- حجاب، محمد منير. (2004). **المعجم الإعلامي**. القاهرة: دار الفجر. ص، ص، 33-34.

69- المشاقبة، بسام عبد الرحمن. (2012). **أخلاقيات العمل الإعلامي**. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع. ص، 69.

70- حسين عامر، مرجع سابق، ص، 16.

71- المشاقبة، مرجع سابق، ص، 95.

72- تواتي نور الدين. (2009). **الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر**. الجزائر: دار الخلدونية. ص، 44، بتصرف.

73- جرّي، مرجع سابق، ص، 10.

74- علم الدين، محمود. (2009). **أساسيات الصحافة في القرن الواحد والعشرين**. القاهرة: كلية الإعلام جامعة القاهرة. ص، 24.

75- Lazhari labter. (2005). **Journalistes algeriens** 1988-1998. Chihab edition. Alger. p. 15

76- عنصر، أحمد. **إنزلاقات الصحافة تهدد حرية التعبير. منشورات الخبر**، مرجع سابق ص، 13.

77- م.منير، مرجع سابق.

78- م.منير. (13 ماي2000). **انتخاب أول مجلس أعلى لأخلاقيات المهنة. جريدة الخبر**. أخبار الوطن. ص، 2.

79- م.منير، مرجع سابق.

80- **المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة**.(2000). **ميثاق أخلاقيات وقواعد المهنة للصحفيين الجزائريين**. الجزائر: دار الصحافة الطاهر جاووت. ص، ص، 2-3.

81- م.منير، مرجع سابق.

82- حسين عامر، مرجع سابق، ص، 42.

83- المرجع السابق، ص، 42.

84- عنصر، مرجع سابقن ص، 14.

85- حسين عامر، مرجع سابقن ص، 49.

86- ريموندلاو، **قوانين السب والقذف وحملة التخلص منها، منشورات الخبر**، مرجع سابق، ص، 53.

87- حسين عامر، مرجع سابق، ص، 53.

88- المرجع السابق، ص، 53.

89- حسناوي مرجع سابق، ص، 17، بتصرف.

90- المرجع السابق، ص، ص، 17-18، بتصرف.

91- المرجع السابق، ص، 18.

92- فرحات، مهدي. (2009-2010). **دور الصحافة المكتوبة في تكوين الرأي العام في الجزائر**. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم الإعلام والاتصال، المدرسة الدكتورالية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة وهران: الجزائر. ص، ص، 92-93.

93- حسناوي، مرجع سابق، ص، 19.

94- فرحات، مرجع سابق، ص، ص، 98-99.

95- حسناوي، مرجع سابق، ص، 20.

96- فرحات، مرجع سابق، ص، 100.

97- بوالشيخ، حسينة. (أفريل 2014). **بيئة العمل الصحفي وأثرها في ممارسة أخلاقيات المهنة- دراسة حالة.** ص، ص، 123-124، بتصرف. أنظر الرابط: 014/04/02/rua06-1<strategic vision-ecssr.com.11 avril2018.13.30h

98- حسناوي، مرجع سابق، ص، 20.

99- فرحات، مرجع سابق، ص، ص، 100-101، بتصرف.

100- بو الشيخ، مرجع سابق، ص، 124.

101- حسناوي، مرجع سابق، ص، ص، 20-21، بتصرف.

102- بو الشيخ، مرجع سابق، ص، 124.

103- حسناوي، مرجع سابق، ص، ص، 20-21، بتصرف.

104- الجريدة الرسمية، 2012، ص، 9

105- المرجع السابق، ص، ص، 10.

106- المرجع السابق، ص، ص، 10-11.

107- بن يحي، مرجع سابق، ص، 34.

W.schramm. (1961). hou communcation works in (ed) w-schramm. The -108 pross and effects of mass-communication.urbana, p, 21.

109- أبو زيد، فاروق. (1998). **مدخل إلى علم الصحافة**. (ط1). القاهرة: عالم الكتب. ص، 50.

110- الدليمي، عبد الرزاق. (2011). **المدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال**. (ط1). الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان. ص، 76.

111- أبو زيد، مرجع سابق، ص، ص، 56-57.

112- عصام، حسيني. (2005). **الصحافة المكتوبة وظاهرة العنف في الجزائر خلال سنة 1999**. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر: الجزائر. ص، 143.

113- سيد محمد، محمد. (1988). **الإعلام والتنمية**. القاهرة: دار الفكر العربي. ص، 335.

114- البار، الطيب. (2009-2010). **المعالجة الإعلامية لظاهرة التغيير في الصحافة الجزائرية المكتوبة**. قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة: الجزائر. ص، 102.

115- الدليمي، مرجع سابق، ص، ص، 76-77.

116- فتح الباب، عبد الرزاق، حفظ الله، إبراهيم. (1985). **وسائل التعليم والإعلام**. القاهرة: عالم الكتب. ص، 69.

117- أبو زيد، مرجع سابق، ص، 60.

118- فتح الباب، حفظ الله، مرجع سابق،ص، 69.

119- البار، مرجع سابق، ص، 102.

120- Terau. Fernand. (1983). **Linformation.**6eme edition. Paris,p, p, 42-43

121- البار، مرجع سابق. ص، 103.

122- بدر، أحمد. (1998). **الاتصال بالجماهير بين الإعلام والتطويع والتنمية**. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع. ص، 84.

123- رشتي، جهان. (1975). **الأسس العلمية لنظريات الإعلام**. القاهرة: دار الفكر العربي، ص، 54.

124- الدليمي، مرجع سابق، ص 77.

125- سيد محمد، مرجع سابق، ص، 335.

126- البار، مرجع سابق، ص، 103.

127- أبو زيد، مرجع سابق، ص، 67.

128- عصام حسيني، مرجع سابق، ص، ص، 151-152.

129- البار، مرجع سابق، ص، 105.

130- الدليمي، مرجع سابق، ص، 80.

131- عزت، محمد فريد محمود. (1993). **مدخل إلى الصحافة**. (دط). د ب ن، د د ن. ص، 241.

132- الدليمي، مرجع سابق، ص، 80.

133- لبيض، ليندا. (2001). **إسهام الصحافة المكتوبة في مقاومة ظاهرة المخدرات**. رسالة ماجستير غير منشورة، معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة: الجزائر. ص، 75.

134- حجاب، محمد منير. (2008). وسائل الاتصال نشأتها وتطورها. (ط1). القاهرة: دار الفجر. ص، 98.

135- الدليمي، مرجع سابق، ص، 83.

136- عزت، مرجع سابق، ص، 242.

137- الدليمي، مرجع سابق، ص، 83.

138- عزت، مرجع سابق، ص، 242.

139- عبد الحميد، محمد. (1997). بحوث الصحافة. (ط2). القاهرة: عالم الكتب. ص، ص، 52-53.

140- حجاب، مرجع سابق، ص، ص، 96-97.

الفصل الثالث: واقع البيئة في الجزائر.

أولا: المخاطر التي تهدد البيئة في العالم.

ثانيا: وسائل حماية البيئة في العالم.

ثالثا: واقع البيئة في الجزائر.

رابعا: طرق حماية البيئة في الجزائر.

خامسا: البيئة والإعلام.

الفصل الثالث: واقع البيئة في الجزائر.

أوّلا: المخاطر التي تهدد البيئة في العالم:

حسب العلمـاء و المختصين في الشأن البيئي، يوجـد نوعين مـن المخاطر التي تهدد البيئـة في العـالم وهما: المخاطر الطبيعية و التي دخل الإنسان في حدوثها، وتحدث نتيجة تفاعلات بين عناصر البيئـة والمخاطر بفعل الإنسـان والتي تحدث نتيجة تفـاعله مع بيئتـه، بحجة إشبـاع متطلبـاته وحاجاتـه.

وقبل رصد هذين النوعين لا بد من التعرف على أهـم العوامل المسببة في المخاطر البيئية في العـالم.

1-1- العوامل المسببة للمخاطر البيئية في العالم:

إنّ السبب الأساسي لظهور المخاطر البيئية "هو اختلال العلاقة بين الإنسان و بيئته التي يعيش فيها بالإضافة إلى أسباب أخرى خارجة عن إرادته".(كنعان، 2014، ص، 70).

"وأدى التعامل اللاواعي للإنسان مع البيئة إلى إلحاق أضرار جسيمة بها وتسبب لهـا في العديـد من المشكلات التي تؤثر بصورة مباشرة وسلبية على الإنسان، ورغم أن هناك بعض المشاكل الأزلية للبيئة وهي تلك التي تحدث بفعل الطبيعة و لا يكون للإنسان أي دخل فيها، إلا أن المشكلات التي تسبب فيها الإنسان أكثر خطورة، كونها ذات تأثيرات طويلة المدى، في حين أخطار الكوارث الطبيعية تكون وقتية".(بوسالم، مرجع سابق، ص، 98).

ومن بين الأخطار البيئية الحالية التي تعاني منها دول العالم حسب العلماء وبعض المختصين في الشأن البيئي نذكر ما يلي:

"1- الانفجار السكاني، وما يترتب عله من اتساع نمو المدن، وما يسببه من مشكلات الخدمات وتوفير الضروريات للسكان، وإجهاد التربة الزراعية لتوفير الغذاء، وهو يهدد البيئة ويؤدي إلى إخلال توازنها.

2- نقص المعرفة عن البيئة، وهو الأمر الذي يترتب عليه عدم فهم الأخطاء البيئية التي تزداد اتساعا يوما بعد يوم، ويصبح من الصعب إيجاد حلول لهذه المخاطر نظرا لعدم وضوح العلاقة المتبادلة بين الإنسان و البيئة.

3- الاستغلال غير العقلاني و غير الرشيد للتكنولوجيا في مجال البيئة، والذي يترتب عليه الإخلال بتوازن البيئة عن طريق استنزاف مزيد من الموارد الطبيعية في الصناعة، وما يرتبط بها من تلوث الهواء والماء والتربة، والغذاء والضوضاء.

4- اختلال القيم و الاتجاهات التي تعتبر لب الأخطار البيئية، لأن اختلال القيم والاتجاهات انعكاس لمخاطر البيئة، كما أن هذه القيم والاتجاهات تكتسب الصفة الاجتماعية من سلوك الناس اتجاه بيئتهم، و يحكم هذه القيم بالسلب أو الإيجاب من نتائج علاقة الإنسان بالبيئة.

5- اختلال البيئة الاجتماعية، وهي الخاصة بممارسة الإنسان المتعلقة بالتنمية الاقتصادية دون مراعاة الإمكانيات البيئية، والتي تنعكس على السلوك الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي تجاههما". (قمر، 2007، ص، ص، 21-22، بتصرف).

1-2- المخاطر الطبيعية:

توجد العديد من المخاطر الطبيعية ونذكر منها:

1-2-1- الزلازل:

يعرف الزلزال بأنه"اهتزاز للأرض ناجم عن تحرر مفاجئ للطاقة، حيث تتعرض صخور الأرض إلى إجهادات أي ضغوط في اتجاهات معينة مع مرور الوقت، وعندما ينكسر الصخر تتحرر الطاقة الكامنة، وتسمى النقطة التي بدأ فيها التكسر في باطن الأرض "بؤرة الزلزال"، أما مركز الزلزال فهو يمثل أقرب نقطة على سطح الأرض من بؤرة الزلزال".(أبوسمرة، 2010، ص، ص، 183-184).

ومن بين مخاطر الزلزال "والتي تعمل على إفساد التربة والأراضي الزراعية و تقليل إنتاجها ما يلي:

- انهيار بعض المنشآت الهامة مثل السدود والخزانات والمنشآت الصناعية.

– انهيار الصخور الكبيرة والصغيرة، التي تؤدي إلى انسداد مجاري الأودية وردم الآبار، ومحطات المياه ودفن التربة الزراعية.

– انخفاض مستوى المياه الجوفية، بشكل يجعل من الميسر الحصول عليها أو ارتفاعها إلى الأعماق السطحية من الأرض، فتؤثر سلبا على صفاتها الكيميائية والفيزيائية مثل درجة التشبع، وكمية الأكسجين، والعناصر الغذائية، مما ينعكس سلبا على النباتات المزروعة." (الطنطاوي، 2008، ص، ص، 122-123، بتصرف).

إنّ الزلازل كظاهرة طبيعية، تحدث نتيجة اهتزازات مفاجئة في القشرة الأرضية، فهي تعد من أشد الكوارث الطبيعية البيئية تدميرا وتخريبا لما ينتجه وينجزه الإنسان من مختلف المنشآت والهياكل.

وباعتبار أن الزلازل تشكل خطرا كبيرا "بعضها أولي ذو تأثير مباشر على البيئة مثل حركة الأرض وتصدعها، والبعض الآخر ثانوي التأثير مثل الزلازل الرادفة، وانتشار الحرائق، وحدوث الإنزلاقات الأرضية وأمواج التسونامي المدمرة لمدن الشواطئ والفيضانات العادية الناجمة عن فشل السدود، فإن هنا الدور في التنبيه بهذه المخاطر خاصة في حالة التنبؤ بتوقع حدوث هزة أرضية أو زلزال، يقع على عاتق وسائل الإعلام، بما فيها وسيلة الصحف، وذلك ليأخذ الناس الحيطة والحذر، حيث يوجه الإعلام وسائل المساعدة في حال حدوثها، كما يساعد في عملية التقليل من أخطار الزلازل بإتباع إجراءات منها:

– إتباع مواصفات خاصة للبناء المقاوم للزلازل.

– تزويد محطات الكهرباء بأنظمة الإغلاق الأوتوماتيكي عند حدوث الزلازل.

– توعية السكان بكيفية التصرف مع الزلزال وإجراء تمارين تدريبية.

– تزويد مناطق الخطر الزلزالي بأجهزة دفاع مدني فاعلة.

– توأمة المستشفيات وتزويدها بمولدات كهرباء احتياطية".(أبوسمرة، مرجع سابق، ص، 185، بتصرف).

1-2-2- البراكين:

تعتبر البراكين كظاهرة طبيعية إحدى مخاطر البيئة باعتبار أن "الرماد البركاني الناتج عن البراكين يصحبه أبخرة وغازات مختلفة مثل الهيدروجين، وثاني أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكبريت وكلوريد الألمنيوم، وغيرها من الغازات الضارة بالبيئة، والتي تسبب تغيرا في درجة حرارة الأرض وغيرها من الغازات الضارة بالبيئة، والتي تسب تغيرا في درجة حرارة الأرض، بجانب تغطيتها بغازات سامة". (الطنطاوي، مرجع سابق، ص، 127).

فالبركان "هو مخرج على سطح الأرض للصخور المصهورة، والغازات والماء والحرارة القادمة من الغلاف المائع (أستينوسفير) والمخرج إما فتحة أو صدع أو شرخ، ومع تكرار الثوران يتخذ البركان شكلا كالدّرع أو شكلا مخروطيا".(أبو سمرة، مرجع سابق، ص، 186)

كما تطلق البراكين"كما هائلا من الحمم، يكون عاملا أساسيا في تدمير التربة بشكل يجعلها غير صالحة للزراعة، وذلك لأن هذه الحمم تتحول عندما تبرد إلى صخور صلبة جرداء لا حياة فيها على الإطلاق، ولا تصلح حتى لنمو الحشائش و الأعشاب".(محمد السعيد، 2007، ص، 10).

وتصنف الأخطار البركانية إلى "أخطار أولية، وثانوية وثلاثية، فالأخطار الأولية مثل الفتات الناري وانبعاث الغازات السامة، والأخطار الثانوية والثلاثية مثل الطفوح الطينية والفيضانات والتسونامي والزلازل، والآثار المناخية والمجاعات والأمراض، حيث يلعب الإعلام إلى جانب الجهات المختصة في التنبيه إلى مناطق البركان وتوجيه الإرشادات وبيان الإجراءات الممكن إتباعها للتقليل من أضرار الثوران البركاني مثل:

- تغيير إتجاه الحمم المقذوفة وإبعادها عن المناطق السكنية، وقد جرى عادة استخدام الطائرات في ردم مجاري الحمم وتحويلها.

-محاولة إيقاف الحمم المتدفقة عن طريق قصفها بالمدافع المائية بعد تجميعها، وجعل ما تجمد منها سدا في طريق هذه الحمم المتدفقة.

-تجهيز المناطق المحتمل تضرّرها بأجهزة فاعلة في مكافحة النيران وإطفائها". (أبوسمرة، مرجع سابق، ص ص 186-187، بتصرف).

يتضح من خلال هذا، أن البراكين تعد من أشد الكوارث الطبيعية البيئية تدميرا للمنشآت البشرية والدور في أخذ الحيطة من تداعياتها تقع على عاتق وسائل الإعلام، وخاصة وسيلة الصحف في تزويد المواطنين بطرق الحفاظ على سلامتهم في حالة حدوثها، وذلك إلى جانب الدور الذي تقوم به مختلف الفعاليات ووزارات البيئة والصحة لحماية أرواح البشر من جهة، والهياكل والمنشآت من جهة أخرى.

1-2-3- الفيضانات:

إنّ الفيضان يعني "ارتفاع منسوب الماء في النهر عن معدلاته الطبيعية، وتدفق المياه المرتفعة لتغمر المناطق المحيطة بالنهر، ومن أسبابه الهطل الغزير للأمطار، فيضان السواحل، وفشل السدود". (المرجع السابق، ص، 187، بتصرف).

لذلك فإن الفيضان، كظاهرة طبيعية تحدث بصورة مفاجئة نتيجة امتلاء السواحل، وكذلك الأمطار الغزيرة خلال الموسم الشتوي خاصة، وقد تحدث أضرار وخيمة، ومن شأنها تدمير وتخريب المنشآت البشرية التي ينتجها الإنسان، كما قد تلحق خسائر مادية وبشرية فادحة.

أما الأخطار البيئية المصاحبة للفيضانات "تقسم إلى آثار أولية وثانوية وثلاثية، فالخسائر الأولية للفيضان تنتج عن التماس المباشر للمياه الجارية، وتشمل الموت غرقا، وتدمير المباني والمحاصيل ودمار السكك الحديدية، والطرق والجسور، أما الآثار الثانوية والثلاثية، فتشمل انتشار الأمراض بسبب التلوث والجروح من الصدمات الكهربائية، والإجهاد واليأس، واختلال وسائل النقل والشرب وانقطاع التيار الكهربائي، كما أن الضرر الناجم عن حركة الفتات يعتبر واحدا من أهم الأضرار المصاحبة للفيضان".(المرجع السابق، ص، 187).

إنّ الأضرار التي يلحقها الفيضان ليست بالأمر الهين، والتي تتعداها إلى إحداث خسائر بشرية والموت بسبب الغرق، وغيرها من العواقب الوخيمة، لذلك فإن المسؤولية كبيرة أمام وسائل الإعلام من جهة والدول والحكومات من جهة أخرى لتجنب حدوثها.

ومن بين طرق التقليل من أخطار الفيضانات نجد"هذه الإجراءات:

- بناء سواتر ترابية على طول النهر.
- توسيع مجرى النهر.
- بناء سدود على مجرى النهر.
- إنشاء بحيرات صناعية لاستيعاب مياه الفيضان.
- مراقبة العاصفة المطرية، وتحذير الناس بواسطة وسائل الإعلام عن وقت حدوث الفيضان في حالة التنبؤ به.
- عمل خرائط يبين عليها المناطق المحتمل أن يغمرها الفيضان والإعلام بها.
-تنظيم استخدام الأراضي، بحيث يمنع البناء في المناطق المعرضة للفيضانات". (المرجع السابق، ص، ص، 187-188، بتصرف).

1-2-4- الرياح والعواصف و الأعاصير:

تعرف الرياح بأنها "عبارة عن هواء متحرك أفقيا من أماكن ذات ضغط جوي مرتفع إلى أماكن أخرى ذات ضغط جوي منخفض، وتصنّف الريح حسب سرعتها إلى مسمّيات عديدة مثل هواء ساكن نسيم خفيف إلى نسيم منعش-شديد-معتدل، نوة معتدلة-نشيطة-شديدة تامة، والتي تتراوح سرعة الرياح فيها من 32-63 ميل في الساعة، وعندما تبدأ المخاطر من تكسير أغصان الأشجار إلى اقتلاعها وتدميرها رفقة المحاصيل الزراعية، فقد تسمى الرياح باسم العاصفة، وهي التي تتراوح سرعة الرياح فيها بين64-72 ميل في الساعة، ومن آثارها إتلاف المنشآت، وتحطيم المزروعات، وتخريب مختلف الجوانب منها، وأخيرا الإعصار وتكون سرعته أكثر من 72ميل في الساعة، وهو أشدها تدميرا وإتلافا وأكثرها خطورة هي العاصفة الرعدية أو ما يعرف باسم الترنيدو وتصل سرعتها إلى ما يقارب

من300 عقدة في الساعة (500كلم/ساعة)، ولذلك فهي دائما تمر بمنطقة ما، فإنها تدمر كل ما فيها من مظاهر بشرية، والكثير من المظاهر الطبيعية، وقد تنفجر المباني التي تمر بها الترنيدو، وذلك بسبب الهبوط المفاجئ الحاد للضغط الخارجي، كما يمكنها رفع أشياء أو حيوانات، وإلقاؤها بعيدا في طريق هبوبها".(الطنطاوي، مرجع سابق، ص، ص، 124-125، بتصرف).

"وتنتج الأعاصير والعواصف وتيارات النينو والنينا البحرية والتصحر نتيجة اضطرابات في الطقس وتتولد هذه الإضطرابات من تغيرات في توزيع الضغط الجوي على الأرض".(أبوسمرة، مرجع سابق، ص، 188)

وتبقى هذه المخاطر الطبيعية التي تحدث بفعل تفاعلات بين عناصر البيئة ذات بعد عالمي تؤثر على كل مناطق العالم، وتسبب في حدوث أضرار مادية وبشرية كبيرة، فإفرازاتها السلبية لا تعرف الحدود وكل دول العالم معنية بها وتسبب لها خراب بيئي ودمار لمختلف المنشآت التي ينجزها الإنسان والذي قد يكون هو أيضا سببا آخر سواء عن قصد أو غير قصد في حدوث أضرار ومخاطر بيئية، وهذا ما يقودنا إلى التطرّق إلى المخاطر التي تحدث بفعل الإنسان نتيجة لتفاعله مع بيئته، تلبية منه لتحقيق مختلف حاجياته ومتطلباته دون إدراكه لخطورة ما قد يسبب على نفسه وصحته من جهة، وعلى بيئته من جهة أخرى.

1-3- المخاطر بفعل الإنسان:

1-3-1- التلوث:

إنّ التلوث "هو إحداث تغير في البيئة التي تحيط بالكائنات الحية بفعل الإنسان وأنشطته اليومية، مما يؤدي إلى ظهور بعض المواد التي لا تتلاءم مع المكان الذي يعيش فيه الكائن الحي ويؤدي إلى اختلاله، والإنسان هو الذي يتحكم بشكل أساسي في جعل هذه الملوثات، إما موردا نافعا أو تحويلها إلى مواد ضارة".(كنعان، مرجع سابق، ص، 73).

كما أنّ التلوث "مشكلة بيئية برزت بوضوح مع مجيء عصر الصناعة، وقد حظيت بالدراسة و الاهتمام، لأن آثارها الضارة شملت الإنسان نفسه و ممتلكاته كما أخلت بالكثير من الأنظمة البيئية السائدة، ويوصف التلوث بأنه الوريث الذي حل محل المجاعات والأوبئة، فقد طغى التلوث على

قضايا البيئة كلها وارتبطت بكل حديث عنها حتى رسخ في أذهان الكثيرين أنه المشكلة الوحيدة للبيئة وفي مكافحته تستقيم الأمور".(الخميسي، د س ن، ص، 69).

"فالإنسان هو السبب الرئيسي والأساسي في إحداث عملية التلوث في البيئة وظهور جميع الملوثات بأنواعها المختلفة".(كنعان، مرجع سابق، ص، 73).

1-3-1-1- أنواع التلوث:

يوجد العديد من أنواع وأشكال التلوث، وذلك نظرا لانتشاره الواسع: فقد مس التلوث البيئي مختلف عناصر البيئة، وتتمثل هذه الأنواع فيما يلي:

أ- تلوث الهواء:

إنّ المقصود بتلوث الهواء "هو أي تغيير في تركيز واحد أو أكثر من المكونات الطبيعية الغازية للهواء الطبيعي، سواء كان هذا التغيير زيادة أم نقصان أو ظهور غازات وأبخرة أو جسيمات عالقة أو غير ذلك، وهو حالة من حالات التلوث الهوائي، وقد عرّف إتحاد الأطباء الأمريكيين تلوث الهواء بأنه الزيادة في تركيز المواد الغريبة عن التكوين الأساسي للهواء التي تؤثر على الناحية الصحية للفرد وتؤدي إلى أضرار بممتلكاته".(العزاوي، حكمت النقار، 2007، ص، 103، بتصرف).

في الجزائر"صنفت منظمة الصحة العالمية في تقرير نشر شهر سبتمبر 2016، الجزائر من الدول الأكثر تلوثا في الهواء، إذ أن نسبة التلوث شمال الجزائر تقدر بين 16 و25 ميكروغرام لكل متر مكعب من الهواء، وهو معدل أعلى من 10 الحد الذي أوصت به منظمة الصحة العالمي، ويقدر في الجنوب في حدود 70 ميكروغرام لكل متر مكعب من الهواء أو أكثر".(بسطامي، 2017، ص، 11).

ومن بين أسباب تلوث الهواء نجد "العواصف الترابية، البراكين، حرائق الغابات، وسائل المواصلات مصانع الكيمياويات، الأنشطة المنزلية، الرش بالمبيدات ، الحروب، ومحطات القوى التي تستعمل المنتجات النفطية وحرائق القمامة والمخلّفات".(الخميسي، مرجع سابق، ص، 73).

وقد أسهم تلوث الهواء في انتشار الكثير من الأوبئة والأمراض للناس ونذكر منها :"الأنفلونزا الأمراض الوبائية القاتلة التي تنتشر بسرعة في الوسط البيئي ومرض الجمرة الخبيثة، ومرض الطاعون

والكوليرا ومرض الجدري والحمى، كما تحدث حالات تسمم الإنسان نتيجة للتأثيرات الضارة للمركبات المتطايرة من الزرنيخ نتيجة للنشاط الميكروبي لبعض الأنواع الفطرية، كما يؤثر بشكل كبير على طبقة الأوزون ويدمرها".(ذهبية، 2006، ص، 31).

ولمقاومة تلوث الهواء لابد من "اختيار أنواع من الوقود الخالية من المواد الملوثة والتحول إلى مصادر جديدة للطاقة قليلة التلوث وكذلك مراقبة السيارات ووسائل النقل العامة وإيقاف أية وسيلة تسبب إنبعاثات غازية عالية مضرة بالهواء، ومراقبة مصادر التلوث وبالذات آلات الاحتراق في المصانع ومحطات الطاقة الكهربائية وذلك للتقليل من كمية المواد الملوثة المنطلقة منها". (موسى،2007، ص، 153، بتصرف).

ب- تلوث الماء:

يعتبر الماء ملوثا "إذا تغيرت صفاته الطبيعية وأصبح ذا لون أو طعم أو رائحة أو احتوى على كائنات حية تؤثر على حياة الكائنات الأخرى المستفيدة من هذا الماء، وقد حددت في هذا الإطار منظمة الصحة العالمية عام 1961 تعريفا لتلوث المياه العذبة من خلال اعتبار أن المجرى المائي ملوث عندما يتغير تركيب عناصره أو تتغير حالته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بسبب نشاط الإنسان بحيث تصبح هذه المياه أقل صلاحية للاستعمالات الطبيعية المخصصة لها أو لبعضها". (الخميسي، مرجع سابق، ص، 74، بتصرف).

ومن بين مصادر المياه على سطح الكرة الأرضية نجد "مياه الأمطار، المياه الجوفية، ومياه الأنهار والبحيرات".(محمد، 2008، ص، ص، 88-89، بتصرف).

ولعل من أهم" الأضرار الصحية لتلوث الماء بمخلفات الصرف الصحي التي تحمل العديد من المسببات المرضية مثل بعض الأنواع البكتيرية والفطرية والفيروسية ويؤدي تلوث الماء إلى حدوث تسمم للكائنات البحرية، كما يتحول جزء من النفط إلى كرات صغيرة تلتهم بواسطة الأسماك، مما يؤثر بشكل مباشر على السلسلة الغذائية، كما يؤدي تلوث الماء بالكائنات الحية الدقيقة إلى حدوث العديد من الأمراض مثل حمى التيفوئيد، وفيروس شلل الأطفال وكذلك الطفيليات". (ذهبية، مرجع سابق، ص، 31، بتصرف)

ولمقاومة تلوث المياه يتطلب "تحسين طرق معالجة مصادر المياه العامة".(موسى، مرجع سابق، ص، 155). إضافة إلى ذلك "عدم صرف نفايات الإنسان إلى المسطحات المائية، إلا بعد معالجتها من جميع مصادر التلوث، وكذلك عدم غسل آلات ومعدات رش المبيدات في مياه القنوات العامة إضافة إلى ذلك عدم الإسراف في استخدام الأسمدة الكيمياوية بسب بعض الأضرار الناجمة عنها ومنها تلويث المياه".(بشارة، 1973، ص، ص، 70-71، بتصرف).

جـ- تلوث التربة:

تعد التربة عنصرا هاما ورئيسيا من العناصر المكونة للبيئة وذلك "لأن في باطنها تكمن كثير من الثروات التي يستخرجها الإنسان ليستخدمها في حياته اليومية، كما أن بداخل تكوينات التربة يكمن مصدر رئيسي من مصادر المياه التي لا غنى عنها للبشرية في كثير من الأماكن والبلدان".(الطنطاوي، مرجع سابق، ص، 119).

ومن خلال ممارسة الإنسان لنشاطاته، تتعرض التربة للعديد من الفضلات منها الغازية المتحرّرة في الجو، والسائلة التي تصرف في المياه، والصلبة التي بصورة عامة تترك على التربة أو الإشعاعات أو ما إلى ذلك، والتي تتفاعل مع المكونات العضوية، وغير العضوية للتربة بما تحتويه من أحياء بيولوجية مؤدية بها إلى تغيير خصائصها الكيميائية والفيزيائية وصولا إلى الفناء، وأبرز مثال على ذلك، ما يحصل اليوم في زيادة مساحة التصحر للأراضي الزراعية الخصبة، والذي يقود إلى قلة الإنتاج الزراعي بما ينذر بالخطر على مستقبل الجنس البشري.(العزاوي، حكمت النقار، مرجع سابق، ص، 105، بتصرف).

وللوقاية من تلوث التربة لابد من "الإقلال من رش المبيدات، وترشيد استخدام الأسمدة الكيميائية واستخدام الطرق الحديثة في عملية الري والصرف للأراضي الزراعية، وكذلك تجنب دفن النفايات في باطن الأراضي خصوصا الصالحة للزراعة، وإتباع الأساليب العلمية الحديثة في التخلص من النفايات بتدويرها وإعادة استخدامها والتعامل معها كثروة يجب استغلالها". (الطنطاوي، مرجع سابق، ص، ص، 128-129، بتصرف).

د– التلوث بالنفايات:

يشمل التلوث البيئي بالنفايات العديد من الأنواع ونذكر منها:

د– أ/ التلوث بالقمامات:

"المقصود بها مخلفات نشاط الإنسان في حياته اليومية من ورق، ومواد عضوية، ومعادن وزجاج وغير ذلك، وتتزايد نسبة تلك النفايات في البلدان النامية، خاصة في ظل التضخم السكاني، وقد تؤدي هذه النفايات عند غياب الوعي الصحي، وضعف نظم جمعها والتخلص منها، إلى أضرار جسيمة كانتشار الروائح الكريهة، والتسبب في اشتعال النيران والحرائق والعمل كبيئة خصبة لتكاثر الحشرات الضارة مثل الذباب والبعوض، والقوارض المؤدية كالفئران، إلى جانب العمل على تكاثر الميكروبات المسببة لأمراض الإنسان كالإسهال والونستاريا والإلتهاب الكبدي الوبائي وأمراض العيون وغيرها إلى جانب العمل على انتشار جراثيم أمراض الماشية". (بوسالم، مرجع سابق، ص، 119).

"وإحدى تلك النفايات المزعجة هي الأكياس البلاستيكية"البولي إيثيلين"، حيث يستخدم المتسوقون على مستوى العالم عشرات المليارات من تلك الأكياس سنويا، ويقول الخبراء أن الأكياس البلاستيكية العادية تحتاج إلى أعوام طويلة للغاية لكي تتحلل وفي بعض البلدان تقتل الأبقار والأغنام جراء مضغ الأكياس التي تحتوي على بقايا الطعام".(عاشور أحمد، 2006، ص، 54).

د– ب/ المخلفات الطبية السائلة:

"تتشابه مياه الصرف الصحي في المؤسسات والمرافق الصحية في قوامها مع مياه الصرف الصحي العام بالمدينة، وتختلف عنها في احتوائها على أنواع متباينة من المخلفات السائلة، ومع أن كمياتها قليلة إلا أنها تحتوي على العديد من المركبات المعدية والخطيرة الناتجة عن العناية بالمرض، وتشتمل مياه الصرف الصحي للمستشفيات بالإضافة إلى المخلفات البشرية اليومية للمرض والعاملين على الآتي: الميكروبات الممرضة، والسوائل الكيميائية الخطيرة، والمخلفات الصيدلانية، والمخلفات السائلة المشعّة ومخلفات بقايا المعادن الثقيلة".(بوسالم، مرجع سابق، ص، 119).

هـ- التلوث الضوضائي:

"الضوضاء هي نوع من التلوث الجوي الذي يصدر على شكل موجات تسبب الأذى للإنسان مثل الضجيج والأصوات العالية التي تفوق قدرة الأذن البشرية على السمع أو حتى الأصوات التي تكون معدلاتها معقولة ولكنها مستمرة، وتعرف الموسوعة البريطانية الضوضاء بأنه "الصوت غير المطلوب" أما الموسوعة الأمريكية فتعرفها بأنها "الصوت غير المرغوب".(المرجع السابق، ص، 119).

"ويعتمد التلوث الضوضائي على مدى استيعاب أذن الإنسان له، ومدى الأذى المترتب عليه فبعض الآذان تتحمل الضوضاء بشكل متفاوت عن غيرها، حسب العوامل النفسية والعضوية للشخص".(المنزلاوي ياسين، 2008، ص، 214).

"ويؤكد العلماء أن تزايد الضوضاء مع مرور الوقت سوف يؤدي إلى عواقب صحية وخيمة، لها تأثيرها البالغ على الاقتصاد و الإنتاج، وأنه لو استمر ذلك الضجيج في المدن على معدله الحالي فسوف يصاب نصف سكانها على الأقل بصمم في السنوات القليلة المقبلة.

وتتعدد مصادر الضوضاء، فهناك المصانع ووسائل النقل، وكذلك نشاط الإنسان المعتمد بإصدار الموسيقى الصاخبة أو آلات التنبيه وغيرها.."(عبد المولى، 2003، ص، 47، بتصرف).

ومن بين أضرار التلوث الضوضائي "القلق النفسي أو الأرق، والاكتئاب النفسي والميل إلى العنف".(محمد السعيد، مرجع سابق، ص، 33).

وكذلك "ارتفاع ضغط الدم وآلام في الرأس، والتعب السريع، وكذلك التأثير على الجهاز القلبي الوعائي وارتفاع ضغط الدم وتضييق الشرايين، وزيادة في ضربات القلب".(ذهبية، مرجع سابق، ص، 32).

و- التلوث الإشعاعي:

"لم يكتف الإنسان بما أحدثه من مشكلات بيئته على سطح الأرض بل تسبب في إحداث تلوث يختلف عن الملوثات المعروفة، وهو التلوث الإشعاعي، الذي يعد في الوقت الحالي من أخطر أنواع الملوثات البيئية، وقد يظهر هذا التلوث بصورة سريعة ومفاجئة على الكائن الحي، كما قد يأخذ وقتا طويلا ليظهر في الأجيال القادمة".(هاشم بن صالح، 1997، ص، 71، بتصرف).

وقد " أصبح التلوث البيئي بالطاقة النووية أحد الأخطار التي تعرض لها الإنسان في النصف الثاني من القرن العشرين، والتي أصبحت تهدد عناصر البيئة، وتهدد حياة الإنسان". (السعدني، السيد عودة، 2007، ص، 89).

وفي هذا الإطار" أثبت العلماء وجود علاقة بين إشعاعات الأرض، وبعض الأمراض مثل النزلات الشعبية والربو، وآلام الكبد، وأمراض القلب، وأنواع من السرطان، وقد توصل هؤلاء العلماء إلى أن هذه الأمراض ترتبط غالبا بكثافة الإشعاع الأرضي".(بوسالم، مرجع سابق، ص، 122).

ومن خلال رصد كل أنواع وأشكال التلوث سواء ما تعلق منه بتلوث الهواء، والماء والتربة وغيرها أو ما تعلق منه بالتلوث الضوضائي أو الإشعاعي، يتضح أن الإنسان ومن خلال النشاطات اليومية التي يقوم بها دون أخذه بعين الاعتبار الأضرار التي يلحقها بصحته أولا ثم البيئة ثانيا، هو المتسبب الرئيسي في إحداث التلوث البيئي بكل أشكاله، ولهذا الأخير آثار ضارة على صحة الإنسان دائما المحافظة على الوسط البيئي الذي ينتمي إليه تجنبا لحدوث الأسوأ.

1-3-2- المشكلة السكانية:

"السكان هم مجموعة من الناس يعيشون في منطقة جغرافية محددة، وفي فترة زمنية معينة، وتجمع بينهم صفات مشتركة، وهؤلاء السكان هم الثروة البشرية للأمم، والسكان في حالة تغير مستمر يزدادون ويتناقصون، وهذا التغير المستمر، وهذه الحركة الذائبة في مجموعة البشر تعرف بتعاقب الأجيال".(المرجع السابق، ص، 131).

"ولا يقتصر مفهوم المشكلة السكانية على المفهوم الضيق المرتبط بالزيادة السكانية والنمو المتسارع لعدد السكان، وإنما يتسع هذا المفهوم ليشمل أبعادا أخرى تتعلق بتوزيع السكان، والتوازن بين نوع السكان(ذكور-إناث) وهيكل القوى العاملة، والهجرة، ومدى التوازن بين عدد السكان والموارد البيئية المتنوعة وإيفائها لمتطلبات هؤلاء السكان...الخ".(السعدني، السيدعودة، مرجع سابق، ص، 193).

لذلك يمكن القول أن الزيادة المستمرة في عدد السكان "هي إحدى المشكلات الضخمة، التي تؤرق شعوب الدول سواء المتقدمة أو النامية، وهذه المشكلة هي السبب في أية مشاكل أخرى قد

تحدث للإنسان، فالتزايد الآخذ في التصاعد للسكان يلتهم أية تطورات تحدث من حولنا في البيئة في مختلف المجالات سواء صناعي، غذائي، تجاري، تعليمي، اجتماعي، هذا بالإضافة إلى ضعف معدلات الإنتاج وعدم تناسبها مع معدلات الاستهلاك الضخمة".(كنعان، مرجع سابق،ص، ص، 70 -71، بتصرف).

"وفي هذا السياق نجد أن مؤتمر العالم الذي نعيش فيه، والذي عقد في بون في أكتوبر1973 أكد على أنّ التزايد السكاني السريع هو سبب كل كوارث البيئة نتيجة للزيادة الكبيرة في استهلاك الموارد الطبيعية والضغط عليها بشدة".(بن يحي، مرجع سابق، ص، ص، 114-115).

1-3-3- مشكلة الاحتباس الحراري:

يتوقع بعض العلماء بحلول منتصف القرن الواحد والعشرين، ارتفاع درجة حرارة العالم على سطح الكرة الأرضية بمقدار 1.5 إلى 4.5 درجة مئوية، مما سيؤدي إلى ارتفاع مستوى سطح البحار والمحيطات بمقدار 0.5 إلى 2 متر أو أكثر خلال تمدد المياه في المحيطات نتيجة ارتفاع درجة الحرارة فضلا عن ذوبان كميات اكبر من الجبال الثلجية، مما سينتج عنه تدمير المدن الساحلية، والهجرة العشوائية للسكان، والاختلال البيئي في العديد من النظم البيئية المائية منها واليابسة، وكل ذلك يؤدي غلى انخفاض الإنتاج الزراعي والحيواني العالمي، وتشريد أعداد هائلة من السكان، وخلق عشرات الملايين من اللاجئين البيئيين الجدد في العالم".(زعباط، مرغيت، 2003، ص، 6).

إنّ سبب حدوث هذه الظاهرة "ينسب إلى تراكم الغازات الممتصة للأشعة تحت الحمراء، أو الأشعة الحرارية في الجو، هذه الغازات هي غاز ثاني أكسيد الكربون، غاز الميثان، غازات الكلور وفلوروكربون، وغاز ثاني أكسيد النيتروجين، حيث زادت هذه الغازات في الجو بشكل كبير خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث تنتج بصورة رئيسية من العمليات الصناعية والإنتاجية المختلفة". (علي الأنصاري، 2006، ص، 34، بتصرف).

"ومن المتوقع أنّ يؤدي هذا الارتفاع في درجة حرارة جو الأرض إلى ارتفاع عام على مستوى سطح البحر،نظرا لزيادة كميات المياه في البحار، والمحيطات والناتج بدوره عن زيادة معدلات ذوبان الجليد

في القطبين الشمالي والجنوبي، وسوف يؤدي مثل هذا الارتفاع إلى تأثيرات عديدة على سطح الأرض،كما سيؤثر بدرجات متفاوتة على أحوال الطقس،كما نجد من ناحية أخرى أن التأثيرات الأساسية لارتفاع حرارة الأرض على الإنسان تتمثل أساسا في التغيرات المناخية، وما يمكن أن يتبعه ذلك في الأنشطة المرتبطة بالمناخ خاصة الزراعية، كما أنه من المتوقع حدوث تغيرات أيضا في أنماط النباتات الطبيعية وخاصة في حالة الغابات".(بن يحي، مرجع سابق، ص، 109).

إضافة إلى ذلك فإن عواقب الاحتباس الحراري، إذا استمرت وتيرة ارتفاع درجة الحرارة على ما هي عليه، وذلك كما يتنبأ العديد من العلماء "ستكون وخيمة على البيئة وعلى البشر، حيث أن الزيادة في درجة حرارة الكرة الأرضية، سيؤدي إلى ذوبان القطبين المتجمدين، وهو ما سيؤدي إلى غرق جميع المدن الساحلية والجزر نتيجة لزيادة منسوب مياه البحر، وبالتالي فإن الدول المتأثرة بهذه الكارثة ستضطر إلى بناء أسوار لمنع مياه البحر من دخول مدنها الساحلية، أو إلى ترحيل السكان إلى مناطق أخرى آمنة".(بوسالم، مرجع سابق، ص، 136).

يتبين من خلال كل هذا، أن مختلف النشاطات التي يقوم بها الإنسان وخاصة التي تحتوي موادها على غاز ثاني أكسيد الكربون، تساهم وبنسبة عالية في زيادة درجة حرارة الأرض، خاصة وأن هذا الغاز يعد من أكثر الغازات المحررة إلى الجو، وهذا من شأنه أن ينعكس سلبا على البيئة وكذلك على حياة البشر.

1-3-4- تدمير الغابات الاستوائية:

تعد الغابات من أكثر المنظومات انتشارا على البيئة البرية من الأرض، وهي تغطي نحو 30 % من إجمالي المساحة اليابسة، إلا أن الدراسات قد أكدت على أن إزالة الغابات الاستوائية عام2000، إذ كانت الغابات الاستوائية قبل تدخل الإنسان تغطي مساحة تقدر بنحو16مليون كلم²، بقي منها اليوم أقل من النصف، فقطع الغابات الاستوائية لا يقضي على أشجارها فحسب، بل يؤدي إلى انقراض النباتات سواء تلك التي تعيش معترية عليها، أو تلك التي تعيش على مستوى الأرض تحت ظلها".(زعباط، مرغيت، مرجع سابق، ص، 8).

إنّ معظم الموارد الطبيعية الموجودة اليوم في العالم "تشهد في الوقت الحاضر تدهورا شديدا، حيث حدث ضررا بالغا جراء انحسار الرقعة الخضراء وذلك بسبب الممارسات الزراعية الخاطئة، حيث نجد عددا من الدول الفقراء تقوم بقطع الأشجار تحت وطأة الفقر،والحاجة الماسة إلى الوقود التقليدي الذي يعمل على تدمير البيئة، مما يشكل أثرا مزدوجا، يؤدي إلى انحسار الرقعة الخضراء، ثم يزيد من معدل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون وهو بذلك يقلل من نسبة الأوساط الطبيعية المتاحة لامتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي".(كنعان، مرجع سابق، ص، 182، بتصرف).

كما تسبب العديد من العوامل الطبيعية والبشرية في تدهور الغابات، فالأمطار الطبيعية كالجفاف والصقيع، والعواصف وانتشار الأمراض الزراعية، بالإضافة إلى الحرائق وتلوث الهواء بالرواسب الحمضية والأكاسيد يؤثر في الغابات بصورة مباشرة، من خلال التأثير في أوراق الشجرة، وتغيير خواص التربة".(بن يحي، مرجع سابق، ص، 133).

"وتسعى دول العالم إلى تقليص مجموع الانبعاث العالمي لغاز ثاني أكسيد الكربون واستخدام التقنيات النظيفة بيئيا، وتحسين إدارة الغابات والمساحات الخضراء والحفاظ عليها، وهذه الجهود التي ظهرت في الآونة الأخيرة من قبل الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تطلب العديد من الدراسات والأبحاث وقد لا تستطيع الدول الأخرى أن تتنصل من هذه المشكلة البيئية داخليا ودوليا ويرجع ذلك إلى ما تشهده هذه الدول من تزايد كبير في استخدام الآليات واستهلاك الوقود الذي يعد المصدر الغني بالكربون والنيتروجين".(زعباط، مرغيت، مرجع سابق، ص، 7).

لذلك فالإنسان اليوم مطالب بعدم تدمير الغابات وإزالتها، خاصة مع الأهمية الكبرى التي يكتسيها الغطاء الخارجي للغابات من الناحية الإيكولوجية "فهو يحمي و يثبت التربة والمناخ المحلي كما تعد ملجأ للبشر للإمداد بالعديد من أنواع النبات والحيوان، وأما من الناحية الاقتصادية فالغابات توفر الخشب للصناعة والوقود والنباتات الطبيعية، وغير ذلك، بالإضافة إلى ما تقوم به للحد من آثار ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي وبالتالي المساعدة على احتواء ارتفاع درجة حرارة الأرض". (بن يحي، مرجع سابق، ص، ص، 112-113).

1-3-5- تآكل طبقة الأوزون:

الأوزون "هو غاز له وظيفة هامة تتمثل في حماية الكائنات الحية من الإشعاعات فوق البنفسجية فمن بين المركبات الكيمياوية التي تتسرب إلى الغلاف الجوي غاز فلوريد الكربون، وقد بدأ الإنتاج العالمي لهذا الغاز منذ الثلاثينات من هذا القرن، ثم ازداد إنتاجه بسرعة منذ الخمسينات ،وقد أدى تسرب هذا الغاز في الغلاف الجوي إلى تقليل تركز الأوزون، ويقدر بعض العلماء أن انخفاض1% في طبقة الأوزون يزيد من الأشعة فوق البنفسجية التي تصل الأرض بحوالي (2%) تقريبا". (زعباط، مرغيت، مرجع سابق، ص، 7).

ويتكون غاز الأوزون "عندما تتحد ذرة أكسجين واحدة مع جزئي أكسجين، ويمثل وجود طبقة الأوزون ضرورة لاستمرار الحياة على كوكب الأرض حيث يمثل حزاما واقيا، وذرعا حاميا من الأشعة فوق البنفسجية"(بوسالم، مرجع سابق، ص، 134).

"ويستخدم هذا الغاز في المكيفات والثلاجات، إلى جانب الاستخدامات الصناعية الأخرى لذا فالدراسات العلمية أكدت أن90% من المواد المسببة لثقب الأوزون يستهلكها 20 % من سكان الأرض، وهم شعوب الدول المتقدمة، وتتمثل بعض الأخطار في زيادة تعرض البشر لسرطان الجلد والوفيات نتيجة هذا المرض،خاصة في المناطق الشمالية من الكرة الأرضية، وكذلك يؤثر على جهاز المناعة بجسم الإنسان".(زعباط، مرغيت، مرجع سابق، ص، 8).

"وقد بدأت أولى مراحل الاهتمام الدولي بمشكلة ثقب الأوزون العام 1962، مع بدء الجدل حول طائرات الكونكورد الأسرع من الصوت، والتي تتسبب في حدوث احتكاكات بالجو ينتج عنها ارتفاع درجة الحرارة، ومخلفات تؤثر على طبقة الأوزون".(بوسالم، مرجع سابق، ص، 134).

كما أن "تناقص الأوزون يؤدي إلى زيادة الأشعة فوق البنفسجية التي تؤدي بدورها إلى انتشار سرطان الجلد، ونقص المحاصيل الزراعية، وتدمير الثّروة السمكية، وإصابة الثروة الحيوانية بالأمراض ويرجع السبب الرئيسي لإحداث ثقب الأوزون إلى تلوث البيئة بالكيمياويات التي تصل إلى منطقة الستراتوسفير من خلال أجهزة التبريد، والإيروسولات والطيران النفاث، وإطلاق الصواريخ إلى الفضاء والتفجيرات النووية".(عاشور أحمد، مرجع سابق، ص، 108).

إنّ الأوزون الموجود في الغلاف الجوي للأرض "في حالة توازن ديناميكي حيث يتعرض لعمليتي البناء والهدم بصورة مستمرة ومتوازنة ومتساوية المقدار، وذلك في الظروف الطبيعية، ويمثل هذا التوازن ناموسا كونيا حيث تستقر الحياة، غير أن الملوثات البيئية التي تنشأ عن الصناعة والأنشطة البشرية ذات المنفعة المادية تؤدي إلى خرق هذا التوازن الفطري، مما يؤدي إلى حدوث الاضطرابات الكونية والتدهور البيئي".(بوسالم، مرجع سابق، ص، 134).

وقد أثبتت الأبحاث العلمية "أنّ الغلاف الجوي من الأوزون بدأ في التناقص وأظهرت أيضا في أواخر السبعينات ظهور ثقب في طبقة الأوزون فوق القطب الجنوبي للأرض والذي صاحبه تناقص سمك طبقة الأوزون في مناطق مختلفة من العالم، ويرجع العلماء السبب إلى غاز الكلور، هذا الأخير الذي يدخل في عملية إنتاج وتدمير الأوزون قد زاد تركيزه في الجو، مما يؤدي إلى زيادة تدمير الأوزون حيث ينتج غاز الكلور من عدد من الكيمياويات الغازية المصنعة مثل كلورفلوركربون وكذلك الأيروسولات وتستخدم عادة هذه الكيماويات الغازية في إنتاج الثلاجات والمنظفات الصناعية". (بن يحي، مرجع سابق، ص، 108).

1-3-6- إستنزاف موارد الطاقة:

يتمثل استنزاف الإنسان بخصوص الموارد الطبيعية المتجددة "استنزافا للتربة وللثروتين النباتية والحيوانية ويستنزف الإنسان التربة بإزالة الغطاء النباتي الذي يمسوها، أو تجريفه للتربة الزراعية للبناء مكانها وبالنسبة لاستنزاف الثروة النباتية فقد أزال الإنسان –ومازال- كثيرا من الغابات الطبيعية، مما قد يعرضها في النهاية للفناء، وفي كل سنة يتحول 6 ملايين هكتار من الأراضي الزراعية المنتجة إلى صحار لا قيمة لها، وهناك أكثر من 11مليون هكتار من الغابات تدمر سنويا وفيما يتعلق باستنزاف الموارد الحيوانية، فقد انقرض عدد كبير من الحيوانات بفعل صيد الإنسان لها، وينقرض يوميا (100-300) نوع من الكائنات الحية والنباتية والحيوانية".(بسيوني عميرة، 2006، ص، ص، 39-40، بتصرف).

أما بخصوص استنزاف الموارد غير المتجددة "تعتبر مصادر الطاقة الحالية التي نستخدمها في حياتنا اليومية، كالنفط والغاز الطبيعي والفحم من أهم الثروات الباطنية غير المتجددة، والتي لا زال الإنسان

مستمرا في نهبها شكل لا عقلاني، وإذا استمر استنزاف البترول بالمعدلات الحالية، فمن المتوقع أن ينفد مخزون العديد من الدول من هذه الثروة الهامة، ولا يختلف الأمر في واقع الأمر في واقع الاستنزاف لمصادر الطاقة الأخرى، أو للثروات المعدنية كالحديد، والنحاس والألمنيوم". (بوسالم، مرجع سابق، ص، 125).

"والواقع أن معظم الموارد تقع تحت تحدي خطير، حيث تزامن استنزاف الموارد مع النمو السكاني السريع، ونمو اقتصاديات الدول، كما أن استخدام الموارد لإنتاج الطاقة مثلا كزيادة استخدام الوقود الأحفوري، هو المصدر السائد للطاقة، تؤدي إلى مخاطر بيئية، فانطلاق غاز ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات الأخرى ينتج عنه ارتفاع درجة الحرارة على المستوى العالمي، وتلوث المجال الحيوي".(بن يحي، مرجع سابق، ص، 114، بتصرف).

إنّ تآكل طبقة الأوزون مشكلة خطيرة ذات طابع عالمي، تؤثر على كل مناطق العالم، وتتسبب في حدوث أضرار وخيمة على صحة الإنسان، لذلك يجب عليه تغيير سلوكياته الخاطئة اتجاهها.

1-3-7- التصحر:

يعرف التصحر بأنّه "التدهور الكلي أو الجزئي الذي يحدث في عنصر أو أكثر من عناصر الأنظمة البيئية الأرضية، مؤديا إلى تراجع خصائصها النوعية، وتدني قدرتها الإنتاجية إلى الدرجة التي تصبح فيها هذه النظم عاجزة عن إعانة ما يعيش فيها من كائنات حية". (أبوسمرة، مرجع سابق، ص، 191).

كما يطلق مصطلح التصحر "على العمليات التي من شأنها أن تفقد النظم الطبيعية قدرتها على أن تزدهر، وتعني تدهور قدرة الأرض على الإنتاج النباتي الذي يتبعه نقص في الإنتاج الحيواني (البري والمستأنس)، مما قد يؤدي بهذه البيئات إلى ظروف تشبه ظروف الصحاري الحقيقية".(بوسالم، مرجع سابق، ص، 127).

وقد لفت ظاهرة التصحر انتباه العالم لأول مرة في الثلاثينات من القرن العشرين لانتشار ظاهرة الجفاف، عندما تحولت أجزاء من السهول الكبرى للولايات المتحدة إلى تجويف ترابي، أجبرت ملايين المواطنين على ترك مزارعهم وسبل عيشهم".(إبراهيم حسين، 2002، ص، 96).

وبسبب التصحر" يفقد العالم سنويا حوالي25 مليون طن من التربة السطحية المنتجة، مما يجعل الأمن الغذائي العالمي أكثر صعوبة، إذ يترك ملايين الناس، وغالبيتهم من إفريقيا يواجهون الجوع نتيجة نقص الطعام، ويواجهنا التصحر بمشاكل كثيرة، منها مشاكل الصحة والرفاهية حيث يهدد توفير الرزق، وقلة الطعام، وتزايد نسبة انتشار الأمراض".(قمر، مرجع سابق، ص، ص، 91-92، بتصرف).

1-3-7-1- أسباب التصحر:

"هناك سببين رئيسيين للتصحر وهما:

أ- التقلبات المناخية:

وتتمثل في انخفاض معدلات الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة في أغلب أيام العام، وبالتالي ارتفاع معدلات التبخر وسيادة الرياح الجافة.

ب- العوامل البشرية:

وتتمثل في الاستخدام البيئي للبيئة، مثل الرعي الجائر، وقطع الغابات، وحرق الأعشاب والأشجار وجمع الأزهار البرية، ونقل الأوبئة والأمراض لهذه النباتات، وكذلك الممارسات الزراعية الخاطئة والمؤدية إلى تدهور نوعية التربة".(أبوسمرة، مرجع سابق، ص، ص، 191-192).

"وقد أثبتت الدراسات العديدة التي حاولت أن تستقصي أسباب التصحر، وجود نوعا من العلاقة بين الظروف المناخية المتذبذبة، وغير المنتظمة، والتي يصعب التحكم فيها، وبين النمو السكاني السريع، والذي كثيرا ما يفرض نوعا من الاستخدام الجائر، وغير العاقل للموارد البيئية، مما يعجل باستنزافها، وإشاعة التصحر، كما أجمع المؤتمرون في مؤتمر الأمم المتحدة عن التصحر في كينيا، على أن التصحر ظاهرة بشرية بالدرجة الأولى، والإنسان صانع التصحر، ولذلك يطلق عليها المناطق المتصحرة عادة بصحراء الإنسان".(بن يحي، مرجع سابق، ص، 112).

لذلك يمكن القول أن التصحر ليست ظاهرة طبيعية فقط، بل هي ظاهرة تحدث بفعل تدخل الإنسان، وذلك نتيجة للاستخدام غير العقلاني لمختلف الموارد البيئية، ولهذا يمكن تصنيفها ضمن المخاطر البيئية أو المخاطر بفعل الإنسان.

1-3-8- التنوع البيولوجي والانقراض:

يشمل التنوع البيولوجي "جميع أنواع الكائنات الحية نباتية أو حيوانية إلى جانب الكائنات الحقيقية وكل هذه الكائنات الحية تمثل الثروات الطبيعية وتشمل النباتات، الأحياء البحرية، الطيور والحيوانات البرية والمائية".(كنعان، مرجع سابق، ص، 71).

وقد تعرضت أنواع عديدة منها الاختفاء والانقراض، والمقصود من مصطلح الانقراض هو "اختفاء نوع من الكائنات الحية عن سطح الأرض، وهو حدث طبيعي، حيث تختفي أفراد النوع الواحد لعدم نجاحها في التنافس مع غيرها أو تختفي جماعات النوع كله لعصر جيولوجي قصير، كما حدث للديناصور وغيره من الزواحف العملاقة في نهاية العصر "الكريتاسي" منذ 70مليون سنة، ولبعض الثدييات الكبيرة في نهاية زمن البستوسين منذ 13ألف سنة مضت، وهذا الانقراض طبيعي ويتم بالتدرج فلا يخل بالنظام الحديث، لكن في العصر الحديث أصبحت العديد من الأنواع الحية تنقرض بسبب صيد الإنسان لها، أو إزالة الغطاء النباتي الذي تعيش فيه أو بتطبيق المبيدات أو التلوث بصورة المختلفة".(عبد المولى، 2003، ص، 188).

"وتؤدي إلى انقراض الأنواع الحية عدة عوامل منها:

-القطع الجائر للنباتات.

-الصيد الجائر.

-تعديل البيئة."(بوسالم، مرجع سابق، ص، 126).

إضافة إلى عدك أسباب منها:

"-أساليب الزراعة الخاطئة.

-الحواجز الذي قام الإنسان ببنائها، مما كان لها الأثر في تهديد حياة الكثير من هذه الكائنات الحية وخاصة الطيور مثل سلوك الكهرباء و المنارات البحرية.

-تدمير المواطن الرطبة، التي تستخدمها الأسماك والطيور كمأوى لهم، حيث يتم تجفيفها لكي تتحول إلى أراضي زراعية.

-استخدام المبيدات الحشرية التي لا تقضي على الآفات فقط، وإنما يمتد أثرها للإنسان والطيور.

-الرعي بطريقة غير سليمة، مما يؤدي إلى تدهور المراعي الطبيعية.

-الكشف عن البترول باستخدام المتفجرات، كما انه يتم تنظيف السفن البترولية لخزاناتها، وتفريغ المياه التي توجد بها الشوائب البترولية في مياه البحر".(كنعان، مرجع سابق، ص، ص، 71-72، بتصرف).

"وقد تم تدمير حوالي 40% من الغابات الاستوائية في العالم خلال 150 عاما مضت ولا زالت عمليات التدمير مستمرة، ويؤدي ذلك إلى العديد من الطيور النادرة وتهديد الكثير من الثدييات والزواحف التي تعيش بين أشجار تلك الغابات بالإضافة إلى عدد هائل مثل العناكب والحشرات والديدان التي تزدحم بها البيئة هناك، كما أدى تجفيف البحيرات، وإقامة السدود للتحكم في الأنهار إلى الإضرار بالكثير من الطيور المائية المهاجرة وهدد بفنائها".(بوسالم، مرجع سابق، ص، ص، 127-128).

"وهناك مبدأ بيولوجي يقول بأن ثبات التوازن البيولوجي في أي نظام بيئي يرتبط بتعدد الأنواع المتعايشة معه، وهذا ما يعرف بالتنوع البيولوجي فكلما زاد عدد الأنواع استمر التوازن، وإذا انقضت الأنواع فإن النظام البيئي يميل إلى الاختلال، وعلى ذلك فإن انقراض الأنواع لا يعني فقط افتقاد مورد متجدد وبقائه الأبدي، بل إنه يؤثر بالسلب غلى التوازن البيولوجي، ويسبب الإخلال بالنظام البيئي بدرجات متفاوتة".(عبد المولى، مرجع سابق، ص، 190، بتصرف).

إذا يتطلب الأمر حماية التنوع البيولوجي البيئي من ظاهرة الانقراض، ولا بد على الإنسان أن يحرص على كل الأنواع الحية، مع ضرورة تعامله السليم اتجاه بيئته بوضع كلمة "لا" أمام الأسباب المذكورة سابقا.

1-3-9- الأمطار الحمضية:

تعد ظاهرة الأمطار الحمضية وليدة الثورة الصناعية، وكان أول من نبه إليها الكيميائي البريطاني "روبرت سميت" عام1872م، إذ ربط بين ارتفاع نسبة الحموضة في الأمطار الهاطلة على إقليم مانشستر والدخان والرماد الذي تطلقه المنشآت الصناعية في المدينة، وبقيت هذه الظاهرة منسية إلى أنّ نبه إليها عالم التربة السويدي "سفانت أودين" عام1967م، ولاحظ بان ظاهرة الحموضة تزداد

باستمرار في الأمطار الهاطلة في السويد وإنها باتت تهدد التربة وتؤثر على التوازن الطبيعي للبيئة، كما أنّ الأمطار الحمضية تحدث نتيجة تفاعل ثاني أكسيد الكبريت وأكسيد النتروجين مع الماء في الجو".(بوسالم، مرجع سابق، ص، 137).

وقد دلت الدراسات البيئية "أن الأمطار الحمضية أصبحت مشكلة بيئية حقيقية في مناطق عديدة من أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية، فقد تأثرت مساحات واسعة تقدر ما بين 10-15ملايين كم² من تلك القارتين، كما دلت الدراسات على أن البحيرات والأنهار والغابات من أكثر عناصر البيئة تأثرا بالأمطار الحمضية".(وهبي، درويش العجمي، 2003، ص، 234).

"للأمطار الحمضية آثار بيئية سلبية على مختلف الكائنات الحية بما فيها الإنسان، إضافة إلى مكونات البيئة الجامدة كالتربة والمياه الجوفية حيث تؤثر الأمطار الحمضية في الإنسان من خلال تركها آثـــارا سلبية على صحته مثل أمراض الجهاز التنفسي، أمراض الربو، كما تؤثر في نوعية مياه الشرب إذ تزيد حموضتها، وقد أثرت هذه الأمطـار الحمضية على عشرات الآلاف من البحيرات في كل من أوروبـــا وأمريكا الشمالية، أما خطورتها على النباتات والغابات فهو كبير جدا ففي ألمانيا الغربية سابقـا هناك نحو 50% من مساحة الغابات والبالغة 3.7 ملايين هكتار قد أصابتها أضرار مختلفة تراوحت متوسطة وشديدة وهناك كذلك 15 بلدا أوروبيا تأثرت غاباتهم بالأمطار الحمضية". (بوسالم، مرجع سابق، ص، ص، 137-138، بتصرف).

نستخلص من خلال إبراز هذه المخاطر التي تهدد البيئة، أن الإنسان قد تسبب في حدوث العديد منها، فبالرغم من العواقب التي تحدثها المخاطر الطبيعية، إلا أن الكارثة الكبرى عندما يكون الإنسان هو نفسه من يلحق الضرر بصحته وبيئته، فاليوم أصبحنا نعيش أمام واقع بيئي جد متدهور بفعل التصرفات اللاّمسؤولة اتجاه البيئة من قبل الإنسان، فالمياه أصبحت غير صحية وملوثة والتلوث في كل مكان، الهواء غير نقي، الكثير من الحيوانات تنقرض والموارد الطبيعية تستنزف التغيرات المناخية المفاجئة وغيرها من المخاطر فالأمر يتطلب إعادة النظر في هذا الوضع الذي أصبحت عليه البيئة، ولا بد من تظافر الجهود سواء من الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات والهيئات المعنية أو وسائل الإعلام

لنقل رسالة بيئية واضحة من شأنها تحقيق التوعية البيئية اللازمة للحفاظ على البيئة وحمايتها من الجرائم البيئية الخطيرة التي تهدد التوازن البيئي والإيكولوجي، الذي من شأنه أن يكون عائقا أمام عملية تحقيق التنمية ككل.

ثانيا: وسائل حماية البيئة في العالم:

لقد شغل موضوع البيئة حيزا كبيرا من اهتمام المنظمات الدولية نتيجة للأخطار التي أحاطت بالبيئة الدولية، ولهذا تم عقد العديد من المؤتمرات واللقاءات الدولية، نتج عنها العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الملزمة للأطراف الموقعة بتنفيذها، "حيث شكل مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 بالسويد حول البيئة البداية الفعلية لعولمة التفكير البيئي، وبداية الوعي الجماعي بحتمية البيئة وصيانتها، إلى غاية مؤتمر باريس حول التغيرات المناخية الذي تم إقراره في 12 ديسمبر2015، والتوقيع عليه في 22أفريل2016، وهو دليل السعي الدائم من الأمم المتحدة لتنظيم المؤتمرات الدولية والإشراف عليها ومتابعة آليات إشغالها، وتجسيد حقيقي لفكرة أن الأمم المتحدة هي المظلة الأكثر انفتاحا على جميع الفاعلين، رغم اختلاف توجهاتهم الإيديولوجية، حيث لا يمكن تكريس ما جاءت به الاتفاقيات الدولية إلا بتعزيز المصلحة الجماعية للبشرية، وحقوق الأجيال القادمة في إطار التنمية المستدامة".(الأبرش، 2017، ص، 205)

ومن بين أهم المؤتمرات الدولية التي نظمتها الأمم المتحدة حول البيئة، مؤتمر ستوكهولم 1972م مؤتمر قمة الأرض بريوديجانيرو 1992م، مؤتمر قمة الأرض الثانية بجوهانسبورغ 2002م، وغيرها من القمم والمؤتمرات.

2-1- مؤتمر ستوكهولم حول البيئة:

انعقد مؤتمر ستوكهولم(السويد) حول البيئة برعاية وإشراف الأمم المتحدة، في الفترة الممتدة من 06 إلى 16جوان عام 1972 بالموازاة مع ارتفاع موجة الوعي البيئي في العالم المتقدم في أوائل السبعينات من القرن الماضي، واهم ما ميز المؤتمر هو الإعلان عن الحكامة البيئية الشاملة، تضمن أحداث برنامج الأمم المتحدة للبيئة(اليونيب)، قصد تنسيق وتقييم وتدبير القضايا العالمية وظهور الحركات البيئية

الوطنية ضمن إطار المقاولة الشمولية، وقد شكل المؤتمر استجابة للمطالب التنسيقية بين مختلف التوجهات الوطنية والإقليمية والجهود الدولية البيئية".(المرجع السابق، ص، 205).

وإذا نظرنا إلى إعلان ستوكهولم، فإننا نلاحظ انه قد أكد في أول مبدأ من مبادئه على "أنّ للإنسان الحق في العيش في ظروف بيئية تسمح برفاه وحرية وكرامة، كما يجب عليه المحافظة على بيئته من أجل الأجيال القادمة.

وقد نص المبدأ "21" على أن للدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي حق سيادي في استثمار مواردها طبقا لسياستها البيئية الخاصة، كما تتحمل مسؤولية أنشطتها في عدم تلويث بيئة الدول المجاورة، ويعتبر هذا المبدأ من أهم مبادئ إعلان ستوكهولم".(مشان، 2012، ص، 23).

2-2- مؤتمر ريوديجانيرو:

"حضي مؤتمر ريوديجانيرو بأهمية بالغة خاصة وأنه انعقد بعد عشرون عاما مضت عن مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، حيث عقد هذه المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية المستدامة المعروف بقمة الأرض في ريوديجانيرو عاصمة البرازيل في الفترة الممتدة ما بين 03 جوان إلى غاية 14 جوان 1992، تحت رعاية الأمم المتحدة وبحضور185 من قادة العالم إلى جانب منظمات دولية وإقليمية ومحلية تهتم بشؤون البيئة، وبعض الشخصيات والأحزاب المهتمة بالبيئة، والإعلاميين والمثقفين وغيرهم من ذوي النفوذ في أوطانهم مجتمعين حول موضوع يهم الإنسانية جميعا يتعلق بالبيئة، من أجل إيجاد حلول للمشاكل والأخطار التي تهدد الحياة على الكرة الأرضية".(الأبرش، مرجع سابق، ص، 206).

وقد انقسم المؤتمرون إلى اتجاهين أساسيين:

"فدول الشمال الغنية ترى أن حماية البيئة هو الهدف الأهم للمؤتمر ما لم تصطدم بمصالحها الاقتصادية، ودول الجنوب الفقير تؤكد أن الهدف من المؤتمر هو التنمية ومحاربة الفقر ولو على حساب البيئة واستنزاف الموارد واجتثاث الغابات، واستغرقت أعمال المؤتمر عشرون يوما واختتم بتوقيع اتفاقيتين:

-الاتفاقية الأولى التي تتعلق بإنقاذ كوكب الأرض وأنواع الحيوانات، وقعها أكثر من 150دولة، ومن ضمن الدول التي امتنعت عن التصويت الولايات المتحدة الأمريكية.

-الاتفاقية الثانية وقعها معظم الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وهي تتعلق بمكافحة ارتفاع درجات الحرارة في أنحاء العالم، عن طريق الحد من انبعاث الغازات المسببة لظاهرة البيوت الزجاجية".(مشان، مرجع سابق، ص، 24).

2-3- بروتوكول كيوتو حول التغيرات المناخية:

إنّ مشكلة الاحتباس الحراري تعد سببا رئيسيا في التغيرات المناخية التي يشهدها العالم، والتي تهدد سيرورة التوازن البيئي على الكرة الأرضية، "وقد شهد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية المستدامة بريوديجانيرو نقاشا حادّا حول مسألة التغيرات المناخية، حيث أبرمت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان تغير المناخ عام 1992 بعد قمة الأرض، بهدف تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الجو عن مستوى لا يشكل خطورة على المناخ، بما لا يهدد إنتاج الغذاء والتنمية الاقتصادية على أن تتحمل الدول مسؤولية مشتركة متفاوتة وفق لإمكانيات كل دولة ومسؤوليتها عن إنتاج الغازات الدفيئة، خاصة الدول المصنعة التي تتحمل مسؤولية الدور الريادي، وقد قسمت الاتفاقية الدول إلى ثلاث فئات:

-دول المرفق الأول عددها 26دولة، واتفقت على تثبيت انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون عند مستويات محددة بحلول عام2000م.

-دول المرفق الثاني وعددها 26دولة.

-دول المرفق الثالث من الدول النامية".(العيشاوي، 2010، ص، 100).

"لقد كانت لهذه الاتفاقية إرهاصات أولية لعقد مؤتمر كيوتو حول التغيرات المناخية، وقد نصت معاهدة كيوتو على التزامات قانونية للحد من انبعاث أربعة من الغازات الدفيئة(ثاني أكسيد الكربون الميثان، أكسيد النتروس، سداسي فلور الكبريت) ومجموعتين من الغازات(هيدروفلوروكربون والهيدروكربونات المشعة بالفلور التي تنتجها الدول الصناعية-المرفق الأول-، ونصت أيضا على

التزامات عامة لجميع الأعضاء. واعتبارا من عام 2008 صادقت 183 دولة على الاتفاقية التي كان قد اعتمد استخدامها في 11ديسمبر1997 في كيوتو اليابان، ودخلت حيز التنفيذ في 16فيفري2005. (http//ar.m.wikipedia.org)

وبناء على هذه الاتفاقية "تلتزم 38دولة متقدمة بتخفيض انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري وذلك بنسب تختلف من دولة لأخرى، وهذا على مدى أربعة أعوام من 2008-2012 وقد وصلت نسبة التخفيض في دول الاتحاد من نسبة 8% أقل من سنة 1990، و7% بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، و6% لليابان".(الأبرش، مرجع سابق، ص، 209).

تميز بروتوكول كيوتو بأنه نظام متناسق لع عدة مزايا، يرتكز على مبدأ بسيط يتمثل في التزام الدول المتقدمة، والدول التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول، بخفض الغازات المسببة للاحتباس الحراري وعلى هذا الأساس أكد بروتوكول كيوتو المبادئ الواردة في الاتفاقية الإطارية بشان تغير المناخ وبالأخص مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة، والذي على أساسه تلتزم الدول الصناعية المسؤولة تاريخيا على ظاهرة الغازات الدفيئة للقيام بجملة من الالتزامات، البعض منها خاص بالسياسة وكذا التعاون مع الأطراف الأخرى لتعزيز الفعالية المشتركة للأطراف من اجل الغازات الدفيئة".(ميهوبي، 2011، ص، 131).

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الدول المصنعة لم تصادق على الاتفاقية، والتي من بينها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان اللذان يعدان من اكبر الدول الملوثة للغلاف الجوي المسبب للاحتباس الحراري.

2-4- قمة الأرض جوهانسبورغ:

"عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة برعاية الأمم المتحدة في سبتمبر2002 بجوهانسبورغ جنوب إفريقيا، حيث تناول موضوع القضاء على الفقر، وتغيير الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، ويعتبر هذا المؤتمر امتدادا لمؤتمر ريو(1992) حيث تم فيه مراجعة ما تم عمله خلال العشر سنوات الماضية من تحقيق لأجندة القرن21، ومدى وفاء الدول بالتزاماتها لتحقيق التنمية المستدامة".(مشان، مرجع سابق، ص، 24).

"وترى المنظمات أن القمة لم تتضمن سوى حلولا وسطية ترتكز على تقديم الدعم المعنوي فقط لعديد القضايا في مقدمتها التغيرات المناخية والزراعية والتجارة والتمويل والمياه والصحة، وأن قادة الدول ال119 المجتمعين في جوهانسبورغ عاصمة جنوب إفريقيا، رغم ما اتفقوا عليه من قرارات في مسودة البيان الختامي للقمة، إلاّ أنهم لم يحددوا جدولا زمنيا يلزم جميع الدول المشاركة في القمة تنفيذ التزاماتها وفق أجندة محددة، مما يوحي بالفشل الواضح الذي شغل القمة.

وقد جاء البيان الختامي أن ملياري شخص يعانون الفقر في العالم، وإن الوعود بخفض الفقر إلى النصف بحلول عام2015، إلا وعود كاذبة، وباختصار يمكن القول أن القمة فشلت على مدى أسبوعين في لمس الطريق الصحيح نحو التنمية المستدامة".(الأبرش، مرجع سابق، ص، ص، 210-211).

وقد صدر عن هذا المؤتمر وثيقتين أساسيتين وهما:

-"الوثيقة الأولى: تتعلق بخطة التنفيذ وتسمى مشروع خطة التنفيذ المعدة من اجل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والتي تمثل برنامج عمل للسنوات العشر القادمة، وذلك لتنفيذ أجندة القرن21 والصادر عن قمة الأرض(ريو)، بالإضافة إلى الأهداف التنموية الدولية التي تضمنها إعلان قمة الألفية الصادر عن الأمم المتحدة سنة 2000.

-الوثيقة الثانية: وهي الوثيقة السياسية المتعلقة بمشروع الإعلان السياسي الذي وقّعه قادة الدول المشاركين في المؤتمر والمقدم من رئيس المؤتمر، حيث تبين هذه الوثيقة التزام الدول بتنفيذ ما تم التوصل إليه في الوثيقة الأولى(خطة التنفيذ)".(بربي، 2006-2007، ص، 31).

2-5- قمة كوبنهاغن:

"عقدت هذه القمة بمدينة كوبنهاغن بالدانمارك في الفترة الممتدة ما بين 7 و18ديسمبر 2009 والتي دارت حول التغيرات المناخية بالدرجة الأولى، حيث لم يحقق مؤتمر كيوتو الذي عقد قبل 12سنة سوى اتفاق على مبادئ بين الدول الكبرى خاصة أمريكا واليابان.

وقد شارك في هذا المؤتمر 193دولة من بينهم الجزائر، وكان الهدف إبرام اتفاق عام يتمثل في تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يمنع التدخل البشري الخطير في النظام المناخي وبأن الحرارة العالمية لا ينبغي أن تزيد عن درجتين مئويتين".(الأبرش، مرجع سابق، ص، 212).

لكن هذا المؤتمر لم يتصف بالنجاح لتعارض الآراء من قبل بعض الدول، باعتبار التفاوض غير شفاف وعادل بعدم مشاركة كل الأطراف فيه أو لاعتبار المحتوى بالإضافة إلى عدم موافقة اليابان والولايات المتحدة الأمريكية–الدول الكبرى– على اتفاق كوبنهاغن".(مشان، مرجع سابق، ص، 25).

2-6- مؤتمر كانكون:

"تم عقد هذا المؤتمر بالعاصمة المكسيكية خلال الفترة الممتدة من 29 نوفمبر إلى 10 ديسمبر 2010 وشارك فيه نحو 193 دولة وقرابة 15 ألف شخص من الوفود الحكومية وخبراء البيئة والمنظمات غير الحكومية، ورجال الأعمال والإعلاميين، وهذا يؤكد عدم قناعة العالم بالسياسة البيئية المنتهجة في إطار الأمم المتحدة للبيئة، حيث أن القضية الواحدة تتوالى عليها القمم والمؤتمرات في أماكن عديدة من العالم دون الخروج بإطار ملزم للجميع، وهذا يبرز الوضوح السياسي و تضارب المصالح حول ظاهرة الاحتباس الحراري ومسؤولية الجميع عليها".(الأبرش، مرجع سابق، ص، 213).

"وجاء هذا المؤتمر لمناقشة النقاط التالية:

-دعم الدول النامية في جهودها للتكيف مع ظاهرة تغير المناخ.

-مساهمة صناديق التمويل المتاحة في نقل التكنولوجيا بفعالية أكبر وتوفير التمويل اللازم.

-أهمية مشاركة الدول النامية في الاجتماعات المختلفة لتكون العملية التفاوضية شفافة.

-تمديد فترة اتفاقية كيوتو".(مشان، مرجع سابق، ص، ص، 25-26).

"لقد تبين من خلال أروقة المؤتمر رفض اليابان تمديد العمل ببروتوكول كيوتو، كما كانت الصين سببا في عرقلة مؤتمر كوبنهاغن بإصرارها على عدم الخروج بأرقام ملزمة لتخفيض الانبعاثات الغازية كما كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أسباب فشل مؤتمر كيوتو بعد انسحابها من الاتفاقية". (الأبرش، مرجع سابق، ص، 213).

2-7- مؤتمر دوبان:

"اجتمع رؤساء أكثر من 194 دولة في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في 28 نوفمبر 2011 بمدينة دوربان بجنوب إفريقيا، وكان هذا المؤتمر حول القضايا العالقة وتوضيح الأهداف والحد من انبعاث الغازات، وبعد أسبوعين من المحادثات المكثفة، لم يستطع المفاوضون والوزراء وممثلوا الدول الوصول إلى أية نتيجة أو نص نهائي إلزامي، لأن معظم البلدان النامية لا تريد اتفاقا ملزما لها كون كيوتو لا يلزم إلا البلدان المتقدمة صناعيا، بينما هذه الأخيرة تريد تمديد اتفاقية كيوتو إلى مرحلة ثانية تكون فيها جميع الدول ملزمة، تبدأ عام 2012 وتنتهي عام 2015، مع تحديد مهلة البدء بالتنفيذ عام 2020 وبمعدلات متفاوتة بحسب المسؤوليات التاريخية وحجم الانبعاثات وقوة الدول الاقتصادية".(مشان، مرجع سابق، ص، 26)

2-8- مؤتمر باريس:

"هو مؤتمر وقمة دولية جرت بالعاصمة الفرنسية باريس بين 30 نوفمبر و11 ديسمبر 2015 ويعتبر هذا المؤتمر النسخة 21 من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي وكذلك النسخة 11 من الدول الحاضرة في اجتماعات الأطراف لاتفاقية كيوتو كل سنة".

(http//ar.m.wikipedia.org) .

"وتتمثل ابرز نقاط الاتفاق الذي تم إقراره بالعاصمة الفرنسية باريس في اختتام قمة المناخ، في الحد من ارتفاع الحرارة أدنى بكثير من درجتين مئويتين، ومراجعة التعهدات الإلزامية كل خمس سنوات وزيادة المساعدة المالية لدول الجنوب، وأعلنت 186 دولة من 195 عن إجراءات للحدّ من تقليص انبعاثاتها من الغازات الدفيئة في أفق 2025-2030".

(http//www.google.dz/amp/www.aljazeera.net/amp/news/repostsandinterviews).

"ويفترض أن يسرع هذا الاتفاق الذي سيدخل حيز التنفيذ في 2020، العمل لخفض استخدام الطاقة الأحفورية مثل النفط والفحم والغاز، ويشجع على اللجوء إلى مصادر الطاقة المتجددة ويغير أساليب إدارة الغابات والأراضي الزراعية.

وكانت نقاط الخلاف الأساسية تتعلق بدرجة الحرارة التي يجب اعتبارها عتبة للإحترار وعدم تجاوزها والتمييز بين دول الشمال والجنوب في الجهود المكافحة للاحتباس الحراري، مما يعني ضرورة تحرك الدول المتطورة أولا باسم مسؤوليتها التاريخية في انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وهذا تم أخذه بعين الاعتبار في الاتفاق".(http//www.google.dz/amp/wwwfrance24.com/ar)

ثالثا: واقع البيئة في الجزائر:

إنّ وضعية البيئة في الجزائر لا تختلف عما هي عليه في باقي دول العالم، فإلى جانب المشاكل البيئية ذات الطابع العالمي التي تهددها كظاهرة الاحتباس الحراري تعاني من مشكلات ذات طابع إقليمي طغى عليها التلوث الصناعي، ويمكن في هذا حصر أهم المظاهر الخاصة بواقع البيئة على المستوى الوطني في النقاط التالية:

3-1- إستنزاف الأراضي وتدهورها:

"منذ الاستقلال أراد مقررو السياسة الزراعية في الجزائر تحديث القطاع الزراعي ،كوضع خطط زراعية وسياسة الأسمدة وسياسة البذر، بالإضافة إلى سياسات الإصلاح الزراعي التي اتبعتها الجزائر منذ الاستقلال سنة 1962، والتي مكنت المزارع من الاستفادة من برامجها الزراعية السنوية وحقه في الإنفاق، إلا أن هذا الإنفاق لم يعد كافيا لمواجهة التدهور الذي تعانيه الأراضي الزراعية في الجزائر وسوء إدارتها مما يتسبب في تعريتها وبالتالي خسائر في التربة والملوحة والتحول الحضري، كل هذا أصبح يهدد الخصوصية المناخية والجيولوجية والتضاريسية للمجموعات الجغرافية الكبرى الثلاث (المناطق التلية، السهبية، والصحراوية)".(إبراهيمي، 2013، ص، 99).

"إنّ تدهور الأراضي في الجزائر كان نتاجا للصور التالية: الانجراف المائي وهو الذي تحدثه السيول بنسبة 83% (المنطقة الغربية47%، المنطقة الوسطى 27%، المنطقة الشرقية 26%)، والانجراف الهوائي الناتج عن الرياح، ويحتمل أن تتصحر حوالي 500ألف هكتار من الأراضي السهبية، وأكثر من 7ملايين هكتار مهددة بنفس الظاهرة، وقد قدر هذا التدهور وفقا لأسبابه الكيميائية بـ 8406 ألف

هكتار، وبسبب انجراف التربة بالماء والهواء على التوالي بـ 3858 ألف هكتار و12309 ألف هكتار". (الأشرم، 2001، ص، 99).

3-2- محدودية المياه العذبة:

"تبقى مسألة الموارد المائية تشكل انشغالا عظيما في الجزائر، لأن 95% من الإقليم خاضعة لمناخ جاف، ولكون الموارد الكامنة المتولدة عن الحجم السنوي لمياه الأمطار التي تستقبلها الأحواض المنحدرة لا تعبأ إلا جزئيا وبصعوبة، كما أن هذا المورد يعاني من التبذير والاستعمال غير العقلاني خاصة إذا علمنا ارتفاع تكلفة التعبئة".(إبراهيمي، مرجع سابق، ص، 99).

"وتتمثل الموارد المائية في الجزائر في المياه السطحية غير متساوية التوزيع، حيث تتركز أساسا وبنسبة 90% في المنطقة التلية، أما الباقي فيتوزع بين الأحواض المنحدرة وفي الهضاب العليا والمناطق الصحراوية بكميات ضئيلة جدا، وتقدر الدراسات الحديثة في الجزائر أن الحجم الإجمالي الممكن تعبئته من المياه السطحية يقدر بـ 4.7 مليار متر مكعب في الوقت الذي تكون فيه كل السدود التي يمكن انجازها (تقنيا وماليا) جاهزة، ولا يمثل هذا الحجم سوى 38% من الحجم السنوي الإجمالي للمياه السطحية، وتسمح احتياطات المياه الجوفية في الجنوب باستغلال حجم سنوي يقدر بـ 5 ملايير متر مكعب، في حين لا يمكن استغلال سوى 1.8متر مكعب من الحقول الباطنية الشمالية". (المرجع السابق، ص، 99).

"إنّ الجزائر وفي محاولة منها لتغطية الندرة في المياه العذبة الصالحة للشرب، شرعت مؤخرا في تحلية مياه البحر عن طريق استعمال الطاقة النووية ولكن المشكل الذي تعانيه هو الأمن البيئي بمعنى الاعتماد على التكنولوجيا النفطية (التكنولوجيا المحبة للبيئة) التي تولّد نفايات أقل، كما يمكن الإشارة إلى أن نصيب الفرد من المياه المتجددة سيعرف انخفاضا ملحوظا خلال الفترة الممتدة إلى غاية 2025م من 689 (متر مكعب في السنة) عام 1990 إلى 576 عام 2000، إلى 332 عام 2025م، كما أن تلوث مياه السواحل يعتبر أخطر أنواع التلوث في بعض المناطق الجزائرية كمنطقة واد السمار بالعاصمة ووادي الكرمة بوهران، وضف إلى ذلك تلوث السواحل الشرقية كسواحل مدينة سكيكدة حيث ورد في أحد التقارير ارتفاع نسبة الزئبق في الماء إلى 1ملغ/ متر مكعب، في حين أن

النسبة المسموح بها دوليا تقدر ب 0.001 ملغ/م³ مما أثر على الثروة السمكية في هذا الشريط". (سالمي، 2006، ص، 197).

ويمكن لظاهرة تلوث المياه أن ينجر عنها مجموعة من الأمراض مصدرها جرثومي طفيلي أو فيروسي تنقلها المياه لجسم الإنسان، وخلال السنوات الأخيرة تم تسجيل تفاقم لهذه الأمراض ومنها التيفوئيد الكوليرا، والتهاب الكبد الفيروسي وحمى الأمعاء.(دردار، 2003، ص، 144).

"إنّ الأضرار الناجمة عن قلة التطهير وتلوث المياه وتأثيرها على الصحة تمثل نسبة 0.61% من النـاتج الداخلي الخام، وعدم الاهتمام بتحسين تسيير التطهير يزيد من حدة هذا التأثير". (إبراهيمي، مرجع سابق، ص، 100).

3-3- انتشار النفايات الصلبة:

"للنفاية تعريف قانوني من وجهة النظر البيئية، فحسب القانون رقم 83-03 المؤرخ في 08 فيفري 1983، والمتعلق بحماية البيئة أن النفاية هي كل ما تخلفه عملية الإنتاج او التحويل أو الاستعمال وكل مادة أو منتج، أو بصفة عامة كل شيء منقول يهمل أو يتخلى عنه صاحبه".(وزارة الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم والبيئة والعمران، 2000، ص، 20).

"كما تعرف النفاية على أنها كل مادة أو شيء يتخلص منه، وقد أكدت الدراسات المحلية أن نسبة إنتاج النفايات تقدر ب 0.5كغ للساكن في اليوم الواحد، أما في المناطق الحضرية فإن هذه النسبة تتجـاوز 0.65كغ للساكن في اليوم الواحـد، وقد بلغت هذه النسبة ذاتها في العاصمة 0.74كغ للساكن في اليوم الواحد، وقدّرت في الجزائر ب70% نفايات عادية، و24% نفايات معدنية و48% نفايات سامة و1.2%نفايات خاصة بمجموع يقدر بـ 125000طن سنويا". (إبراهيمي، مرجع سابق، ص، 100).

ولقد صاحب التطور في ميدان التصنيع والنمط المعيشي والاستهلاك، التزايد في إنتاج النفايات من حيث الكم والنوع، "فمن ناحية النوع إذا أخذنا كالمثال السابق القمامة المنزلية فهي تسبب آثارا جانبية على حاسة الشم بمرور الزمن، أما من ناحية الكم فإن حجم النفايات يزداد مع ازدياد عدد السكان، أما فيما يخص النفايات الصناعية الخطيرة فان عددا كبيرا من الوحدات يعاني من مشكلة

كيفية التخلص منها، وبالتالي احتمال حدوث تلوث بيئي بيولوجي بانتشار الجرائم المسببة للمرض نتيجة تحلل النفايات وتلوث كيميائي آثاره بعيدة المدى".(المرجع السابق، ص، 100).

3-4- تآكل التنوع البيولوجي:

"تعتبر مشكلة تآكل التنوع كمثيلاتها من المشاكل التي تعاني منها الجزائر وذلك راجع إلى عدة أسباب، وتعرف الاتفاقيات الدولية التنوع البيولوجي بأنه التباين الكلي للحياة على الكرة الأرضية".(الشاذلي، 2000، ص، ص، 163-164).

وفي الجزائر يبقى التنوع البيولوجي معرضا للخطر ويعد ذلك بشكل كبير إلى الممارسات البشرية الضارة، بالإضافة إلى" توسع التنمية الاقتصادية ما أدى إلى العديد من المشاكل البيولوجية كاختفاء بعض الحيوانات الثديية والأسماك والطيور بالإضافة إلى بعض أصناف النباتات وبالتالي تم تسجيل هذا التدهور ضمن القائمة الحمراء للمنظمة الدولية للمحافظة على الطبيعة".(المرجع السابق، ص، 164).

رابعا: طرق حماية البيئة في الجزائر:

"تعاني الجزائر كدولة من بين كل الدول من مشاكل بيئية عديدة، كتلوث الهواء والماء، التوسع العمراني والتصحر، وهذا يرجع لعدة أسباب منها ما تعلق بالإقليم والمناخ أو بالنمو الديمغرافي، ومنها سياسات التعمير أو كيفية استهلاك المواد، الفقر وعدم وجود الأمن....الخ، ولذلك أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا بالبيئة، من خلال سن مجموعة من القوانين في إطار حماية البيئة بالإضافة إلى الإجراءات الاقتصادية المعتمدة والمطبقة من طرف الدولة دون أن ننسى المشاريع والهيئات البيئية العاملة على تحسين الوضعية البيئية في الجزائر".(إبراهيمي، مرجع سابق، ص، 100).

لقد انتهجت الحكومة الجزائرية عدة سبل وطرق لحماية المنظومة البيئية في الجزائر نذكر منها:

4-1- التشريعات البيئية في إطار حماية البيئة:

هناك مجموعة من القوانين الخاصة بحماية الإطار الايكولوجي البيئي، وذلك تجسيدا للجهود الجزائرية لحماية البيئة، في إطار الإستراتيجية البيئية العشرية (2001-2011) منها:

4-1-1- القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:

"ولقد تمت المصادقة عليه في جويلية 2003، حيث تبنى المشرّع الجزائري فيه الخطوط العريضة لمبـادئ التنمية المستدامة لقمة ريوديجانيرو، والذي نص على تحديد الرقابة لمختلف مركبات البيئة من خـلال وضع حدود على شكل عتبات حرجة وأهداف لجودة المـوارد الطبيعية، بالإضافة إلى إجباريـة تعيين المستغل الممثل للبيئة، مع الحرص على تطبيق الرقابة والإشراف الـذاتي وتعميم إدماج البيئة ضمن كافة مستويات التعليم، وأخـيرا سنّ إجراءات تحفيزيـة في الجـانب الجبائي الجمركي فيمـا يخص جلب المعدات المستخدمة في الحدّ من التلوث".(الجريدة الرسمية، 2003، ص، 08).

4-1-2- القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها:

"تمت المصادقة عليه في ديسمبر 2001، وقد نص هذا القـانون على حتمية إنتاج النفايـات والوقايـة منها، وتثمين هذه النفايات بإعادة استخدامها أو رسكلتها، أو بأي طريقة تضمن إعادة استخدامها على شكل طاقة أو مواد، حيث لا تشكل خطرا على البيئة وصحة الإنسان، كما اقر وجوب إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات، وآثارها على الصحة والبيئة وكيفية تجنبها والوقاية منها، كما يجسد هذا القانون مبدأ مسؤولية المنتج عن النفايات التي يخلفها". (الجريدة الرسمية، 2001، ص، 09).

4-1-3- القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو:

"يتمحور هذا القـانون حول ثلاثة معالم رئيسية تتضمن الوقاية والإشراف عليها، إعـداد أدوات التخطيط وترتيب إجراءات تقنية، جباية، مالية، رقابية وعقابية، حيث ينص على حتمية قيـام السلطات العمومية بالرقابة على جودة الهواء على مستوى التجمعات الكبرى (أكثر من 50 ألف ساكن)، اعتمادا على مجموعة أدوات تخطيطية تشتمل على المخطط الجهوي لجودة الهواء، مخطط حماية الجو، ومخطط التنقل الحضري، بالإضافة إلى قوانين أخرى تصب كلها في بوتقة الحفاظ على البيئة في الجزائر وتهدف إلى ترقيتها".(إبراهيمي، مرجع سابق، ص101).

4-2- الإجراءات الاقتصادية لحماية البيئة في الجزائر:

"إنّ الإستراتيجية المتبناة في الجزائر في إطار حماية البيئة، ارتكزت أساسا على مجموعة أدوات اقتصادية متمثلة في الجباية البيئية، الإنفاق الحكومي وسياسة تخفيض الدعم.

4-2-1- الجباية البيئية:

عرّفها وزير البيئة الجزائري شريف رحماني(2002) كالآتي:"...لقد اتفقنا مع أصحاب المشاريع أن يدفعوا مبلغا معينا من المال نظير ما يقومون به من تلويث، إذا تجاوزت مخلفاتهم الحد المسموح به حتى يساهموا به في تحميل تكاليف إعادة التأهيل البيئي...".(برني، مرجع سابق، ص، 31).

"فالجباية البيئية هي اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المنتج كعقوبة له على تلويث البيئة وبالتالي سيكون هذا حافزا لعدم التلويث أو أن يبحث عن تكنولوجيا نظيفة بيئيا، هذه الإيرادات المحصلة من إدارة الضرائب تذهب إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث بنسبة 75%. أما الجزء المتبقي فيذهب إلى ميزانية البلدية بنسبة 10% والميزانية العمومية بنسبة 15%". (إبراهيمي، مرجع سابق، ص، 101).

فالجباية البيئية هي أحد الأساليب الردعية التي تتبعها الحكومة للحد من المخالفات والجرائم البيئية. "وتم إدخال أول ضريبة بيئية من خلال قانون المالية لسنة 1992، حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطرة، لكن تجسيدها لم يتم إلا بعد استحداث عدة ترتيبات جبائية من خلال قوانين المالية من 2000-2003، بالإضافة إلى الرسوم البيئية الجزائرية، كتلك الخاصة بالنفايات الصلبة والرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة، والرسوم الخاصة على الانبعاثات الجوية(2002) والرسم على الانبعاثات الصناعية السائلة(2003)".(المرجع السابق، ص، 101).

4-2-2- الإنفاق الحكومي:

"وهي تلك الموارد المالية المخصصة أساسا لتدابير مكافحة التلوث وحماية الموارد الطبيعية، وهي متأتية من الدول وتشمل برامج إنجاز شبكات التطهير ومحطات التنقية، وبرنامج تحديد الغابات وإصلاح الأراضي والاستصلاح المتكامل للسهوب، وبرنامج التجهيزات المضادة للتلوث التي

تقتنيها المشـــاريع العمومية الكبرى في قطاعات الطاقة والصناعة، نفقات تسيير الوكالات الرئيسية". (برني، مرجع سابق، ص، 32).

"وفي إطار الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، بلغت حصيلة الاستثمارات في القطاعـات البيئية حوالي (28.9) مليار دينار جزائري، موزعة على شبكات المياه، وحماية المناطق السهبية والأحواض، ومعالجة النفايـات ومكافحة التلوث، وتهيئة الإقليم، والتنوع البيولوجي، وحفظ المواقـع الأثرية". (إبراهيمي، مرجع سابق، ص، 101).

وعليه فالدولة الجزائرية تخصص مبالغ مالية معتبرة، موجهة بالأساس إلى الاستثمار في مجال حماية الوسط البيئي وعدم الإخلال بالمنظومة البيئية.

4-2-3- سياسة خفض الدعم:

"إنّ اعتماد هذه السياسة هو الحث على الاقتصاد في الموارد الطبيعية، وذلك من خلال الاقتراب من السعر الحقيقي للمورد، فتكون بذلك السياسة مكيفة للأسعار، فإذا ما اتحدت هذه السياسة مع السياسة القطاعية، يمكن ترشيد استهلاك الطاقة والحد من الانبعاثات الملوثة للجو والتحكم في استهلاك الماء والأسمدة والمبيدات في الزراعة".(المرجع السابق، ص، 101).

وعليه فقد اعتمدت الجزائر على سياسة خفض الدعم من أجل ترشيد استهلاك الموارد البيئية وعلى وجه الخصوص كل ما يتعلق بالطاقات الطبيعية المتجددة وذلك من اجل الحد من استنزافها.

4-2-4- المشاريع البيئية في الجزائر:

أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا بالبيئة، فأنشأت عدة مشاريع لحمايتها، "فمنذ سنة 1974 تم إنشاء المجلس الوطني للبيئة، وفي أوت 1977 حل المجلس وتحولت مصالحه إلى وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة، وتم إنشاء مديرية البيئة التي تم إلغاؤها في مارس 1981، وتحويل مصالحها إلى كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي والتي تدعى بمديرية المحافظة على الطبيعة وترقيتها، وفي جويلية 1983 تأسست الوكالة الوطنية لحماية البيئة، وفي 1984 تم إسناد مصالح البيئة إلى وزارة البيئة

والغابات كمديريات مكلفة، وفي 1988 تحولت اختصاصات حماية البيئة إلى وزارة الفلاحة ". (المرجع السابق، ص، 101).

"وفي الفترة الممتدة بين 1990-1992 أعيد تحويل اختصاصات حماية البيئة إلى كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي لدى وزارة الجامعة، وتم إلحاق قطاع البيئة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية وإنشاء مديرية عامة للبيئة والمفتشية العامة للبيئة، بالإضافة إلى إنشاء المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة ومشروع مراقبة التلوث الصناعي عام 1994، وفي السنوات 1996-1999 أنشأت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة وتم إعادة دفع مشروع مراقبة التلوث الصناعي، بالإضافة إلى إنشاء المفتشيات الولائية (48) ومشروع مراقبة التلوث الصناعي، ومن سنة 2003 إلى الآن تم ويتم إنشاء مشاريع للحفاظ على البيئة، وتخصيص رؤوس أموال معتبرة لإتمامها في إطار الخطة العشرية".

(http:sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t502-topic).

4-3- طرق حماية البيئة في إطار الإستراتيجية البيئية (2001-2011):

وعلى العموم يمكن تلخيص طرق حماية البيئة في إطار التخطيط للإستراتيجية البيئية (2001-2011) فيما يلي:

4-3-1- في مجال التصحر:

"امتدادا وتطبيقا لأعمال مؤتمر "قمة الأرض"، وما عالجه من قضايا بيئية أهمها مشكلة التصحر قامت الجزائر بتخصيص مبالغ معتبرة للحد من رقعة التصحر، حيث تم تخصيص 800 مليون دولار سنويا لتنفيذ هذا المشروع، وتم استرجاع ما يقارب 3 ملايين هكتار ضمن 7 ملايين هكتار كانت مهددة منذ سنة 1996 بفضل حملات معالجة الأراضي القاحلة، عن طريق التشجير كما عقدت عدة مؤتمرات واتفاقيات وورشات عمل بشأن هذه الظاهرة، ونظرا للمقترحات التي قدمتها الجزائر في مجال التصحر وحماية البيئة في المناطق الجافة، عين وزير البيئة الجزائري سفيرا لمنظمة صحاري العالم سنة 2006".(إبراهيمي، مرجع سابق، ص، 102).

كل هذا يشير إلى السياسة البيئية السليمة التي تنتهجها الدولة الجزائرية، في محاولة منها للحد من ظاهرة التصحر، وذلك من خلال تشجيع عمليات استصلاح الأراضي القاحلة وتكثيف عمليات التشجير.

4-3-2- في مجال التلوث الجوي:

"اتخذت الجزائر عدة إجراءات للتقليص من أخطار التلوث الجوي كتمويل عدة مشاريع للتزويد بمحطات مراقبة نوعية الهواء على مستوى العديد من نقاط القطر الجزائري واختيار أنواع من الوقود خالية من الملوثات والتحول إلى مصادر الطاقة النظيفة، (الكهرباء، الطاقة الشمسية، غاز البترول المميع كغاز وقودي، البنزين الخالي من الرصاص)، بالإضافة إلى أن"سوناطراك استثمرت 272 مليون دولار أمريكي للتقليل من تلوث الغازات المحروقة، كما تبنت الدولة سياسة غلق المصانع المسببة للتلوث والضارة بصحة الإنسان كغلق وحدة زهانة بمعسكر في أوت 2008، المفرزة للأميانت بعد غلق وحدة مفتاح بالبليدة، حيث تبين أن هذه المادة مسببة للسرطان".(المرجع السابق، ص، 101).

إذن تتبنى الجزائر برنامجا واسعا من أجل حماية الوسط الجوي، والتقليل من انبعاث الغازات السامة والبحث في بدائل أخرى، أكثر أمانا ونظافة وأقل خطرا وتلوثا.

4-3-3- في مجال تلوث المياه والبحر والمناطق الشاطئية:

"بادرت الجزائر بإعداد خطة للتهيئة الشاطئية، إضافة إلى ذلك الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين تسيير الموارد المائية وتأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء، ويقدر البرنامج الذي شرعت في تنفيذه وزارة الموارد المائية والمتعلق بتجديد وتوسيع منشآت التموين بالماء بمبلغ 170 مليون دينار جزائري أنجزت منه نسبة 50%".(المرجع السابق، ص، 102).

4-3-4- في مجال النفايات الحضرية والصناعية:

"تعتمد الجزائر خطة للتخلص من النفايات، والتي أصبحت قانونا عام 2001 على تقليص حجم المخزونات وخطر المنتجات السامة وفرض غرامات على من يقومون بتلويث البيئة وعمليات معالجة النفايات وتشجيع المشاريع للمحافظة على البيئة بمحاولة إزالة كمية النفايات التي تفرزها كالزئبق

والزنك وبقايا النفط، ويستوجب ذلك استخدام تكنولوجيا حديثة تتوافق مع المقاييس البيئية، فقد تم اتخاذ عدة إجراءات لمحاولة التقليل من النفايات الحضرية وذلك بقرض قيمته 26 مليون دولار أمريكي تم منحه من طرف البنك الإسلامي لولاية الجزائر".(برني، مرجع سابق، ص، 34).

4-3-5- في مجال التنوع البيئي:

"في إطار الأمم المتحدة للتنمية استفادت الجزائر من الدعم التقني والمالي من طرف الصندوق العالمي للبيئة، وتجسد ذلك في وضع مخطط لتسيير منطقة سهل قرباس سكيكدة، من أجل الاستعمال العقلاني لموارد المنطقة المحيطة، والهدف من هذا الشروع هو المحافظة على التنوع البيئي الموجود في حالة الخطر،وتم في سنة 2008 توقيع اتفاقية للتحسيس حول التنوع البيئي، فقد أكد وزير البيئة وتهيئة الإقليم أن الأمر يتعلق ببرنامج وطني موجه إلى جميع السلطات الوطنية ذات الطابع الوطني والجهوي والمحلي، بهدف التحسيس وإدراج ثقافة التنوع البيئي داخل المشاريع والمجتمع ككل".(إبراهيمي، مرجع سابق، ص، 103).

4-3-6- في مجال التربية البيئية:

"إنّ الوعي بثقافة بيئية نابع من السياسة البيئية الناجحة، حيث تم ربط النظام الإيكولوجي بالنظام التعليمي، وفي هذا الصدد أدرجت الجزائر دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول ووضع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني، كما أسست برامج إذاعية وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة".(http:sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t502-topic)

"وبناءا على ما تقدم فإن الحماية البيئية تعد مطلبا أساسيا للسياسة التنموية في أية بلد، إذ لا وجود لتنمية اقتصادية واجتماعية دون وجود حماية حقيقية للوسط البيئي الذي يعيش فيه الإنسان نظرا للعلاقة التداخلية بين البيئة والاقتصاد، حيث يقتضي الدخول في التنمية الاقتصادية تكثيف متطلباتها بما فيها الإنسان والموارد الطبيعية والمؤسسات وغيرها، مع المحافظة على الاستغلال العقلاني لمختلف الموارد الطبيعية وضبط التعمير الجامح واستنزاف الموارد الطبيعية والاقتصادية، وعواقب

التصنيع غير المتحكم فيه بما ينعكس على التنمية الاقتصادية، وهو ما يسعى إليه المخطط الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة الوصول إليه في الأمدين المتوسط والطويل".(زعباط، مرغيت، 2003، ص، 17).

خامسا: الإعلام والبيئة:

إنّ الإعلام هو "الترجمة الموضوعية والصادقة للأخبار والحقائق، وتزويد الناس بها بشكل يساعد على تكوين رأي صائب في مضمون الواقع، وأما البيئة فهي المحيط الذي يعيش فيه الإنسان أرضا وماء وهواء، وتأثير الموجودات التي تؤثر على حياته".(كنعان، مرجع سابق، ص، 171).

والإعلام كذلك "هو تلك العملية الإعلامية التي تبدأ بمعرفة الخبر الصحفي بمعلومات ذات أهمية أي معلومات جديرة بالنشر والنقل، ثم تتوالى مراحلها كتجميع المعلومات من مصادرها، ونقلها والتعامل معها وتحريرها ونشرها وإطلاقها وإرسالها عبر صحيفة أو وكالة أو محطة أو تلفزة إلى طرف معني بها ويهتم بوثائقها".(ذبيان، 1987، ص، 102).

"ويعتبر الإعلام أحد المقومات الأساسية في الحفاظ على البيئة، حيث يتوقف إيجاد الوعي البيئي واكتساب المعرفة ونقلها على استعداد الجمهور نفسه للتفاعل معها في التوعية لنشر القيم الجديدة الخاصة بحماية البيئة أو الدعوة للتخلي عن سلوكيات ضارة بها".(كنعان، مرجع سابق، ص، 171).

فمهما تعددت التعاريف حول مفهوم الإعلام والأدوار التي يقوم بها، يبقى المقصود منه تزويد الجماهير المختلفة بالأخبار والمعلومات والحقائق حول مواضيع عدة، ومنها المواضيع البيئية، وذلك بهدف التأثير فيهم لتشكيل آراء واتجاهات معينة نحو هذه المواضيع، وذلك عن طريق نشر هذه الأخبار والمعلومات بشتى الوسائل الإعلامية من صحف، مجلات، تلفزيون وغيرها من الوسائل المكتوبة، والمسموعة والمرئية، والالكترونية كذلك.

لذلك هناك من يقول اليوم "إن الإعلام الحديث ينطلق من الجمهور ويتجه إليه، ويعتمد في استمراره على النجاح في استقطاب الجمهور، والحصول على دعمه —ولآليات لفظ السوق–نحن في بداية الطريق– فهناك اعتراف بأهمية البيئة من اجل التنمية، وهناك اهتمام واضح بمواضيع البيئة في

وسائل الإعلام يعبر عنه تزايد الحديث عن عناوينها، فالمطلوب تحويل العناوين إلى مواضيع جدية وتحويل صحافة البيئة إلى احتراف".(المرجع سابق، ص، 207).

إنّ هذا ما هو إلا دليل قاطع على أهمية الإعلام في حياة المجتمعات والأفراد، خاصة مع متطلبات العصر الحالي، أين أصبح الإنسان يبحث عما يشبع حاجاته ويلبي رغباته، وهذا ما يطمح الإعـلام الحديث الوصول إليه وتحقيقه، وضمان كسب ثقة جماهيره بالطرق الكفيلة لذلك.

ولا شك أن الإعلام اليوم "بات يلعب دورا لا يمكن أن يستهان به في التعريف بـأي قضية كانت وإظهارها للرأي العام لتأخذ حيزا من الاهتمام وتسليط الضوء عليها، سواء من الدولـة أو المجتمع والبيئة أحد هذه القضايا التي لا نرى هناك تسليطا كبيرا من قبل وسائل الإعلام بالشكل المطلوب ونراها تتحرك حين تحل علينا كارثة بيئية تصبح خطرا محدقا يحيط بنا، هنا يدق ناقوس الخطر، وتبدأ جميع وسائل الإعلام بإعطائها أهمية في تغطياتها الإعلامية لكن في بعض الأحيان، قد تكون متأخرة بعد أن تمتد الكارثة البيئية لتصل إلى الإنسان وتهدد حياته، كما هو الحال بالنسبة لباقي المخلوقات وبالتالي فمن الضروري أن يقوم الإعلام بأداء دوره في توعية الناس بالكوارث البيئة من خلال إعداد برنامج وخطط بعيدة المدى لتبيان مدى الأضرار والعواقب الوخيمة التي قد تخلفها هذه الكارثة من خراب للحياة البيئية والفطرية".(المرجع السابق، ص، 5).

وحتى تحدث التوعية البيئية لا بد من تكاثف الجهود بين المؤسسات الإعلامية ومختلف الهيئات والمؤسسات المسؤولة عن البيئة، خاصة وأن الإعلام اليوم يمثل همزة الوصل مع الجمهور في توضيح خطورة إهمال القضايا البيئية التي نعاني منها في عصرنا الحالي، وهذا ما سنعرفه بأكثر تفاصيل في المرحلة الموالية حول دور الإعلام في نشر الوعي البيئي وحماية البيئة.

5-1- دور الإعلام البيئي في نشر الوعي البيئي وحماية البيئة:

"طغت قضية البيئة على سائر القضايا التي تستأثر اهتمام النظام العالمي الجديد، وأصبحت القضايا البيئية المعاصرة من أهم القضايا التي يعاني منها العالم اليوم، وازداد القلق العالمي المشترك بأن الكرة الأرضية أصبحت مهددة وملوثة، وذلك عندما أسهم الإنسان بشكل سلبي من خلال استغلاله

السيئ للموارد الطبيعية، وممارساته الخاطئة اتجاهها، وإدخاله التلوث بأنواعه المختلفة على البيئة، ومن هنا تأتي مهمة التوعية البيئية في تغيير سلوكيات الأفراد، وطريقة تعاملهم مع البيئة التي يعيشون فيها. وتعتبر وسائل الإعلام المقروءة والمرئية، والمسموعة والالكترونية، وخاصة منها الصحف اليومية والمجلات العامة والمتخصصة، من أهم الوسائل لنشر الوعي البيئي لدى الجمهور، وذلك ما أكد المؤتمر الدولي للبيئة البشرية، الذي انعقد في استوكهولم عام 1972 على حق كل إنسان دون تمييز أو تفرقة في أن يعرف الأنباء والمعلومات المتعلقة بالحقائق البيئية، وكما أكد مؤتمر ريوديجانيرو عام 1992 في توصياته على أهمية وسائل الإعلام في الترويج لقضايا البيئة، وصونها من كافة مظاهر التدهور البيئي وهذا يدل على أهمية هذه الوسائل في خدمة قضايا المجتمع".(كنعان، مرجع سابق، ص، 103، بتصرف).

لقد أصبح الإعلام اليوم "بكافة وسائله المختلفة من صحف ومجلات، وراديو وتلفزيون وفضائيات وبالتعاون مع وزارات الصحة والبيئة والمياه، وغيرها من الجهات المعنية يلعب دورا هاما في تثقيف الناس، وتوعيتهم في التعامل مع أخطار البيئة بشكل عام من جهة أخرى، لأن سلامة البيئة يعني سلامة الإنسان والحيوان والتربة والهواء والماء".(أبوسمرة، مرجع سابق، ص، 183).

وبهذا الخصوص "تطرق عدد من المؤلفين أمثال "سوندمان" عان 1974 في كتابه التربية البيئية إلى أهمية وسائل الإعلام، ودورها الوظيفي في التوعية البيئية، من حيث نقل المعرفة، والمهارات للجماهير". (حجاب، 2002، ص، 78).

لذلك يمكن القول أنه "باستطاعة وسائل الإعلام التأثير على قضايا البيئة، ولها دور في تبني المواطنين مواقف اتجاه البيئة، فوسائل الإعلام يمكن النظر إليها كمتغير يعمل مع متغيرات وعوامل أخرى عديدة نستهدف منها أن نعيش جميعا في بيئته خالية من كافة مظاهر التدمير والتلوث".(كنعان، مرجع سابق، ص، 104).

كما أن قيام وسائل الإعلام "بالتوعية البيئية ليس بالأمر السهل أو الهين، كما أنها لا يمكن أن تعمل وحدها على توعية مختلف الناس بيئيا بنجاح تام، بل لابد من تعاون مختلف المؤسسات المجتمعية الأخرى، حتى تكون التوعية الشاملة لكافة فئات المجتمع، وفي هذا الصدد يقول "علاء كامل

علوان" وهو ناشط إعلامي بيئي له رؤية شاملة عن دور الإعلام في حماية البيئة بأن حمايتها لا تتحقق ولا يمكن الارتقاء بها دون الدعم الكامل والتعامل من جميع المؤسسات بالدولة، ودون وعي أفراد المجتمع بأهمية هذا الاتجاه، كذا يجب توفير الموارد المادية والبشرية للقيام بحملات منتظمة ودورية لتوعية أفراد المجتمع بالقضايا البيئية، وتعميق أهداف التوعية البيئية، وزرعها في سلوك عامة الناس، للارتقاء بالمستوى البيئي المنشود، لأن ذلك يتطلب وضع استراتيجيه مبنية على أسس قوية من اجل تغيير نمط السلوك الفردي، وتطبيع عاداته تجاه البيئة والمجتمع".(بوسالم، مرجع سابق، ص، 62، بتصرف).

"وفي هذا الصدد قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإعداد برنامج لزيادة الوعي البيئي بالأحداث البيئية وذلك في يوليو 1986، بهدف تزويد وسائل الإعلام بتعليقات على الأحداث البيئية، وتقييم الاتجاهات عند تغطية القضايا البيئية، كما أعد برنامجين للإلحاق الصحفي ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة فالأول في نيروبي عام 1986، حضره 14 صحفيا قاموا بزيارة ميدانية لمشاريع مكافحة التصحر في أثيوبيا تولد عنها تقريبا 30 مقالة للصحف والمجلات، وكذا إجراء ندوة صحفية عن البيئة أما البرنامج الثاني في أكتوبر 1986، ونظم في نيروبي بالتعاون مع اتحاد الصحافيين الأفارقة نتج عنه زيارة كبار الصحفيين إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتهدف هذه البرامج إلى غرس التفهم لأهمية الإدارة البيئية السليمة، ومن اجل التنمية المستدامة والتأكيد على أهمية وسائل الاتصال في تحقيق التنمية البيئية، وتأكيد على أهمية التوعية البيئية، دعا المؤتمر الوزاري العربي الأول بتونس 1986، كما دعا البيان المشترك الصادر عن البيئة والتنمية الذي عقد في القاهرة 1991، والمؤتمر الدولي للسلام في عقول البشر، الذي عقد في ساحل العاج يوليو 1989 إلى ضرورة تعزيز وسائل الإعلام في برامج حماية البيئة على منحها ما تستحق من اهتمام في صنع القرارات المتعلقة بهذا الشأن".(السيد علي صالح، 2003، ص، 96، بتصرف).

وعلى الرغم من أن "وسائل الإعلام كمؤسسة تربوية، يمكن أن يكون لها دورها الفعال في تنمية الوعي البيئي، إلا أن عدة دراسات أوضحت أن الإعلام في الدول النامية، ومنها الدول العربية، قد أخفقت إخفاقا كبيرا في نشر الوعي البيئي خاصة في المناطق الريفية".(كنعان، مرجع سابق، ص، 76).

كما تعتبر وسائل الإعلام الجماهيرية "من أهم الوسائل الفعالة في تعزيز الوقاية من الجرائم البيئية لأن التعرض لها أصبح حتمية حياته لكل فرد، وتعد الصحافة المكتوبة من كبرى موجهات الرأي العام في هذا المجال من خلال لعبها دورا هاما في تكوين مفهومات الفرد واتجاهاته السلوكية نحو الوسط البيئي كما تلعب الصحافة المكتوبة دورا هاما في المجال القانوني سواء في مرحلة إعداد القوانين الجنائية الخاصة بجرائم البيئة، حيث تمارس الحملات الصحفية تأثيرات على المشرع الذي يسن تلك القوانين أو عندما تنشر الصحف أخبار الجرائم، ويقوم بوصف تفصيلي لها".(شويشي، 2012، ص، 09).

لذلك فالهدف من الإعلام هو "توعية الجماهير وأصحاب القرار على أهمية المحافظة علي البيئة الطبيعية وإدارة مواردها بتوازن، من خلال تعامل الأفراد والجماعات، الشخص السليم مع المحيط الطبيعي، ودمج الاعتبار البيئي في خطط التنمية القومية، غير أن القرارات الكبرى التي تحدد مصير البيئة هي التي تبقى في يد السلطات المركزية، ومن هنا فإن هدف توعية الجماهير لا يتوقف عند حثهم على العمل الفردي، بل يتجاوز ذلك إلى إعدادهم بالمعرفة والدافع لتشكيل رأي عام يحترم البيئة، ويضغط على أصحاب القرار لاعتماد خطة تنمية متكاملة تأخذها في عين الاعتبار". (كنعان، مرجع سابق، ص، 286).

وبحكم أن البيئة هي المحيط الذي يعيش فيه الإنسان، وهي من تساهم في تحقيق التوازن في حياته اليومية، وأي ضرر يلحق بها، إنما يشكل تهديدا لحياته بالدرجة الأولى، فهذا يستدعي بالضرورة التناول الإعلامي لمختلف مواضيع البيئة، وذلك من منطلق مسؤوليتها في التوعية بالمخاطر البيئية وكيفية المحافظة عليها وحمايتها من كل خطر أو ضرر.

2-5- تطور المعالجة الإعلامية لمواضيع البيئة:

إنّ تناول الإعلام لبعض القضايا المتعلقة بالبيئية ليس جديدا، ولكن الجديد هو ازدياد الاهتمام الإعلامي بها في الواقع المعاصر، فقد اقتصر التناول الإعلامي للبيئة حتى ما قبل السبعينات على نشر وإذاعة بعض الأخبار عن بعض الحوادث التي تقع في فترات متباعدة، والخصائص العامة لهذه المعالجة تدور في نطاق الإثارة الصحفية أو الإعلامية التي تسعى إلى جذب اهتمام المتلقي باستخدام كافة

الوسائل والسبل المتاحة، ومن ثمة كانت الأخبار التي تنشر أو تذاع عن الأضرار التي تلحق بالبيئة تدخل في نطاق منظومة جذب الاهتمام إلى الأداة الإعلامية ذاتها، وذلك شأنها شأن الحوادث والأخبار المثيرة التي تبثها وسائل الإعلام عن كافة جوانب الحياة الإنسانية، غير أن هذا الموقف بدأ يتغير مع ازدياد البحوث التي بدأت تعنى بدراسة شؤون البيئة وتأثير المخلفات الصناعية المتعددة الأنواع على الصحة العامة للإنسان، وهذه يترجمه انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة في استوكهولم عام 1972، والذي كان بمثابة تعبيرا واضحا عن اهتمام الجماعة الدولية بقضايا البيئة وتلوثها، وهذا بدوره فسح المجال للتناول الإعلامي لقضايا البيئة".(المرجع السابق، ص، 191).

وقد "ارتبط اهتمام الصحافة العالمية بموضوعات وقضايا البيئة ببروز مشكلات بيئية خطيرة تضر بالبيئة خطيرة تضر بالدرجة الأولى بالإنسان من جهة، وبالتقدم العلمي وتوافر المعلومات العلمية الحديثة عن التلوث البيئي ومضاره المختلفة من جهة أخرى".(بوسالم، مرجع سابق، ص، 78).

"لقد كان الإعلام الغربي في بداية التسعينات يحرص على تقديم القضايا البيئية التي تخوض غمار الدفاع عنها جماعات السلام الأخضر وكأنها تخوض صراعا ترفيا لا يستحق كل هذا العناء لكن مع زوال المعسكر الشيوعي، وظهور كتلة مهمة من ممثلي البيئة والتنمية المستدامة في البرلمان الأوروبي ورفض الولايات المتحدة الأمريكية التوقيع على بروتوكول "كيوتو"، وازدياد درجة حرارة الأرض وتفاقم ثقب الأوزون وبروز مخاطر ذوبان الجليد، بدأ اهتمام وسائل الإعلام الأوروبية بالقضايا البيئية على نحو أكثر جدية وشفافية.وهنا ظهرت تخصصات عديدة في مجالات البيئة كالاقتصاد البيئي الزراعة أو الصناعة الصديقة للبيئة، السياحة البيئية، حقوق الإنسان ذات المنشأ البيئي". (مجاني، مرجع سابق، ص، 379).

أما عن موضوع البيئة في الإعلام العربي "ففي عام 1987 قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامجا للإعلام العربي إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، ولو كنا اليوم–بعد عشرين سنة، بصدد وضع خطة جديدة، لخرجنا بالتوصيات نفسها الكثير تغير خلال عقدين من الزمن، فتبدل وجه العالم، وتطورت النظرة إلى البيئة والتنمية وأصبحت البيئة

على جدول أعمال الحكومات، وفي حين كنا بالكاد نجد إشارة إلى البيئة في الصحافة العربية وكان علينا استنباط تعابير جديدة للكتابة عن مواضيع جديدة لم تعالج من قبل نجد اليوم أن بعض الصحف العربية بعد اهتمت بمعالجة المواضيع البيئية، وخصصت لها صفحات للنشر، وازداد بذلك اهتمامها بتغطية قضايا البيئة والتنمية المستدامة، كما أن البيئة بدأت تدخل في النشرات الإخبارية لمحطات الإذاعة والتلفزيون العربية الأرضية بينها والفضائية، في بعض البرامج الحوارية والتحقيقات، التي غالبا ما تكون رد فعل على حدث عالمي، لكن معالجة الإعلام العربي لمواضيع البيئة تفتقر إلى المتابعة وتتسم بمحتوى إخباري آلي بعيد التحليل والمعلومات الدقيقة، وهذا لا يساعد كثيرا في تعميم التوعية بأمور البيئة".(كنعان، مرجع سابق، ص، ص، 103-104).

"وقد وجدت دراسة عن التغطية الصحفية لمواضيع البيئة في البحرين أنه على الرغم من نشر الصحف البحرينية اليومية الست أكثر من 2000 موضوع عن البيئة المحلية عام 2004، فقد انحصر معظمها في نقل الأخبار والأحاديث، وكان (4) في المئة منها فقط في نطاق التحقيقات والمقالات التحليلية والتعليقات".(بوسالم، مرجع سابق، ص، 80).

"إنّ ما وجدته هذه الدراسة من البحرين ينطبق على جميع الدول العربية التي شملها استطلاع لمجلة "البيئة والتنمية"، وإن كان لم يحصي المواضيع بالأرقام، وقد خرج الاستطلاع بالملاحظات التالية:

- أقل من عشرة في المائة من الصحافة العربية تخصص محررا لشؤون البيئة والتنمية المستدامة، والنسبة نفسها من الصحف تخصص صفحة أسبوعية أو دورية أو مساحة محددة لشؤون البيئة.

- فيما عدا مجلة "البيئة والتنمية" التي تصدر من بيروت من عام 1996 ليس هناك مجلة عربية إقليمية مختصة بموضوع البيئة، توزع على نطاق واسع في العالم العربي.

- ماتزال مصادر المعلومات المحلية الموثوقة عن قضايا البيئة الضعيفة أو معدومة، لهذا تفتقر معظم المواضيع الصحافية البيئية إلى قوة المعلومات، التي هي أساس الصحافة الحديثة.

- العناوين البيئية التي حظيت بالاهتمام الأكبر في وسائل الإعلام العربية عامة وقد شملت: الطبيعة والحياة الفطرية، النفايات الصلبة، والصحة البيئية، تلوث البحار والكوارث، التلوث الصناعي

والتصحر حظي بأولوية في الإعلام الجزائري، وحظي موضوع المياه بأولوية في سلطنة عمان والأردن وكان لافتا شبه إهمال لمواضيع مثل تلوث الهواء، إلا في حالات الكوارث وترشيد استهلاك الطاقة واستخدامات الأراضي، وتنظيم المدن".(كنعان، مرجع سابق، ص، ص، 205-206، بتصرف).

وفي الدول النامية "وخلال العقود الثلاثة الماضية تم التعامل مع القضايا البيئية بشكل سطحي لكن المؤشرات تتجه نحو الايجابية، إذ زاد الاهتمام أخيرا بمواضيع حماية البيئة والتنمية المستدامة في الدول النامية التي تشهد نموا اقتصاديا واجتماعيا".(بحاني، مرجع سابق، ص، 379).

"وقد كان ورود كلمة بيئة تزايد آلاف المرات في وسائل الإعلام العربية خلال السنوات العشر الأخيرة، إلا أن طريقة التصدي لهذا الموضوع، بقيت في معظم الحالات مرتبطة بالخبر، وردود الفعل الآنية على تطورات دولية وكوارث، وقد ساهمت المؤتمرات الدولية الكبرى حول البيئة والتنمية منذ قمة الأرض عام 1992، ومشاركة الدول العربية فيها، وتوقيعها على معظم المعاهدات البيئية الدولية التي تمخضت عنها بتوسع وسائل الإعلام العربية في الكلام عن الموضوع، لكن هذا انحصر غالبا بصيغة نقل الخبر عن الوكالات الأجنبية، أو البيانات عن مشاركة الوفود الرسمية، ويلاحظ أن معظم وسائل الإعلام العربية تكتفي بنقل الكلمات الافتتاحية العامة للمسؤولين السياسيين في المؤتمرات والاجتماعات البيئية، وتهمل ما يقوله الخبراء ، وهو لب الموضوع".(كنعان، مرجع سابق، ص، 204).

"وقد ظلت القضايا البيئية غائبة في وسائل الإعلام العربي بكافة صوره المطبوعة والمسموعة والمرئية إلى أن جاءت قمة الأرض التي عقدت في البرازيل عام 1992م، لتلفت الانتباه إلى الأهمية البالغة لقضايا البيئة، وإلى الآثار الخطيرة العالمية لتلوث البيئة والعدوان عليها، وكشفت قمة الأرض للجماهير جسامة الأخطار التي تواجهها البشرية كلها، وكانت من النتائج المباشرة لقمة الأرض أن تضاعفت وسائل الإعلام في كل أنحاء العالم من المساحات المخصصة لقضايا البيئة، وتشكلت الجمعيات الأهلية في كثير من بلاد العالم من المساحات المخصصة لقضايا البيئة، وتشكلت الجمعيات الأهلية في كثير من بلاد العالم لتساهم في كل نشاط يحمي البيئة من أي عدوان أو تلوث، وكانت قمة الأرض بالنسبة إلى الإعلام العربي فرصة ممتازة".(صعب، مرجع سابق، ص، 3).

وفي السنوات الأخيرة أصبحت وسائل الإعلام "تنتبه إلى مخاطر تلوث البيئة والعدوان عليها وتكشف للجماهير عن المخاطر الرهيبة التي تهدد البشر جميعا، الأمر الذي أدى إلى انتباه الجماهير لقضايا البيئة من منظور شامل، وتقدم الإعلام العربي في خطوة بتخصيص برامج عن البيئة في الإذاعة والتلفزيون، وكذا فعلت الصحافة المكتوبة، واليوم نشهد العديد من البرامج المتخصصة في قضايا البيئة على شاشات جميع القنوات التلفزيونية العربية، ونسمع برامج مماثلة على أثير الإذاعات ونقرا الصفحات المتخصصة في قضايا البيئة في جميع الصحف العربية، وبدأت كليات الإعلام في الجامعات العربية بوضع مناهج خاصة حول الإعلام والبيئة، وخصصت حصص التدريب الإذاعية دورات خاصة للإعلاميين المعنيين ببرامج البيئة، وكذلك فعلت معاهد تدريب الصحف المطبوعة وقامت بدورها كليات الإعلام ومراكز التدريب في جميع البلاد العربية بمد وسائل الإعلام بكوادر إعلامية متخصصة في البرامج التي تعالج قضايا البيئة".(الطاهر، 2007، ص، 441، بتصرف).

"إذا هكذا بدا الوضع في مجمله متسما بضعف المعالجة الإعلامية وعدم الشمولية والتكامل الأمر الذي يؤدي إلى نقص المعرفة البيئية لدى الأفراد، مما يؤدي إلى عدم فهم مشكلات البيئة التي تتزايد يوما بعد آخر، ويصبح من الصعب إيجاد حلول لهذه المشكلات لعدم وضوح العلاقة بين الإنسان وبيئته".(السيد علي، مرجع سابق، ص، 99).

"ورغم هذا يحسب للإعلام بوسائله خاصة المقروءة والمطبوعة منها دوره الذي لا يمكن تجاهله في تقوية اهتمام الجماهير بالبيئة، ومن ناحية أخرى لعب اهتمام الجماهير بقضية البيئة دورا هاما في تحريك الإعلام للاهتمام بهذه القضايا".(عبد الحميد أحمد، 2006، مرجع سابق، ص، 183).

يتضح من خلال هذا أن المعالجة الإعلامية لمواضيع البيئة كانت ضعيفة في الإعلام العربي، ولكن مع الاهتمام الذي أولته الأمم المتحدة لهذه الموضوعات، ومجيء المعاهدات والاتفاقيات الدولية من جهة وبداية الاهتمام الجماهيري بقضايا بيئته، بدأت تتوسع هذه المعالجة من خلال تخصيص مساحات عبر مختلف الجرائد والمجلات، وكذلك من خلال تخصيص برامج إذاعية وتلفزيونية.

لذلك فإن العمل على التصدي للمخاطر المحدقة بالبيئة، ليست مسؤولية هيئات أو مؤسسات أو دول بأكملها، ولا يمكن إلقاء اللوم على جهة معينة دون أخرى، فكل هذه المخاطر هي ناجمة بالدرجة الأولى عن نقص أو غياب الوعي البيئي لدى عامة الناس، وحماية البيئة من شأن الجميع ولحمايتها يتطلب على وسائل الإعلام أن تمنحها مساحات كافية وتتطرق إلى مختلف مواضيع البيئة التي تهم الرأي العام سواء عبر صحفها مجلاتها، أو من خلال تخصيص حصص إذاعية أو تلفزيونية وغيرها، إضافة إلى وضع استراتيجيه شاملة وكاملة من طرف الوزارات والمؤسسات المعنية بإدارة شؤون البيئة حول كيفية الحفاظ على محيط نظيف دون أية أخطار أو مشاكل، وكذلك السهر على حماية الموارد الطبيعية، وترشيد استهلاكها، والتي تؤثر بنحو مباشر على عملية تحقيق التنمية.

5-3- البيئة في الصحافة الجزائرية:

"ازداد الحديث عن موضوع البيئة في الصحافة الجزائرية، إذ يبدو أن هناك اهتماما معتبرا لدى الصحافة بمواضيع البيئة، كنظافة المحيط، وتلوث الهواء ومكافحة التصحر، ومشاكل المياه والنفايات الصناعية والحضرية، وغيرها من المشكلات التي تعاني منها البيئة في الجزائر".(مزوز، 2011، ص، 132) وفي هذا الإطار ذكر "نجيب صعب" في حديثه عن البيئة في الإعلام الجزائري خلال الملتقى الإعلامي العربي الأول للبيئة والتنمية المستدامة بمصر سنة 2006، أن الصحيفة اليومية الجزائرية في الجزائر التي تخصص صفحة أسبوعية للبيئة ومواضيعها محلية هي "الصباح"، وتركز على المعلومات البسيطة الهادفة إلى التوعية البيئية، أما صفحة البيئة الأسبوعية التي ظهرت لثلاث سنوات في جريدة الشروق، فقد توقفت على الرغم من أنها تطرقت خلال صدورها إلى مواضيع هامة، بدأت بالنفايات المنزلية، والمياه القذرة، والاعتداء على المساحات الخضراء، ووصلت إلى كشف بعض المخالفات البيئية الكبيرة".(صعب، 2006، ص، 27).

"غير أن البيئة تبقى موضوعا مطروحا في الصحافة الجزائرية على مستوى الصفحات المحلية والمنوعات والتحقيقات، على الرغم من عدم تخصيص صفحات خاصة لها، ويأتي التلوث الصناعي

وتلوث البحر، والشواطئ في طليعة اهتمام الإعلام الجزائري، تليه مشكلة النفايات الصلبة والكوارث والتصحر والصحة البيئية".(كنعان، مرجع سابق، ص، 260).

"وتتميز صحيفة الوطن التي تصدر باللغة الفرنسية بتغطية معمقة لقضايا البيئة، خاصة تلك المرتبطة بالمعاهدات، والمؤتمرات البيئية الدولية وبين الصحف الجزائرية الصادرة بالعربية، تبرز "الخبر" وهي الأكثر انتشارا بتغطيتها المتواصلة لمواضيع البيئة من خلال الأخبار والتحقيقات التي يتولاها محرر متخصص، وتكاد البيئة تكون موضوعا يوميا في جريدة "الخبر"، إذ قام المحرر البيئي "كريم كالي" بتحقيقات ميدانية عن تلوث الساحل بمياه الصرف غير المعالجة، وفضلات السفن، وسرقة المرجان بمنطقة القالة، واستنزاف الثروة الغابية، ويقول "كريم كالي"، أن معظم مصادر معلوماته المحلية تأتي من الجمعيات البيئية، والخارجية من المجلات والوكالات الأجنبية، ومواقع الأنترنت، وإلى جانب التحقيقات عن المشاكل تغطي جريدة "الخبر" بشكل مكثف نشاطات وزارة تهيئة الإقليم والبيئة واللافت أن اهتمام وكالات الأنباء الجزائرية بالمواضيع البيئية قد تزايد مؤخرا". (بوسالم، مرجع سابق، ص، 84).

كما أن "الإذاعة الوطنية بمختلف إذاعاتها الجهوية عبر التراب الوطني وقنواتها الأخرى، تلعب دورا في توظيف وسائلها لمعالجة القضايا البيئية، ونشر الوعي والتربية البيئية، وفي عام 1999 ظهر برنامجان إذاعيان متخصصان بالبيئة في الجزائر على المستويين الوطني والمحلي، ففي قناة الأولى قدم "أحمد ملحة" برنامجا بعنوان "البيئة والمحيط"مدته 50 دقيقة، وقد فتح البرنامج ملفات ساخنة منها تلوث الشواطئ والمياه بالنفايات الصلبة، التصحر ومياه الصرف، وحاليا ينشط فقرة إرشادات فلاحية بقناة البهجة، وعلى مستوى الإذاعات المحلية نجد القناة المحلية في الجنوب تقدم برنامجا إذاعيا بعنوان "العالم الأخضر" تعده وتقدمه الصحفية "فتيحة الشرع" ومدته 55 دقيقة، ثم تحولت مؤخرا إلى القناة الأولى لتقدم برنامجا أسبوعيا بيئيا بعنوان "رهانات بيئية".(مجاني، 2017، ص، 381، بتصرف).

"ومنذ عام 2004، بدأت الإذاعة الثقافية الجزائرية في بث برنامج أسبوعي ناجح بعنوان "البيئة والحياة" مساء كل أحد، البرنامج الذي يقدمه "بدرالدين داسة"، يركز على المحميات والتنوع

البيولوجي، والتلوث الصناعي، وفيه أخبار وتحقيقات ومقابلات ومعلومات علمية بيئية".(كنعان، مرجع سابق، ص، 261).

"وكذلك القناة الثالثة لها برنامج أسبوعي كل يوم الأربعاء على الساعة 10:00سا وهو تحت عنوان "أربعاء البيئة"".(مجاني، مرجع سابق، ص، 381).

إنّ المشكلات البيئية التي تعاني منها الجزائر اليوم، تستدعي التفاتة حقيقية من قبل وسائل الإعلام الجزائرية بمختلف أشكالها المقروءة والمرئية والسمعية، والإلكترونية كذلك، فهي مطالبة بتغطية الأخبار التي لها علاقة بالبيئة والمحيط ضمانا لحمايتها والحفاظ عليها، وذلك يمكن تحقيقه من خلال تكوين صحفيين متخصصين في مجال البيئة، وأيضا بالقيام بتنظيم حملات إعلامية حول المواضيع البيئية الهامة والمخاطر التي تهددها سواء الطبيعية منها، أو تلك التي تحدث بسبب التصرفات اللامسؤولة من طرف الإنسان، وهذا بالتعاون مع الجمعيات غير الحكومية أو مؤسسات الدولة المعنية بشؤون البيئة.

قائمة مراجع الفصل الثالث:

1- كنعان، علي عبد الفتاح. (2014). **الإعلام البيئي**. (دط). الأردن: دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع. ص،70.

2- بوسالم، مرجع سابق، ص، 98.

3- قمر، عصام. (2007).**الخدمة الاجتماعية بين الصحة العامة والبيئة**. (ط1). مصر: دار السحاب للنشر والتوزيع، ص، 21-22، بتصرف.

4- أبو سمرة، محمد عبد. (2010). **الإعلام الزراعي والبيئي**. (ط1). الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع. ص، ص، 183-184.

5- الطنطاوي، رمضان عبد الحميد. (2008). **التربية البيئية تربية حتمية**. (ط1). الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص، ص، 122-123.

6- أبو سمرة، مرجع سابق، ص، 185، بتصرف.

7- الطنطاوي، مرجع سابق، ص، 127، بتصرف.

8- أبو سمرة، مرجع سابق، ص، 186، بتصرف.

9- السعيد، أحمد محمد. (2007). **تلوث البيئة وسبل المواجهة**. (ط1). الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ص، 10.

10- أبو سمرة، مرجع سابق، ص، ص، 186-187، بتصرف.

11- المرجع السابق، ص، 187، بتصرف.

12- المرجع السابق، ص، 187.

13- المرجع السابق، ص، ص، 187-188، بتصرف.

14- الطنطاوي، مرجع سابق، ص، ص، 124- 125، بتصرف.

15- أبو سمرة، مرجع سابق، ص، 188.

16- كنعان، مرجع سابق، ص، 73.

17- الخميسي، سلامة السيد.(دس ن). **التربية وقضايا البيئة المعاصرة، قراءات عن الدراسات البيئية للمعلم**. (ط1). الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، ص، 69.

18- كنعان، مرجع سابق، ص، 73.

19- العزاوي، نجم. حكمت النقار، عبد الله. (2007). **إدارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO 14000**. (ط1). الأردن: دار المسيرة. ص، 103، بتصرف.

20- بسطامي، مصطفى. (08 سبتمبر2017). دخان السيارات.. الموت البطيء. جريدة الخبر. ملف. العدد8622. ص، 11.

21- الخميسي، مرجع سابق، ص، 73.

22- ذهبية، محمد محمود. (2006). **عالم البيئة**. (ط1). الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع. ص، 31، بتصرف.

23- موسى، أحمد محمد. (2007). **الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة**. (ط1). المنصورة: المكتبة العصرية. ص، 155.

24- الخميسي، مرجع سابق، ص، 74، بتصرف.

25- محمد، طارق. (2008). **مشاكل بيئية وأسرية**. (دط). الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة. ص، ص، 88-89، بتصرف.

26- ذهبية، مرجع سابق، ص31، بتصرف.

27- موسى، مرجع سابق، ص، 155.

28- بشارة، عايدة. (1973). **دراسات في بعض مشاكل التلوث**. (دط). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص، ص، 70-71، بتصرف.

29- الطنطاوي، مرجع سابق، ص، 119.

30- العزاوي. حكمت النقار، مرجع سابق، ص، 105، بتصرف.

31- الطنطاوي، مرجع سابق، ص، ص، 128-129، بتصرف.

32- بوسالم، مرجع سابق، ص، 119.

33- عاشور أحمد، سيد.(2006). **التلوث البيئي في الوطن العربي، واقعه وحلول معالجته**. (دط). مصر: الشركة الدولية للطباعة، ص،54.

34- بوسالم، مرجع سابق، ص، 119.

35- المرجع السابق، ص، 119.

36- المنزلاوي، عبد الله ياسين. (2008). **البيئة من منظور إسلامي**. (ط1). الأردن: كنوز المعرفة العلمية وأمانة عمان، ص، 214.

37- عبد المولى، محمود. (2003).**التلوث البيئي**.(دط). الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ص، 47، بتصرف.

38- السعيد، مرجع سابق، ص، 33.

39- ذهبية، مرجع سابق، ص، 32، بتصرف.

40- هاشم بن صالح، عبد الوهاب رجب. (1997). **التلوث البيئي**. (دط). المملكة العربية السعودية: دار النشر العلمي والمطابع، ص، 71، بتصرف.

41- السعدني، عبد الرحمن. السيد عودة، ثناء مليجي. (2007). **مشكلات بيئية**. (دط). القاهرة: دار الكتاب الحديث، ص، 89.

42- بوسالم، مرجع سابق، ص، 122.

43- المرجع السابق، ص، 131.

44- السعدني. السيد عودة، مرجع سابق، ص، 193.

45- كنعان، مرجع سابق، ص، ص، 70-71، بتصرف.

46- بن يحي، مرجع سابق، ص، ص، 114-115.

47- زعباط، سامي. مرغيت، عبد الحميد. (2003). **آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد الصديق بن يحي. جيجل، ص، 60.

48- علي الأنصاري، نعيم محمد. (2006). **التلوث البيئي واستجابة علمية**. (ط1). الأردن: دار دجلة. ص، 34، بتصرف.

49- بن يحي، مرجع سابق، ص، 109.

50- بوسالم، مرجع سابق، ص، 136.

51- زعباط. مرغيت، مرجع سابق، ص، 8.

52- كنعان، مرجع سابق، ص، 182، بتصرف.

53- بن يحي، مرجع سابق، ص، 133.

54- زعباط. مرغيت، مرجع سابق، ص، 7.

55- بن يحي، مرجع سابق، ص، ص، 112-113.

56- زعباط. مرغيت، مرجع سابق، ص، 7.

57- بوسالم، مرجع سابق، ص، 134.

58- زعباط. مرغيت، مرجع سابق، ص، 8.

59- بوسالم، مرجع سابق، ص، 134.

60- عاشور أحمد، مرجع سابق، ص، 108.

61- بسيوني عميرة، إبراهيم. (2006). **التربية العلمية والبيئية وتكنولوجيا التعليم**. (ط1). الأردن: جدرا للكتاب العلمي وعالم الكتب الحديث، ص، ص، 39-40، بتصرف.

62- بوسالم، مرجع سابق، ص، 125.

63- بن يحي، مرجع سابق، ص، 114، بتصرف.

64- أبو سمرة، مرجع سابق، ص، 191.

65- بوسالم، مرجع سابق، ص، 127.

66- إبراهيم حسن، محمد. (2002). **التصحر والتلوث البيئي–دراسة تحليلية إقليمية مقارنة**. (دط). مصر: مؤسسة شباب الجامعة، ص، 96.

67- قمر، مرجع سابق، ص، ص، 91-92، بتصرف.

68- أبو سمرة، مرجع سابق، ص، ص،191-192.

69- بن يحي، مرجع سابق، ص، 112.

70- كنعان، مرجع سابق، ص، 71.

71- عبد المولى، مرجع سابق، ص، 188.

72- بوسالم، مرجع سابق، ص، 126.

73- كنعان، مرجع سابق، ص، ص، 71-72، بتصرف.

74- بوسالم، مرجع سابق، ص، ص، 127-128.

75- عبد المولى، مرجع سابق، ص، 190، بتصرف.

76- بوسالم، مرجع سابق، ص، 137.

77- وهبي، صالح محمود. درويش العجمي، ابتسام. (2003). **التربية البيئية وآفاقها المستقلية**. (ط1). دمشق: المطبعة العلمية، ص، 234.

78- بوسالم، مرجع سابق، ص، ص، 137-138، بتصرف.

79- الأبرش، محمود. (2016-2017). **السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية**. رسالة دكتوراه غير منشورة. قسم العلوم الاجتماعية. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة محمد خيضر بسكرة، ص، 205.

80- المرجع السابق، ص، 205.

81- مشان، عبد الكريم.(2011-2012). **دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**. رسالة دكتوراه غير منشورة. مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.جامعة فرحات عباس سطيف: الجزائر، ص،23.

82- الأبرش، مرجع سابق، ص، 206.

83- مشان، مرجع سابق، ص، 24.

84- العيشاوي، صباح. (2001). **المسؤولية الدولية عن حماية البيئة**. (ط1). الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع. ص، 10.

85- 20:00 ،14/014/2018،اتفاقية كيوتو، -http//ar.m.wikipedia.org/wiki/

86- الأبرش، مرجع سابق، ص، 209.

87- ميهوبي، عبد الحكيم. (2011). **التغيرات المناخية، الأسباب، المخاطر ومستقبل البيئة العالمي**.(ط1). الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ص، 131.

88- مشان، مرجع سابق، ص، 24.

89- الأبرش، مرجع سابق، ص، ص، 210-211.

90- بربي، لطيفة. (2006-2007). **دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية**. رسالة ماجيستير غير منشورة. قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر بسكرة: الجزائر، ص، 31.

91- الأبرش، مرجع سابق، ص، 212.

92- مشان، مرجع سابق، ص، 25.

93- الأبرش، مرجع سابق، ص، 213.

94- مشان، مرجع سابق، ص، ص، 25-26.

95- الأبرش، مرجع سابق، ص، 213.

96- مشان، مرجع سابق، ص، 26.

97- 14/04/2018،20:03،مؤتمر-الأمم-المتحدة-التغير-المناخي.http//ar/wikipedia.org/wiki

98- http//www.google.dz/amp/www.aljazeera.net/amp/news/repostsandintervie 16/04/2018، 20:30،أبرز-نقاط-اتفاق-باريس-التاريخي-حول-المناخ،2015/12/12

99- http//www.google.dz/amp/wwwfrance24.com/ar/2015/12/12 14/04/2014. 22:30.،الاحتباس-الحراري-فرنسا-اتفاق-باريس-مناخ

100- إبراهيمي، شراف. (2013). **البيئة من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2001-2011)**. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي: الجزائر. **مجلة الباحث. العدد 12**، ص، 99.

101- الأشرم، محمود. (2001). اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم. (ط1). لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ص، 99.

102- إبراهيمي. مرجع سابق. ص، 99.

103- المرجع السابق. ص، 99.

104- سالمي، رشيد. (2005-2006). **أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**. رسالة دكتوراه غير منشورة. قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر، ص، 197.

105- دردار، فتحي. (2003). **البيئة في مواجهة التلوث**. (دط). الجزائر: دار الأمل. ص، 144.

106- إبراهيمي، مرجع سابق، ص، 100.

107- وزارة الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم والبيئة والعمران. (07/06/05مارس 2000). **الملتقى الدولي حول التسيير التكاملي للنفايات الصلبة**:الجزائر. **مجلة الحدث، العدد 03**، ص،20.

108- إبراهيمي. مرجع سابق. ص، 100.

109- المرجع السابق، ص، 100.

110- محمد الشاذلي، محمد. علي المرسي، علي. (2000). **علم البيئة العام والتنوع البيولوجي**. (ط1). القاهرة: دار الفكر العربي، ص، ص،163-164.

111- المرجع السابق، ص، 164.

112- إبراهيمي، مرجع سابق، ص، 100.

113- الجريدة الرسمية (2003)، مرجع سابق، ص 08.

114- **الجريدة الرسمية**. (2001). القانون رقم 01-19 المؤرخ في 15ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها،**العدد 77** ، ص09.

115- إبراهيمي، مرجع سابق، ص، 101.

116- برني، مرجع سابق، ص، 31.

117- إبراهيمي، مرجع سابق، ص، 101.

118- المرجع السابق، ص، 101.

119- برني، مرجع سابق، ص، 32.

120- إبراهيمي، مرجع سابق، ص، 101.

121- المرجع السابق، ص، 101.

122- المرجع السابق، ص، 101.

123- http:sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t502-topic, 10/04/201/, 18:30

124- إبراهيمي. مرجع سابق. ص، 101.

125- المرجع السابق، ص، 101.

126- المرجع السابق، ص، 101.

127- برني، مرجع سابق، ص، 34.

128- إبراهيمي، مرجع سابق، ص، 103.

129- http:sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t502-topic, 10/04/2018/, 18:30

130- زعباط. مرغيت، مرجع سابق، ص، 17.

131- كنعان، مرجع سابق، ص، 171.

132- ذبيان، سامي. (1987). **الصحافة اليومية والإعلام، مدخل نظري إلى علم الإعلام**. (دط). بيروت:دار المسيرة، ص، 102

133- كنعان، مرجع سابق، ص، 171.

134- المرجع السابق، ص، 207.

135- المرجع السابق، ص، 5.

136- المرجع السابق، ص، 103، بتصرف.

137- أبو سمرة، مرجع سابق، ص، 183.

138- حجاب، محمد منير. (2002). **التلوث وحماية البيئة**. (ط3). مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، ص، 78.

139- كنعان، مرجع سابق، ص، 104.

140- بوسالم ،مرجع سابق، ص، 62، بتصرف.

141- السيد علي صالح، جمال الدين. (2003). **الإعلام البيئي بين النظرية والتطبيق**.(دط). مصر: مركز الاسكندرية للكتاب، ص، 96، بتصرف.

142- كنعان، مرجع سابق، ص، 76.

143- شويشي، زهية. (ديسمبر2012). **البيئة في الجزائر التأثير على الأوساط الطبيعية واستراتيجيات الحماية**. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. جامعة سطيف 2.: الجزائر.**العدد 16**، ص، 09.

144- كنعان، مرجع سابق، ص، 286.

145- المرجع السابق، ص، 191.

146- بوسالم، مرجع سابق، ص، 78.

147- مجاني، باديس. (سبتمبر2017). **دور الإعلام في نشر الوعي البيئي**. **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**.جامعة الحاج لخضر باتنة: الجزائر. **العدد 3** ، ص، 379.

148- كنعان، مرجع سابق، ص، ص، 103-104.

149- بوسالم، مرجع سابق، ص، 80.

150- كنعان، مرجع سابق، ص، ص، 205-206، بتصرف.

151- مجاني، مرجع سابق، ص،379.

152- كنعان، مرجع سابق، ص، 204.

153- نجيب، صعب.(29/27 نوفمبر 2006). **البيئة في وسائل الإعلام العربية**. الملتقى الإعلامي العربي الأول للتنمية المستدامة. القاهرة، ص3.

154- الطاهر، لبيب.(2007). **الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، المجلد2، البعد البيئي**. (ط1). لبنان: الدار العربية للعلوم، ص441، بتصرف.

155- السيد علي، مرجع سابق، ص، 99.

156- عبد الحميد أحمد، 2006، مرجع سابق، ص 183

157- مزوز، فاطمة الزهراء. (2010-2011). **دور الإعلام المطبوع في حماية البيئة**. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم العلوم الاجتماعية. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.جامعة محمد خيضر بسكرة: الجزائر، ص، 132.

158- صعب، مرجع سابق، ص، 27.

159- كنعان، مرجع سابق، ص، 260.

160- بوسالم، مرجع سابق، ص، 84.

161- مجاني، مرجع سابق، ص، 381، بتصرف.

162- كنعان، مرجع سابق، ص، 261.

163- مجاني، مرجع سابق، ص، 381.

الفصل الرابع: المعالجة الصحفية لمواضيع البيئة في الجزائر.

– جريدة الخبر–نموذجا.

أولا: تحليل وتفسير فئات الشكل الخاصة بالمواضيع البيئية عبر جريدة الخبر.

ثانيا: تحليل وتفسير فئات المضمون الخاصة بالمواضيع البيئية عبر جريدة الخبر.

الفصل الرابع: المعالجة الصحفية لمواضيع البيئة في الجزائر.

أولا: تحليل وتفسير فئات الشكل الخاصة بالمواضيع البيئية عبر جريدة الخبر.

جدول رقم (01): يمثل البيانات الخاصة بالجرائد.

رقم الأعداد	تاريخ الصدور			رقم العدد
	اليوم	الشهر	السنة	
01	01	08	2017	8586
02	02	08	2017	8587
03	05	08	2017	8590
04	09	08	2017	8594
05	10	08	2017	8595
06	13	08	2017	8598
07	17	08	2017	8602
08	18	08	2017	8603
09	21	08	2017	8606
10	22	08	2017	8607
11	25	08	2017	8610
12	26	08	2017	8611

(*): الجداول من إعداد الطالبتين.

جدول رقم (02): يوضح المساحة الكلية ومساحة تحليل الجرائد.

الجرائد	المساحة الإجمالية للجرائد	مساحة التحليل	النسبة المئوية
01	29000 سم^2	1806 سم^2	%13.73
02	29000 سم^2	1210 سم^2	%9.19
03	29000 سم^2	1905 سم^2	%14.48
04	29000 سم^2	1173 سم^2	%8.91
05	29000 سم^2	1489 سم^2	%11.32
06	29000 سم^2	1221 سم^2	%9.28
07	29000 سم^2	754 سم^2	%5.73
08	29000 سم^2	92 سم^2	%0.69
09	29000 سم^2	903 سم^2	%6.86
10	29000 سم^2	708 سم^2	%5.38
11	29000 سم^2	816 سم^2	%6.20
12	29000 سم^2	1076 سم^2	%8.18
المجموع	350000 سم^2	13153 سم^2	%3.75

(*): الجداول من إعداد الطالبتين.

– تحليل وتفسير الجدول:

يتبين من خلال الجدول رقم (02) الذي يوضح المساحة الكلية ومساحة التحليل الخاصة بالمواضيع البيئية بجريدة الخبر خلال شهر أوت، أنّ المساحة الإجمالية الكلية للجرائد بلغت (350000 سم^2)، في حين أنّ مساحة التحليل الخاصة بهذه المواضيع قدرت (13153 سم^2)، وهذا يدل على أن الجريدة قد خصّت مواضيع البيئة باهتمام واضح، حيث قدرت النسبة المئوية للتحليل ب (3.75%). وتصدرت الجريدة رقم (03) هذا الاهتمام بنسبة (14.48%)، وتليها الجريدة رقم (01) بنسبة (13.73%)، في حين وردت باقي الجرائد بنسب متفاوتة، حيث جاءت الجريدة رقم (08) في المرتبة الأخيرة بنسبة (0.69 %)، وذلك لأن صدور هذا العدد كان يوم الجمعة الذي يخصص صفحاته لمواضيع أخرى كالإسلاميات والمواضيع الدينية لخصوصية هذا اليوم لدى المجتمع الجزائري.

وبذلك يتضح أن جريدة الخبر تعطي اهتماما كبيرا لمواضيع البيئة، لأنها خصصت لها مساحة معتبرة حيث أنّها لم تهمل معالجتها لهذه المواضيع في جميع الأعداد المخصصة في مادة التحليل بالنسبة لدراستنا الحالية، ويبرز ذلك من خلال عدّة مؤشرات، كالعناوين المخصصة لهذه المواضيع والمادة

الصحفية المرافقة لها، إضافة إلى موقعها عبر الجريدة، وتكرار نشر المواضيع البيئية في الجريدة نفسها وهذا ما سنفصل فيه مع باقي الجداول المتعلقة بهذه المؤشرات.

وهذا ما أكده مراسل الخبر 'م.منير' من خلال المقابلة التي أجريت معه بعنوان المعالجة الصحفية لمواضيع البيئة بجريدة الخبر بتاريخ 04جانفي2018. "أنّ الجريدة تولي اهتماما كبيرا بهذه المواضيع خاصة في السنوات الأخيرة، وذلك نظرا للوضع البيئي المتأزم الذي تشهده الجزائر اليوم، حيث تجسد هذا الاهتمام كذلك تطبيقا للسياسة العامة التي انتهجتها الدولة مؤخرا للحد من المخاطر البيئية". (م.منير، مرجع سابق).

كما أنّ المؤسسات الإعلامية كجزء من النظام المشكل للمجتمع لديها مسؤولية اجتماعية تجاهه من خلال قيامها بمجموعة من الوظائف والأدوار، قصد تزويد جماهيرها بمختلف الأخبار والمعلومات البيئية لتصحيح سلوكاتهم تجاه البيئة ونشر الوعي البيئي. وهنا تبرز الوظيفة التوعوية والتحسيسية والإخبارية التي تفسرها النظرية البنائية الوظيفية التي اعتمدناها في دراستنا الحالية كمدخل نظري حول موضوع البحث.

ومما تقدم نستنتج أنّ الجريدة رقم (03)، وتليها الجريدة رقم (01)، احتلتا المراتب الأولى بالنسبة لمساحة التحليل الخاصة بالمواضيع البيئية بجريدة الخبر.

جدول رقم (03): يوضح توزيع المواضيع البيئية حسب موقع المادة الصحفية عبر الجريدة.

الفئات	التكرار	المجموع	النسبة المئوية
الصفحة الأولى	8	8	%17.77
الصفحة الأخيرة	7	7	%15.55
الوسط	3	3	%6.66
ما قبل الأخيرة	9	9	%20
الثانية	7	7	%15.55
الباقي	11	11	%24.47
المجموع	45	45	%100

(*): الجداول من إعداد الطالبتين.

– تحليل وتفسير الجدول:

يتبين من خلال الجدول رقم (03) الذي يوضح توزيع المواضيع البيئية حسب موقع المادة الصحفية عبر الجريدة، أن المواضيع البيئية وردت في باقي صفحات الجريدة بأعلى نسبة تقدر بـ (24.47%)، ثم تليها الصفحة ما قبل الأخيرة بنسبة (20%).

وتذل هذه الأرقام، أنّ هناك تباينا في الاهتمام بالمواضيع البيئية في جريدة الخبر من حيث موقع المادة الصحفية عبر الجريدة، فهذه المواضيع غالبا ما تظهر في باقي الصفحات، كما أنّ هناك نوع من التقارب مع باقي عناصر الفئات.

ويعتبر موقع المادة الصحفية عبر الجريدة مؤشرا مهمّا نعتمد عليه لمعرفة درجة اهتمام جريدة الخبر بقضايا البيئة، حيث تختلف صفحات الجريدة الواحدة في الأهمية تبعا لمدى سهولة قراءة كل واحدة منها، وكذلك تبعا لعادات القرّاء. وقد أجمع أغلب الخبراء والمختصين في مجال الإعلام والاتصال على احتلال الصفحتين الأولى والأخيرة على درجة اهتمام كبيرة، ثم تليها صفحة الوسط ثم باقي الصفحات لأن من عادة المتصفح للجريدة أن يبدأ القراءة بالصفحة الأولى، ثم الأخيرة ثم ينتقل الى باقي الصفحات.

وهو ما يعكس اهتمام جريدة الخبر بمعالجة المواضيع البيئية، من خلال نشرها عبر الصفحات الداخلية والتي بدورها تتطرق لكل ما يتعلق بهذه المواضيع عبر أبواب الجريدة، ومن بينها صفحة "الجزائر العميقة" التي تولي اهتماما كبيرا بانشغالات المواطن في حياته اليومية ومن بينها مواضيع البيئة، وهذا ما تؤكده النسبة التي حصلت عليها هذه الصفحة مقارنة مع باقي أبواب جريدة الخبر والتي سوف نفصل فيها في جدول توزيع موضوعات البيئة حسب أبواب الجريدة.

وهذا ما تؤكده الدراسة رقم (07) بعنوان: قضايا البيئة في الصحافة المكتوبة للباحث نور الدين دحمار "حيث يعتبر موقع قضايا البيئة ومشكلاتها عبر الجريدة من المؤشرات المهمة التي تعكس درجة اهتمام الجريدة، وعلى ما تطرحه على قرائها. وبالنسبة لموقع المادة التحريرية في الصحيفة يرى خبراء الإعلام والتحرير الصحفي أنّ هناك تفاوتا في أهمية الصفحات المختلفة في الجريدة تبعا لمدى سهولة قراءة كل منها وعادات القراءة لدى القراء، وهنا يشار دائما إلى الصفحة الأولى ثم الخلفية من الجريدة اللتين تحظيان بأهمية كبيرة". (دحمار، مرجع سابق، ص127).

ومما سبق نستنتج أنّ موقع المادة الصحفية عبر جريدة الخبر قد وردت المواضيع البيئية بها بأعلى نسبة في باقي صفحات الجريدة، وتليها الصفحة ما قبل الأخيرة.

جدول رقم (04): يوضح توزيع المواضيع البيئية حسب موقع المادة الصحفية عبر الصفحة الأولى.

الفئات	التكرار	المجموع	النسبة المئوية
جهة علوية يمنى	11	11	%20
جهة علوية يسرى	11	11	%20
جهة سفلية يمنى	11	11	%20
جهة سفلية يسرى	12	12	%21.81
الوسط	10	10	%18.19
المجموع	55	55	%100

(*): الجداول من إعداد الطالبتين.

– تحليل وتفسير الجدول:

من خلال القراءة الكمية للجدول رقم (04) الذي يوضح توزيع المواضيع البيئية حسب موقع المادة الصحفية عبر الصفحة الواحدة، يتبين لنا أنّ الجهة السفلية اليسرى جاءت في المرتبة الأولى بأعلى نسبة قدرت ب (21.81%)، وتتساوى كل من فئة الجهة العلوية اليمنى، والجهة العلوية اليسرى والجهة السفلية اليمنى بنفس النسبة، حيث بلغت ب (20%) لكل واحدة منها.

ويعد موقع المادة الصحفية عبر الصفحة الواحدة مؤشرا أيضا لمعرفة مدى الأهمية التي توليها جريدة الخبر للمواضيع البيئية، فبالنسبة للجرائد المكتوبة باللغة العربية يعتبر العديد من الإعلاميين والمتخصصين في مجال الإعلام والاتصال أنّ الموضوعات التي تنشر في الجهة العلوية اليسرى أهم من تلك التي تنشر في الجهة السفلية اليسرى، وهذه الأخيرة أهم من صفحة الوسط، وهي بذلك أهم من الجهة العلوية اليمنى، والتي بدورها لها أهمية من تلك الموضوعات المنشورة في الجهة السفلية اليمنى وهذا التدرج في موقع المادة الصحفية عبر الصفحة الواحدة بجريدة الخبر يعكس المكانة الهامة التي تحظى بها المواضيع البيئية بذات الجريدة.

وهذا ما جاءت به الدراسة رقم (05) بعنوان المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في الصحافة الجزائرية للباحثة زينة بوسالم، "حيث يتم تحديد أهمية المواضيع المنشورة من خلال موقعها عبر الصفحة الواحدة، فالموضوع المنشور في أعلى الصفحة يستحوذ على أهمية أكبر من الموضوع الذي ينشر في

أسفل الصفحة، لأن المتصفح للجريدة يبدأ بالقراءة من الأعلى إلى الأسفل وليس العكس". (بوسالم، مرجع سابق، ص210).

مما تقدم نستخلص أنّ موقع المادة الصحفية عبر الصفحة الواحدة تصدّرت الترتيب فيها الجهة السفلية اليسرى بأعلى نسبة وتليها كل من الجهة العلوية اليمنى، والجهة العلوية اليسرى، والجهة السفلية اليمنى بنفس النسبة.

جدول رقم (05): يوضح توزيع المواضيع البيئية حسب موقع المادة الصحفية عبر أبواب الجريدة.

الفئات	التكرار	المجموع	النسبة المئوية
الوطن	09	09	%18
دولي	02	02	%14
الجزائر العميقة	12	12	%24
ثقافة	03	03	%6
سوق الكلام	11	11	%22
اقتصاد	03	03	%6
أحوال الناس	05	05	%10
الحدث	02	02	%4
روبورتاج	03	03	%6
المجموع	50	50	%100

(*): الجداول من إعداد الطالبتين.

– تحليل وتفسير الجدول:

تشير بيانات الجدول رقم (05) الذي يوضح توزيع المواضيع البيئية حسب موقع المادة الصحفية عبر أبواب الجريدة، أنّ معالجة هذه المواضيع احتلت المرتبة الأولى في صفحة الجزائر العميقة بنسبة (24%)، في حين وردت صفحة سوق الكلام في المرتبة الثانية بنسبة (22%).

وتعود معالجة المواضيع البيئية في صفحة الجزائر العميقة إلى كونها تهتم بنقل كل أخبار الوطن، من خلال رصدها بصفة دائمة ويومية لاهتمامات وانشغالات المواطنين، ومن بينها مواضيع البيئة

ومشكلاتها، وهو الشيء نفسه بالنسبة لصفحة سوق الكلام، حيث لاحظنا من خلالها أنها تخصص ركن ثابت يعرف 'بلقطة الخبر'، والتي ترصد هي الأخرى كل ما يتعلق بمواضيع وجرائم البيئة.

وهذا ما تؤكده المقابلة التي أجريت مع مراسل الخبر 'م.منير' "أن الجريدة تهتم بصفة كبيرة بمشاكل البيئة وانشغالات المواطنين في كل ربوع الوطن من خلال صفحات الجزائر العميقة التي تعتبر العمود الفقري للجريدة، لأنها تمس مباشرة المواطن وبيئته حيث تشتهر مع قرائها بهذا المصطلح 'الجزائر العميقة'، وهو بمثابة ميزة تنفرد بها الخبر مقارنة مع منافسيها من الصحف الأخرى سواء العمومية منها أو الخاصة". (م.منير، مرجع سابق)

مما تقدم نستنتج أن توزيع المواضيع البيئية حسب موقع المادة الصحفية عبر أبواب الجريدة قد وردت بنسبة كبيرة في 'الجزائر العميقة' وتليها المواضيع البيئية المنشورة عبر صفحات 'الوطن'.

جدول رقم (06): يوضح توزيع المواضيع البيئية حسب اللغة المستخدمة في تحرير المواضيع الخاصة بالبيئة.

الفئات	التكرار	المجموع	النسبة
اللغة العربية	12	12	%37.60
اللغة العربية واللهجات	08	08	%25
اللغة العربية واللغات الأجنبية	05	05	%15.62
مزيج من اللغات واللهجات	07	07	%21.87
المجموع	32	32	%100

(*): الجداول من إعداد الطالبتين.

– تحليل وتفسير الجدول:

يبين الجدول رقم (06) الذي يوضح توزيع المواضيع البيئية حسب اللغة المستخدمة في التحرير، أنّ اللغة العربية جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (37.6%)، وتليها في المرتبة الثانية اللغة العربية واللهجات بنسبة (25%)، وتأتي اللغة العربية واللغات الأجنبية في المرتبة الأخيرة بنسبة (15.62%). وذلك يرجع إلى استخدام المصطلحات العلمية الخاصة بالبيئة في المواد المنشورة من جهة، ومن جهة أخرى الانفتاح على اللغات الأخرى لمواكبة مجريات العصر الحالي.

وتعتبر هذه الأرقام منطقية في احتلال اللغة العربية للمرتبة الأولى، في كون جريدة الخبر في حد ذاتها تصدر باللغة العربية، إضافة إلى طبيعة قراءها من المثقفين والنخبة، وبخصوص اللغة العربية واللهجات فهي الأخرى تحتل نسبة مقبولة، وذلك راجع إلى أن جريدة الخبر تضع في الحسبان كل شرائح المجتمع من المثقفين والأميين، وكذلك الحال بالنسبة لسكان المدن والأرياف والقرى والمداشر، وهذا من أجل ضمان ايصال الرسالة الإعلامية بتبسيطها وتكييفها حسب طبيعة الجمهور المستهدف.

وهذا ما تؤكده الدراسة رقم (1) بعنوان المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في المواقع الإسلامية عبر الأنترنت للباحثة زكية منزل غرابة، حيث أكدت "أهمية اللغة العربية في المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة باعتبارها لغة القرآن، فإن تبني الجريدة للغة واحدة في المعالجة يجعل منها حبيسة الإطار المكاني الذي ولدت فيه هذه اللغة، وعدم انفتاحه على الثقافات الأخرى". (منزل غرابة، مرجع سابق، ص15).

ومن جهته يؤكد أيضا مراسل الخبر 'م.منير' في المقابلة التي أجريت معه حول 'المعالجة الصحفية للمواضيع البيئية في الجزائر بجريدة الخبر'، "أن الجريدة تعتمد على اللغة العربية بنسبة كبيرة في معالجة مواضيع البيئة، إضافة إلى الاعتماد في بعض الأحيان على اللهجة المحلية، كالدارجة في عرض انشغالات المواطنين، ونقل الأخبار والأحداث، وخاصة المتعلقة منها بانشغالات سكان المشاتي والقرى والمداشر وغيرها، فمثلا كلمة 'مزابل' هي باللهجة المحلية الدارجة يتم فهمها بكل سهولة بالنسبة لهؤلاء السكان أفضل من كلمة 'نفايات'، ومن جهة أخرى نستخدم في بعض الأحيان حسب الضرورة اللغة العربية الممزوجة باللغات الأجنبية مثل اللغة الفرنسية والإنجليزية، وذلك حتى نواكب لغة العصر، في إطار ما أفرزته تكنولوجيات الإعلام والاتصال وثورة المعلومات، وهذا حتى نكسب ثقة الجمهور، ولفت انتباهه إلى كل جديد من أجل التفسير والتحليل ورصد الواقع المعيشي وهذا ما ينطبق على شعار الجريدة 'الصدق والمصداقية'، ونحن دائما بجريدة الخبر ننطلق من الواقع إلى الواقع، ومن المواطن إلى المواطن، وهدفنا تحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع على حد سواء".

(م.منير، مرجع سابق).

مما سبق نستخلص أن توزيع المواضيع البيئية حسب اللغة المستخدمة في تحرير المواضيع الخاصة بالبيئة طغت عليها اللغة العربية بنسبة أعلى، وتليها اللغة العربية واللهجات.

جدول رقم (07): يوضح توزيع المواضيع البيئية حسب حجم خط العناوين الذي كتبت به المادة الصحفية.

الفئات	التكرار	المجموع	النسبة
كبير غليظ	10	10	%17.54
متوسط غليظ	12	12	%21.08
صغير غليظ	10	10	%17.54
كبير رقيق	06	06	%10.52
متوسط رقيق	09	09	%15.78
صغير رقيق	10	10	%17.54
المجموع	57	57	%100

(*): الجداول من إعداد الطالبتين.

– تحليل وتفسير الجدول:

يكشف الجدول رقم (07) الذي يوضح توزيع موضوعات البيئة حسب حجم خط العناوين الذي كتبت به المادة الصحفية، أنّ أغلب عناوين مواضيع البيئة المنشورة بجريدة التحليل كتبت بخط متوسط غليظ، والذي تصدّر المرتبة الأولى بنسبة(21.08%)، ثم تليها في المرتبة الثانية عناوين المواضيع المنشورة بشكل متساوي بكل من خط كبير غليظ، وصغير غليظ وصغير رقيق، وذلك بنسبة (17.54%) لكل واحدة منها.

وتفسر هذه الأرقام مدى حجم اهتمام جريدة الخبر بإبراز المواضيع البيئية عبر صفحاتها في كتابة العناوين، والتي تعتبر مؤشرا هاما في إثارة انتباه القارئ لهذه المواضيع، وهو ما يسمح لنا بمعرفة الأهمية المعطاة للمواضيع البيئية عبر جريدة الخبر، كونه وسيلة إبراز مصاحبة للمواضيع المنشورة، والتي تدل على اهتمام واضح في معالجتها لهذه المواضيع.

وهذا ما تذهب إليه الدراسة رقم (5) بعنوان 'المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في الصحافة الجزائرية للباحثة زينة بوسالم، أن العنوان "كوسيلة إبراز مصاحبة للمواضيع المنشورة في وسائل الإعلام المكتوبة يعتبر مؤشرا يعتمد عليه لمعرفة أهمية الموضوع المنشور، حيث يلعب شكل العنوان دورا كبيرا

في إثارة اهتمام القارئ وجذبه لقراءة موضوع معين، وتختلف أهمية كل موضوع تبعا لاختلاف العنوان المصاحب". (بوسالم، مرجع سابق، ص211).

مما تقدم نستنتج أن توزيع المواضيع البيئية حسب حجم خط العناوين الذي كتبت به المادة الصحفية قد كتبت بخط متوسط غليظ بأعلى نسبة، وتليها المواضيع البيئية التي كتبت بكل من خط كبير غليظ وصغير غليظ وصغير رقيق بنفس النسبة.

جدول رقم (08): يوضح توزيع المواضيع البيئية حسب نوع الصورة المرافقة للمادة الصحفية.

الفئات	التكرار	المجموع	النسبة المئوية
واقعية	12	12	%33.35
أرشيف	11	11	%30.55
رمزية	02	02	%5.55
بدون صورة	11	11	%30.55
المجموع	36	36	%100

(*): الجداول من إعداد الطالبتين

– تحليل وتفسير الجدول:

من خلال بيانات الجدول رقم (08) الذي يوضح توزيع المواضيع البيئية حسب نوع الصورة المرافقة للمادة الصحفية، تبين لنا أن أكبر نسبة هي من نصيب المواضيع المنشورة بصورة واقعية بنسبة (33.35%)، أما النسبة الثانية فهي تعود لصور الأرشيف، وكذلك بدون صورة بالتساوي، وهذا بنسبة (30.55%) لكل واحدة منها.

وهذا ما يفسر تركيز الجريدة على المواضيع المنشورة بصور واقعية أنها تولى اهتماما واضحا بمعالجة مواضيع البيئة ومرافقتها بوسائل إبراز حية وواقعية لجذب الجمهور أكثر لقراءتها، وهذا بدوره يعد مؤشرا قويا لقياس مدى اهتمام جريدة التحليل بمواضيع البيئة عبر صفحاتها.

كما أن للصورة تأثير كبير على القارئ، حيث يذهب بعض المختصين في المجال الإعلامي والسيميولوجي أن تأثير الصورة أكثر دلالة على تأثير الكلمة المطبوعة، وعليه فالصورة تعد من أهم وسائل الإبراز التي يستخدمها الصحفي لإضفاء الحيوية والتشويق على الموضوعات المنشورة.

وهذا ما تشير إليه الدراسة رقم (07) بعنوان 'قضايا البيئة في الصحافة المكتوبة للباحث نور الدين دحمار في أنّ "الصور من أكثر وسائل الإبراز قوة التي تستخدمها الصحف في إبراز الموضوعات الصحفية على صفحاتها، وهي بذلك تعكس مدى اهتمام الصحيفة بالقضايا والمشكلات البيئية وتشارك الصور المادة الصحفية وتتفاعل معها لتقديم خدمة صحفية متكاملة إلى القارئ، كما أن الصور تعمل على إبراز المادة الصحفية، وتكسر الجمود الموجود في الصفحة، كما يمثل أيضا استخدام الصور مع الموضوعات المطروحة بالصحف عاملا مثيرا للانتباه لدى القراء، ويؤثر في تصوراتهم عن أية قضية تطرح". (دحمار، مرجع سابق، ص133).

نستخلص مما سبق أنّ توزيع المواضيع البيئية حسب نوع الصّورة المرافقة للمادة الصحفية كانت صورا واقعية بأعلى نسبة، وتليها كل من صور الأرشيف والمواضيع المنشورة بدون صورة بنفس النسبة في الترتيب.

جدول رقم (09): يوضح توزيع موضوعات البيئة حسب القوالب الصحفية التي جاءت بها.

الفئات	التكرار	المجموع	النسبة المئوية
خبر	12	12	%17.95
مقال	10	10	%14.92
افتتاحية	08	08	%11.94
عمود	03	03	%4.47
روبورتاج	11	11	%16.41
تحقيق	08	08	%11.94
مقابلة	02	02	%2.98
تقرير	06	06	%8.95
كاريكاتير	02	02	%2.98
ملف	05	05	%7.46
المجموع	67	67	%100

(*): الجداول من إعداد الطالبتين.

– تحليل وتفسير الجدول:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (09) الذي يوضح توزيع موضوعات البيئة حسب القوالب الصحفية المنشورة في جريدة الخبر، أنّ قالب الخبر تصدّر المرتبة الأولى بنسبة (17.95%)، بينما ورد الروبورتاج في المرتبة الثانية بنسبة (16.41%).

وتعكس هذه الأرقام طبيعة صدور جريدة الخبر، في كونها يومية إخبارية تعتمد على الخبر الصحفي بشكل كبير في تقديم مضامينها، وذلك بهدف إطلاع القراء بكل الأحداث والأخبار المستجدة المتعلقة بالبيئة، فمن حق المواطن معرفة كل ما يحدث في بيئته وتزويده بمختلف الأخبار والحقائق، وهو في نفس الوقت واجب على الصحفي، وهذا ما يفسر طبيعة العلاقة التي تربط الجريدة بقرائها، والتي تسعى دائما إلى التقرب من المواطن لكسب ثقته وولاته، الذي لا يتحقق إلا من خلال نقل الأخبار والحقائق القريبة منه، بكل صدق ومصداقية وموضوعية، وكذلك التنويع في مختلف القوالب الصحفية كالربورتاج الذي أخد حيزا معتبرا في جريدة التحليل، نظرا لأهميته في نقل صورة واقعية لحدث معين وهو ما يختلف عن القالب الخبري، الذي يعتمد أكثر على النقل والإيصال، دون التفسير أو التحليل أو الغوص في حيثيات الموضوع وتحليله.

وقد اعتمدت جريدة الخبر على التنويع في استخدام القوالب الصحفية، لأن التأثير على القراء والمساهمة في تشكيل آرائهم حول المواضيع البيئية يكون أكبر، إذا تم استخدام أكثر من قالب صحفي واحد، وهو ما يعكس مرة أخرى حجم اهتمام جريدة التحليل بهذه المواضيع.

وهذا ما أشار إليه مراسل الخبر 'م.منير' في المقابلة التي أجريت معه حول 'المعالجة الصحفية للمواضيع البيئية في الجزائر بجريدة الخبر"أن الجريدة تهتم بمعالجة المواضيع البيئية باستخدام عدة قوالب صحفية من بينها الخبر الصحفي الروبورتاج، المقال، التقرير، الملف، التحقيق، والمقابلة أيضا وغيرها من الفنون الصحفية، ونظرا لطبيعة الجريدة في كونها يومية إخبارية بالدرجة الأولى، فإننا نعتمد على القالب الخبري بنسبة كبيرة في كتابة مواضيع حول البيئة أو غيرها، وذلك حتى نحقق السبق الصحفي، باعتبار أن طبيعة القوالب الصحفية لأخرى تتطلب وقتا أكبر مقارنة مع قالب الخبر الذي يرتكز بالأساس على نقل الأخبار الحية والآنية، وهذا بدوره لا يمنع من اعتمادنا القوالب الأخرى كالروبورتاج والملف والتحقيق مثلا، الذين يحتاجون إلى الوصف والتحليل لكل جوانب الأحداث المختلفة المرتبطة بالبيئة". (م.منير، مرجع سابق)

مما سبق نستنتج أن جريدة الخبر اعتمدت على قالب الخبر الصحفي في كتابة موضوعات البيئة بأعلى نسبة، وتليها المواضيع المنشورة في قالب الروبورتاج.

جدول رقم (10): يوضح عدد الموضوعات بالجرائد.

الجرائد	عدد الموضوعات	النسبة المئوية
01	26	%10.31
02	26	%10.31
03	38	%15.15
04	23	%9.12
05	16	%6.34
06	24	%9.52
07	20	%7.93
08	02	%0.79
09	21	%8.33
10	16	%6.34
11	14	%5.55
12	26	%10.33
المجموع	252	%100

(*): الجداول من إعداد الطالبتين.

– تحليل وتفسير الجدول:

تبين القراءة الكمية للجدول رقم (10) الذي يوضح عدد الموضوعات بالجرائد محل الدراسة، أنّ المواضيع البيئية تم التطرق إليها في كل أعداد جرائد التحليل، حيث اتضح أنّه من خلال 12 عددًا التي ظهرت فيها هذه المواضيع تمت معالجة 252 موضوع بيئي، وذلك بنسب متفاوتة من عدد لآخر وقد جاءت أوسع تغطية صحفية لجريدة الخبر لمواضيع البيئة في شهر أوت بنسبة (15.15%)، وفي المرتبة الثانية جاءت هذه التغطية بنسبة (10.31%).

وتشير هذه الأرقام إلى حضور المواضيع البيئية في كل أعداد الجريدة، وهذا ما يعكس مرة أخرى اهتمام جريدة الخبر بمعالجة المواضيع البيئية عبر صفحاتها، حيث تبين لنا أنّ طبيعة الموضوعات هي التي تفرض نفسها حتى تأخذ الحيز الأكبر من المعالجة، كما هو الحال بالنسبة لموضوع الحرائق الذي تصدّر مساحة واسعة من التحليل، وهذا ما يفسر التفاوت في عدد الموضوعات.

وهو ما ذهبت إليه الدراسة رقم (05) بعنوان 'المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في الصحافة الجزائرية للباحثة زينة بوسالم، حيث أكدت أنّ "طبيعة المشكلات المتناولة هي التي تفرض نفسها كحدث اجتماعي في بعض الأحيان، أكثر منها حدث بيئي، خصوصا عندما يتعلق الآمر بالحوادث البيئية كالزلازل التي لها أضرار بليغة آنية وملموسة". (بوسالم، مرجع سابق، ص204).

وهذا ما تؤكده المقابلة التي أجريت مع مراسل الخبر 'م.منير'، " أن جريدة الخبر تهتم بصفة دائمة بمعالجة مواضيع البيئة، لعلاقتها المباشرة مع المحيط الذي يعيش فيه الإنسان، والتي غالبا ما ترتبط بالوضع البيئي المتدهور في الجزائر، إضافة إلى طبيعة القضايا البيئية التي تفرض نفسها في بعض الأحيان، ناهيك عن السياسة التحريرية للخبر التي تضع قضايا البيئة في ترتيب قائمة أولوياتها بالإضافة إلى تزايد اهتمام صحفيي ومحرري الجريدة بمعالجة هذه القضايا، مع التحفيزات التي توليها الدولة الجزائرية للصحفيين، كجائزة رئيس الجمهورية للصحفي المحترف التي تنظم سنويا ويستفيد منها الصحفيين المحترفين، والتي كانت طبعة 2017 حول المواضيع البيئية، والتي تحصلنا من خلالها على المرتبة الثالثة لفئة الصحافة المكتوبة حول موضوع "الحفاظ على البيئة .... مفتاح الرفاه العمومي والسعادة الاجتماعية". (م.منير، مرجع سابق).

مما تقدّم نستنتج أن المواضيع البيئية تمّ التطرق إليها في كل أعداد الجريدة الخاصة بالتحليل، والتي تصدرت فيها الجريدة رقم (03) المرتبة الأولى، وتليها كل من الجريدة رقم (01) و(02) و(12) بنفس النسبة.

ثانيا: تحليل وتفسير فئات المضمون الخاصة بالمواضيع البيئية عبر جريدة الخبر.

جدول رقم (11): يوضح توزيع موضوعات البيئة حسب أنواع الموضوعات البيئية.

الفئات	التكرار	المجموع	النسبة المئوية
قضايا التلوث	12	12	%10.72
النفايات والمخلفات	12	12	%10.72
النظافة	10	10	%8.92
استنزاف الموارد الطبيعية	11	11	%9.82
التشجير وإنتاج المحاصيل الزراعية	05	05	%4.46
التغيرات المناخية والاحتباس الحراري	08	08	%7.14
التصحر	04	04	%3.57
التنوع الحيوي والبيولوجي	06	06	%5.35
التنمية المستدامة	12	12	%10.72
الأمراض والأوبئة	12	12	%10.72
الطاقات المتجددة	08	08	%7.14
الحرائق	12	12	%10.72
المجموع	112	112	%100

(*): الجداول من إعداد الطالبتين

– تحليل وتفسير الجدول:

يبين لنا الجدول رقم (11) الذي يوضح توزيع موضوعات البيئة حسب أنواع الموضوعات البيئية أنّ قضايا التلوث، النفايات والمخلفات، التنمية المستدامة، الأمراض والأوبئة، والحرائق، قد احتلت الصدارة في المرتبة الأولى بنسبة قدرت بـ (10.72%) لكل واحد منها، وتليهم في المرتبة الثانية فئة استنزاف الموارد الطبيعية بنسبة قدرت بـ (9.82%).

هذه الأرقام تعكس مدى اهتمام جريدة الخبر بمعالجة مواضيع البيئة، حيث أن قضايا التلوث والنفايات والمخلفات، وما يتعلق بالتنمية المستدامة غالبا ما يكثر الحديث عنها خلال موسم الصيف، حيث تتزامن أعداد التحليل في دراستنا الحالية مع شهر أوت الذي يدخل ضمن هذا

الموسم، إضافة إلى الحرائق التي غالبا ما تستفحل شرارتها أيضا مع انطلاق موسم صيف، وذلك نتيجة لارتفاع درجة الحرارة من جهة، وكذلك التصرفات اللامسؤولة من طرف الإنسان وقيامه بإضرام النار على مستوى الغابات والحقول الزراعية تحضيرا لمواسم أخرى، أو لإعادة تهيئتها.

وهذا ما تؤكده المقابلة التي أجريت مع مراسل الخبر من ولاية جيجل، "أن الجريدة تتناول بصفة كبيرة ما تعلق بالنفايات الحضرية والصناعية، وكذلك قضايا التلوث بمختلف أشكالها، مثل تلوث الماء والهواء، التربة، الغداء وكذلك التلوث الإشعاعي والكيميائي، والصناعي، وغيرها من أشكال التلوث إضافة إلى مشاريع التنمية المستدامة التي تسعى الدولة الجزائرية من خلالها إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع، وذلك في إطار النهوض بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها، كما أننا بجريدة الخبر غالبا ما نعالج خلال موسم الصيف قضايا تزامنية إن صح التعبير، مثل قضية الحرائق التي تستفحل خاصة مع انطلاق كل موسم بسبب الارتفاع المحسوس لدرجة الحرارة، وكذلك قيام الفلاحين والمواطنين ربما بإضرام النار لإعادة تهيئة مزارعهم أو مشاتيهم الجبلية، مما يسبب خسائر فادحة مادية وبشرية في بعض الأحيان". (م.منير، مرجع سابق).

وهذا ما تؤكده أيضا الدراسة رقم (05) بعنوان المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة للباحثة زينة بوسالم أن "معظم المواضيع المتناولة بالجريدة محلية، وأغلبها يدور حول التلوث بصفة عامة، كتلوث المحيط بالقاذورات، وإنشار الروائح الكريهة، وكذلك المواضيع المتعلقة بنقص وقلة الموارد الطبيعية من ماء وغاز وكهرباء، ثم تليها المواضيع المتعلقة بتلوث الغداء وغيرها". (بوسالم، مرجع سابق، ص229).

مما سبق نستخلص أنّ جريدة التحليل تعالج موضوعات قضايا التلوث، النفايات والمخلّفات التنمية المستدامة، الأمراض والأوبئة، والحرائق بأعلى نسبة وبنفس الترتيب، وتليها المواضيع الخاصة باستنزاف الموارد الطبيعية في المرتبة الثانية.

جدول رقم (12): يوضح توزيع موضوعات البيئة حسب المنطقة الجغرافية.

الفئات	التكرار	المجموع	النسبة المئوية
شمال	11	11	%25.58
جنوب	10	10	%23.25
شرق	12	12	%27.92
غرب	10	10	%23.25
المجموع	43	43	%100

(*): الجداول من إعداد الطالبتين.

– تحليل وتفسير الجدول:

يكشف الجدول رقم (12) الذي يوضح توزيع موضوعات البيئة حسب المنطقة الجغرافية، أنّ منطقة الشرق احتلت المرتبة الأولى بنسبة (27.92%)، ثم تليها منطقة الشمال بنسبة (25.58%).

من خلال هذه الأرقام يتضح لنا أن جريدة الخبر تهتم وتنقل الغالبية العظمى من المواضيع البيئية التي تحدث في منطقة الشرق الجزائري، وكذلك تلك الأحداث التي تقع عبر كل ربوع الوطن، وهذا ما تثبته النسب المتقاربة لباقي عناصر الفئات، الخاصة بالمناطق الجغرافية المحددة في الجدول أعلاه.

ويعود الاختلاف في تغطية مختلف الأحداث والوقائع التي تحدث في هذه المناطق الجغرافية بالدرجة الأولى، إلى كون جريدة الخبر تمتلك أربعة مطابع موزعة على كل من مطبعة الشرق، الغرب، الشمال والجنوب، وفي هذا تحوز منطقة الشرق على مطبعة خاصة بها مما فتح المجال لتغطية أوسع لأخبار وانشغالات سكان هذه المناطق، وهو ما يفسر ارتفاع نسبة معالجة مواضيع البيئة بجريدة التحليل.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن التوسع والارتفاع في تغطية المواضيع البيئية بمنطقة الشرق، كون جريدة التحليل تخصص صفحة الجزائر العميقة حسب الجهة التي تصدر بها، وهو نفس الشيء بالنسبة لباقي المناطق، حيث تخصص كل منطقة صفحة الجزائر العميقة للمواضيع البيئية الخاصة بها، ماعدا في بعض الحالات أين تفرض طبيعة الموضوعات المستجدة منها خصوصا تواجدها عبر كل صفحات الجريدة بمختلف ربوع الوطن.

وهو ما تؤكده الدراسة رقم (07) بعنوان 'قضايا البيئة في الصحافة المكتوبة' للباحث نور الدين دحمار "أنّ الجريدة تحرص على نقل كل الاهتمامات والانشغالات اليومية للمواطن الجزائري عبر مختلف مناطق الوطن لاسيما تلك المتعلقة بالبيئة وقضاياها". (دحمار، مرجع سابق، ص148).

مما سبق نستنتج أنّ مواضيع البيئة الخاصة بمنطقة الشرق تحوز على مساحة أكبر بجريدة التحليل وبأعلى مرتبة، وتليها المواضيع الخاصة بمنطقة الشمال.

جدول رقم (13): يوضح توزيع موضوعات البيئة حسب اتجاه الجريدة نحوها.

الفئات	التكرار	المجموع	النسبة المئوية
سلبي	09	09	%30
محايد	12	12	%40
إيجابي	09	09	%30
المجموع	30	30	%100

(*): الجداول من إعداد الطالبتين.

- تحليل وتفسير الجدول:

يكشف لنا الجدول رقم (13) الذي يوضح توزيع موضوعات البيئة حسب اتجاه الجريدة نحوها، أنّ جريدة التحليل تتخذ اتجاها محايدا نحو معالجتها لمواضيع البيئة عبر صفحاتها خلال أعداد عينة الدراسة، وذلك كأعلى نسبة قدرت بـ (40%)، في حين جاءت نفس النسبة لباقي الفئتين بنسبة قدرت بـ (30%) لكل واحد منها.

وتعكس هذه الأرقام أنّ جريدة الخبر محايدة إزاء معالجتها لمختلف المواضيع البيئية، فهي لا تتخذ اتجاها سلبيا ولا ايجابيا، والسبب في ذلك يعود إلى كون الأهداف التي تسعى إليها الجريدة باعتبارها يومية إخبارية تتمثل بالدرجة الأولى في نقل الأخبار والإعلام، إضافة إلى المحافظة على البيئة في نفس الوقت مثلما تثبته النتائج المبينة في الجدول رقم (15) الخاص بتوزيع موضوعات البيئة حسب أهداف الجريدة من المعالجة، أين تساوت النسبة بين هاتين الفئتين الإعلام والإخبار والمحافظة على البيئة، مما جعل جريدة التحليل تتخذ اتجاها محايدا نحو معالجتها لمواضيع البيئة، فهي تسعى بالدرجة الأولى إلى الإعلام والإخبار من أجل تحقيق السبق الصحفي، وكذلك نظرا لطبيعة صدورها في كونها يومية إخبارية تنقل الخبر بهدف تزويد جماهيرها بالأخبار وأحدث المستجدات من جهة، ومن جهة أخرى

تسعى إلى المحافظة على البيئة كون جريدة التحليل اعتمدت على عدة قوالب صحفية، ولو كان ذلك بنسب متفاوتة حيث جاء الروبورتاج في المرتبة الثانية مثلما تثبته نتائج الجدول رقم (09) الذي يمثل توزيع موضوعات البيئة حسب القوالب الصحفية المعتمدة في التحرير.

وهذا ما تؤكده المقابلة مع مراسل الخبر بأنّه كون الجريدة "يومية إخبارية غير متخصصة في الإعلام البيئي أو في معالجة المواضيع البيئية، إضافة إلى أن الخبر هي جريدة خاصة وليست عمومية، وتعتمد على المداخيل الخاصة بها، فإن التطرق لهذه المواضيع وتناولها حتى وإن كان ذلك بصفة دائمة ومستمرة، فذلك يكون لتزويد الجمهور بأخبار ومعلومات حول بيئته، وكذلك من باب المسؤولية الاجتماعية من جهة أخرى، وهذا ما يجعلنا دائما نحاول التوفيق بين ما يخدم الجريدة وما يخدم المصلحة العامة للمواطن والمجتمع ككل". (م.منير، مرجع سابق).

مما سبق نستخلص أن جريدة التحليل اتخذت اتجاها محايدا نحو معالجتها لمواضيع البيئة، وذلك بأعلى نسبة، وتليها فئتي الاتجاه السلبي والاتجاه الإيجابي بنفس النسبة والترتيب.

جدول رقم (14): يوضح توزيع موضوعات البيئة حسب المصادر الصحفية.

الفئات	التكرار	المجموع	النسبة المئوية
مراسلون	12	12	%16.46
وكالات أنباء	05	05	%6.84
شهود عيان	12	12	%16.46
جهات أمنية	08	08	%10.95
خبراء ومختصون	05	05	%6.84
جهات رسمية ومسؤولون	09	09	%12.33
مصادر مجهولة	05	05	%6.84
المؤسسات	08	08	%10.95
محررين	09	09	%12.33
المجموع	73	73	%100

(*): الجداول من إعداد الطالبتين.

– تحليل وتفسير الجدول:

تبرز القراءة الكمية للجدول رقم (14) الذي يوضح توزيع موضوعات البيئة حسب المصادر الصحفية أنّ كل من فئة المراسلون والشهود العيان احتلتا المرتبة الأولى بالتساوي، وبنسبة قدرت بـ(16.46%) لكل واحدة منها، وتليها في المرتبة الثانية كل من فئة الجهات الرسمية والمسؤولين، وفئة المحررين بنسبة قدرت بـ(12.33%) لكل واحدة منها.

وتفسر هذه النسب اعتماد جريدة الخبر بالدرجة الأولى على مراسليها، وكذلك على شهود العيان الذين كسبتهم الجريدة مع مرور السنوات من خلال علاقتها المباشرة والقريبة من المواطن، في كونها تنقل لهم كل انشغالاتهم واهتماماتهم اليومية من جهة، ومن جهة أخرى كون هذا المواطن أصبح وفيٌّ لهذه الجريدة، ويشاركها في تزويد مراسليها وطاقمها الصحفي بما يهمه من قضايا ومشكلات متعلقة بمواضيع البيئة، وذلك من خلال مختلف الشكاوي التي تتلقاها الجريدة وتتخذ منها مادة صحفية بعد استقصائها ومعالجتها.

وهو ما تشير إليه الدراسة رقم (07) بعنوان قضايا البيئة في الصحافة المكتوبة للباحث نور الدين دحمار في أنّ "المواد الصحفية عن مختلف مواضيع البيئة التي نشرت يعتمد في توفيرها على المراسل الذي هو في الغالب غير متخصص في مجال البيئة، وتكون المواد التي ينشرها في معظمها خبرية تعتمد على تصريحات المسؤولين". (دحمار، مرجع سابق، ص154).

من جهته يؤكد مراسل الخبر 'م.منير' من خلال المقابلة التي أجريت معه أن "المراسلون هم العمود الفقري للجريدة، باعتبارهم يوصلون الخبر إلى أبعد نقطة عبر مختلف مناطق الوطن، من المدن والأرياف، بما فيها القرى والمداشر والمشاتي البعيدة، لنقل الانشغالات والتقرب من المواطن، فالخبر تفتح لهم المجال للتعبير عن آرائهم واهتماماتهم، وهذا حتى تكسب ثقتهم وولائهم المستمر وهذا لا يحصل إلا بأقلام هؤلاء المراسلين الذين هم فعلا أبطال الصحافة كما يقال". (م.منير، مرجع سابق).

مما تقدم نستنتج أن جريدة التحليل تعتمد على كل من المراسلين والشهود العيان كمصدر للمادة الصحفية، وذلك بأعلى نسبة وتليها الجهات الرسمية والمسؤولين وكذلك المحررين في المرتبة الثانية من حيث الترتيب.

جدول رقم (15): يوضح توزيع موضوعات البيئة حسب أهداف الجريدة من المعالجة الصحفية.

الفئات	التكرار	المجموع	النسبة المئوية
الإعلام والإخبار	12	12	%28.58
التوعية بمخاطر البيئة	10	10	%23.80
المحافظة على البيئة	12	12	%28.58
التعاون للمحافظة على البيئة	08	08	%19.04
المجموع	42	42	%100

(*): الجداول من إعداد الطالبتين.

– تحليل وتفسير الجدول:

يكشف لنا الجدول رقم (15) الذي يوضح توزيع موضوعات البيئة حسب أهداف الجريدة من المعالجة الصحفية، أنّ المرتبة الأولى تعود لكل من فئة الإعلام والإخبار، وكذلك فئة المحافظة على البيئة بنسبة قدرت بـ (28.58%)، لكل واحدة منها، وتليها في المرتبة الثانية فئة التوعية بمخاطر البيئة بنسبة قدرت بـ (23.80%).

وتعكس هذه الأرقام أن جريدة الخبر تهدف إلى الإعلام والإخبار، وكذلك إلى المحافظة على البيئة من خلال معالجتها لمواضيع البيئة عبر صفحاتها، وهذا يعود إلى طبيعة الجريدة كونها يومية إخبارية تعتمد على النقل والتوصيل لمختلف الأحداث والأخبار، حيث تقوم بنشر مواضيع البيئة خاصة المتعلقة منها بقضايا التلوث بمختلف أشكاله، وكذلك قضايا المخلفات والنفايات واستنزاف موارد الطاقة وغيرها من أجل المحافظة على البيئة، وكذلك توعيتهم بالمخاطر التي تنجر عنها، وهو ما تثبته النسب المتحصل عليها فيما يخص فئة التوعية بمخاطر البيئة التي جاءت متقاربة في النسبة مقارنة بالفئتين المتصدرتين للمرتبة الأولى.

وهذا ما تؤكده المقابلة التي أجريت مع مراسل الخبر 'م.منير' حول المعالجة الصحفية للمواضيع البيئية في الجزائر، "أنّ جريدة الخبر مثلها مثل باقي المؤسسات الإعلامية الأخرى، لها دور توعوي وتحسيسي حول المخاطر البيئية في الجزائر، من خلال مختلف الأخبار التي تقوم بنشرها حول المواضيع البيئية وقضاياها، وهذا دليل على أن الخبر تتخذ على عاتقها مسؤولية اجتماعية كبيرة من

أجل تصحيح السلوكيات البيئية الخاطئة للمواطن الجزائري، من أجل الحفاظ على الوسط البيئي وحمايته". (م.منير، مرجع سابق).

وهذا ما تؤكده أيضا نظرية البنائية الوظيفية التي اعتمدناها كمدخل نظري لدراستنا الحالية في أنه "يؤدي تقديم وسائل الإعلام للأخبار إلى زيادة معلومات الأفراد، ومراقبة البيئة، وتحقيق الترابط الاجتماعي، ونقل التراث الحضاري من جيل لجيل". (عماد مكاوي، حسين السيد، مرجع سابق، ص127).

كما أنّ "وسائل الإعلام نسق إلى جانب بقية الأنساق الاجتماعية الأخرى، نجد لها وظائف متعددة ونشاطات متكاملة ومتكررة، تساهم بذلك في إحداث التوازن الاجتماعي، أي أنّ لها انعكاسات على المجتمع". (عباسي بصلي، حمدي، مرجع سابق، ص238).

نستنتج أن جريدة التحليل تهدف من وراء معالجتها الصحفية للمواضيع البيئية إلى الإعلام والإخبار وكذلك المحافظة على البيئة بأعلى نسبة، وتليها التوعية بمخاطر البيئة من حيث الترتيب.

جدول رقم (16): يوضح توزيع موضوعات البيئة حسب الجمهور المستهدف.

الفئات	التكرار	المجموع	النسبة المئوية
فلاحون	11	11	%18.33
أصحاب مصانع	10	10	%16.66
أساتذة	09	09	%15
باحثون	09	09	%15
الجمهور العام	12	12	%20.01
رجال أعمال	09	09	%15
المجموع	60	60	%100

(*): الجداول من إعداد الطالبتين.

– تحليل وتفسير الجدول:

يبين لنا الجدول رقم (16) الذي يوضح توزيع موضوعات البيئة حسب الجمهور المستهدف، أنّ الجمهور العام تصدر الترتيب بنسبة قدرت بـ(20.01%)، في حين وردت فئة الفلاحون في المرتبة الثانية بنسبة قدرت بـ (18.33%).

وتفسر مؤشرات الجدول أن التغطية الصحفية للمواضيع البيئية في جريدة الخبر استهدفت الجمهور العام بالدرجة الأولى كون هذه الفئة واسعة قد تشمل باقي الفئات الأخرى الموضحة في الجدول أعلاه، وهذا يدل على التنويع الذي تعتمده الجريدة في معالجة المواضيع البيئية، ولا تركز على شريحة معينة على حساب شريحة أخرى، إضافة إلى ذلك جاءت فئة الفلاحين بنسبة متقاربة مع الفئة الأولى، كون طبيعة المواضيع التي عالجتها الجريدة خلال شهر أوت كانت في صدارتها موضوعات الحرائق، وهو ما يجعل الجريدة تضع في الحسبان هاته الفئة بتقديم كل ما يتعلق بنشاطهم الفلاحي.

مما تقدم نستخلص أنّ جريدة الخبر من خلال معالجتها لمواضيع البيئة عبر صفحاتها تستهدف بالدرجة الأولى فئة الجمهور العام، وتليها فئة الفلاحين من حيث الترتيب.

جدول رقم (17): يوضح توزيع موضوعات البيئة حسب الفاعلين في المادة الصحفية.

الفئات	التكرار	المجموع	النسبة المئوية
المؤسسات والمصانع	12	12	%26.09
الأشخاص	12	12	%26.09
مجهولة	11	11	%23.91
جهات رسمية	11	11	%23.91
المجموع	46	46	%100

(*): الجداول من إعداد الطالبتين.

– تحليل وتفسير الجدول:

تبين أرقام الجدول رقم (17) الذي يوضح توزيع موضوعات البيئة حسب الفاعلين في المادة الصحفية ، أنّ المؤسسات والمصانع، وكذلك فئة الأشخاص تصدرتا المرتبة الأولى بنسبة قدرت بـ(26.09%) لكل واحدة منها، وتليها كل من فئة الفاعلين المجهولين وفئة الجهات الرسمية في المرتبة الثانية بنسبة قدرت بـ (23.91%) لكل واحدة منها.

وتعكس هذه النسب المتقاربة أن الفاعلين في المادة الصحفية بجريدة الخبر تتمثل في كل من المؤسسات والمصانع، وكذلك الأشخاص بدرجة أعلى مقارنة بالفئة التي تليها، والمتمثلة في كل من الفاعلين المجهولين والجهات الرسمية، وهذا يعود إلى كون الجهات المؤثرة والفاعلة في المواضيع البيئية هم مصدر للمعلومات والبيانات في بعض الأحيان، فهم من يزودون الجريدة بالمادة الصحفية التي

تعتمدها في إثارة مختلف المواضيع المتعلقة بالبيئة، وذلك حتى يكون هناك إثراء للمعلومات البيئية الهامة، فالصحفي كثيرا ما يعتمد على هذه الجهات الفاعلة، والتي بدورها تؤثر على كتاباته، وعلى ما تنشره الجريدة، وتجعله يتقيد بها في معالجة مختلف المواضيع، أما فيما يخص الفاعلين المجهولين والجهات الرسمية فقد وردت بنسبة أقل، كون أنه في كثير من الأحيان تتعارض مصالح الجهات الرسمية، وكذلك الفاعلين المجهولين مع ما يكتبه الصحفي بخصوص مواضيع البيئة أو مواضيع أخرى، أو قد تتعارض مع مصالح المؤسسة الإعلامية في حد ذاتها.

مما سبق نستخلص أنّ الفاعلين في المادة الصحفية هم المؤسسات والمصانع وفئة الأشخاص في المرتبة الأولى، وتليهم في المرتبة الثانية فئة الجهات الرسمية والفاعلين المجهولين بنفس النسبة.

جدول رقم (18): يوضح توزيع موضوعات البيئة حسب القيم البيئية المتضمنة في المادة الصحفية.

الفئات	التكرار	المجموع	النسبة المئوية
الأمن	10	10	%10
النظافة	12	12	%12
التوعية والتحسيس	11	11	%11
الترويج	06	06	%6
الوازع الديني	04	04	%4
النهب والسطو	09	09	%9
العلم والمعرفة	09	09	%9
الصحة	10	10	%10
الاستثمار	09	09	%9
ترشيد الاستهلاك	08	08	%8
التطور والرقي	05	05	%5
التهديد	07	07	%7
المجموع	100	100	%100

(*): الجداول من إعداد الطالبتين.

– تحليل وتفسير الجدول:

تبين القراءة الكمية للجدول رقم (18) الذي يوضح توزيع موضوعات البيئة حسب القيم البيئية المتضمنة في المادة الصحفية، أنّ فئة النظافة تتصدر المرتبة الأولى بنسبة قدرت بـ(12%)، ثم تليها فئة التوعية والتحسيس في المرتبة الثانية بنسبة تقدر بـ (11%).

وهذه الأرقام تعكس بدورها القيم الإيجابية التي تسعى جريدة الخبر إلى نشرها، من خلال معالجتها لمواضيع البيئة عبر صفحاتها، وتأتي في طليعتها المحافظة على نظافة المحيط، وذلك من خلال نشر مختلف المواضيع المتعلقة بالتلوث بمختلف أشكاله، وكذلك ما تعلق منها بالمخلفات والنفايات والأوساخ، والتي تبرز من خلالها هنا أهمية القيمة الخاصة بفئة التوعية والتحسيس، في كون جريدة الخبر تسعى إلى غرس قيم إيجابية في أوساط جماهيرها وقرائها، من خلال هذه التغطية المستمرة لمواضيع البيئة، وذلك بهدف توعيتهم وتحسيسهم بأهمية المحافظة على البيئة وحمايتها من أي خطر أو ضرر، تجنبا لحدوث عواقب وخيمة تنعكس سلبا على حياتهم، وتُكبدهم خسائر مادية وبشرية جراء المخاطر التي تسببها الجرائم في حق البيئة.

وهذا بدوره يترجم الدور الكبير الذي تلعبه جريدة الخبر في نشر الوعي البيئي في أوساط المواطنين بهدف الحفاظ على البيئة، وذلك من خلال نشرها للقيم الإيجابية عن طريق معالجتها للمواضيع البيئية التي تمس اهتمامات وانشغالات المواطن بالدرجة الأولى، وتحيي في نفسه روح المسؤولية اتجاه المجتمع الذي ينتمي إليه، وهذا بتغيير سلوكاته نحو الأفضل، والذي لا يتحقق في حالة ما إذا كانت القيم التي تغرسها الصحيفة أو أية وسيلة إعلامية أخرى تتجه نحو السلبية والنقد غير الهادف للممارسات الخاطئة من قبل الإنسان في حق بيئته، بل يتحقق ذلك من خلال حرصها على غرس القيم الإيجابية من وراء تغطيتها لمثل هذه المواضيع أو غيرها، وذلك من أجل الحصول على نتائج إيجابية وتحقيق التغيير المطلوب، والمتمثل حسب موضوع دراستنا الحالية في المحافظة على البيئة ونشر الوعي البيئي بصفة عامة.

وهذا ما تؤكده النظرية البنائية الوظيفية التي اعتمدناها كمدخل نظري لدراستنا الحالية في أن "المضامين التي ينقلها الإعلام تؤثر بطريقة أو بأخرى سلبا أو إيجابا في الأنساق الاجتماعية، وأنّ الإعلام والاتصال يمكنه أن يلعب دورا أكثر فعالية من الأنساق الاجتماعية ذات العلاقة بعمليات التغيير". (عباسي بصلي، حمدي، مرجع سابق، ص240).

"كما أنّ وسائل الإعلام تعد من المكونات الأساسية التي لا غنى عنها في البناء الاجتماعي ولا يستطيع المجتمع المعاصر بالشكل الذي نعرفه أن يستمر بدون هذه الوسائل، ومن ناحية أخرى فإن وسائل الإعلام يمكن أن تكون أحد عوامل الخلل الوظيفي Dysfunctional وذلك حين تساهم في التنافر وعدم الانسجام بدلا من الاستقرار، إذا كان تأثيرها على الناس هو الإثارة والتحريض على ممارسة أشكال السلوك المنحرف". (مكاوي، حسين السيد، مرجع سابق، ص126).

مما تقدم نستنتج أن جريدة الخبر من خلال معالجتها لمواضيع البيئة تسعى إلى نشر قيم إيجابية كقيمة النظافة التي تصدرت الترتيب بأعلى نسبة، وتليها في المرتبة الثانية قيمة التوعية والتحسيس من أجل المحافظة على البيئة وحمايتها.

*** نتائج الدراسة:**

من خلال هذه الدراسة التي حاولنا فيها معرفة كيفية المعالجة الصحفية للمواضيع البيئية في الجزائر بجريدة الخبر من حيث الشكل والمضمون، وانطلاقا من تساؤلات وأهداف الدراسة، توصلنا إلى جملة من النتائج ونلخصها فيما يلي:

المحور الأول الخاص بفئات الشكل (كيف قيل ؟):

1-فيما يتعلق بحجم اهتمام جريدة الخبر بمواضيع البيئة، فقد اهتمت الخبر بهذا الموضوع، حيث خصصت له مساحة كبيرة بنسبة (3.75%)، ويؤكد هذا الاهتمام تطرق جريدة التحليل إلى مواضيع البيئة في باقي الصفحات بنسبة (24.47%)، وتليها الصفحات ما قبل الأخيرة بنسبة (20%).

ويترجم هذا الاهتمام كذلك من خلال موقع المادة الصحفية عبر الصفحة الواحدة التي جاءت بدرجة أعلى في الجهة السفلية اليسرى بنسبة (21.81%)، وتليها كل من الجهة العلوية اليمنى والجهة العلوية اليسرى وكذلك الجهة السفلية اليمنى بنفس النسبة قدرت بـ (20 %).

كما اهتمت جريدة الخبر بمواضيع البيئة، وذلك من خلال ظهورها في صفحات الجزائر العميقة بأعلى نسبة قدرت بـ (24%)، وتليها صفحات الوطن بنسبة (22%)، إضافة إلى حجم خط العناوين الذي كتبت به المادة الصحفية، حيث جاءت أغلب عناوينها المنشورة بخط متوسط غليظ بنسبة (21.8 %) بالدرجة الأولى، وتليها في المرتبة الثانية عناوين المواضيع المنشورة بحجم خط كبير غليظ وكذلك صغير غليظ وصغير رقيق بشكل متساوي بنسبة قدرت بـ (17.54%).

وكثر استخدام الصورة الواقعية المرافقة للمادة الصحفية التي جاءت بأعلى نسبة قدرت بـ (33.35%) وتليها صور الأرشيف والمواضيع البيئية المنشورة بدون صور بنفس النسبة قدرت بـ (30.55 %).

كما يفسر هذا الاهتمام أيضا، من خلال أن المواضيع البيئية تم التطرق إليها في كل أعدد جريدة التحليل، حيث اتضح أن الخبر عالجت 252 موضوع، موزعين على 12 عدد، وذلك بنسب متفاوتة من عدد لآخر، وقد جاءت أوسع تغطية صحفية لهذه المواضيع بنسبة قدرت بـ (15.15%)، وتليها

في المرتبة الثانية نسبة (10.32%)، وهو ما يثبت صحة الفرضية رقم (01) المتعلقة بحجم الاهتمام في معالجة جريدة الخبر لمواضيع البيئة.

2-فيما يتعلق بأبرز القوالب الصحفية التي اعتمدتها جريدة التحليل بعرض مواضيع البيئة عبر صفحاتها، ظهر قالب الخبر الصحفي كأبرز نوع من الفنون الصحفية بنسبة (17.95%)، ويليه قالب الروبورتاج بنسبة (16.41%)، وهو ما يثبت صحة الفرضية رقم (02) المتعلقة باستخدام جريدة الخبر لقالب الخبر الصحفي في تغطيتها للمواضيع البيئية.

المحور الثاني الخاص بفئات المضمون (ماذا قيل ؟):

1-فيما يتعلق بطبيعة الموضوعات البيئية الأكثر تناولا في المعالجة الصحفية، كشفت الدراسة أن جريدة الخبر تناولت عدة مواضيع بيئية وهي: قضايا التلوث، النفايات والمخلفات، التمنية المستدامة الأمراض والأوبئة، والحرائق، وتليها في المرتبة الثانية مواضيع البيئة الخاصة باستنزاف الموارد الطبيعية بنسبة (9.82%)، وهو ما يثبت صحة الفرضية رقم (03) المتعلقة بطبيعة الموضوعات وأبرزها قضايا التلوث التي تهتم بها الجريدة، إضافة إلى أنواع أخرى من الموضوعات البيئية مثلما وردت في نتائج الدراسة.

2-فيما يتعلق بالمنطقة الجغرافية الأكثر حضورا في معالجة المواضيع البيئية، اتضح أن منطقة الشرق تحوز على أعلى نسبة قدرت بـ (27.92%)، وتليها موضوعات البيئة الخاصة بمنطقة الشمال بنسبة (25.85%)، وهو ما يثبت صحة الفرضية رقم (04) المتعلقة بطغيان حضور المناطق الشرقية في معالجة المواضيع البيئية في جريدة الخبر.

3-فيما يتعلق بالمصادر الصحفية التي استخدمتها جريدة الخبر في معالجة المواضيع البيئية، اتضح أن الجريدة تعتمد بدرجة كبيرة على المراسلين، وكذلك شهود العيان بنسبة (16.46%)، وتليها في المرتبة الثانية الجهات الرسمية والمسئولين وكذلك فئة المحررين بنسبة (12.33%)، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية رقم (05) المتعلقة بمصادر تغطية الخبر لمواضيع البيئة وأبرزها فئة المراسلين، إضافة إلى فئة أخرى تتمثل في شهود العيان مثلما جاءت بها نتائج الدراسة.

4-فيما يتعلق بأهداف الجريدة من المعالجة الصحفية للمواضيع البيئية، كشفت الدراسة أن الإعلام والإخبار، وكذلك المحافظة على البيئة تتصدر قائمة الأهداف التي تسعى الجريدة إلى تحقيقها، وذلك بنسبة (28.58%)، وتليها التوعية بمخاطر البيئة في المرتبة الثانية بنسبة (23.80%).

5-فيما يتعلق بالجمهور المستهدف من المعالجة الصحفية للمواضيع البيئية، كشفت الدراسة أن الجمهور العام تصدر الترتيب بنسبة (20.01%)، في حين وردت فئة الفلاحين في المرتبة الثانية بنسبة (18.33%).

6-فيما يتعلق بالفاعلين في المادة الصحفية، أكدت الدراسة أن المؤسسات والمصانع، وكذلك فئة الأشخاص قد حازتا على المرتبة الأولى بنسبة (26.09%)، وتليها فئة الفاعلين المجهولين، وفئة الجهات الرسمية في المرتبة الثانية بنسبة (23.91%).

7-فيما يتعلق باتجاه الجريدة نحو معالجتها لمواضيع البيئة، اتضح أن الجريدة تتخذ اتجاها محايدا بالدرجة الأولى بنسبة (40%)، في حيت تأتي فئة الاتجاه السلبي، وكذلك فئة الاتجاه الايجابي بنفس النسبة قدرت بـ (30%)، وهذا ما ينفي صحة الفرضية رقم (06) المتعلقة باتخاذ جريدة الخبر أسلوبا ايجابيا نقديا نحو معالجتها للمواضيع البيئية.

8-فيما يتعلق بالقيم البيئية التي تفرزها جريدة الخبر من خلال تناولها لمواضيع البيئة، كشفت الدراسة أن قيمة النظافة تتصدر المرتبة الأولى بنسبة (12%)، ثم تليها قيمة التوعية والتحسيس في المرتبة الثانية بنسبة (11%)، وهذا ما ينفي صحة الفرضية رقم (07%) المتعلقة بقيمة التوعية والتحسيس بمخاطر البيئة من خلال المعالجة الصحفية لمواضيع البيئة بجريدة الخبر.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة التي حاولنا فيها معرفة كيفية المعالجة الصحفية لمواضيع البيئة في الجزائر، من حيث الشكل والمضمون بجريدة الخبر، كنموذج عن الصحافة المكتوبة الجزائرية، والتي أفرزت في مجملها الاهتمام الكبير لجريدة الخبر بتناول المواضيع المتعلقة بالبيئة عبر صفحاتها، حيث تجسد هذا الاهتمام من خلال جملة المؤشرات التي وظفناها لقياس حجم هذا الاهتمام من حيث الشكل، كمساحة التحليل، وموقع النشر، بالإضافة إلى وسائل الإبراز المعتمدة والمرافقة للمادة الصحفية، كحجم خط العناوين وطبيعة الصور.

أما من حيث المضمون فقد عالجت جريدة الخبر مجموعة من المواضيع البيئية وقضاياها، وفي مقدمتها قضايا التلوث، النفايات والمخلفات، الأمراض والأوبئة، التنمية المستدامة، والحرائق.

وقد اعتمدت جريدة الخبر في تغطيتها لهذه المواضيع على عدة قوالب صحفية، حيث ركزت على قالب الخبر الصحفي، نظرا لطبيعة صدورها في كونها يومية إخبارية تعنى بنقل مختلف أخبار وأحداث الوطن، التي تهتم بطرح انشغالات المواطن الجزائري، خاصة ما تعلق منها بمنطقة الشرق الجزائري.
وكان الدور في تغطية أخبار هذه المناطق على المراسلين الصحفيين، وكذلك شهود العيان، فهم العمود الفقري الذي ترتكز عليهم الجريدة في معالجة مواضيع البيئة.

وقد أفرزت هذه المعالجة جملة من القيم الايجابية، التي تهدف إلى نشر الوعي البيئي في أوساط الجمهور المستهدف، والمتمثل في الجمهور العام حسب ما توصلت إليه نتائج الدراسة، وذلك من أجل الحفاظ على البيئة وحمايتها من المخاطر، كالقيم المتعلقة بالنظافة، والتوعية والتحسيس، وهذا ما يترجم بدوره الاهتمام الواضح لجريدة الخبر بمعالجتها لمواضيع البيئة وقضاياها.

وبالرغم من كون جريدة الخبر تتخذ اتجاها محايدا إزاء هذه المعالجة، إلا أنها تقوم بجملة من الوظائف والأدوار، لتحقيق مجموعة الأهداف المسطرة، مثلها مثل باقي وسائل الاتصال والإعلام الأخرى كوظيفة التوعية والتحسيس بمخاطر البيئة، وكذلك الوظيفة الإخبارية التي تبقي المواطن

الجزائري على اطلاع بكل ما يحدث في بيئته، والتي قد تساعده على تدارك التجاوزات والتصرفات غير المسئولة التي تصدر عنه سواء بقصد أو بغير قصد اتجاه الوسط البيئي الذي يتواجد فيه.

الملاحق

الملحق رقم 01

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم الإعلام والاتصال

مقابلة علمية أكاديمية في إطار التحضير لنيل شهادة الماستر في الإعلام والاتصال.

بعنـــــوان:

المعالجة الصحفية للمواضيع البيئية في الجزائر
دراسة تحليلية على عينة من جريدة الخبر.

- ضيف المقابلة: مراسل الخبر من جيجل " م.منير ".
- تاريخ إجراء المقابلة: 04جانفي2018.
- مكان المقابلة: مكتب "الخبر" حي الفرسان، عمارة ج، مدينة جيجل.
- مدة المقابلة: نصف ساعة (30د).

من إعداد الطالبتين:

- إبتسام بن الصم
-هاجر بوعموشة

إشراف الأستاذ:

د.محمد الفاتح حمدي

السنة الجامعية: 2017-2018.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تحية طيبة، يسعدنا إجراء هذه المقابلة الإعلامية معكم في إطار تحضيرنا لنيل شهادة الماستر في علوم الاتصال والإعلام، حول موضوع المعالجة الصحفية للمواضيع البيئية في الجزائر، والذي اخترنا من خلاله جريدتكم المحترمة كمجتمع لدراستنا، فما نلاحظه اليوم من تدهور للوضع البيئي في الجزائر، وزيادة الاهتمام المحلي، الإقليمي والدولي بالبيئة على وجه الخصوص، ناهيك عن حصولكم على المرتبة الثالثة في جائزة رئيس الجمهورية لصحفي المحترف حول موضوع البيئة طبعة 2017 وأسباب أخرى دفعتنا إلى التقرب منكم، والتواصل معكم من خلال هذا الحوار الأكاديمي لمعرفة مدى اهتمام جريدة "الخبر" بالمواضيع البيئية عبر صفحاتها، إضافة إلى بعض الأسئلة:

1- بداية، ماذا عن جريدة الخبر، نشأتها وتطورها ؟

جريدة الخبر هي يوميّة جزائرية خاصة وشاملة، تصدر باللغة العربية، وتوزع عبر كامل الوطن في 48 ولاية، وقد صدر أول عدد لها بتاريخ 01 نوفمبر 1990، وبعد عشر سنوات من تأسيسها صارت 'الخبر' تمثل أوّل سحب في الجزائر بمعدل ربع مليون نسخة يوميا، وتمتلك مكتبين جهويين، أحدهما في شرق البلاد بولاية قسنطينة، والثاني غرب البلاد بولاية وهران، بالإضافة إلى مكاتب ولائية عبر كامل التراب الوطني، مقرها يوجد بحيدرة بالجزائر العاصمة، الذي تنقلت إليه سنة 2008، حيث كانت في السابق تتخذ من دار الصحافة مقرا لها.

يضم هيكلها الإداري كل من:

- الإدارة العامة.
- مديرية المحاسبة والمالية.
- المديرية التجارية.
- مديرية العلاقات العامة والتسويق.
- التحرير بمختلف أقسامه.
- قسم المنازعات.

- مركز الدراسات الدولية.

وقد زودت مختلف الأقسام بأحدث ما أبدعته التكنولوجيا، مما يحفز العمال على العطاء، وبدل المزيد من الجهد.

وقد أنشأت الشركة ذات الأسهم 'الخبر' في 01جانفي1995 مصلحة للتوزيع بقسنطينة لتوزيع يومية الخبر، تم لتوزيع عناوين أخرى من يوميات ودوريات، أدى إلى تطور هياكلها وتنظيمها، وفي سنة 2001، تدعم قسم التوزيع بمصلحة تقنية مزودة بأجهزة استقبال وإرسال الصفحات، بالإضافة إلى آلة التصوير الضوئي 'فلاشوز' تمكنها من تصوير الجرائد واللائحات الإشهارية.

وفي 01جانفي2005 استقلت مصلحة 'الخبر' للتوزيع، وأنشأت مؤسسة الخبر لتوزيع الصحافة والتي تعتبر فرعا من فروع شركة ذات أسهم 'الخبر'.

ومن فروعها أيضا 'الخبر الرياضي'، وهي يومية مخصصة لمختلف الرياضات المحلية والدولية خاصة كرة القدم، حيث بدأ إصدارها في شهر جوان 2010 بمناسبة نهائيات كأس العالم.

وتعتبر جريدة 'الخبر' شركة ذات أسهم برأس مال 276.600.608.00 دج، وتوظف المؤسسة أزيد من 200 شخص منهم 72 صحفيا دائما، وتمتلك 'الخبر' 48 مكتبا عبر التراب الوطني، و 07 مكاتب في بلدان عربية وأجنبية، وحوالي مئة مراسل متعاون عبر الوطن.

ويبلغ متوسط سحب الجريدة 600000 نسخة، ومع تراجع نسبة المقروئية يقدر متوسط سحبها حاليا ب 200000 نسخة.

قد تم إصدار جريدة الخبر في السنوات الأخيرة يوم الجمعة، لتصبح تصدر طيلة أيام الأسبوع وذلك لزيادة نسبة المقروئية وتعزيزا لعلاقاتها مع قرائها.

كما تنظم مؤسسة 'الخبر' جائزة الخبر الدولية كل سنة، حيث أنشأت في 28 ماي 1998 تخليدا لذكرى شهيد المهنة 'عمر أورتيلان' رئيس تحرير الجريدة في وقت مضى، والذي اغتيل من قبل متطرفين في 03 أكتوبر 1995.

وتكرم 'الخبر' من خلال هذه الجائزة كافة الصحافة الجزائرية، بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي يصادف 03 ماي من كل سنة، وتكافئ بدورها 'الخبر' الصحفي الشجاع والمحترف الممارس لمهنته سواء كان في الجزائر أو في دولة أخرى.

وقد أطلقت مؤسسة الخبر قناة ' KBC ' التابعة للجريدة سنة 2014، والتي أعلنت إفلاسها مؤخرا بعد ثلاث سنوات في جوان سنة 2017، في انتظار إطلاق مشروع الخبر نيوز لاحقا.

وتعد 'الخبر' من اليوميات الناجحة، والتي لا تزال صامدة حتى يومنا هذا، رغم العديد من التحديات خاصة التكنولوجية منها، ويكمن سر نجاحها في قربها من المواطن الجزائري، والتي تحتضن كل همومه وانشغالاته خاصة ما اشتهرت به الجريدة بمصطلح 'الجزائر العميقة'.

وقد تحصلت جريدة 'الخبر' سنة 2017 على المرتبة الثالثة في الصحافة المكتوبة، لجائزة الصحفي المحترف لرئيس الجمهورية (طبعة 2017)، وذلك في إطار اليوم الوطني لحرية الصحافة الذي يصادف تاريخ 23 أكتوبر من كل سنة.

وتتكون جريدة 'الخبر' من 24 صفحة، حيث تضم صفحاتها الأبواب الآتية:

- أخبار الوطن.
- دولي.
- الجزائر العميقة.
- أحوال الناس.
- ثقافة.
- رياضة.
- تسلية.
- سوق الكلام.

كما تخصص في بعض الأحيان عبر أبوابها المجال لكل من الروبورتاج، الملف، البورتري، والتحقيق كما تضم أركان أسبوعية تعنى بالمرأة، الطب، السياحة وأسفار، العالم الرقمي وغيرها، وذلك بشكل غير ثابت.

ومن خلال تحقيق قام به صحفي 'الخبر' مصطفى بسطامي، والذي نشر بتاريخ 08 سبتمبر 2017 تحصلت 'جريدة الخبر' على المرتبة الثالثة لفئة الصحافة المكتوبة، عن جائزة رئيس الجمهورية للصحفي المحترف المخصصة لطبعة 2017، حول موضوع 'الحفاظ على البيئة ... مفتاح الرفاه العمومي والسعادة الاجتماعية'، وقد نال زميلي الصحفي بسطامي هذه الجائزة من خلال تحقيق بعنوان 'غازات السيارات ... الموت البطيء'.

2- هل تهتم جريدة الخبر بمعالجة مواضيع البيئة ؟

نعم أكيد تهتم جريدة الخبر بمعالجة مواضيع البيئة وقضاياها ومشكلاتها، فالخبر تولي اهتماما كبيرا بهذه المواضيع خاصة في السنوات الأخيرة، وذلك نظرا للوضع البيئي المتأزم الذي تشهده الجزائر اليوم حيث تجسد هذا الاهتمام كذلك تطبيقا للسياسة العامة التي انتهجتها الدولة مؤخرا للحد من المخاطر البيئية.

كما أن جريدة الخبر تهتم بصفة كبيرة بمشاكل البيئة، وانشغالات المواطنين في كل ربوع الوطن من خلال صفحات الجزائر العميقة التي تعتبر العمود الفقري للجريدة، لأنها تمس مباشرة المواطن وبيئته حيث تشتهر مع قرائها بهذا المصطلح 'الجزائر العميقة'، وهو بمثابة ميزة تنفرد بها الخبر مقارنة مع منافسيها من الصحف الأخرى سواء العمومية منها أو الخاصة.

3- هل تعتمد جريدة الخبر على اللغة العربية فقط في تحرير المواضيع البيئية، أم أنها تعتمد لهجات أخرى في معالجتها لهذه المواضيع ؟

كما هو معروف تعتمد جريدة الخبر على اللغة العربية بنسبة كبيرة في معالجة مواضيع البيئة، وذلك لطبيعة صدورها بهذه اللغة، إضافة إلى الاعتماد في بعض الأحيان على اللهجة المحلية، كالدارجة في عرض انشغالات المواطنين، ونقل الأخبار والأحداث، وخاصة المتعلقة منها بانشغالات سكان

المشاتي والقرى والمداشر وغيرها، فمثلا كلمة 'مزابل' هي باللهجة المحلية الدارجة يتم فهمها بكل سهولة بالنسبة لهؤلاء السكان أفضل من كلمة 'نفايات'، ومن جهة أخرى نستخدم في بعض الأحيان حسب الضرورة اللغة العربية الممزوجة باللغات الأجنبية مثل اللغة الفرنسية والإنجليزية، وذلك حتى نواكب لغة العصر، في إطار ما أفرزته تكنولوجيات الإعلام والاتصال وثورة المعلومات، وهذا حتى نكسب ثقة الجمهور، ولفت انتباهه إلى كل جديد من أجل التفسير والتحليل ورصد الواقع المعيشيوهذا ما ينطبق على شعار الجريدة 'الصدق والمصداقية'، ونحن دائما بجريدة الخبر ننطلق من الواقع إلى الواقع، ومن المواطن إلى المواطن، وهدفنا تحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع على حد سواء.

4- ما هي القوالب الصحفية التي تعتمدها جريدة الخبر في معالجتها للمواضيع البيئية ؟

إنّ الجريدة تهتم بمعالجة المواضيع البيئية باستخدام عدة قوالب صحفية من بينها الخبر الصحفي الروبورتاج، المقال، التقرير، الملف، التحقيق، والمقابلة أيضا وغيرها من الفنون الصحفية، ونظرا لطبيعة الجريدة في كونها يومية إخبارية بالدرجة الأولى، فإننا نعتمد على القالب الخبري بنسبة كبيرة في كتابة مواضيع حول البيئة أو غيرها، وذلك حتى نحقق السبق الصحفي، باعتبار أن طبيعة القوالب الصحفية لأخرى تتطلب وقتا أكبر مقارنة مع قالب الخبر، الذي يرتكز بالأساس على نقل الأخبار الحية والآنية، وهذا بدوره لا يمنع من اعتمادنا القوالب الأخرى كالروبورتاج والملف والتحقيق مثلا، الذين يحتاجون إلى الوصف والتحليل لكل جوانب الأحداث المختلفة المرتبطة بالبيئة.

5- كيف تتم معالجة مواضيع البيئة بجريدة ''الخبر'' ؟

كما هو معروف فإن أول مرحلة لمعالجة أي موضوع في أية وسيلة إعلامية، تبدأ بالنظر أولا إلى طبيعة هذا الخبر، ومدى توافقه مع الخط الافتتاحي للوسيلة أم لا، ومن ثمة تأتي مرحلة المعالجة بدء من الحصول على الخبر وكل ما يتعلق به من معلومات، والتأكد من صحته، وهذه أصبحت من البديهيات في مجال العمل الإعلامي بصفة عامة، وفيما يخص معالجة موضوع بيئي بجريدة الخبر بمجرد الحصول على الخبر الصحفي الذي يتم تحصيله من خلال مثلا شكاوي، طلبات

احتجاجات، أو من خلال الاجتهاد الشخصي للصحفيين وعملهم الميداني، حوادث بيئية مفاجئة تصريحات مسئولين أو أشخاص، خبراء ومختصين في الموضوع، أو من مختلف المصالح وغيرها، فإن الأمر في البداية يكون باختيار القالب الصحفي المناسب وكتابته في شكله المناسب، ثم اختيار الباب أو الركن المناسب للنشر، فمثلا بجريدة الخبر أغلب المواضيع البيئية تنشر بصفحات الجزائر العميقة أو صفحات أخبار الوطن، وتارة بالصفحة الأخيرة التي تخصص عادة للأحداث المفاجئة كوقوع كارثة بيئية طبيعة في آخر لحظة قبل تحويل الجريدة إلى الطباعة كما تسمى بعملية "البوكلاج"، وأحسن مثال موضوعات البيئة المتعلقة بالحرائق، الفيضانات، الزلازل وغيرها، ومن ثمة يتم إرسال الموضوع البيئي لرئيس القسم المتخصص، الذي يحوله بدوره إلى رئيس التحرير، للإطلاع عليه، وإرساله للمصلحة التقنية، وذلك لإعادة برمجته مع باقي المواضيع التي ترسل من مختلف الولايات الأخرى، وذلك وفق المساحات المخصصة للنشر، ومرافقته بالصور المرسلة بوضعها في مكانها المناسب، وهذا في حالة وجود صور، وكذلك إذا كانت المساحة أو الموضوع يتطلب ذلك وفي الأخير يتم إرسال نسخة الجريدة إلى المطابع مباشرة، وكما هو معلوم أن جريدة الخبر تحوز على مطابع خاصة بها، وهذا من أجل عملية الطبع النهائي، وما يليها من عملية السحب والتوزيع وصولا إلى يد القراء.

6- ما هي أكثر المواضيع البيئية معالجة من طرف جريدة "الخبر" ؟

جريدة الخبر تتناول بصفة كبيرة خاصة ما تعلق بالنفايات الحضرية والصناعية، وكذلك قضايا التلوث بمختلف أشكالها مثل تلوث الماء، الهواء، التربة، الغداء والتلوث الإشعاعي والكيميائي والصناعي وغيرها من أشكال التلوث، إضافة إلى مشاريع التنمية المستدامة التي تسعى الدولة الجزائرية من خلالها إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع، وذلك في إطار النهوض بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها، كما أننا بجريدة الخبر غالبا ما نعالج خلال موسم الصيف قضايا تزامنية إن صح التعبير، مثل قضية الحرائق التي تستفحل خاصة مع انطلاق كل موسم بسبب الارتفاع المحسوس لدرجة الحرارة وكذلك قيام الفلاحين والمواطنين ربما بإضرام النار لإعادة تهيئة مزارعهم أو

مشاتيهم الجبلية، مما يسبب خسائر فادحة مادية وبشرية في بعض الأحيان، كما تهتم كذلك الجريدة بالأحداث البيئية الطبيعية كالفيضانات، الزلازل، التغيرات المناخية المفاجئة وغيرها من القضايا، التي تحتم علينا إعطائها حيزا كبيرا من التغطية الصحفية، لهذا يمكن القول أن جريدة الخبر تهتم بصفة دائمة بمعالجة مواضيع البيئة، لعلاقتها المباشرة مع المحيط الذي يعيش فيه الإنسان، والتي غالبا ما ترتبط بالوضع البيئي المتدهور في الجزائر، إضافة إلى طبيعة القضايا البيئية التي تفرض نفسها في بعض الأحيان ناهيك عن السياسة التحريرية للخبر التي تضع قضايا البيئة في ترتيب قائمة أولوياتها بالإضافة إلى تزايد اهتمام صحفيي ومحرري الجريدة بمعالجة هذه القضايا، مع التحفيزات التي توليها الدولة الجزائرية للصحفيين كجائزة رئيس الجمهورية للصحفي المحترف التي تنظم سنويا ويستفيد منها الصحفيين المحترفين، والتي كانت خلال العام الماضي في طبعة 2017 حول المواضيع البيئية، والتي تحصلنا من خلالها على المرتبة الثالثة لفئة الصحافة المكتوبة حول موضوع "الحفاظ على البيئة .... مفتاح الرفاه العمومي والسعادة الاجتماعية في تحقيق قام به الزميل مصطفى بسطامي".

وكون جريدة الخبر يومية إخبارية غير متخصصة في الإعلام البيئي ومعالجة المواضيع البيئية، إضافة إلى أن الخبر هي جريدة خاصة وليست عمومية، وتعتمد على المداخيل الخاصة بها، فإن التطرق لهذه المواضيع وتناولها حتى وإن كان ذلك بصفة دائمة ومستمرة، يكون لتزويد الجمهور بأخبار ومعلومات حول بيئته، وكذلك من باب المسؤولية الاجتماعية من جهة أخرى، وهذا ما يجعلنا دائما نحاول التوفيق بين ما يخدم الجريدة وما يخدم المصلحة العامة للمواطن والمجتمع ككل.

7- هل ترى بأن الإعلام له دور في المحافظة على البيئة ؟

أكيد للإعلام دور كبير في الحفاظ على البيئة، وهذا من خلال مسايرة وسائل الإعلام بمختلف أشكالها سواء المكتوبة، المسموعة، أو المرئية وغيرها لقضايا البيئة ومشكلاتها، فأية وسيلة إعلامية تبني سياستها على مجموعة من الأهداف التي تترجمها على أرض الواقع من خلال جملة الوظائف التي تقوم بها، وهذا هو دور الإعلام اليوم ينقل الرسائل الإعلامية ليؤدي وظيفة معينة كوظيفة التوعية والتحسيس بهدف المحافظة على البيئة، باعتبار هذه الأخيرة أصبحت محل اهتمام الدول

والحكومات، فمخططاتها في إطار تحقيق التنمية المستدامة تنطلق من أبعادها الاجتماعية السياسية الاقتصادية وخاصة البيئية منها، ولا يمكن بطبيعة الحال تفعيل كل هذه المخططات والرهانات دون الاعتماد على وسائل الإعلام، وذلك لتفعيلها وضمان نجاحها على أرض الواقع، بإشراك كل الأطراف الفاعلة بهدف المحافظة على البيئة وحمايتها من المخاطر، وهذا يقودنا إلى القول بأن جريدة الخبر مثلها مثل باقي المؤسسات الإعلامية الأخرى، لها دور توعوي وتحسيسي حول المخاطر البيئية في الجزائر، من خلال مختلف الأخبار التي نقوم بنشرها حول المواضيع البيئية وقضاياها، وهذا دليل على أن الخبر تتخذ على عاتقها مسؤولية اجتماعية كبيرة من أجل تصحيح السلوكيات البيئية الخاطئة للمواطن الجزائري من أجل الحفاظ على الوسط البيئي وحمايته.

8- ما هي السياسة الإعلامية الناجحة لتفعيل مشاريع المحافظة على البيئة ؟

لتفعيل مشاريع الحفاظ على البيئة يتطلب على وسائل الإعلام أن تتبنى سياسة إعلامية شاملة وواضحة، وذلك من خلال وضع استراتيجية خاصة تقوم أساسا على المتابعة المستمرة لقضايا البيئة ومشكلاتها، والاستعانة بالتغطية التحليلية بدل التغطية الوقتية أو الإخبارية عند وقوع الكوارث البيئية فقط، فلا يجب أن تقتصر هذه التغطيات على مجرد نقل الأخبار في شكل قالب الخبر الصحفي، بل يجب أن تتعداها إلى إنجاز روبورتاجات وتحقيقات ميدانية ومقالات علمية وتقارير حول البيئة مع مختصين في الشأن البيئي، والاستنجاد دائما بتصريحات هؤلاء الخبراء والمختصين لإثراء المواضيع الخاصة بالبيئة، إضافة إلى تخصيص ركن ثابت عبر وسيلة الصحف، أو تخصيص حصص تلفزيونية أو إذاعية بشكل ثابت ومستمر حول مواضيع البيئة ومشكلاتها، مع التركيز على نقطة مهمة وهي تكوين صحفيين متخصصين في الشأن البيئي، وكذلك العمل بالتنسيق مع مختلف أجهزة الدولة وهيئات المجتمع المدني المختصة في شؤون البيئة، والأكيد أن من بين الأمور التي يجب أن ترتكز عليها أية وسيلة إعلامية لضمان النجاح والاستمرارية، والوصول إلى كسب ثقة جمهورها المستهدف هو إعطاء أهمية بالغة لطاقمها الصحفي و الإداري، لأن النجاح يبدأ من داخل المؤسسة وليس من خارجها، فلابد من تشجيعهم على العمل الصحفي وتحفيزهم ماديا ومعنويا، وتوفير لهم

الإمكانيات اللازمة التي تسهل لهم أداء المهنة، وخاصة أنها مهنة المتاعب كما تسمى، والتي تتطلب تضافر مجموعة من الجهود لضمان الاستمرارية والنجاح، ولابد على أية مؤسسة إعلامية أن تستثمر في فئة المراسلين خاصة للدور الكبير الذي يقومون به في نقل الخبر من وإلى أبعد نقطة، فالمراسلون هم العمود الفقري للجريدة، باعتبارهم يوصلون الخبر إلى أبعد نقطة عبر مختلف مناطق الوطن، من المدن والأرياف، بما فيها القرى والمداشر والمشاتي البعيدة، لنقل الانشغالات والتقرب من المواطن فالخبر تفتح لهم المجال للتعبير عن آرائهم واهتماماتهم، وهذا حتى نكسب ثقتهم وولائهم المستمر وهذا لا يحصل إلا بأقلام هؤلاء المراسلين الذين هم فعلا أبطال الصحافة كما يقال.

9- في الأخير، ما هي العراقيل والصعوبات التي تواجهها جريدة الخبر والصحافة المكتوبة بصفة عامة، خاصة في ظل غياب ميثاق أخلاقيات المهنة ؟

في الحقيقة هناك عدة عراقيل وصعوبات فيما يخص ممارسة الصحافة المكتوبة في الجزائر، خاصة ما تعلق منها بالصراع بين السلطة والصحافة، وكذلك ما تعلق بالانفتاح أو التطور الذي يعيشه العالم اليوم في جميع المجالات أو القطاعات، وخاصة في قطاع الإعلام وعلى وجه التحديد الصحافة المكتوبة نتيجة لظهور ما يعرف بالصحف الإلكترونية وغيرها مما أنجبته التكنولوجيات الحديثة، وثورة المعلومات، وظهور مواقع التواصل الاجتماعي، وما إلى ذلك من أحدث التطورات و الوسائط الجديدة، أين تراجعت نسبة المقروئية بالنسبة للعديد من الصحف الوطنية، ولكن مع كل هذه التحولات والتحديات في مسار الصحافة المكتوبة، لا تزال حتى يومنا هذا جريدة الخبر من أهم الصحف المطبوعة في الجزائر، وكما صرح مؤخرا المدير العام لمجمع الخبر كمال جوزي مع مطلع سنة 2018، بأن الخبر الأولى من ناحية عدد السحب والمقروئية في الجزائر، وهي تسيير في أحسن الظروف، وكما هو معروف بالنسبة لقراء الجريدة، فالخبر لا تزال حتى يومنا هذا جريدة وطنية توزع في جميع مناطق الدولة الجزائرية، كما أنها واحدة من أكثر الجرائد مقروئية لدى الجمهور الجزائري إضافة إلى حصولها مؤخرا على المرتبة الثالثة في مجال الصحافة المكتوبة، وهذا في جائزة رئيس الجمهورية

للصحفي المحترف طبعة 2017، والتي كانت حول مواضيع البيئة، وذلك في إطار اليوم الوطني للصحافة.

وبالنسبة للعراقيل المتعلقة بغياب ميثاق لأخلاقيات المهنة، فإن انتخاب أول مجلس أعلى لأخلاقيات مهنة الصحافة المكتوبة في الجزائر، كان بتاريخ 13 ماي 2000، وذلك بمبادرة من صحفيين وناشرين أنداك، وقد تم عقد جمعية عامة، شارك فيها المئات من الصحفيين من القطاع العام والخاص، خلال ندوة وطنية عقدت بمركز المعالجة بمياه البحر بسيدي فرج، وقد كان عدد المشاركين والحاضرين 280 صحفيا من مختلف ولايات الوطن، وكمراسل صحفي بجريدة الخبر كنت من الحاضرين، وشخصيا قمت بتحرير الخبر المتعلق بهذا الموضوع بجريدة الخبر بتاريخ 13 ماي 2000.

وفعلا بدأ المجلس يشتغل، حيث كان الصحفي المتقاعد 'عبد الحميد بن الزين' رئيسا شرفيا له و'الطاهر جاووت' عضوا شرفيا، ولكن سرعان ما اصطدم بمشاكل قانونية، وبقي هذا المجلس الذي ضم عدة أسماء ثقيلة في مجال الصحافة أنداك، أمثال لحسن بوالربيع وزتيلي محمد من صحيفة الخبر ولزهر لبتر من الفدرالية الدولية للصحفيين، وحميدة العياشي من جريدة الخبر الأسبوعي، وبوشوشة حميد من يومية النصر، وفروخي زبير من يومية ليبيرتي وغيرهم، وبقي المجلس يعيش صعوبات في ممارسة مهامه حتى زال مع الوقت.

وفيما يخص الوضع الإعلامي الحالي في الجزائر خاصة في إطار قانون الإعلام الجديد وفتح السمعي البصري، تسعى وزارة الاتصال مع رئاسة الجمهورية إلى إعادة بعث مجلس أخلاقيات المهنة، والذي بدأت هيكلته في السنوات الأخيرة بإعداد بطاقة الصحفي المحترف .

الملحق رقم 02

جامعة محمد الصّديق بن يحيى

كلّية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم الإعلام والاتصال

استمارة رقم:....

استمارة تحليل محتوى بعنوان:

المعالجة الصحفية للمواضيع البيئية في الجزائر
دراسة تحليلية لعينة من جريدة الخبر

إعداد الطّالبتان: إشراف الأستاذ:

- ابتسام بن الصم د/ محمّد الفاتح حمدي
- هاجر بوعمّوشة

ملاحظة(1): بين أيديكم إستمارة تحليل المحتوى تستخدم كأداة لجمع المعلومات والبيانات نرجو منكم تحكيم الإستمارة من أجل مساعدتنا في جمع المعلومات والبيانات الخاصّة بموضوع الدّراسة.

ملاحظة(2): ضع علامة (×) في المكان المناسب للإجابة.

السنة الجامعية: 2017 - 2018

المحور الأول: البيانات الخاصّة بالوثيقة

1- اسم الجريدة: [1]

2- تاريخ الصدور: [2] [3] [4]

3- رقم العدد: [5]

المحور الثاني: فئات الشكل (كيف قيل؟)

4- المساحة الكلّية للجريدة: [6] سم^2

5- المساحة الخاصّة بالتّحليل: [7] سم^2

6- توزيع موضوعات البيئة حسب موقع المادة الصحفية عبر الجريدة

[8] [9] [10] [11] [12] [13]

7- توزيع موضوعات البيئة حسب موقع المادة الصحفية عبر الصفحة الواحدة:

[14] [15] [16] [17] [18]

8- توزيع موضوعات البيئة حسب موقع المادة الصحفية عبر أبواب الجريدة:

[19] [20] [21] [22] [23] [24] [25] [26] [27]

9- توزيع موضوعات البيئة حسب اللغة المستخدمة في التحرير:

[28] [29] [30] [31]

10- توزيع موضوعات البيئة حسب حجم خط العناوين الذي كتبت به المادة الصحفية:

[32] [33] [34] [35] [36] [37]

11- توزيع موضوعات البيئة حسب نوع الصورة المرافقة للمادة الصحفية:

[38] [39] [40] [41]

12-توزيع موضوعات البيئة حسب القوالب الصحفية التي جاءت بها:

[42] [43] [44] [45] [46] [47] [48] [49] [50] [51]

13-توزيع موضوعات البيئة حسب عددها عبر الصحيفة: 52

المحور الثّالث: فئات المضمون (كيف قيل؟)

14- توزيع موضوعات البيئة حسب طبيعة الموضوعات:

14-1-توزيع موضوعات البيئة حسب أنواع المواضيع البيئية:

53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64

14-2- توزيع موضوعات البيئة حسب المنطقة الجغرافية:

65 66 67 68

15- توزيع موضوعات البيئة حسب اتجاه الجريدة نحوها:

69 70 71

16- توزيع موضوعات البيئة حسب المصادر الصحفية:

72 73 74 75 76 77 78 79 80

17- توزيع موضوعات البيئة حسب أهداف الجريدة من المعالجة:

81 82 83 84

18- توزيع موضوعات البيئة حسب الجمهور المستهدف:

85 86 87 88 89 90

19- توزيع موضوعات البيئة حسب الفاعلين في المادة الصحفية:

91 92 93 94

20- توزيع موضوعات البيئة حسب القيم البيئية المتضمنة في المادة الصحفية:

95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106

المحور الرّبع: ملاحظات عامّة

.....

.....

.....

الملحق رقم 03

دليل الاستمارة

المحور الأول:البيانات الخاصة بالوثيقة

01-يشير المربع رقم(01) إلى اسم الجريدة (الخبـر).

02- يشير المربع رقم(02-04) إلى(اليوم/الشهـر/السـنة) التي صدر فيها العدد.

03- يشير المربع رقم(05) إلى عدد الجريدة.

المحور الثاني:فئات الشكل(كيف قيل؟)

04- يشير المربع رقم(06) إلى المساحة الكلية للجريدة.

05- يشير المربع رقم(07) إلى المساحة الخاصة بالتحليل.

06- يشير المربع رقم(08-13) إلى توزيع موضوعات البيئة حسب موقع المادة الصحفية عبر الجريدة(الصفحة الأولى/الأخيرة/الوسط/ماقبل الأخيرة/الثانية/الباقي).

07- يشير المربع رقم(14-18) إلى توزيع موضوعات البيئة حسب موقع المادة الصحفية عبر الصفحة الواحدة(جهة علوية يمنى/جهة علوية يسرى/جهة سفلية يمنى/جهة سفلية يسرى/الوسط).

08- يشير المربع رقم(19-27) إلى توزيع موضوعات البيئة حسب موقع المـادة الصحفية عبر أبواب الجريدة(الوطن/ دولي/ الجزائر العميقة/ ثقافة/ سوق الكلام/ اقتصاد/ أحوال الناس/ الحدث/ روبورتاج).

09- يشير المربع رقم(28-31) إلى توزيع موضوعات البيئة حسب اللغة المستخدمة في التحرير(اللغة العربية/ اللغة العربية واللهجات/ اللغة العربية واللغات الأجنبية/ مزيج من اللغات واللهجات).

10- يشير المربع رقم(32-37) إلى توزيع موضوعات البيئة حسب حجم خط العناوين الذي كتبت به المادة الصحفية(العناصر التيبوغرافية) (كبير غليظ/ متوسط غليظ/ صغير غليظ/كبير رقيق/ متوسط رقيق/ صغير رقيق).

11- يشير المربع رقم(38-41) إلى توزيع موضوعات البيئة حسب نوع الصورة المرافقة للمادة الصحفية (واقعية/ أرشيف/ رمزية/ بدون صورة).

12-يشير المربع(42-51) إلى توزيع موضوعات البيئة حسب القوالب الصحفية التي جاءت بها (خبر/ مقال/ افتتاحية/ عمود/ روبورتاج/ تحقيق/ مقابلة/ تقرير/ كاريكاتير/ ملف).

13-يشير المربع رقم (52) إلى توزيع موضوعات البيئة حسب عددها في الصحيفة.

المحور الثالث:فئات المضمون(ماذا قيــل؟)

14-1- يشير المربع رقم(53-64) إلى توزيع موضوعات البيئة حسب أنواع الموضوعات(قضايا التلوث/ النفايات و المخلفات/ النظافة/ استنزاف الموارد الطبيعية/ التشجير وإنتاج المحاصيل الزراعية/ التغيرات المناخية و الاحتباس الحراري/ التصحر/ التنوع الحيوي و البيولوجي/ التنمية المستدامة/ الأمراض والأوبئة/ الطاقات المتجددة/ الحرائق)

14-2- يشير المربع رقم(65-68) إلى توزيع موضوعات البيئة المنطقة الجغرافية (شمال/ جنوب/ شرق/ غرب).

15- يشير المربع رقم(69-71) إلى توزيع موضوعات البيئة حسب اتجاه الجريدة نحوها (سلبي/ محايد/ إيجابي).

16- يشير المربع رقم(72-80) إلى توزيع موضوعات البيئة حسب المصادر الصحفية (مراسلون/ وكالات الأنباء/ شهود عيان/ جهات أمنية/ خبراء و مختصون/ جهات رسمية ومسؤولون/ مصادر مجهولة/ مؤسسات/ محررين).

17-يشير المربع رقم(81-84)إلى توزيع موضوعات البيئة حسب أهداف الجريدة من المعالجة (الإعلام و الإخبار/ التوعية بمخاطر البيئة/ المحافظة على البيئة/التعاون للمحافظة على البيئة).

18- يشير المربع رقم(85-90)إلى توزيع موضوعات البيئة حسب الجمهور المستهدف(فلاحون/ أصحاب مصانع/ أساتذة/ باحثون/ الجمهور العام/ رجال أعمال).

19- يشير المربع رقم(91-94)إلى توزيع موضوعات البيئة حسب الفاعلين في المادة الصحفية (المؤسسات والمصانع/ الأشخاص/ مجهولة/ جهات رسمية).

20- يشير المربع رقم(95-106)إلى توزيع موضوعات البيئة حسب القيم البيئية المتضمنة في المادة الصحفية (الأمن/ النظافة/ التوعية و التحسيس/ الترويج/ الوازع الديني/ النهب و السطو/العلم و المعرفة/ الصحة/ الاستثمار/ ترشيد الاستهلاك/ التطور و الرقي/ التهديد).

الملحق رقم 04.

العدد 2859/ 13 ماي 2000م

بن زين رئيسا شرفيا لهذه الهيئة الجديدة

انتخاب أول مجلس أعلى لأخلاقيات المهنة

انتخب في ساعة مبكرة من صبيحة امس اعضاء المجلس الاعلى لاخلاقيات مهنة الصحفي، خلال ندوة وطنية عقدت بمركز المعالجة بمياه البحر بسيدي فرج بحضور 280 صحفيا من مختلف ولايات الوطن.

صورة تذكارية لأعضاء المجلس التقطت مباشرة بعد نهاية الفرز

● يضم المجلس 11 عضوا يمثلون مختلف وسائل الاعلام العمومية والخاصة، تم انتخابهم من بين 18 مترشحا لمدة اربع (4) سنوات غير قابلة للتجديد. جاء ذلك بعد شهر من المصادقة على ميثاق اخلاقيات المهنة التي يحدد بين بنوده المبادئ العامة والعالمية التي تلزم الصحفي على احترام قواعد العمل المعمول بها. والهدف من وراء انشاء المجلس الاعلى لاخلاقيات المهنة الذي حدد كهيئة اخلاقية ذات قوة اقتراح وحكم معترف بها لدى الجميع الى ضمان استقامة حقيقية للاعلام مهما كان نوعه والتدخل في اطر التذكير بالقواعد الاساسية في حالات وقوع شكل من اشكال التباعد بين الممارسة الصحفية ومبادئ العمل الصحفي، وكذا التدخل في حالة ممارسة الرقابة او استغلال بند الضمير او الاختلاس وتعتيم الخبر، فضلا عن التدخل في حالات تقديم شكاوي من طرف الجمهور او تعرض مبادئ اخلاقيات المهنة للمصادرة، وقد انصبت جل مداخلات الصحفيين الذين حضروا باعداد كبيرة لاول مرة في تاريخ الصحافة الجزائرية اثناء النقاش حول صلاحيات المجلس، حيث ابدى بعض ممثلي وسائل الاعلام من صحفيين ومراسلين انشغالاتهم بشأن عمل اللجنة التي اوكلت لها مهمة التحضير للندوة، حيث اعتبر البعض بان الندوة جاءت في مهلة قصيرة بالشكل الذي لا يسمح بتحديد معالم يتم على اساسها انشاء المجلس انطلاقا من تشكيلته الى غاية شروط الترشح للعضوية، هذه الاخيرة التي حدد بشأنها سن 35سنة كادنى عمر للمترشح وكذا اشتراط 10 سنوات خبرة في مجال العمل الصحفي المحترف ومساهماته في حرية التعبير وترقية التعددية الاعلامية والاحترام التام لميثاق اخلاقيات المهنة الذي يعد كقاعدة لعمل المجلس بعيدا عن كل الاعتبارات. وقد اثار المشاركون خلال الندوة بعض القضايا الاخرى المتعلقة بشروط الترشح، من ذلك وضع اقتراح عدم قبول ترشيح اي صحفي مسؤول في حزب سياسي كوسيلة للحفاظ على استقلالية المجلس وعدم التاثير على مهامه في خدمة الاعلام وحرية التعبير، وسيتم انتخاب رئيس المجلس من بين الاعضاء الـ 11 وكذا تنصيب لجان عمل وفق الصلاحيات المخولة له كما انتخب خلال الندوة السيد عبد الحميد بن زين "صحفي متقاعد" رئيسا شرفيا للمجلس والطاهر جاوت عضوا شرفيا.

م.مغنير

قائمة اعضاء المجلس الاعلى لاخلاقيات المهنة

لحسن بوربيع "الخبر"
لزهاري لبتر "الفيدرالية الدولية للصحفيين"
شلوش محمد "الاذاعة الوطنية"
سويسي زبير "لوسوار"
راحم حسين "التلفزة الوطنية"
بلعزوق فاطمة الزهراء "واج"
بن يونس ايدير "لوماتان"
احميدة عياشي "الخبر الاسبوعي"
بوشوشة حميد "النصر"
فروخي زبير "ليبرتي"
زتيلي محمد "الخبر"

2000 ماي 13

العدد 2859 / 13 ماي 2000م.

الملحق رقم 05

العدد 8586/ الثلاثاء 01 أوت 2017

الخبر 20

أحوال الناس

الثلاثاء 1 أوت 2017 م
الموافق 02 ذي القعدة 1438 هـ

ملف

تجار يجنون أموالا طائلة ببيع الماء للزوالية

الاستثمار في عطش الجزائريين !

• 5 آلاف دينار شهريا للحصول على الماء • وزير الموارد المائية يعترف بوجود أزمة سوء تسيير الموارد المائية

اعترف وزير الموارد المائية، حسين نسيب، قبل أسبوع، بوجود أزمة حقيقية في التزود بمياه الشرب في عدة مناطق من الوطن. وذلك أثناء مخاطبته مديري قطاعه الثلاثاء الماضي "لا تتولوا في أن كل شيء على ما يرام. الأحمد يوميا سخط السكان من خلال التقارير التي تصلني وعبئة الساحة الوطنية". هذه الأزمة التي عجز المتعاقبون على قطاع الموارد المائية عن الخروج منها منذ سنوات. خاصة بحلول فصل الصيف. أجبرت الكثير من المواطنين على تحمل مصاريف إضافية مرهقة. ووجدوا أنفسهم مرغمين على اقتناء مياه صالحة للشرب من أصحاب الجرارات المتنقلة بأسعار باهظة. فيما يبقى المسؤولون يتقاذفون الاتهامات.

حسام - ج

• يدفع شهيد حمال، بئر، وهو رب أسرة، يقطن على بعد 20 دقيقة من عاصمة الولاية والمتوسط في ضواحي مدينة بوفاريك بحي مسروسة 2، أكثر من 9 آلاف دينار إضافية مقابل اقتنائه مياها صالحة للشرب. وذكر محدثنا أنه يستهلك معدل 6 جرارات صغيرة في الشهر الواحد، الخزان الواحد يقتنيه بـ700 دينار جزائري. ورغم أن بوفاريك تشهر أسهل منطوحة الغني باطنه بالمياه الجوفية، إلا أن السلطات المحلية عجزت عن وقف معاناة سكانها.

وإن كان سكان ضواحي العاصمة يعانون من أزمة "العماش"، فما بالك بسكان الأرياف والمناطق الداخلية وبالخصوص القاطنين بالمرتفعات الجبلية، وتقطعهن عشرات الكيلومترات بحثا عن قطرة ماء يروون بها ظمأهم. هذا من دون الحديث عن الخلاطين وأصحاب المصانع الذين يحتاجون لكميات كبيرة من الماء لممارسة نشاطهم. يقول مواطن يقطن بإحدى قرى ولاية شاطئية بشرق البلاد: "في بعض الأحيان لا أشعر بأنني في 2017 ولا حتى في 1917.. نعيش حياة بدائية تشبه العصور الوسطى، أبناؤنا أصبحوا عرضة للأمراض بسبب هذة الظاهرة لانعدام المياه".

مشاوير بالآلاف من المتنزهات

وفي الوقت الذي يستفيد المواطن المتضرر الأول والأخير ويدفع الضريبة من خلال تخصيص جزء من ميزانيته لاقتناء مياه صالحة للشرب، يبقى المسؤولون يتقاذفون الاتهامات الشركة أمنهم. فمديرو الولايات يلقون بالمسؤولية على كاهل المصالح البلدية ويقولون عنها إنها تفتقد للكفاءة واللوجستيك وضيقة من حيث التسيير، وهي أقوال وتقارير وصلت إلى آذن وزير الموارد المائية، الثلاثاء الماضي، خلال اجتماعه بمديري الموارد المائية ومديري وحدات الجزائرية للمياه للولايات، التي تسجل تذبذبات في سير الخدمة العمومية للماء الشروب في موسم الاصطياف. الذين مسحوا "الموس" في القائمين على تسيير المصالح البلدية.

ع - ج

الجفاف يخرج المواطنين إلى الطريق

• في ظل جدلية إشكال الصهاريج والتذبذب والانقطاع في مياه الشرب، أصبح المواطن المحروم من تلك المادة الحيوية يلجأ إلى الاحتجاج وقطع الطريق العام كلما صادفه تقريبا، مثل وقع، بعض العينات بمثل إلى مثل ما حدث في الشهر الجاري بمدينة أولاد سلامة، حيث أقدم سكان منع منهم شرب الماء 3.3 سنوات. على اقتحام مقر بلديتهم، والنداء بتحديثهم من العطش، أو ذورة السعادة في بلدية الصومعة. وتورتهن أيضا سند وحسن تسيير قطاع حيوي، مؤكد المؤرخون أنه قامت عليه حضارات وتهدمت إمبراطوريات وعمالقة، ولايزال الأمر على حاله إلى نهاية التاريخ. لأن الحروب القادمة، كما يؤكد أصحاب النظر والدراسات الاستراتيجية هي "حرب مياه".

ب. رحيم

الصهاريج تنتقل إلى الأرياف وحفر الآبار ممنوع

• الغريب في ظاهرة اقتناء الصهاريج المتنقلة للاستهلاك اليومي، والتي تستعمل في الاستحمام والغسل وتنظيف الأرضيات، أنها بدأت تنتشر في الأحياء والمناطق الريفية النائية بروح البليدة، وهو التناقض الذي يظهر للعيان، لأن المتعارف عليه أن الريف هو مصدر الموين للمدن بالمياه وليس العكس.

لكن الحقائق أظهرت أن اقتناء الصهاريج بات سلوكا يميز يوميات سكان تلك الأرياف، مع أن العادة المألوفة أن يكون آخر الاهتمامات ومشاكل التي يعاني منها سكان تلك الأرياف هي الماء، فالأمر أصبح مختلفا وبعكس المطرح، وأصبحت "الأحواض" الثانية أكثر إقبالا على تجار صهاريج المياه، في ظل أزمة عدم توفر شبكة مياه للشرب، أو لعدم امتلاكهم لآبار، لأن القانون يحارب الحفر من دون تراخيص حتى وإن كان الأمر يتعلق بطلبات فلاحين، وهو ما خلق أزمة ومتاهات قضائية لبعض الفلاحين تجاوزوا وحفروا آبارا للسقي والشرب.

وفي هذا الجسار وكابوس العطش، لم يجد السكان بتلك الأحواض من سبيل سوى قصد سوق "الصهاريج" كخاصم كثر المتاهات القانونية والأحكام القطائية والغرامات المالية، ولن استطاع احتمال وأغلى أمره وحفر بعيدا عن الأنظار الرقابية، في انتظار مد حيه بشبكة المياه التي لاتزال حلما ووعودا كثيرا ما تتكرر خلال الحملات الانتخابية كل موعد انتخابي ثم تختفي.

ب. رحيم

السكان يبدأون نهارهم برحلة البحث عن مياه المنابع الطبيعية

تجار الفرس يسوقون مياها مجهولة المصدر بسكيكدة

• كشفت الجولة التي قادتنا في الصباح الباكر إلى عدة أحياء بمدينة سكيكدة عن التفاقم الكبير لظاهرة إقبال المواطنين على الاصطفاف أمام عمارتهم ومنازلهم، منذ الساعات الأولى للصباح، من أجل الظفر بكمية من المياه التي يجلبها تجار الفرس من أصحاب الشاحنات الحملة بصهاريج خاصة. كتب فوقها بالخط العريض "مياه جبال القل"، "مياه جبال فنوغ" أو "مياه جبال بني زيد"، وذلك في إشارة إلى أنها مياه المنابع الطبيعية المنتشرة في تلك الجبال. افتربنا من العديد من المواطنين الذين اعتادوا على شراء مياه هذه الصهاريج، فأوضحوا لنا أن غياب الثقة لدى فئة كبيرة من السكان في المياه التي تصلهم عبر حنفيات منازلهم، جعل استعمالها يقتصر على الغسل فقط، ما يجبرهم على الاستنجاد بمياه المنابع الطبيعية التي يعتقد أغلبية السكان أنها مياه صحية وصالحة للشرب، ناهيك عن تصرر فئة كبيرة من السكان عبر مختلف الأحياء من التذبذب والنقص الفادحين في التزود بالمياه الصالحة للشرب، ما بدفعهم للاستنجاد بمياه صهاريج الشاحنات المختصة في بيع الماء، التي باتت تجوب مختلف الأحياء والمناطق السكانية أمام مرأى مختلف السلطات. وحسب محدثينا، فإن غالبية المواطنين أصبحوا يخصصون ميزانية من أموالهم لشراء مياه هذه الصهاريج، إلى درجة أن العشرات من العائلات تقتطع من ميزانية الخبز والحليب من أجل شراء الماء الصالح للشرب. وهي الوضعية التي أفقدت كاهل السكان الذين يبدأون نهارهم برحلة البحث عن الماء الشروب.

كمال بوزواغ

مصائب قوم عند قوم فوائد

الماء.. تجارة مربحة

• ما إن يحل فصل الصيف بعاصمة المتيجين، البليدة، حتى تظهر عبر طرقاتها العامة ووسط أحيائها الشعبية جرارات صنعت لغرض ممارسة النشاط الفلاحي، تجر خلفها صهاريج معدنية وبلاستيكية من مختلف الألوان، مكتوب على سطحها عبارة "مياه صالحة للشرب".

"الخبر" وقفت على "سوق" المياه بالبليدة وضواحيها وعادت بحقائق عن يوميات المواطن المغلوب على أمره، ورحلة البحث عن قطرة ماء، بعد أن جفت الحنفيات.

أسفل عبارة "مياه صالحة للشرب" ستجد حتما رقم هاتف نقال متكون من 10 أرقام، وما عليك سوى الاتصال به، فيرد عليك صاحب الجرار طالبا منك تحديد العنوان ليصل إليك في غضون دقائق، وينهي مرقتا كابوس الجفاف ليومين أو ثلاثة، قبل أن يتكرر المسلسل وتعاود الاتصال من جديد.

صفائح في بورصة المياه من 800 إلى 2500 دينار

يزداد الطلب على صهاريج المياه مع الأيام الأولى من موسم الحرارة، حيث بات الأمر مألوفا بين سكان الولاية، خاصة بالأحياء التي تعاني من تذبذب وانقطاع أحيانا في مياه الشرب، سواء بتلب المدينة أو بضواحيها.

وكشف بعض الزبائن أن الخبر" أن السعر في المتوسط تراوح بين 800 و1500، لكن اللافت هذه الصائفة أن بعض الزبائن اضطروا لدفع مبلغ 2500 دينار لاقتناء صهريج واحد.

بينت المعلومات التي تحصلت عليها "الخبر" أن أصحاب جرارات صهاريج المياه، وأحيانا شاحنات جرارة صغيرة، يقتنون المياه من الآبار التي تتواجد بالمستثمرات الفلاحية والبساتين، وأن تعبئة صهريج واحد تكلف صاحبه بين 400 و600 دينار، فيما جعل البعض من الأمر تجارة وأستغل ملكيته لبئر لممارسة نشاط بيع المياه، أي أن الأمر لا يكلفه دينارا، بل على العكس بات يدر عليه دنانير أوفر وأحيانا المئات منها.

ويعترف الشاب عادل من قلب مدينة الأربعاء بأن عائلته تستهلك الماء بحجم كبير في فصل الحرارة، ورغم توفرهم على خزان مائي بسعة 1500 لتر، إلا أنه لا يكفيهم وينضب كل 48 ساعة، ويضطر حينها إلى اقتناء صهريج وتعبئة الخزان، لأن دورهم في التزود بمياه الشبكة الرسمية يأتيهم كل 4 أيام، وهي لا تفي احتياجهم.

عملة صعبة

تجارة الماء بخنشلة انتعشت أكثر فأكثر وأصبحت مصدر قوت بعض التجار الذين اقتنوا جرارات وصهاريج وشاحنات صغيرة، متخذين هذه التجارة عن غيرها أمام الأزمة الكبيرة التي تعرفها الولاية في مجال الماء الصالح للشرب، واستغل أصحاب الصهاريج أو تجار الماء الأزمة ليضاعفوا من نشاطهم اليومي ويرفعوا من الأسعار، في ظل تزايد الطلب على الماء، إذ يصل سعر اللتر الواحد إلى حدود 10 دنانير في بعض الأحيان، ويتم بيع صهريج سعة 3 آلاف لتر ما بين ألف إلى 1200 دج، ولكل زبون الحق في اختيار الكمية التي يحتاجها يوميا مع ضبط موعد سابق لأن الماء صار عملة صعبة يصعب الحصول عليه في أي وقت، لكون الآبار التي يجلب منها هؤلاء الماء قليلة، حيث أفادنا أحد باعة الماء المدعو "ص. أحمد" الذي قضى 20 سنة في تجارة الماء، بأن شراء الماء من الآبار يكلفهم أيضا مبالغ كبيرة، حيث يقتنون صهريجا سعة 3 آلاف لتر ما بين 5 آلاف إلى 10 آلاف لتر، وأمام الأزمة التي تعيشها الولاية وفي عاصمتها تحديدا، فرض أصحاب الآبار زيادة تقدر بـ2 في المائة على السعر القديم. أحد الزبائن الذين وجدناه في مكان توقف أصحاب الصهاريج بطريق العيزار بعاصمة الولاية، أكد لنا أنه يقتني 3 آلاف لتر يوميا أمام الاستعمال الواسع للماء في منزله، مؤكدا أن الماء في الصيف ضروري لكل الاستعمالات، فيتم تخصيص ميزانية تصل إلى 5 آلاف دج شهريا طيلة أشهر الصيف، أما شخص آخر فيؤكد أنه من بين ثلاثة إلى أربعة أيام يقتني صهريجا بسعر 1200 دج، ويؤكد آخر أن 1500 لتر تكفيه لثلاثة أيام بسعر 600 دج للشرب والاستعمالات الأخرى، أما الرابع فيؤكد أنه يقتني ماء الصهاريج فقط للاستعمالات الأخرى دون الشرب لأن ماء الشرب يحصل عليه من الينابيع والآبار مجانا، أما الذين لا يملكون صهاريج في سكناتهم فإنهم يقتنون براميل بلاستيكية أو حديدية لملئها بماء الصهاريج التي يتم اقتناؤها مرة كل أسبوع أو أسبوعين لأن ميزانيتهم لا تسمح بشراء الماء يوميا أو كل يومين، منفقا ما بين 200 إلى 400 دج في الأسبوع للضرورة فقط.

الصهاريج ديكور للمعاناة في يومرداس

وفي يومرداس، تحولت تجارة مياه الشرب إلى تجارة رائجة بفعل أزمة المياه التي تعصف بالعديد من البلديات، حيث ارتفعت بورصة صهريج الماء إلى مستويات قياسية، فبعد أن كان سعره لا يتجاوز 800 دينار وصل إلى 1500 دينار مع كثرة الطلب.

في بلدية تمزريت أعلى البلديات عن مستوى سطح البحر وإقفارها ماديا وبعدها جغرافيا عن عاصمة ولاية يومرداس، الحرارة تتجاوز الـ38 درجة، زادتها النيران وانقطاع الماء عزلة ومعاناة.. وسط هذه الأجواء الطبيعية الصعبة، ترسم الصهاريج ديكورا للمعاناة: فمشكل انقطاع المياه عن السكان منذ سنوات حوّل البلدية المعزولة إلى بلدية عطشى: هنا يخلو سطح مسكن أو بيت في تمزريت من صهريج. والسكان يضطرون بعد ذلك لملئ هذه الصهاريج من الخواص، ووصل سعر الواحد منها إلى 1500 دينار. هذه الأسعار يرى فيها المواطنون أمرا طبيعيا بالنظر إلى المسافة التي يقطعها هؤلاء من أجل ملئها بالمياه الصالحة للشرب، فمعظم أصحاب الصهاريج يدفعون 300 إلى 400 دينار لملئها من موارد المياه على مسافة 21 كلم من بلدية يسر، في حين لا يكفي الصهريج الذي سعته 3 آلاف لتر لأسبوع واحد.

ب. رحيم / ط. ين جمعة / سليم زين

•••

الملحق رقم 06

العدد8587/ الأربعاء 02 أوت 2017

عين الدفلى

عائلات ببلديتي جليدة وميانة دون كهرباء

تعاني عائلات بحي عين الباردة ببلدية ميانة في ولاية عين الدفلى من غياب مرفق الكهرباء، وهو الوضع الذي حول حياة أفراد هذه العائلات إلى جحيم لا يطاق، خاصة في الأوقات الجارية التي تتطلب هذه المادة الضرورية. وببلدية جليدة، تواجه 15 عائلة بحي الفتح بشارع الطيب بن عباس محمد بجوار إكمالية طوابيبة رابح مخلفات نفس الوضع منذ فترة طويلة.

العائلة مستمرة يوميا خاصة في فصل الصيف

منصور فوجيل

● رفع سكان الحيين مطلبهما إلى المجلس الولائي خلال أشغال الدورة الصيفية التي درست وناقشت ملف الميزانية التكميلية للعام الجاري والمجاهدين، وقال سكان الحي الثاني على لسان المنتخب نور الدين دحمان إن [illegible] الكهربائي الذي يزود المنطقة بالكهرباء لم يشفع لهم التمتع بمزايا هذه المادة الحيوية، لتبقى معاناتهم مستمرة يوميا، خاصة في فصل الصيف، أما عائلات حي عين الباردة، فحجم المعاناة التي تكابدها جراء غياب الكهرباء جعلها تبدي استعدادها مثلما أكد ذلك المنتخب بالمجلس الولائي مصطفى بن سعيد، للمساهمة في تمويل المشروع في جزئه المتعلق بالربط الفردي للكهرباء.

من جهته، وردا على انشغالات المنتخبين المطروحة، أكد والي عوابد أن ولاية استفادت من مبلغ 180 مليار سنتيم ضمن برنامج مخططات التنمية البلدية، سيخصص للتكفل بالعديد من الانشغالات المرفوعة في مجالات الصحة والتربية والطرقات والربط بمختلف الشبكات، منها الكهرباء والصرف الصحي والمياه وغيرها من المطالب التي تم رصدها خلال الزيارات التي تمت على مستوى الدوائر والبلديات.

المدية

نقص الخدمات الصحية بالسواقي

● يبدي سكان دائرة السواقي، اضطر القائمون على القطاع

الأغواط

الأمراض تفتك بالعشرات من رؤوس المواشي والموالون يستنجدون

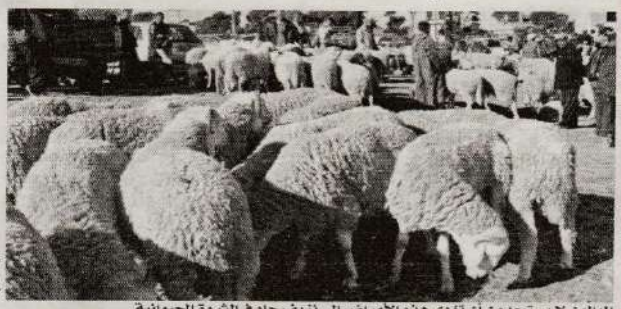

الموالون لا يستبعدون أن تؤدي هذه الأمراض إلى نزيف حاد في الثروة الحيوانية

● يسجل الموالون ومربو المواشي منذ دخول فصل الصيف بالعديد من بلديات ولاية الأغواط، هلاك العشرات من رؤوس المواشي بأمراض وصفوها بالخطيرة، تؤدي إلى الموت السريع، حيث تظهر على الماشية حمى مرتفعة جدا، ولا يستبعد هؤلاء أن تؤدي هذه الأمراض إلى نزيف حاد في هذه الثروة في ظل الارتفاع الشديد للحرارة ونقص نقاط المياه والمتابعة الصحية.

وأفاد موالون ومربو الماشية من بلديات الحاج المشري وبريدة وعين سيدي علي وقلتة سيدي سعد والبيضاء وسيدي مخلوف، أن داء خطيرا انتشر في وسط الماشية يؤدي إلى نفوق العشرات من رؤوس الماشية يوميا، حيث تصاب بحمى مرتفعة تؤدي إلى سقوطها فجأة وموتها بسرعة، ولا يستبعدون أن يكون سببه فيروسات أو جراثيم تحدث تسمما في الدم، ويسمي البعض هذا الداء "بولحلاح أو الأطراف"، وأكد البعض أنه أحيان يصعب حتى سلخ الشاة التي يتم ذبحها بسبب شدة وقوة الحرارة في جسمها.

ويشكو الكثير من الموالين من ندرة نقاط المياه بالمناطق الرعوية التي يتمركز بها الموالون في فصل الصيف، حيث تعاني الماشية من شدة العطش بسبب ارتفاع درجة الحرارة، وضعف حملات التلقيح لمواجهة الأمراض الموسمية. وفي هذا الإطار، يناشدون الجهات المعنية بالتحرك لإجراء تشخيص لهذا الداء وتوفير التغطية الصحية للماشية، حفاظا على الثروة الحيوانية التي تتعرض لنزيف حاد.

ع نورين

غلق أبواب الإدارات قبل منتصف النهار وتوقف جميع الأنشطة بأدرار

14 قتيلا بسبب الحرارة

- السلطات المحلية تنشر بيانات تحذيرية لتفادي ضربات الشمس والمصالح الصحية تتخذ إجراءات وقائية

● بلغ عدد ضحايا موجة الحر التي تجتاح أدرار وبعض المناطق المجاورة، حتى أكثر من أسبوع، أزيد من 14 قتيلا موزعين عبر القصور، في حين تم غلق أبواب العديد من الإدارات العمومية والخاصة قبل منتصف النهار وتوقف جميع الأنشطة في العديد من الأماكن.

وكانت عدة مناطق من ولاية أدرار خاصة الجنوبية منها سجلت بها درجة حرارة قياسية مقارنة بالأعوام الماضية، حيث تجاوزت هذه السنة 56 درجة في الظل و60 درجة في الشمس، وهو الوضع الذي استنفر السلطات المحلية إلى نشر بيانات تحذيرية عبر أمواج الإذاعة المحلية لتفادي ضربات الشمس، كما اتخذت المصالح الصحية إجراءات وقائية طارئة لمساعدة كبار السن والمرضى وعمال البناء والفلاحين الذين يتطلب عملهم الاشتغال تحت أشعة الشمس، ومن أهم موجة الحر الشديدة التي ضربت منطقة أدرار لجأت مؤسسة تسيير المياه إلى قطع التموين عن المواطنين دون حسيب ولا رقيب.

وتذكر مصدر محلي قوله إن أكبر حصيلة من الوفيات سجلت بالجهة الجنوبية للولاية وبالتحديد بدائرة أولف على بعد 290 كلم جنوب أدرار ومنطقة رقان، حيث توفي 5 أشخاص دفعة واحدة خلال فصل الصيف بفعل درجة الحرارة، بينما توفي أيضا برقان وزاية كنته ثلاثة أشخاص عطشا بالإضافة إلى تسجيل ست وفيات أخرى بدائرة عين صالح بولاية تمنراست، من بينهم شاب لا يتجاوز عمره 28 سنة تعرض لضربة شمس مبرحة وهو يعمل

أولاد يوسف بعين بسام

سكان القرية ينتظرون التفاتة من السلطات

● جدد سكان قرية أولاد يوسف الواقعة بـ17 كلم شمال بلدية عين بسام، مطالبهم للسلطات المحلية بالعمل على الوفاء بالعهود التي قطعتها على أنفسهم، والمتعلقة أساسا بتوفير الماء وتصليح شبكة الإنارة، مع تسريع دراسة ملفات الاستفادة من عقود البناء الريفي التي طال أمدها وكبعث أحلام عشرات القرويين.

ويشتكي سكان قرية أولاد يوسف من التجاهل الممارس عليهم لبعدهم عن مقر البلدية الأم، وأضافوا أن "التماطل والتجاهل" المتواصل الذي تنتهجه السلطات المحلية تجاههم وفشلها، حسب مواطنيها، في إيجاد حل لجملة من مشاكلهم، خاصة فيما يخص توفير الإنارة الريفية وكذلك إيجاد حل لمعضلة التزود بالماء، مع وضع لافتات توجه القاصدين إليها. وكتب سكان القرية في الرسالة الموجة لوالي الولاية: "قريتنا مجرد تسمية يذكرها السكان ويتذكرها المسؤولون في المواعيد الرسمية"، وأضافوا كل ما نحتاجه من أجل عيشة بسيطة غائب عن قريتنا، فالماء غائب بغياب المسؤولين، إضافة إلى أننا لا زلنا نستعمل الوسائل البسيطة من أجل نقل صهاريج المياه إلى المنازل، وهذا

الملحق رقم 07.

العدد8590/ السبت 5 أوت 2017

غليزان

جمع أكثر من مليون ونصف قنطار من الحبوب

● مكنت حملة الحصاد والدرس للموسم الفلاحي بولاية غليزان، منذ انطلاقتها شهر جوان من السنة الجارية، من بلوغ إنتاج قدر بأكثر من مليون قنطار من مختلف أنواع الحبوب، عكس الموسم المنصرم الذي تكبد فيه الفلاحون الناشطون في شعبة إنتاج الحبوب خسائر كبيرة، اثر موسم الجفاف الذي ضرب ربوع ولاية غليزان، أين فاقت الخسائر 80 في المائة.

وكشف مصدر على صلة بواقع الفلاحة، بأن المردود المتوسط الولائي لهذا الموسم فاق 15 قنطار في الهكتارا. حيث بلغ مجموع مأتم جمعه من محصول القمح الصلب 867 ألف قنطار، بعد حصاد 130 ألف هكتار عبر كامل ربوع الولاية، ثم القمح اللين 46 ألف قنطار، والشعير 92 ألف قنطار. أما الخرطال فقد وصل إجمالي مأتم جمعه إلى 8500 قنطار. كما انتعشت مخازن تعاونيتي البقول والحبوب والجافة ببلديتي وادي ارهيو وغليزان.

وأجمع عدد من الفلاحين على أن منتوج الموسم الفلاحي بالعديد من المناطق لاسيما منها التي تعتبر خزان الولاية في إنتاج الحبوب على غرار وادي السلام، مناداس أولاد يعيش وسيدي احمد بن علي قد تضاعف.

ل.جلول

تلمسان

الأوساخ تحاصر مدينة مغنية

الأوساخ في قلب مكان

● لا حديث هذه الأيام سوى عن الوضعية الكارثية التي تعيشها مدينة مغنية بتلمسان، حيث بدأ أن المجلس البلدي الحالي أصبح عاجزا عن رفع القمامة التي انتشرت في المدة الأخيرة بشكل كبير ما جعل سكان المدينة يعيشون هاجسها الشديد.

وذكر المواطنون المعنيون، أن مصالح النظافة لم تنقل القمامة من الشوارع لمدة أسبوع كامل، الأمر الذي دفعهم إلى اللجوء لشبكة التواصل الاجتماعي للتعبير عن الوضعية المذهورة التي وصلت لها المدينة العدوية.

وتوجد خلافات عميقة بين أعضاء المجلس البلدي الذين توجهوا للحملة الانتخابية قبل موعدها، وأصبحوا عاجزين عن خدمة المواطن المغبون، حيث أمضى كل واحد يفكر في المحليات القادمة، ما جعل أمور البلدية معطلة، من جهته، رد رئيس البلدية منير حيالي بقوله تشكيل الأوساخ في الشوارع والأزقة راجع إلى أن العمال رفضوا طريقة العمل الجديدة بالعمل ليلا، فسمحنا لهم بالعودة إلى نظام العمل القديم.

على صعيد آخر، لا يزال عامة سكان مدينة مغنية تحت وقع الخوف من سطوة الكلاب المتشردة التي ما إلت تفرض حظر التجول في عدة مناطق من تراب البلدية، حيث لم يستوعب السواد الأعظم منهم لحد الساعة الصدمة الكبيرة إثر وفاة طفلة صغيرة بسبب عضة كلب مسعور قبل حوالي شهر.

ويحمل السكان الغاضبون مسؤولية هذا الواقع المر الذي يعيشونه بصفة يومية، إلى كل الجهات المسؤولة، مشددين على ضرورة تقويم الوضع قبل انفجار الأوضاع في حال استمرار هذه المشاكل.

ع.ب.ش

عين تموشنت

تسجيل 345 حريق في شهرين

● سجلت مصالح الحماية المدنية بعين تموشنت منذ الفاتح جوان إلى غاية نهاية شهر جويلية 345 حريقا، في حين بلغت الخسائر 107 هكتارا، منها 4 هكتارات أدغال، هكتاران من الصنوبر الحلبي، 63 هكتارا من الحصيدة، 17 هكتارا من القمح والشعير، 21 هكتارا حشائش يابسة، 190 شجرة مثمرة و 4526 حزمة تبن و كلاء، مع إنقاذ 10 هكتارات من الأدغال، 475 هكتارا من الصنوبر الحلبي، 117 هكتارا من الحصيدة، 48 هكتارا من القمح و لشعير، 1559 شجرة مثمرة و 1223 حزمة تبن وكلاء.

ب. العرجة

سكان قرية أولاد سنوسي بمستغانم يستغيثون

منطقة غنية محرومة من التنمية

قرية أولاد سنوسي تعاني التهميش

● تعد قرية أولاد سنوسي من أهم التجمعات السكانية الريفية التابعة إداريا لبلدية فرناكة. الواقعة على بعد كيلومترين جنوب عاصمة الولاية مستغانم. ومع ذلك لا يزال سكانها يفرقون في التهميش والحرمان.

بالرغم من تصنيف قرية أولاد سنوسي كأغنى بلديات ولاية مستغانم، لاستفادتها من مداخيل مالية معتبرة تقدر بالملايير، نتيجة امتلاكها منطقة نشاط صناعي، فضلا عن واجهة تطل على البحر في صورة شاطئي المقطع وسيدي منصور، ناهيك عن مميزاتها الأخرى كمنطقة عبور لأنابيب الغاز، إلا أن ساكنة هذه القرية التي تقع على مسافة خمس كيلومترات فقط من بلدية فرناكة مركز، يشتكون من انعدام التنمية ومن التهميش والحرمان، كما هو مدون في شكوى موجهة إلى الجهات المعنية، حيث ناشدوا المسؤول الأول عن الولاية، بزيارة منطقتهم للوقوف على حجم الواقع المزري والمر الذي يتخبطون فيه بشكل يومي، إذ يفتقرون إلى أبسط شروط الحياة، على غرار انعدام قنوات الصرف الصحي، وعدم ربط القرية بغاز المدينة، بالإضافة إلى الوضع الكارثي للطرق، وانعدام الأرصفة، وكذا الانقطاعات المتكررة واليومية للتيار الكهربائي، وللماء الشروب، في ظل شبكة مهترئة تعود إلى مطلع التسعينات.

ويبقى طلب العائلات القابعة في هذه القرية، هو تحسين ظروفهم الاجتماعية، مثل باقي سكان بلدية فرناكة، وذلك من خلال اعتماد مشاريع تنتهي بتزويد القرية ببعض المرافق الضرورية الخاصة بالشباب، مثل تشييد ملعب جواري، ومركز ثقافي، للحد من بعض ظواهر الإنحراف الخطيرة التي تسجل في صفوف شباب القرية.

م. بغيل

معسكر

تزويد المواطنين بثلاثة صهاريج متنقلة للمياه

● وضعت وحدة الجزائرية للمياه بمعسكر حسب مديرها، حابي ميلود، حيز الخدمة ثلاث صهاريج متنقلة جديدة مؤخرا لتموين منطقة وادي الأبطال بالمياه الشروب، وتفادي الاحتجاجات المتكررة عن طريق الصهاريج ليرتفع عددها إلى 08.

وحسب نفس المتحدث فإن عددا من البلديات تم تدعيمها بالصهاريج المتنقلة، على غرار بلدية فروحة، حسين، معسكر وهذا في انتظار استلام مشروع سد واد النحت ببلدية واد الأبطال الذي قد يساهم في تزويد سكان 3 بلديات واد الأبطال، سيدي عبد الجبار وعين فرح، حيث يبلغ طاقة استيعاب السد 7 ملايين متر مكعب الذي سيساهم بشكل كبير في القضاء على مشكل العطش بهذه البلديات.

ب-نور الدين

مواطنو بشار يطالبون بتوفير سواتر في نقاط الوقف

● تشكو معظم نقاط الوقف عبر جميع مختلف خطوط النقل الحضري، وفي أغلب بلديات ولاية بشار، من غياب سواتر للوقاية من الأمطار أو أشعة الشمس والرياح، وهو المشكل الذي لم تبادر الجهات المعنية بالتحرك حياله، ما يفرض على المواطنين نساء ورجالا، كبارا وصغارا إلى المكوث فترات طويلة بهذه النقاط التي ما تلبث أن تكتظ بجموع المسافرين، يجعلهم عرضة لأشعة الشمس الحارة خاصة في ظل ارتفاع قياسي لدرجات الحرارة.

والملفت كذلك أن معظم نقاط الوقف الأساسية، تخلو من هذه السواتر، وهو ما يطرح انشغالا كبير حول دور المجالس البلدية في الإلتفات لمثل هذه النقائص.

ع.موساوي

عين تموشنت

تسجيل 345 حريق في شهرين

● سجلت مصالح الحماية المدنية بعين تموشنت منذ الفاتح جوان إلى غاية نهاية شهر جويلية 345 حريقا، في حين بلغت الخسائر 107 هكتارا، منها 4 هكتارات أدغال، هكتاران من الصنوبر الحلبي، 63 هكتارا من الحصيدة، 17 هكتارا من القمح والشعير، 21 هكتارا حشائش يابسة، 190 شجرة مثمرة و 4526 حزمة تبن و كلاء، مع إنقاذ 10 هكتارات من الأدغال، 475 هكتارا من الصنوبر الحلبي، 117 هكتارا من الحصيدة، 48 هكتارا من القمح و لشعير، 1559 شجرة مثمرة و 1223 حزمة تبن وكلاء.

ب. العرجة

رغم أن ميزانية النظافة تجاوزت الـ25 مليار سنتيم

مواطنو الجلفة يطالبون بحملات متواصلة لتنظيف الأحياء والساحات

الملحق رقم 08

العدد 8595/ الخميس 10 أوت 2017

لقطة الخبر

» طهاري عبد الكريم

● يظهر الأنبوب وهو يفرغ محتواه من المياه القذرة الصادرة من ورشة بناء منتجع سياحي المسمى "الأزرق الكبير" بشنوة ببلدية تيبازة الممزوجة بمياه الوادي الملوثة مما يشكل تهديدا واضحا للبيئة وصحة المصطافين الذين يخشون انتشار الأمراض المتنقلة عن طريق المياه. فهل تتحرك السلطات قبل وقوع الكارثة؟

155 عائلة مهددة

● تتآكل أساسات عمارات حي عبيد السعيد بسدراتة بولاية سوق أهراس، يوميا بفعل المياه الراكدة والمستنقعات المستقرة في الأسفل لسنوات، مما بات "ينذر" باحتمال انهيارها في المستقبل القريب في غفلة من المسؤولين، وتطالب جمعية الحي "عودة الحياة" من الوالي التدخل لإيقاف الخطر المحدق بالسكان وإنهاء هذه الوضعية التي صارت، أيضا، سببا في انتشار البعوض الخطير بشكل رهيب، وحوّلت حياة السكان إلى جحيم ليلا.

يومرداس

مواطنو قرية العبيد بيسر يحتجون

● أقدم، أمس، عشرات السكان بقرية العبيد بيسر، شرقي بومرداس، على شل حركة السير في المدينة قبل التوجه إلى مقر الدائرة، تعبيرا عن استيائهم من توقف مشروع إعادة تهيئة القرية الذي انطلق منذ سنتين. وحسب المحتجين، فإن توقف مشروع إعادة التهيئة منذ أزيد من سنة، أي قبل صدور قرار ترشيد النفقات، جعل من حياة المواطنين جحيما لا يطاق، حيث كشفوا عن معاناة كبيرة يعيشونها جراء توقف المشروع، فقد قامت المقاولة، حسبهم، بحفر الطريق ونزع الأرصفة وتركت مواطني القرية يعانون في الظلام والحفر. وأشار المحتجون إلى مشكل غياب شبكة الصرف الصحي والتذبذب في التزود بالماء الشروب، وتوقف مشروع الربط بالغاز الطبيعي الذي عمق من معاناتهم. من جهته رئيس دائرة يسر الذي استقبل المحتجين، كشف لـ"الخبر" أن المقاولة ترفض مباشرة الأشغال ما لم تتحصل على المستحقات المالية التي تقدر بـ2.6 مليار سنتيم، أما الماء الشروب فتم الاتصال بالوصاية من أجل توفيره بالشكل الكافي، في حين شرعت بلدية يسر في إصلاح الإنارة ورفع النفايات التي تؤرق المواطنين.

زين سليم

الملحق رقم 09

العدد8594 /الأربعاء 09 أوت2017

سكان حي الشاطئ الكبير يشتكون من العطش

صحة السكان مهددة بتفرين في تبسة

تسربات الصرف الصحي تهدد 25 ألف نخلة منتجة

سطيف

آلاف البناءات الريفية تنتظر الربط بالكهرباء

33 حريقا أتلف أكثر من 90 هكتارا ببانتة

لا تزال تشتعل في غابات البلدية

النيران تلتهم 40 هكتارا بطامزة في خنشلة

أولاد فاضل في باتنة

الماء والنظافة أبرز الانشغالات لدى قاطنيها

سطيف

آلاف البناءات الريفية تنتظر الربط بالكهرباء

33 حريقا أتلف أكثر من 90 هكتارا ببانتة

صحة السكان مهددة بتفرين في تبسة

تسربات الصرف الصحي تهدد 25 ألف نخلة منتجة

الملحق رقم 10

العدد 8598 / الأحد 13 أوت 2017

بينما النيران التهمت جزءا من غابة العنصر في وهران

رجال الإطفاء يجنبون انفجار 20 قارورة من غاز البوتان بعنابة

• الرياح القوية وغياب المسالك صعبا من عملية الإطفاء بوهران

• تمكن أعوان الحماية المدنية بعنابة، أمس، من إطفاء حريق استمر في الاشتعال لمدة ثلاثة أيام بمشتة أولاد عطا الله ببلدية الشرفة، وقد تم تجنيب المنطقة خطر انفجار 20 قارورة من غاز البوتان كانت مخبأة في مستودع محاذ للمستودع الذي أتت عليه ألسنة النيران.

وأكدت الحماية المدنية أنها سخرت 14 عونا لإطفاء حريق اشتعل منذ يوم الأربعاء في حدود الساعة الثانية زوالا في مزرعة تابعة لأحد الخواص ببلدية الشرفة، حيث أتت ألسنة اللهب على عشرة آلاف حزمة تبن، وقام أعوان الحماية بمحاصرة الحريق ومنع انتشاره، واستمر ذلك لمدة ثلاثة أيام، ما مكن من إزالة الخطر نهائيا.

وأضافت أنه تم إنقاذ مستودع ثان يحتوي على 12 ألف حزمة من التبن ومسكنين تقيم بهما عائلتان ومزرعة تحتوي على بيوت بلاستيكية، وكذا إسطبل به 50 رأسا من الغنم و20 قارورة من غاز البوتان ومولد كهربائي. وقد سخرت الحماية المدنية لهذا الغرض شاحنتي صهريج لإطفاء الحرائق وشاحنة لحرائق الغابات متوسطة وسيارة إسعاف و14 عونا.

وفي وهران اندلع، أول أمس، على الساعة التاسعة والنصف ليلا حريق مهول على مستوى غابة العنصر تسبب في إتلاف 3 هكتارات من المساحة الغابية، وبسبب قوة الرياح التي بلغت سرعتها 70 كيلومترا في الساعة، وغياب المسالك، استمرت عملية الإطفاء 3 ساعات.

ووفق مصالح الحماية المدنية لولاية وهران، فإنه بعد الإعلان عن الحريق الذي اندلع بغابة العنصر، تنقلت شاحنات الإطفاء التابعة لمختلف الوحدات بالولاية صوب المكان المحدد، حيث سارعت في إخماد النيران التي التهبت في مناطق مختلفة من الغابة جراء قوة الرياح الشرقية التي بلغت سرعتها 70 كيلومترا في الساعة، وواجه رجال الحماية المدنية صعوبات كبيرة في عملية مكافحة الحريق بسبب الرياح العاتية من جهة، وعدم وجود مسالك وسط الغابة من جهة أخرى، ما دفع بهم إلى انتهاج كل السبل من أجل حماية باقي المساحات الغابية للوصول إلى الأماكن الوعرة التي كانت تحترق في ظل تطاير الشهب. وبفضل مجهودات منفذي عملية الإطفاء المضنية تم القضاء على الحريق في حدود الساعة منتصف الليل و30 دقيقة، دون أن تُسجل أي خسائر بشرية، في وقت أتلفت فيه أشجار وأعشاب من مختلف الأصناف، علما أن مديرية الحماية جندت 150 عون من مختلف الرتب، و20 شاحنة إطفاء مصهرجة و3 سيارات إسعاف.

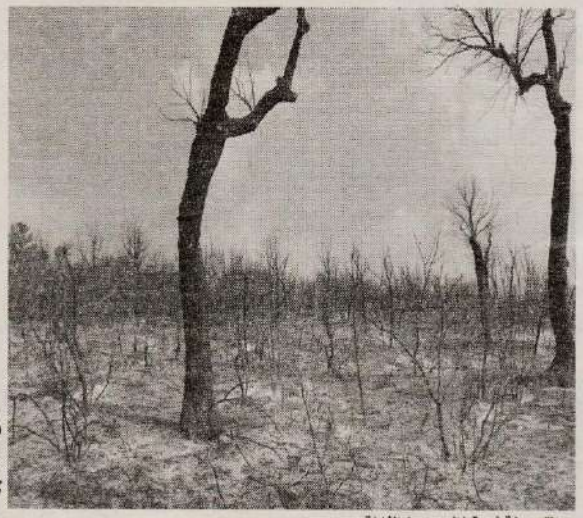

حرائق مهولة شهدتها العديد من الغابات

ومن جهته أوضح مسؤول الغابات بإقليم دائرة عين الترك أن مصالحهم شاركت هي الأخرى في العملية إلى جانب أعوان الحماية المدنية، "ورغم قلة الإمكانيات وغياب المسالك، إضافة إلى قوة الرياح التي ساهمت في امتداد لهيب النيران إلى مساحات غابية أخرى، إلا أننا تمكنا بعد جهد جهيد من الوصول إلى المناطق الوعرة التي طالها الحريق وإخماد كل النيران المشتعلة التي أتلفت هكتارين"، ولو أن مديرية الحماية المدنية تحدثت عن 3 هكتارات.

وتم تداول، على ألسن مواطنين، أن 200 صندوق لتربية النحل دمرتها النيران، غير أن مصالح الحماية المدنية وكذا مسؤول الغابات فندوا هذا الأمر.

وعن أسباب الحريق، أفاد ممثل الغابات أنه مفتعل من قبل مجهولين، وما يؤكد هذا الطرح هو العثور على وسيلة شواء بالقرب من مكان نشوبه، وهذا ما يتم التحقيق فيه من قبل مصالح الدرك الوطني والغابات.

محمد بن هدار / زهيرة. ع

الملحق رقم 11

العدد 8602/ الخميس 17 أوت 2017

الفوضى المسجلة رهنت مشاريع تنموية بالجملة

والي ورقلة مطالب بالتحقيق في ملف العقار بدائرة الحجيرة

• راسلت جمعيات محلية بدائرة الحجيرة في ورقلة، السلطات المعنية، مطالبة إياها بضرورة إيفاد لجنة تحقيق إلى بلديات الدائرة، من أجل الوقوف على ما نعت به الخروقات والتلاعب الحاصل في ملف العقار. مشيرة إلى أن المشكل المطروح أدخل عشرات المشاريع في حالة غموض لأسباب مختلفة بسبب الفوضى المسجلة في الملف وما رافقها من تداعيات سلبية أثرت على مشاريع بالمنطقة.

يعاني سكان دائرة الحجيرة النائية بورقلة، من مشاكل بالجملة أرقت الأهالي رغم المشاريع التنموية التي استفادت منها المنطقة التي لا تزال تعاني التهميش والحرمان بسبب تعطل أكثر من مشروع إنمائي لأسباب غير مقنعة، وهي تراكمات حركت ساكنة الجهة الذين حمّلوا السلطات المحلية والمنتخبين مسؤولية الجمود التنموي الحاصل. وأبدت جمعيات محلية من المنطقة المذكورة عدم رضاها على واقع الحال الذي وصفته بـ"غير المريح" بسبب التأخر المسجل في تنفيذ عدد من البرامج التنموية ذات العلاقة بالإطار المعيشي للمواطنين. وقالت شكوى في الموضوع، إن هناك مشاريع هامة مجمدة بسبب النزاعات العقارية، إضافة إلى عمليات أخرى مسجلة لإصلاح الطرقات والأرصفة وجزء من شبكة الصرف الصحي، وهي مشاريع لم تعرف طريقها للتجسيد لحد الآن وسط مطالب بفتح تحقيق بشأنها، فضلا عن مشاريع أخرى لم تنطلق بها الأشغال بعد من بينها سكنات اجتماعية ومرافق تربوية ورياضية.

وقالت الشكاوى إن الفوضى الحاصلة في ملف العقار بدائرة الحجيرة، كان لها تداعيات سلبية على واقع التنمية بالجهة، مؤكدة أن هناك تسيب وإهمال في حماية العقار العمومي الذي عمدت العديد من الأطراف على نهبه أمام صمت الجهات المسؤولة، وهو ما يتطلب فتح تحقيق في الموضوع.

وشددت الجمعيات ذاتها على ضرورة تدخل والي الولاية، من خلال إيفاد لجنة تحقيق للمنطقة للوقوف على المشاكل المطروحة ورصد النقائص، فضلا عن محاسبة المتلاعبين بالمشاريع التنموية. ودعت المسؤول الأول على الجهاز التنفيذي بتمكين الجهة من مشاريع أخرى، سيما في قطاع الصحة، قصد ضمان التغطية الطبية للسكان كون المسافة بين عاصمة الولاية والمناطق المجاورة بعيدة، مما تسبب في متاعب لا حصر لها لمواطني الدائرة المعزولة التي لا تزال تتجرع مرارة الاقصاء والتهميش من قبل المسؤولين والمنتخبين على حد سواء.

موسى بقي

أقصي قغران بدائرة واضية في تيزي وزو

سكان أربعة أحياء يغلقون مقر البلدية احتجاجا على العطش

• أقدم سكان أحياء أمزيزو، أث مسعود، أث معمر، أث القاضي ببلدية أقني قغران، على غلق مقر بلديتهم لمدة ثلاث ساعات ابتداء من الساعة الثامنة صباحا للاحتجاج على مشكل ندرة مياه الشرب، محملين رئيس البلدية مسؤولية هذه الوضعية التي يشكون منها منذ سنة 2013. وأرجع أحد المحتجين سبب تنظيم هذه الحركة الاحتجاجية، إلى تعرض شبكة توزيع الماء لأحيائهم للقرصنة من قبل حي من قرية أث إغيل، الأمر الذي سبب لهم مشاكل عويصة جراء هذه الوضعية. وحسب محدثنا، فإن الوضعية هذه ليست وليدة اليوم، بل يعيشونها منذ سنة 2013، مضيفا أن مساعيهم لإصلاح الوضعية لم تجد نفعا، وأن الاجتماعات المنعقدة على مستوى المحلي، آخرها بمقر الدائرة، لوضع حد لهذه المعضلة، لم تخرج بنتيجة ملموسة، حيث أن مسؤولي البلدية يرفضون تطبيق توجيهات رئيس الدائرة.

علي رابح

لارموط بتبسة

السكان يطالبون بالتحقيق في أشغال شبكة الصرف

• طالبت مجموعة من سكان حي لارموط بتبسة وأصحاب المحلات التجارية بالتحقيق في عملية رد الاعتبار لشبكة المياه القذرة التي قامت بها مقاولة خلال الأيام الأخيرة على مستوى موقع تسرب خطير يهدد مجموع السكان بانتشار أوبئة فتاكة. وحسب تصريحات السكان، فإن العمارة رقم 1 من حي 40 سكنا تعرضت لرجوع عكسي للمياه القذرة، الوضعية التي أدت إلى امتلاء الفراغ الصحي، وصعود المياه في الشارع على الهواء الطلق وسط الطريق، حيث تنبعث الروائح الكريهة في كل الاتجاهات. وقد بادرت المصالح التقنية للبلدية بالتعاقد مع مقاولة خاصة لتصحيح الوضعية، غير أن مخالفة نوعية الإنجاز وعدم التحكم في مسار المياه القذرة، أدى إلى عودة الوضعية لنقطة الصفر، وزادت تفاقما بانفجار الغرفة الأرضية المنجزة حديثا، لتتجمع المياه القذرة وسط طريق الشهيدة بالعربي الصغيرة. وبالرغم من نداءات السكان لضرورة التدخل وحمل المقاولة على إعادة الأشغال "البريكولاج"، غير أنها غادرت المكان، ليغرق السكان في متاهة لا نهاية لها، وسط تسيب كبير وغياب تام للمنتخبين والمصالح المعنية، التي زجت ماعدا في تسديد حقوق المقاولة ودون إنهاء معاناة السكان مع بؤرة الأوبئة. ويناشد السكان الوالي الجديد التدخل العاجل وزيارة التجمع السكان، الذي تقطنه أكثر من 50 ألف نسمة، ويتعرض للتهميش والحقرة في عهدات كل المجالس البلدية المتعاقبة، إضافة لاتخاذ قرار برد الاعتبار لشبكة المياه القذرة وفصلها نهائيا عن قناة صرف مياه الأمطار، بداية من مفترق الطرق إلى بداية حي الكنيسية.

ع. سمية

ارتفاع معدل "البريسيلوز" إلى 16 حالة بقالمة

• إرتفع عدد حالات الإصابة بداء "البريسيلوز" إلى 16 حالة، تتراوح أعمارهم ما بين 06 و65 سنة، منذ اكتشاف بؤر الحمى المالطية بعدد من البلديات ذات الطابع الفلاحي الرعوي بقالمة. وردت مصالح الصحة بالولاية السبب الرئيسي في ذلك إلى استهلاك المصابين لمادة الحليب غير المبستر ومشتقاته، مشيرة إلى بقاء 04 أشخاص يخضعون للعلاج والرقابة الطبية، وهو الأمر الذي استدعى من مفتشية البيطرة بالولاية، إلى الإقرار بذبح عدد من رؤوس الماشية تكون بعد التأكد من إصابتها بالحمى المالطية، باعتبارها المتسبب الرئيسي بداء "البريسيلوز"، كما يتوقع التخلص من أعداد أخرى بعد إتمام التحاليل النهائية.

م. أم السعد

5 آلاف نسمة دون ماء منذ أسبوعين

أزمة مياه خانقة بقرية سباو في بومرداس

•يعيش مواطنو قرية سباو ببلدية بغلية في ولاية بومرداس، أزمة مياه خانقة بعد أن دخل انقطاع المياه على الحنفيات أسبوعه الثاني دون تحرك السلطات المحلية التي تبقى في موقع المتفرج. وهدد المواطنون الذين احتجوا مع بداية الأسبوع الجاري بحركة احتجاجية "نوعية"، ما لم تتدخل السلطات المحلية لإصلاح العطب الذي مس المضخة في البئر التي تزود القرية ذات الـ5 آلاف نسمة. وكشف المواطنون، أن بلدية بغلية والجزائرية للمياه تخلت عن المواطنين ولم تكلف نفسها عناء توفير الصهاريج، في حين طالبت البلدية من المواطنين جمع مبلغ مالي يقدّر بـ25 مليون سنتيم لإصلاح المضخة، متحججة بعدم امتلاكها للمبلغ. وتبقى معاناة المواطنين كبيرة بالنظر إلى غياب حتى الموارد المائية في المنطقة، وتبقى الوصاية في موقف المتفرج أمام هذا المشكل الذي سيخرج المواطنين إلى الشارع.

رئيس دائرة بغلية وفي حديثه لـ"الخبر"، وعد بالتدخل لدى البلدية لإصلاح العطب في المضخة وتوفير الصهاريج من البلديات المجاورة إلى غاية إصلاح العطب.

زين سليم

الملحق رقم 12

العدد8603/ الجمعة 18 أوت 2017

مواقف الحافلات أم مزابل

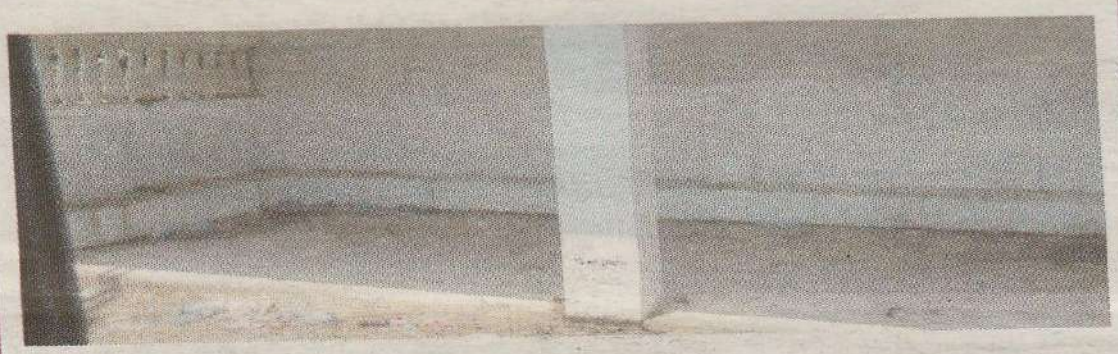

● الأمر السائد على مستوى مختلف مواقف الحافلات في قالمة بأنها تشبه "المزابل"، ولا ترقى لتكون محطة انتظار، جراء الأوساخ التي تتجمع بها، وتحولها إلى مكان لقضاء الحاجة، وهذا الأمر يطرح استفهامات عدة عن المسؤولية المشتركة لمستغليها، وللمصالح المعنية التي يغيب دورها تماما.

سكان أرياف الشريط الحدودي بالطارف

المياه والكهرباء والطرقات والبناء الريفي تضاعف متاعب العزلة

● معاناة يومية متشابهة ضاعفت متاعب العزلة وسط سكان أرياف أقصى جنوب الشريط الحدودي لدائرة بوحجار التي كانت أول أمس محل الجولة الاستطلاعية الثالثة من نوعها لوالي الطارف الجديد محمد بن كاتب، بعد بلدية الذرعان غربا وبلديات أم الطبول والعيون وبوقوس في الحدود.

اختار مسؤول الهيئة التنفيذية لولاية الطارف محمد بن كاتب أكثر المناطق تضررا تنمويا واجتماعيا ليستهل بها جولاته الاستطلاعية، فكانت أول أمس الثالثة من نوعها لدائرة بوحجار، وخصيصا لسكان مشاتي الحزام الحدودي. وفي عين المكان واجه انشغالات السكان بشأن المياه الشروب والكهرباء الريفية والطرقات ومشاكل البناء الريفي، طرحها سكان الحدود بالبلديات الأربع للدائرة (بوحجار، عين الكرمة، حمام بني صالح ووادي الزيتون). وفي مشتة الخرواعة ببني صالح نزل السكان بطريقة سلمية وأوقفوا موكب الوالي وتناولوا معه هذه المتاعب بالجملة والمعلقة لسنوات مع الولاة السابقين الذين زاروا المنطقة، وظلت الحلول رهينة وعود على ورق.

وفي عين المكان وحسب الانشغالات المطروحة من قبل السكان أمام الوالي والشروح والتوضيحات المقدمة من قبل المسؤولين المحليين، فإن أزمة مياه الشرب وخاصة في الفترة الصيفية تطرحها جفاف مصادر مياه الينابيع الطبيعية وشح شبكات نقل وجر المياه من سد بوناموسة، والتي تعاني من التسربات وضعف ضخ المياه، بفعل تراجع مردود محطة الضخ من السد، وتأخر مشروع تجديد تجهيزاته لأكثر من 6 سنوات.

ويأتي ثاني انشغال في الكهرباء الريفية التي أقصيت من برامج توسيعها أمام توسع العمران الريفي في التجمعات الريفية تلك، وتزداد

مظاهر عزلة السكان في انهيار واهتراء شبكات الطرقات البلدية والفرعية والمسالك الريفية وضعف ميزانيات البلديات عن التكفل بتأهيلها وتجديدها، مع إقصائها من البرامج القطاعية.

وتشابهت حالات تسوية البناء الريفي في مشاكل وتعقيد طبيعة الوعاءات العقارية التي رهنت عشرات الاستفادات الرسمية دون تنفيذ الإنجاز، يضاف إليها غياب التهيئة في مجمعات البناء الريفي الجديدة.

ومن أكبر الكوارث التي وقف عليها مسؤول الهيئة التنفيذية الولائية وفاجأته، مشاريع إنجاز الهياكل المدرسية المتأخرة، كما هي حالة ثانوية بوحجار، واحتكار هذه الإنجازات من مكتب دراسات واحد في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. وفي هذا السياق شدد الوالي لهجته مع المسؤولين المعنيين والمقاولين ومكتب الدراسات، واعدا باتخاذ إجراءات ردعية صارمة أمام التلاعبات بهذه المشاريع التي تعاني تأخيرا غير مبرر.

أ. ملوك

الملحق رقم 13

العدد 8606 / الإثنين 21 أوت 2017

جمعية حماية البيئة تندد بنهب الرمال

رمال الكثبان في طريقها للاندثار

● نددت جمعية حماية البيئة والتراث "آونزا" بالعنصر على لسان رئيسها توفيق توازا، بعمليات نهب رمال الساحل الوهراني التي لا زالت متواصلة، في وقت دعت فيه السلطات الولائية إلى طلب فتح تحقيق أمني حول هذه الظاهرة الخطيرة.

وهق رئيس "آونزا"، فإن أعضاء جمعيته وكذا أعضاء جمعية حماية الساحل بوسنور لاحظوا ليلا العديد من الشاحنات الناقلة للرمال المنهوبة وهي تتجه نحو وهران دون حسيب أو رقيب، منوها من جهة أخرى إلى أن عملية نهب الرمال من منطقة "الكثبان" في الجهة المقابلة لشاطئ "بومو بلاج" ببلدية بوسنور تتم في وضح النهار.

وأشار محدثنا إلى أنه تم القضاء على الغطاء النباتي للكثبان من أجل تجميع الرمال حتى تسهل على الحراقات عملية شحن الشاحنات التي باتت تجوب الطريق المزدوج نحو وهران غير آبهة بأحد، علما أن هوائيي حماية الساحل تنص على أن الكثبان مصنفة كمساحات محمية يمكن إقرار منع الدخول إليها والقيام بأي أعمال وهذا لضمان استقرار التربة والمحافظة على الغطاء النباتي.

وتساءل سماء البيئة والساحل الوهراني عمن رخص لعملية نهب رمال بوسنور التي تحميها قوانين الجمهورية الجزائرية، في وقت تقر آخر ناقوس الخطر المهدد لاستقرار الرمال والمؤثر على التوازن البيئي في المنطقة. وبناء على ما سلف ذكره طالبت كل من جمعية حماية البيئة والتراث بالعنصر وكذا جمعية حماية الساحل ببوسنور السلطات المعنية بضرورة فتح تحقيقات حول الانتهاكات وخرق حماية الكثبان الرملية والغطاء النباتي الذي يعلق التوازن البيئي.

محمد بن هدار

رمي النفايات الصلبة وسط النسيج العمراني

النفايات الصلبة تغزو مشارف حي أحمد زبانة

● بلاحظ كل من يمر عبر الطريق المتواجد خلف حظيرة السيارات المغطاة القريبة من الجزيرة 19 بحي أحمد زبانة في أرذأ صور انتشار النفايات الصلبة بالقرب من النسيج العمراني الذي تقوم جراءها، وتدل هذه الظاهرة المنتشرة تقريبا في جل الأحياء على غياب الوعي لدى المواطن الذي أطلق العنان لنفسه من أجل رمي نفاياته في أي مكان بتراءى له، حتى ولو كان هذا سيسيء لمظهره ولمحيطه البيئي، خاصة وأن بقايا الهدم تحولت إلى مصدر لانبعاث الأتربة التي تغزو المنازل المجاورة كلما هبت الرياح. ويرى ممثلو المجتمع المدني أنه على البلدية تقريم كل من يرمي النفايات الصلبة في الساحات العمومية.

محمد بن هدار

وزارة البيئة مطالبة بالتدخل العاجل
كارثة بيئية بحي جايس بـ"سانت أوجان"

● في مشهد أقل ما يمكن القول عنه إنه كارثي لا يشرف عاصمة البلاد في أي شكل من الأشكال، وبالرغم من أن المنطقة مشهورة بجمالية مناظرها الطبيعية الخلابة، حيث تستطيع أن تطل من مرتفعاتها وهضباتها على أجمل ما يمكن أن تقع عليه عيناك من زرقة البحر وهدوئه، ومداعبة أمواجه للصخور المتناثرة في أرجاء شواطئه العذراء، لكن وبمجرد أن تطأ قدماك حي جايس، حتى تختفي كل الصور الجميلة عن المنطقة، فيسود المنظر أمام عينيك، وأنت ترى أمواجا متدفقة، هي ليست بنقاوة مياه البحر الطاهرة، ولكن مياه سوداء قذرة عكرة، تنهمر من على منحدرات وأدراج الحي نحو الأسفل، وهي الطريق الوحيد المتاح أمام السكان وأطفال المدارس الذين يقصدون الطريق الرئيسي لبولوغين من أجل أخذ سبلهم المنشودة.

هي الصورة على هذه الحالة منذ أزيد من 6 أشهر، دون أي تحرك يذكر للمصالح المختصة، رغم عديد النداءات التي تقدم بها سكان الحي، طالبين من خلالها تدخل المصالح المعنية من أجل تطهير المكان وغلق منافذ التدفق وتأطيره في قنوات آمنة، ومن ثمة درء المخاطر عن الساكنة. وعليه بات من اللازم تدخل وزارة البيئة وبشكل عاجل للوقوف على الكارثة التي تحصل بحي جايس، ووضع حد لها ضمانا لحفظ سلامة السكان بكل فئاتهم من الأمراض والأوبئة الناتجة عن تدفق المياه القذرة، وكذا حفظ المحيط من كل ما يعكر نقاوته.

هدى مشاشبي

100 سكن بحي التوميات في وادي تليلات
التذبذب في توزيع المياه يثير غضب السكان

مؤسسة "سيور" مطالبة بالتدخل

● تعيش هذه الأيام العائلات القابعة في حي 100 سكن، الواقع في محور حي التوميات ببلدية وادي تليلات، أوضاعا صعبة جراء التذبذب الحاصل في التزود بالمياه الصالحة للشرب، من خلال الانقطاعات المتكررة التي وصلت مؤخرا إلى ثلاثة أيام متتالية، الأمر الذي أدخل قاطني الحي في محنة كبيرة، أعادتهم إلى سنوات الجري وراء صهاريج المياه. وحسب السكان الغاضبين، فإن "الأمر الذي يثير أعصاب الجميع، هو عدم الانتظام في برنامج التوزيع في الآونة الأخيرة، باعتبار أن لا أحد يعلم التوقيت الذي تزور فيه المياه حنفياتنا، ما يضطرنا إلى فرض مراقبة مستمرة، من خلال التفقد الدوري للحنفيات ليلا ونهارا، مخافة تفويت فرصة ملء بعض الدلاء، واغتنام الفرصة للقيام ببعض الأشغال المنزلية التي تتطلب كميات معتبرة من هذه المادة الحيوية التي يكثر عليها الطلب خلال فترة الصيف، التي اتسمت هذه المرة بارتفاع قياسي في درجات الحرارة". وأكد ذات المتحدثين، بأنهم تنقلوا إلى مصالح مؤسسة توزيع المياه "سيور"، الواقعة في بلدية تليلات، حيث وجههم مسؤولها إلى تقديم شكاويهم لمديرية التوزيع الواقعة في حي الحمري، مؤكدين بأن كل ما يطلبونه في انتظار تحسن برنامج التوزيع هو "أن تقوم المؤسسة بتحديد توقيت معين نزودنا فيه بالمياه الشروب، حتى يتسنى لنا أخذ احتياطنا. ومن ثمة نتفادى المراقبة المستمرة التي أفقدتنا أعصابنا، في ضوء التفاوت الكبير في توقيت التوزيع من يوم لآخر". وقد تسببت هذه الوضعية المزرية في مضاعفة متاعب الأسر وأرباب البيوت، الذين يضطرون إلى دفع مبالغ مالية ضخمة لتوفير المياه من لدن أصحاب الصهاريج المتنقلة، حيث يصل سعر الصهريج الواحد إلى ألف دج، الأمر الذي أرهق كاهلهم بالنظر إلى الاستهلاك الكبير للمياه.

محمد درقي

الملحق رقم 14

العدد 8607 /الثلاثاء 22 أوت 2017

بيضاء برج سطيف

فلاحون يطالبون بترسيم سوق جملة للخضر

• توسعت دائرة المطالبين بإنجاز سوق للخضر والفواكه ببلدية بيضاء برج الواقعة جنوب ولاية سطيف، ومع توسع السوق غير الرسمي للخضر بمنطقة الدوايخ الذي صار محجا للمئات من الفلاحين ومقصدا للمئات من التجار ومن عدة ولايات.

الفضاء يعود ظهوره لسنوات، حيث صار سوقا فوضويا موسميا، مرتبطا بنضوج الخضروات التي ينتجها الفلاحون بالمنطقة صيفا، حيث خصص بعضهم فضاء بمنطقة تسمى الدوايخ تابعة لبلدية بيضاء برج، يشهد هذه الأيام حركة حثيثة، بإمكان مصالح البلدية استغلالها لتدعيم مداخيلها الضعيفة.

"الخبر" قصدت المكان ووقفت على الحركية الكبيرة التي بات يتميز بها، وعلى مدى استحسان الجميع للمكان، زيادة على الأمن والطمأنينة التي تحملها الصدور هناك رغم أن السوق غير تابع لأية سلطة عدا سلطة صاحب المكان.

ونظرا لما توفر من أمن ونظرا للحركية الكبيرة التي تطبع المكان الذي يعرض فيه المئات من فلاحي المنطقة سلعهم من فلفل وطماطم وبطاطا وفاصولياء وحتى بعض الفواكه الموسمية على غرار التين، ونظرا لما يقصده من مئات التجار من ولايات عديدة على غرار برج بوعريريج، باتنة وحتى من تيزي وزو.

ونظرا لرضا الجميع فقد طالب العشرات من فلاحي منطقة جنوب ولاية سطيف بضرورة ترسيم سوق جملة للخضر والفواكه بمحيط بلديتهم، لعدة أسباب منها لارتفاع نسبة المنتجات المتعلقة بالخضر بالمقارنة بالعديد من بلديات الولاية، ومنها بعد سوق الجملة بعاصمة الولاية عن المنطقة بحوالي 80 كيلومترا مما يمثل أعباء إضافية للمئات من الفلاحين، وعلمنا بان مصالح البلدية قد راسلت والي الولاية ورئيس الدائرة من أجل تقنين السوق.

ع. ربيقة

50 في المائة من الأراضي تحولت إلى بور

التصحر يزحف على أراضي 4 بلديات بخنشلة

• قرر الفلاحون في أربع بلديات بخنشلة عدم خوض حملتي الحرث والبذر، بسبب صعوبة الأراضي التي تحولت إلى بور يصعب حرثها، في الوقت الذي زحف التصحر على أراضي هذه البلديات، لانعدام التشجير، وانعدام مياه السقي والحواجز المائية. قرار الفلاحين بعدم حرث الأراضي جاء بعد أن أصبحت بورا ولم تعد تنتج الحبوب، بسبب انعدام مياه السقي، لانعدام تهاطل الأمطار، وعدم وجود حواجز أو سدود للجوء إليها في حال الجفاف، حيث لم يعد لهؤلاء أمل في تحقيق موسم فلاحي ناجح، الأمر الذي جعلهم يقررون تركها كمساحة للرعي.

في الوقت الذي يؤكد هؤلاء الفلاحون أن بلديات طامزة، أنسيغة، عين الطويلة، متوسة ويغاي زحف على أراضيها التصحر بعد أن كانت خصبة تدر أنواعا كثيرة من الحبوب سواء القمح أو الشعير، مؤكدين أن غياب مياه السقي انطلاقا من الحواجز أو السدود أو الآبار العميقة ساهم في تصحرها، وصارت غير ذي جودة، ولم تعد تصلح لزراعة الحبوب وحتى زراعة الأعلاف لا تنجح، لأن كل شيء مرتبط بالماء.

في الوقت الذي علمنا أن مشروعا ضخما سينطلق لمد قنوات السقي انطلاقا من سد بابار نحو أراضي البلديات المجاورة له كطامزة وأنسيغة والمحمل وأولاد رشاش، وربما مستقبلا أراضي بلديتي عين الطويلة ومتوسة، للحفاظ على إنتاج الحبوب بعد أن صار الأمل في تساقط الأمطار ضئيلا.

ط. بن جمعة

برج بوعريريج

الروائح الكريهة تحاصر رواد السوق اليومي

• تسبب الروائح الكريهة المنبعثة من فضلات الخضر المتعفنة في السوق اليومي المحاذي لمحلات المجلس التنفيذي سابقا ببرج بوعريريج، إزعاجا كبيرا لرواد السوق، دون أن تتحرك الجهات المعنية لمعالجة الوضع، خاصة بعد إلغاء التنظيم المعمول به مع بداية تنصيب الوالي السابق، القاضي بغلق السوق في الفترة المسائية، لتمكين مصالح النظافة من القيام بأعمال التنظيف.

عاد الوضع إلى حاله في السوق اليومي للخضر والفواكه، وتتسبب الأوساخ المتراكمة في الجهة السفلية له في انبعاث روائح كريهة، وانتشار الحشرات، ما اعتبره بعض التجار مظهرا مألوفا، تتقاسم مسؤوليته كل البلدية، والتجار أنفسهم، خاصة بعد حملات التنظيف التي احتلت أولوية السلطات الولائية السابقة، وسخرت لها إمكانيات 34 بلدية لخدمة أحياء وشوارع عاصمة الولاية، دون أن تحقق نتائجها المرجوة، بسبب الطابع الظرفي لها من جهة، والإلزامي من جهة أخرى، لتعود أغلب الأحياء إلى وضعها المزري وتحاصر الأوساخ المواطنين في حي 750 مسكن و15 تجزئة، والبي سي وغيرها.

ويحمل المواطنون المصالح البلدية مسؤولية الوضع، بينما يشتكي عمال النظافة من غياب التحضر لدى العائلات التي ترمي في أي وقت، وبأي شكل كان، ويصل الوضع ببعضها إلى إفراغ الفضلات دون أكياس، ما يشجع على انتشار الحيوانات المشردة كالكلاب والقطط والجرذان.

مسؤول بالبلدية أكد أن حملات التنظيف مستمرة في كل نهاية أسبوع، وتشمل أغلب الأحياء، لكن فوضى رمي القمامة يحول دون الوصول إلى عاصمة نظيفة.

وطالب سكان بعض الأحياء تعميم تجربة القمامة المدفونة في الأرض، مثل تلك الموضوعة في حي 250 مسكن، وتجهيز البلدية بالشاحنات المناسبة لها، لكن المسؤولين تحججوا بالميزانية، وتعهدوا بالعمل على تحقيق ذلك حين تتوفر الظروف.

في انتظار ذلك تبقى أغلب الأحياء تعاني من تراكم الأوساخ وانبعاث الروائح الكريهة، وما تشكله من أخطار مع ارتفاع درجات الحرارة، وتتقاذف كل الأطراف المسؤولية، إلى أن يرقى القانون إلى مستوى الردع.

بوبكر مخلوفي

الملحق رقم 15

العدد 8610/ الجمعة 25 أوت 2017

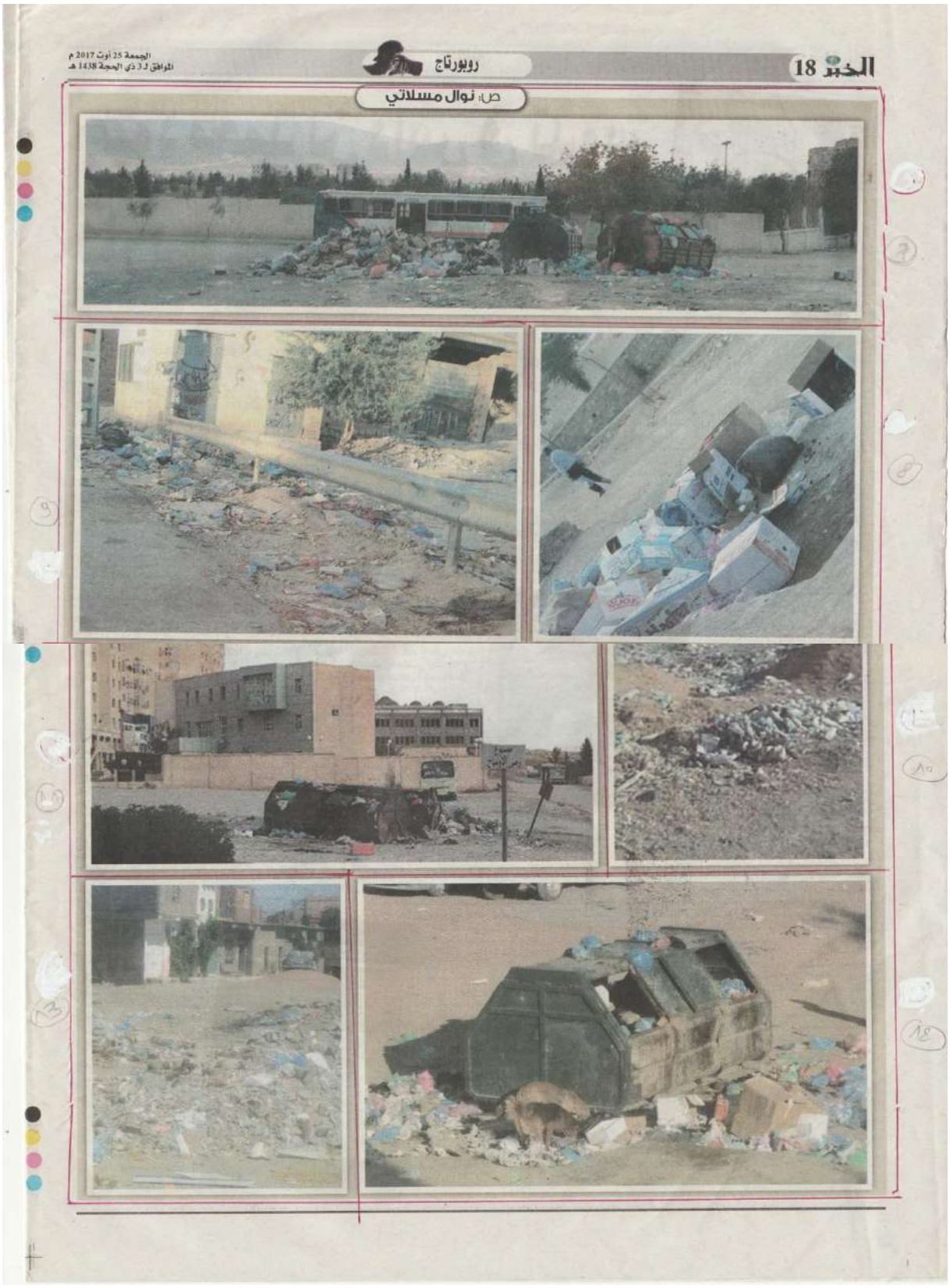

الملحق رقم 16

العدد 8611/ السبت 26 أوت 2017

بعدما بلغ سعر الكلغ منه 4 الاف دولار عالميا

مطالب بتدعيم زراعة الزعفران بالمناطق الجبلية بخنشلة

• نظم منتجو الزعفران بقرية أولاد ونجل ببلدية شلية في خنشلة مؤخرا، يوما إرشاديا تمحور حول زراعة الزعفران بالتنسيق مع مديرية الفلاحة والمعهد الوطني للبحوث الغابية، لما لهذا النوع من الزراعة، التي تعرف توسعا كبيرا بالولاية، من أهمية في السوق الدولية، التي يباع فيها الكلغ الواحد منه بـ 4 آلاف دولار.

اليوم الإرشادي حضره عدد كبير من المنتجين من عدة ولايات من كل أنحاء الجزائر استمعوا إلى المداخلات، والمناظرات والتي تبعتها مناقشات واسعة حول هذا المنتوج الذي قطعت ولاية خنشلة فيه خطوات كبيرة، خاصة وأنه منتشر بكثرة بالمنطقة الجبلية، على غرار بلديات شلية والمصارة وطامزة، أين نجحت كل التجارب في مجال زراعة الزعفران وهو ما شجع الفائمين على تجسيده على أرض الميدان، خاصة ببلدية المصارة البلدية الوحيدة على مستوى الوطن التي استفادت بهذا المشروع في بدايته، أين تم في هذا الإطار توزيع التجربة على عشرة منتجين، الذين طالبوا بتعميمها على باقي المناطق، حتى تكون الولاية رائدة في إنتاج الزعفران، والعمل على تصديره إلى دول أوروبية، لكونه مطلوبا كثيرا في صناعة الأدوية وبعض المنتوجات الغذائية.

مديرية الفلاحة وأمام زيادة الطلب على المادة في السوق الدولية، أكدت وقوفها إلى جانب المنتجين وتوسيع المساحات المزروعة خاصة في المناطق الجبلية، من خلال القيام بعمليات للفلاحين والمنتجين الذين سيحصدون خلال الأشهر الثلاثة القادمة أولى ثمرات المنتوج.

سكيكدة
ارتفاع فاحش

ط. بن جمعة

هسديس ببانتة

انتشار المواشي بالوسط الحضري يقلق المواطنين

• يشهد حي الشهيد "اسماعيل ناصر" المعروف بـ"بوعشاوش" ببلدية هيسديس في باتنة، انتشارا لرؤوس الماشية التي كثيرا ما تحط رحالها بالحي للرعي، خصوصا وأن هناك مواطنين يقطنون به وآخرون يحبذونه.

وجهت المصالح المعنية عديد الاعذارات للمواطنين التي لم يأخذوها بعين الاعتبار، رغم حضر هذا النشاط الرعوي في المناطق العمرانية والتجمعات السكانية بالمدن، غير أن الظاهرة تشتد منذ سنوات ارتفاعا محسوسا، مؤثرة بشكل سلبي على المحيط العام للحي المذكور.

خلفت الظاهرة قلقا لأعداد كبيرة من المواطنين سيما واقتراب عيد الأضحى المبارك، حيث اصطدموا بتزايدها، وانتشار الروائح الكريهة ومخلفاتها التي غطت مختلف الزوايا والطرقات، خصوصا أن هؤلاء اتخذوا في أوقات سابقة للمنطقة المحاذية لمقر الحالة المدنية مفرغة عامة أو مكانا مخصصا لشلالات مواشيهم، مما خلف استياء للعاملين على مستوى المقر.

كما وجه المعنيون في الصدد نداء للمصالح المعنية، بضرورة وقوفهم على الحالة التي تتواجد فيها الماشية، متخوفين من احتمالية انتقال أمراض إليهم نتيجة اتخاذها من المزابل والقمامة مصدرا لقوتها، مما يهدد سحتهم أو إصابتهم بأوبئة عبر استهلاك لحومها أو تناول حليبها.

ن. مسلاتي

تبسة

سكان سطحة الدير والغريرية يشكون انعدام الضروريات

• عبر سكان منطقتي سطحة الدير والغرايرية التابعة إقليميا لبلدية عين الزرقاء بتبسة، عن استيائهم الشديد إزاء الوضعية المزرية التي يعيشونها، في ظل انعدام الكهرباء والغاز والنقل المدرسي وغيرها.

وفي ذات السياق فإن انعدام أبسط ضروريات الحياة لعشرات العائلات بالتجمع الريفي سطحة الدير، خاصة المتعلقة بربطهم بالغاز والكهرباء، وعدم الاستفادة منذ سنوات من السكنات الريفية، وغيرها من المشاكل المستعصية، التي لم تجد لها السلطات المحلية المتعاقبة حلول إلى يومنا هذا.

وأكد سكان المنطقة أن انعدام النقل المدرسي أدى إلى حرمان عشرات التلاميذ من الالتحاق بمقاعد المدرسة، خاصة الإناث منهم أن يضطر بعض الأولياء إلى حرمان بناتهم من الذهاب للمدرسة خوفا عليهن من مخاطر الطريق.

ولا يختلف حال سكان منطقة الغرايرية كثيرا إذ أثقل كاهلهم جر قارورات غاز البوتان، والرحلات اليومية للبحث عن المياه الصالحة للشرب، إذ تلجأ العائلات للتزود بالماء من صهريج المياه، التي لا يعلم سكان هذه المناطق مصدرها، ناهيك عن الثمن الباهظ لدلاء المياه.

كما طرح السكان إشكالية المسالك الريفية التي تغيب تماما بالمنطقة، ولا تستطيع السيارات المرور عبر هذه المسالك لسوء حالتها وكثرة الحفر والمطبات بها، حتى المرضى يضطرون لعبورها مشيا على الأقدام، ومازال سكان هذه المناطق وغيرها يطالبون بتجسيد وعود السلطات بحل هذه المشاكل المتراكمة عبر عقود من الزمن.

وأكد مصدر مطلع من بلدية عين الزرقاء أنهم في انتظار مشروع لتزويد هذه المناطق وأخرى بالمياه في أقرب الآجال، كما هناك اقتراح من طرف السلطات لتحسين المسالك الريفية وتنفيذها في حال توفر الأغلفة المالية.

عليان سمية

الاهتمام بها كان ولازال مناسباتيا فقط

التشجير في ذيل اهتمامات أمياربشار

• تشكو الكثير من أحياء وشوارع عدد كبير من بلديات ولاية بشار، غياب المساحات الخضراء والعناية بحملات التشجير، وهو ما دفع السكان للمطالبة بالاهتمام بهذا الجانب، عبر تنظيم حملات خاصة، الأمر الذي يتأتى من خلال التعاون بين البلديات، والجمعيات المختصة، والمديريات المعنية.

تحول الاهتمام بالشجرة عند بعض الأمياز بالمناسباتي فقط"، لا يتعدى الدقائق التي يظهر فيها المسؤولون وهم يغرسون شتلات، ويرددون في كل مرة عزمهم الاهتمام بهذا الجانب، إلا أن هذا الكلام سرعان ما يتبين أنه دفن مع جذور هذه الشتلات. بإستثناء بلديات محدودة العدد، حيث لا يزال عامة سكان بشار يحلمون بتجسيد مشاريع التشجير التي يقولون أن بلدياتهم لازالت محرومة منها، محملين مسؤولية هذا الوضع إلى "تماطل" مسؤولي البلديات وعدم تجاوبهم مع الفكرة من الأساس، هو ما حال دون فتح مساحات خضراء لفائدة السكان، مثلما استفاد من ذلك سكان عاصمة الولاية، أما باقي البلديات فالطرقات بالمساحات المخصصة للعملية، لازالت جرداء لكون العملية لم تنطلق من الأساس، أو أن ما تم غرسه أصابه التلف " إما لكون الشجيرات غير صالحة، أو تم غرسها في غير وقتها ولم تلق العناية والسقي في حينه".

وفي المقابل يتحدث سكان بعض البلديات بمرارة عن الحالة التي آلت إليها تهيئة المساحات الخضراء بمختلف أحيائها، والتي غطتها الأعشاب الضارة حتى أنه يخيّل لأحدهم بأن هذه الظاهرة التي بسطت سلطانها على هذه المساحات أصبحت هي السائدة، بعد أن تحولت معظمها إلى أماكن لرمي القمامات، فيما اختفى بعضها الآخر، نتيجة زرع نباتات وورود لم تتأقلم بدورها مع طبيعة مناخ لم يؤخذ في الحسبان.

وكان من المتوقع حسب وعود الأمياز أثناء حملاتهم الانتخابية، أن تتحول هذه الفضاءات الخضراء إلى محل أشغال تغطية بالعشب الطبيعي، وغرس أشجار ونباتات زهرية، إلى جانب تثبيت الإنارة، إلا أن الواقع صار يعكس بداية العد التنازلي لنهاية تلك المساحات. وطالبت بعض الجمعيات ممن تحدثت " للخبر"، السلطات الولائية بإلزام أمياز هذه البلديات الذين تمردوا على قرارتها المتضمنة العناية بالمساحات الخضراء والاهتمام بالتشجير، تسجيل عمليات في هذا الإطار، لأن الشجرة هي الذكرى الحسنة الوحيدة التي يمكن أن يخلفها الأمياز ويذكرهم بها من انتخبوهم، بل ويترحمون عليهم بها، وهذا قبل نهاية عهداتهم بعد أشهر قليلة.

ع.موساوي

المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر:

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: الكتب:

أ-الكتب باللغة العربية:

1.إبراهيم حسن، محمد. (2002). **التصحر والتلوث البيئي- دراسة تحليلية إقليمية مقارنة**. (دط). مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

2.أبو عرجة، تيسير. (2000). **دراسات في الصحافة والإعلام**. (د ط). الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

3.أبو زيد، فاروق. (1998). **مدخل إلى علم الصحافة**. (ط1). القاهرة: عالم الكتب.

4.أبو سمرة، محمد عبد. (2010). **الإعلام الزراعي والبيئي**. (ط1). الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

5.إحدادن، زهير. (1991). **الصحافة المكتوبة في الجزائر**. (د ط). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

6.إحدادن، زهير. (1992). **الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال، سلسلة الدراسات الإعلامية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

7.إحدادن، زهير. (1993). **مدخل لعلوم الإعلام والاتصال**. (ط2). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

8.إحدادن، زهير. (2012). **الصحافة المكتوبة في الجزائر**. (د ط). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

9.الأشرم، محمود. (2001). **اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم**. (ط1). لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

10.بدر، أحمد. (1998). **الاتصال بالجماهير بين الإعلام والتطويع والتنمية**. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.

11.بركات، عبد العزيز. (2011). **مناهج البحث الإعلامي، الأصول النظرية ومهارات التطبيق**. (ط1). القاهرة: دار الكتاب الحديث.

12.بسيوني عميرة، إبراهيم. (2006). **التربية العلمية والبيئية وتكنولوجيا التعليم**. (ط1). الأردن: جدارا للكتاب العلمي وعالم الكتب الحديث.

13.بشارة، عايدة. (1973). **دراسات في بعض مشاكل التلوث**. (دط). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

14.بن مرسلي، أحمد. (2010). **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**. (ط4). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

15.تمار، يوسف. (2007). **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**. (ط1). الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع.

16.تواتي نور الدين. (2009). **الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر**. الجزائر: دار الخلدونية.

17.الجابري، محمد عابد. (2011). **العقل الأخلاقي العربي**. لبنان: منشورات مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.

18.حجاب، محمد منير. (1999). **التلوث وحماية البيئة وقضايا البيئة من منظور إسلامي**. (د ط). القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

19.حجاب، محمد منير. (2002). **التلوث وحماية البيئة**. (ط3). مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

حجاب، محمد منير. (2003). **وسائل الاتصال نشأتها وتطورها**. (د ط). القاهرة: دار الفجر.

20.حسين عامر، فتحي. (2014). **المسؤولية القانونية والأخلاقية للصحفي**. (ط1). القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

21.حمدي، أحمد. (2000). **دراسات في الصحافة الجزائرية**. (د ط). الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر.

22.حمدي، محمد الفاتح. (2017). **منهجية البحث في علوم الإعلام والاتصال، دروس نظرية وتطبيقات**. (ط1). الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

23.الخميسي، سلامة السيد. (د س ن). **التربية وقضايا البيئة المعاصرة، قراءات عن الدراسات البيئية للمعلم**. (ط1). الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر.

24.دردار، فتحي. (2003). **البيئة في مواجهة التلوث**. (دط). الجزائر: دار الأمل.

25.الدليمي، عبد الرزاق. (2011). **المدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال**. (ط1). الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان.

26.دليو، فضيل. (2003). **الاتصال، مفاهيمه، نظرياته، وسائله**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

27.دليو، فضيل. (2003). **مدخل إلى الاتصال الجماهيري**. (د ط). جامعة منتوري قسنطينة: مخبر علم اجتماع الاتصال.

28.ذبيان، سامي. (1987). **الصحافة اليومية والإعلام، مدخل نظري إلى علم الإعلام**. (دط). بيروت: دار المسيرة.

29.ذهبية، محمد محمود. (2006). **عالم البيئة**. (ط1). الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

30.رشتي، جهان. (1975). **الأسس العلمية لنظريات الإعلام**. (د ط). القاهرة: دار الفكر العربي.

31.رشوان، حسين عبد الحميد أحمد. (2006). **البيئة والمجتمع**، دراسة في علم اجتماع البيئة. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.

32.الرمحين، عطا الله. (2012). **أخلاق الصحفي المهنية**. (د ط). عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

33.زيدان، محمود. (1980). **الاستقراء والمنهج العلمي**. (ط1). القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة.

34.السعدني، عبد الرحمن. السيد عودة، ثناء مليجي. (2007). **مشكلات بيئية**. (دط). القاهرة: دار الكتاب الحديث.

35. السعيد، أحمد محمد. (2007). **تلوث البيئة وسبل المواجهة**. (ط1). الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

36.السيد علي صالح، جمال الدين. (2003). **الإعلام البيئي بين النظرية والتطبيق**. (دط). مصر: مركز الإسكندرية للكتاب.

37.سيد محمد، محمد. (1988). **الإعلام والتنمية**. القاهرة: دار الفكر العربي.

38.الصويعي، عبد العزيز سعيد. (1989). **بدايات الصحافة الليبية**. (ط 1). ليبيا: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان بنغازي.

39. الطاهر، لبيب. (2007). **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد2، البعد البيئي**. (ط1). لبنان: الدار العربية للعلوم.

40.طعيمة، رشدي. (1987). **تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، مفهومه أسسه واستخداماته.** (د ط). القاهرة: دار الفكر العربي.

41.الطنطاوي، رمضان عبد الحميد. (2008). **التربية البيئية تربية حتمية.** (ط1). الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

42.عاشور أحمد، سيد. (2006). **التلوث البيئي في الوطن العربي، واقعه وحلول معالجته.** (دط). مصر: الشركة الدولية للطباعة.

43.عباسي بصلي، فضة، حمدي، محمد الفاتح. (2017). **مدخل لعلوم الاتصال والإعلام الوسائل النماذج والنظريات.** (ط1). الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع.

44.عبد الحميد، محمد. (1979). **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام.** (د ط). الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.

45.عبد الحميد، محمد. (2000). **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية.** (د ط). القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة.

46.عبد المعطي، عبد الباسط. (1998). **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع.** (د ط). الكويت. د د ن.

47.عبد المولى، محمود. (2003). **التلوث البيئي.** (دط). الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

48.العزّاوي، نجم. حكمت النقار، عبد الله. (2007). **إدارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO 14000.** (ط1). الأردن: دار المسيرة.

49.عزّت عطوي، جودت. (2000). **أساليب البحث العلمي، مفاهيمه، أدواته، وطرقه الإحصائية.** (د ط). الأردن: دار الثقافة والدار العلمية للنشر والتوزيع.

50.عزّت، محمد فريد محمود. (1993). **مدخل إلى الصحافة.** (د ط). د ب ن، د د ن.

51.علم الدين، محمود. (2009). **أساسيات الصحافة في القرن الواحد والعشرين.** القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

علم الدين، محمود. (2004). **مدخل إلى الفن الصحفي.** (د ط). القاهرة: مطبوعات أخبار اليوم.

52.علي الأنصاري، نعيم محمد. (2006). **التلوث البيئي واستجابة علمية.** (ط1). الأردن: دار دجلة.

53.عمر، محمد إسماعيل. (2002). **مقدمة في علوم البيئة.** (د ط). القاهرة: دار الكتاب العلمية للنشر والتوزيع.

54.عيساني، رحيمة. (2007). **مدخل إلى الإعلام والاتصال، الأسس والوظائف الجديدة في عصر العولمة. الإعلامية.** (ط1). الجزائر: مطبوعات الكتاب والحكمة.

55.العيشاوي، صباح. (2001). **المسؤولية الدولية عن حماية البيئة.** (ط1). الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

56.فتح الباب، عبد الرزاق، حفظ الله، إبراهيم. (1985). **وسائل التعليم والإعلام.** القاهرة: عالم الكتب.

57.قمر، عصام. (2007).**الخدمة الاجتماعية بين الصحة العامة والبيئة.** (ط1). مصر: دار السحاب للنشر والتوزيع.

58.كنعان، علي عبد الفتاح. (2014). **الإعلام البيئي.** (د ط). الأردن: دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع.

59.لعلاوي، خالد. (2011). **جرائم الصحافة المكتوبة في القانون الجزائري–دراسة قانونية بنظرة إعلامية**. الجزائر: دار بلقيس للنشر والتوزيع.

60.محمد الجبور، سناء. (2011). **الإعلام البيئي**. (ط1). الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع .

61.محمد الحسن، فتيحة. (2006). **مشكلات البيئة**. (ط1). عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

62.محمد الشاذلي، محمد، علي المرسي، علي. (2000). **علم البيئة العام والتنوع البيولوجي**. (ط1). القاهرة: دار الفكر العربي.

63.محمد حسين، سمير. (1993). **تحليل المحتوى**. (د ط). القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة.

64.محمد مبارك، محمد الصاوي. (1996). **البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته**. (د ط). القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

65.محمد، طارق. (2008). **مشاكل بيئية وأسرية**. (دط). الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

66.مركز الخبر للدراسات الدولية، **مفهوم القذف في الصحافة. منشورات الخبر –ندوة دولية الجزائر 07 و08 ديسمبر**. الجزائر: مطبعة أموقان البليدة.

67.المشاقبة، بسام عبد الرحمن. (2012). **أخلاقيات العمل الإعلامي**. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

68.مكاوي، حسن عماد، حسين السيد، ليلى. (2002). **الاتصال ونظرياته المعاصرة**. (ط1). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

69.المنزلاوي، عبد الله ياسين. (2008). **البيئة من منظور إسلامي**. (ط1). الأردن: كنوز المعرفة العلمية وأمانة عمان.

70.موسى، أحمد محمد. (2007). **الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة**. (ط1). المنصورة: المكتبة العصرية.

71.ميهوبي، عبد الحكيم. (2011). **التغيرات المناخية، الأسباب، المخاطر ومستقبل البيئة العالمي**.(ط1). الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

72.هاشم بن صالح، عبد الوهاب رجب. (1997). **التلوث البيئي**. (دط). المملكة العربية السعودية: دار النشر العلمي والمطابع.

73.هلال المزاهرة، منال. (2014). **مناهج البحث الإعلامي**. (ط1). الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

74.هلال المزاهرة،منال. (2011). **بحوث الإعلام الأسس والمبادئ**. (ط1). عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.

75.وهبي، صالح محمود. درويش العجمي، ابتسام. (2003). **التربية البيئية وآفاقها المستقبلية**. (ط1). دمشق: المطبعة العلمية.

ب–الكتب باللغة الأجنبية:

76.Angers Maurice. (1997). **Initiation pratique à la méthodologie des sciences humains**. Algérie: Edition CSBAH.

77.Terau. Fernand. (1983). **Linformation.**6eme edition. Paris.

78.Lazhari labter. (2005). **Journalistes algeriens** 1988-1998. Chihab Edition. alger.

79.W.schramm. (1961). **hou communcation works in (ed) w-schramm. The pross and effects of mass-communication**.urbana.

ثالثا: المجلات العلمية:

74.إبراهيمي، شراف. (2013). **البيئة من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2001–2011)**. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي: الجزائر. **مجلة الباحث. العدد 1**.

75.قندوز، عبد القادر. (جوان 2015). **تطور الصحافة المطبوعة في الجزائر بعد الاستقلال. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة باجي مختار عنابة: الجزائر، **العدد 19**.

76.لعقاب، فاتح. (جانفي 2011). **صحافة القطاع الخاص المكتوب في الجزائر 1990–2009. مجلة دراسات اجتماعية**، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية: الجزائر. **العدد 07**.

77.وزارة الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم والبيئة والعمران. (05/06/07مارس 2000). **الملتقى الدولي حول التسيير التكاملي للنفايات الصلبة**: الجزائر. **مجلة الحدث، العدد 03**.

78.شويشي، زهية. (ديسمبر2012). **البيئة في الجزائر، التأثير على الأوساط الطبيعية واستراتيجيات الحماية. مجلة العلوم الاجتماعية** جامعة سطيف 2: الجزائر. العدد 16.

79.أوهايبية، فتيحة. (سبتمبر 2014). **الصحافة المكتوبة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة باجي مختار عنابة: الجزائر، **العدد 16**.

80.حسناوي، عبد الجليل. (ديسمبر 2016). **أخلاقيات المهنة في ضوء قوانين الإعلام الجزائرية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 27**.

81.قنشوبة، عبد الرحمن. (ديسمبر 2016). **معالجة الصحافة الجزائرية اليومية لقضايا البيئة. مجلة دراسات وأبحاث. العدد25**.

82.مجاني، باديس. (سبتمبر2017). **دور الإعلام في نشر الوعي البيئي. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**.جامعة الحاج لخضر باتنة: الجزائر. **العدد 3**.

رابعا: القواميس والمعاجم:

83.ابن منظور. (2005). **لسان العرب**. (ط4). لبنان: دار صادر بيروت.

84.ابن منظور. **لسان العرب**. (د ط). القاهرة: دار المعارف.

85.بدوي، أحمد زكي، خليفة، أحمد. (1994). **معجم مصطلحات الإعلام**. (ط2). القاهرة: دار الكتاب المصري العربي.

86.بن يحي، سهام. (2004-2005). **الصحافة المكتوبة وتنمية الوعي البيئي في الجزائر**. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة: الجزائر.

87.بوسالم، زينة. (2010-2011). **المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في الصحافة الجزائرية**. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة: الجزائر.

88.حجاب، محمد منير. (2004). **المعجم الإعلامي**. القاهرة: دار الفجر.

89.حفيان، إلهام. (2014-2015). **المعالجة الصحفية لقضايا التنمية المحلية**، رسالة ماستر غير منشورة. قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة: الجزائر.

خامسا: الرسائل الجامعية:

90.خضير، شعبان. (2001). **مصطلحات الإعلام والاتصال**. (ط1). د ب: دار اللسان العربي.

91.دحمار، نور الدين. (2011-2012). **قضايا البيئة في الصحافة المكتوبة**. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام. جامعة الجزائر03: الجزائر.

92.دليو، فضيل. (2001). **الصحافة الجزائرية وجرائم البيئة**. مخبر علم اجتماع الاتصال. جامعة منتوري قسنطينة: الجزائر.

93.سالمي، رشيد. (2005-2006). **أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**. رسالة دكتوراه غير منشورة. قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر.

94.سيدهم، ذهبية. (2004-2005). **الأساليب الإقناعية في الصحافة المكتوبة**. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة: الجزائر.

95.الشيباني، مناحي بن نايف. (2007-2008). **معالجة صحيفة الرياض لجرائم العنف الأسري**. رسالة ماجستير غير منشورة . قسم العلوم الاجتماعية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: السعودية.

96.الشيخ، غريد. (2007). **معجم الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب**. لبنان: دار النخبة للتأليف والترجمة والنشر بيروت.

97.الطيب، البار. (2009-2010). **المعالجة الإعلامية لظاهرة التغيير في الصحافة الجزائرية المكتوبة**. قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة: الجزائر.

98.عصام، حسيني. (2005). **الصحافة المكتوبة وظاهرة العنف في الجزائر خلال سنة 1999**. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر: الجزائر.

99.فرحات، مهدي. (2009-2010). **دور الصحافة المكتوبة في تكوين الرأي العام في الجزائر**. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم الإعلام والاتصال، المدرسة الدكتورالية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة وهران: الجزائر.

100.قدة، حمزة. (2010-2011). **معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر**. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة: الجزائر.

101.لبيض، ليندا. (2000-2001). **إسهام الصحافة المكتوبة في مقاومة ظاهرة المخدرات**. رسالة ماجستير غير منشورة، معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة: الجزائر.

102.مزوز، فاطمة الزهراء. (2010-2011). **دور الإعلام المطبوع في حماية البيئة**. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم العلوم الاجتماعية. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.جامعة محمد خيضر بسكرة: الجزائر.

103.معجم الكنز. (د ط). (2007). الجزائر: منشورات عشاش.

سادسا: الجرائد والدوريات:

104.بسطامي، مصطفى. (08 سبتمبر2017). **دخان السيارات.. الموت البطيء. جريدة الخبر**. ملف. ص، 11. العدد 8622.

105.**الجريدة الرسمية**. (2001). **القانون رقم 01-19 المؤرخ في 15ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، العدد 77** .

106.**الجريدة الرسمية**. (2003). **القانون رقم10/03 المؤرخ في 2003/07/20، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد43**.

107.**الجريدة الرسمية**. (2012). قانون عضوي رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 يناير سنة 2012، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 02-21 صفر 1433 الموافقلـ 15 يناير2012.

108.خالد.ب. (24أكتوبر2017). **صحفي الخبر يفتك جائزة الرئيس لفئة الصحافة المكتوبة. جريدة الخبر**.

109.العدد 8668. ص، 24.

110.م.منير. (13 ماي2000). **بن الزين رئيسا شرفيا لهذه الهيئة الجديدة، انتخاب أول مجلس أعلى لأخلاقيات المهنة. جريدة الخبر**. أخبار الوطن. ص، 2. **العدد 2859.**

111.**المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة**.(2000). **ميثاق أخلاقيات وقواعد المهنة للصحفيين الجزائريين**. الجزائر: دار الصحافة الطاهر جاووت.

سادسا: الملتقيات والمؤتمرات:

112. زعباط، سامي. مرغيت، عبد الحميد. (2003). **آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل. أنظر الرابط// آليات-حماية-البيئة-ودورها-في-تحقيق-التنمية-المستدامة. .Pdf

113. نجيب، صعب.(29/27 نوفمبر 2006). **البيئة في وسائل الإعلام العربية**. الملتقى الإعلامي العربي الأول للتنمية المستدامة. القاهرة.

ثامنا: المواقع الإلكترونية:

114. Pdf<jmrs>www-centre-univ-mila-dz. 22/01/2018, 08.55h

115. https//dspace univ-ouargla-dz. 22/01/2018, 08.55h.

116. https.//asjp-cerist-dz (pdf). 02/01/2018, 14.25h

117. http.//ajo-ar-org-./08أفريل2018سا الأرقام-في- تراجع-اقتصادية-الصحافة الجزائرية-اقتصاد الإعلام14:00.سا

118. http//dir-dzemploi-org/2014/05/journaux algeriens html ! m-**1**.

8 Avril 2018.14.30h.

119. http//ar.m.wikipedia.org/wiki/اتفاقية-كيوتو، 14/04/2018، 20:00h.

120. بوالشيخ، حسينة. (أفريل 2014). **بيئة العمل الصحفي وأثرها في ممارسة أخلاقيات المهنة. دراسة حالة**.أنظر الرابط// 014/04/02/rua06-1<strategic vision-ecssr.com.11 avril2018.13.30h

121. http<thesis-univ-biskra-dz/22/34/.13/01/2018,15.20h.

122. http//ar.m.wikipedia.org/wiki/ 2015-مؤتمر-الأمم-المتحدة-التغير-المناخي

16/04/2018،20:30.

123. http://www.google.ds/amp.france24.com/ar/2015/12/ 12 -الحراري-فرنسا-اتفق-باريس، مناخ-الاحتباس، 14/04/2018،22:30h.

124. http:sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t502-topic ،10/04/2018 ،17:30.

125. http:sciencesjuridique.ahlmontada.net/t502-topic ، 11/04/2018، 18:30.

126. www.twitter.com/hamid-grine.

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح كيفية اختيار عينة الدراسة.	52
02	يمثل البيانات الخاصة بالجرائد.	172
03	يوضح المساحة الكلية ومساحة تحليل الجرائد.	173
04	يوضح توزيع المواضيع البيئية حسب موقع المادة الصحفية عبر الجريدة.	174
05	يوضح توزيع المواضيع البيئية حسب موقع المادة الصحفية عبر الصفحة الأولى.	176
06	يوضح توزيع المواضيع البيئية حسب موقع المادة الصحفية عبر أبواب.	177
07	يوضح توزيع المواضيع البيئية حسب اللغة المستخدمة في تحرير المواضيع الخاصة بالبيئة.	178
08	يوضح توزيع المواضيع البيئية حسب حجم خط العناوين الذي كتبت به المادة الصحفية.	180
09	يوضح توزيع المواضيع البيئية حسب نوع الصورة المرافقة للمادة الصحفية.	181
10	يوضح توزيع موضوعات البيئة حسب القوالب الصحفية التي جاءت بها.	182
11	يوضح عدد الموضوعات بالجرائد.	184
12	يوضح توزيع موضوعات البيئة حسب أنواع الموضوعات البيئية.	186
13	يوضح توزيع موضوعات البيئة حسب المنطقة الجغرافية.	188
14	يوضح توزيع موضوعات البيئة حسب اتجاه الجريدة نحوها.	189
15	يوضح توزيع موضوعات البيئة حسب المصادر الصحفية.	190
16	يوضح توزيع موضوعات البيئة حسب أهداف الجريدة من المعالجة الصحفية.	192
17	يوضح توزيع موضوعات البيئة حسب الجمهور المستهدف.	193
18	يوضح توزيع موضوعات البيئة حسب الفاعلين في المادة الصحفية.	194
19	يوضح توزيع موضوعات البيئة حسب القيم البيئية المتضمنة في المادة الصحفية.	195

فهرس المحتويات:

المحتويات	الصفحة
شكر وإهداء.	
خطة الدراسة.	01
ملخص الدراسة.	03
مقدمة.	05
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة.	10
أولا: مشكلة الدراسة وفروضها.	10
ثانيا: أسباب اختيار الموضوع.	13
2-1- الأسباب الذاتية.	13
2-2- الأسباب الموضوعية.	13
ثالثا: أهمية الدراسة.	14
رابعا: أهداف الدراسة.	15
خامسا: حدود الدراسة.	15
5-1- الحدود الزمنية	15
5-2- الحدود المكانية	16
سادسا: مفاهيم الدراسة.	17
سابعا: الدراسات السابقة.	24
ثامنا:نوع الدراسة ومنهجها.	41
8-1- وحدات العد والقياس.	42
8-1-1- وحدة المساحة.	42
8-1-2- وحدة الفكرة.	42
8-2- فئات التحليل.	43
8-2-1- فئات الشكل.	44
8-2-1-1- فئة المساحة.	44

8-2-1-2- فئة الموقع.	45
8-2-1-3- فئة العناصر التيبوغرافية.	45
8-2-1-4- فئة طبيعة المادة المستعملة.	47
8-2-1-5- فئة طبيعة اللغة المستخدمة.	47
8-2-2- فئات المضمون.	48
8-2-2-1- فئة الموضوعات.	48
8-2-2-2- فئة الأهداف.	48
8-2-2-3- فئة المصادر.	49
8-2-2-4- فئة الجمهور المستهدف.	49
8-2-2-5- فئة الفاعلين.	49
8-2-2-6- فئة الاتجاه.	50
8-2-2-7- فئة القيم.	50
تاسعا: مجتمع الدراسة وعينته.	51
عاشرا: أدوات جمع البيانات.	53
10-1- أداة استمارة تحليل المحتوى.	53
10-2- أداة الملاحظة.	55
1-3- أداة المقابلة.	56
الحادي عشر: المقاربة النظرية.	57
قائمة مراجع الفصل الأول.	60
الفصل الثاني: مدخل نظري حول الصحافة المكتوبة في الجزائر بعد الاستقلال.	65
أولا: لمحة حول تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر بعد الاستقلال.	65
1-1- المرحلة (01) 1962-1965.	66
1-2- المرحلة(2) 1965-1979.	68
1-3- المرحلة(3) 1979-1988.	70
1-4- المرحلة (4) 1988-1992.	71

1-5- المرحلة (05) من 1992-1998.	73
1-6- المرحلة (6) 1999-إلى يومنا هذا.	75
ثانيا: واقع الصحافة المكتوبة في الجزائر.	77
ثالثا: أخلاقيات ممارسة الصحافة المكتوبة.	81
3-1- الأخلاق لغة.	81
3-2- الأخلاق اصطلاحا.	81
3-3 أخلاقيات المهنة في الجزائر.	82
3-4- مبادئ أخلاقيات ممارسة الصحافة المكتوبة.	85
3-4-1- الالتزام بالموضوعية والدّقة.	85
3-4-2- الالتزام بتجنب السب والقذف والتشهير.	86
3-4-3- الالتزام بحق الرد والتصحيح.	87
3-5- أخلاقيات الصحافة في التشريعات الإعلامية الجزائرية.	87
3-5-1- قانون الإعلام 1982.	87
3-5-2- قانون الإعلام 1990.	89
3-5-3- القانون العضوي للإعلام 2012.	91
رابعا: وظائف الصحافة المكتوبة.	94
4-1- الوظيفة الإخبارية.	95
4-2- التثقيفية.	96
4-3- التربوية التعليمية.	97
4-4- وظيفة الخدمات العامة.	98
4-5- وظيفة توثيق الأحداث.	99
4-6- الوظيفة الإعلانية.	99
4-7- وظيفة التسلية والترفيه.	101
قائمة مراجع الفصل الثاني.	103

الفصل الثالث: واقع البيئة في الجزائر.	111
أولا: المخاطر التي تهدد البيئة في العالم.	111
1-1- العوامل المسببة للمخاطر البيئية في العالم.	111
1-2- المخاطر الطبيعية.	112
1-2-1- الزلازل.	112
1-2-2- البراكين.	114
1-2-3- الفيضانات.	115
1-2-4- الرياح والعواصف والأعاصير.	116
1-3- المخاطر بفعل الإنسان.	117
1-3-1- التلوث.	117
1-3-2- المشكلة السكانية.	123
1-3-3- مشكلة الاحتباس الحراري.	124
1-3-4- تدمير الغابات الاستوائية.	125
1-3-5- تآكل طبقة الأوزون.	127
1-3-6- استنزاف موارد الطاقة.	128
1-3-7- التصحر.	129
1-3-8- التنوع البيولوجي والانقراض.	131
1-3-9- الأمطار الحمضية.	132
ثانيا: وسائل حماية البيئة في العالم.	134
2-1- مؤتمر ستوكهولم حول البيئة.	134
2-2- مؤتمر ريوديجانيرو.	135
2-3- بروتوكول كيوتو حول التغيرات المناخية.	136
2-4- قمة الأرض جوهانسبورغ.	137
2-5- قمة كوبنهاغن.	138
2-6- مؤتمر كانكون.	139

2-7- مؤتمر دوبان.	140
2-8- مؤتمر باريس.	140
ثالثا: واقع البيئة في الجزائر.	141
3-1- استنزاف الأراضي وتدهورها.	141
3-2- محدودية المياه العذبة.	142
3-3- انتشار النفايات الصلبة.	143
3-4- تآكل التنوع البيولوجي.	144
رابعا: طرق حماية البيئة في الجزائر.	144
4-1- التشريعات البيئية في إطار حماة البيئة.	144
4-1-1- القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.	145
4-1-2- القانون المتعلق بتسيير النفايات مراقبتها وإزالتها.	145
4-1-3- القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو.	145
4-2- الإجراءات الاقتصادية لحماية البيئة في الجزائر.	146
4-2-1- الجباية البيئية.	146
4-2-2- الإنفاق الحكومي.	146
4-2-3- سياسة خفض الدعم.	147
4-2-4- المشاريع البيئية في الجزائر.	147
4-3- طرق حماية البيئة في إطار الإستراتيجية البيئية (2001-2002).	148
4-3-1- في مجال التصحر.	148
4-3-2- في مجال التلوث الجوي.	149
4-3-3- في مجال تلوث المياه والبحر والمناطق الشاطئية.	149
4-3-4- في مجال النفايات الحضرية والصناعية.	149
4-3-5- في مجال التنوع البيئي.	150
4-3-6- في مجال التربية البيئية.	150
خامسا: البيئة والإعلام.	151

5-1- دور الإعلام البيئي في نشر الوعي البيئي وحماية البيئة.	152
5-2- تطور المعالجة الإعلامية لمواضيع البيئة.	155
5-3- البيئة في الصحافة الجزائرية.	160
قائمة مراجع الفصل الثالث	163
الفصل الرابع: المعالجة الصحفية لمواضيع البيئة في الجزائر.	172
أولا: تحليل وتفسير فئات الشكل الخاصة بالمواضيع البيئية عبر جريدة الخبر.	172
ثانيا: تحليل وتفسير فئات المضمون الخاصة بالمواضيع البيئية عبر جريدة الخبر.	186
النتائج العامة للدراسة.	198
إثبات ونفي الفرضيات في ضوء النتائج العامة للدراسة.	198
الخاتمة.	202
الملاحق.	205
المصادر والمراجع.	237
فهرس الجداول.	245
فهرس المحتويات.	246